نظرية علم الإجتماع :

رؤية نقدية راديكالية

تأليف

دكتور / أحمد سليمان أبو زيد

قسم الإجتماع - كلية الآداب

جامعة الإسكندرية



نظرية علم الإجتماع:

رؤية نقدية راديكالية

تاليــف
دكتور / أحمـد سـليمان أبو زيـد
قسم الاجتمـاع – كليـة الآداب
جامعـة الاسـكندرية





٢٠٠٢

قائمة المحتويات

الصفحة

مقدمة الكتاب

لقد شغلت قضية التغير مكانة رئيسية من اهتمام المشتغلين بالفكر الاجتماعي بوجه عام وعلم الاجتماع المعاصر بوجه خاص. وكان من أكثر التيارات السوسيولوجية شمولاً وحداثة فى تناول فكرة التغير فى المجتمع وعلم الاجتماع ما نطلق عليه الاتجاه النقدى الراديكالى. وقد اهتم أنصار هذا الاتجاه بتشخيص واقع المجتمع الصناعى الغربى وحال علم الاجتماع، لإبراز مطلب هام تمثل فى ضرورة تغييرهما معاً وبشكل جذرى.

وتمثل المحاولة التى بأيدينا، معالجة تهدف إلى تتبع الإسهام الذى قدمه الفكر السوسيولوجى الراديكالى لفهم الحياة الاجتماعية بمختلف أنساقها الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويجب أن نؤكد فى البداية أن التركيز هنا سوف ينصب أساساً على المجتمعات التى كانت مهداً لظهور الفكر السوسيولوجى الراديكالى بصورته الحالية. ومن هذه المجتمعات الولايات المتحدة وبعض دول غرب أوربا مثل انجلترا وفرنسا وألمانيا. ولايعنى هذا أنه ليست هناك مجتمعات أخرى ظهر فيها هذا الاتجاه الفكرى، بل يعنى أن إسهام المجتمعات الأخيرة فى تطوره كان إسهاماً ضئيلاً إذا ما قورن بالمجتمعات السابقة التى ذكرناها. ويجب ألا يفهم من سياق القول أن هذه الدراسة تمثل تأريخاً لنشأة الاتجاه الراديكالى فى علم الاجتماع وتطوره. فرغم أن البعد التاريخى جانب هام فى معالجة الظاهرة الاجتماعية، فكرية أو غير فكرية، إلا أنه يؤخذ فى الاعتبار بالقدر الذى يتيح لنا استجلاء طبيعة هذه الظاهرة وخصائصها وكل ما يتصل بها فى الوقت الراهن على وجه الخصوص. ومن ثم فليس غريبا أن نجد فى هذه المعالجة «اهتماماً انتقائياً» بالبعد التاريخى عند تناول أية قضية فرعية انشغل بها الاتجاه الراديكالى، استناداً إلى محك رئيسى هو مدى إسهام البعد التاريخى فى فهم طبيعة القضية المطروحة وجوانبها المتعددة.

ونظراً لأن الحركة الراديكالية بصورتها المعاصرة قد اتخذت من الولايات المتحدة

بالذات موطناً لها، وذلك لأسباب فكرية واجتماعية واقتصادية وسياسية معقدة، فسوف نلاحظ أن هناك اهتماماً كبيراً بالمجتمع الأمريكى عند المعالجة، تقتضيه طبيعة الإسهام الذى قدمه فى تطور هذه الحركة، نمواً أو تعويقاً. ولن نحاول فى هذه الصفحات من المقدمة أن نصوغ تعريفاً محدداً للمفهومات، أو نطرح قضية للمناقشة والعرض، بل سنترك لفصول الدراسة تناول القضايا المتصلة بسياق العرض تناولاً يكاد يكون شاملاً، على أن نخلص فى نهاية كل فصل إلى بعض التساؤلات أو النقاط المحورية التى تستأهل مزيداً من الاهتمام، أو التى تثير مزيداً من التساؤل والبحث.

ويعتبر العمل الذى بأيدينا الآن «دراسة تقييمية» تجعل التعرف على خصائص الاتجاه السوسيولوجى الراديكالى هدفاً لها، يخلص منه إلى نوع من التقييم الفكرى والعملى للإسهامات التى يستطيع أن يقدمها لإعادة بناء المجتمع المعاصر، ولمراجعة الأوضاع الاجتماعية السائدة بصورة الية. ولكى تتم عملية تقييم الاتجاه الراديكالى فى علم الاجتماع المعاصر كان ضرورياً أن نختار بعض المحكات المعاونة فى إجرائها والتى نستطيع أن نحددها فى محكين رئيسيين: الأول هو «الظروف المجتمعية الشاملة» التى أسهمت فى ظهور هذا الاتجاه الفكرى. وهنا نتعرض للظروف الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى بلورت التيار الراديكالى فى علم الاجتماع المعاصر من خلال التعرض لـ «واقع المجتمع» الذى ظهر فيه الفكر الراديكالى وللنسق السوسيولوجى الفكرى الشامل الذى قام على محاولة دعم هذا الواقع بصورة أو بأخرى. ونظراً لأن الفكر الوظيفى والماركسى فى علم الاجتماع الحديث والمعاصر، يمثلان الرافدين الرئيسيين اللذين اشتملا «تقريباً» على كل التطورات الفكرية التى ظهرت فى علم الاجتماع، فقد كان طبيعياً أن نتعرض لهما من أجل التعرف إلى إسهامهما فى «الواقع الاجتماعى السائد».

أما المحك الثانى فيتمثل فى «إسهام الاتجاه الراديكالى فى نقد الواقع الاجتماعى القائم ونسقه الفكرى السوسيولوجى» الذى يعززه . وفى هذا المقام، نرى اتجاها يهدف إلى إبراز المحاولة الراديكالية الرامية إلى تشخيص البناء الاجتماعى السائد، سواء ما سمى قبل ذلك بالبناء الاشتراكى أو ما يسمى حتى الآن بالبناء المجتمعى الرأسمالى، ونقد النسق الفكرى السوسيولوجى المؤيد له. وهنا لابد من تحقيق الرابطة القائمة بين الفكر والواقع، أوالنظرية والتطبيق، سواء كانت نقطة الانطلاق هى البناء الاجتماعى، أو الفكر السوسيولوجى السائد. فالجوهر الذى يستند إليه اختيار المحكين السابقين هو محاولة التعرف على «العلاقة القائمة» بين علم الاجتماع والبناء الاجتماعى القائم، وتحديد «العلاقة النموذجية» التى يجب أن تكون بينهما من أجل دعم كل منهما «بإمكانات التغير» سواء كانت نقطة الإنطلاق فى عملية التغير هى علم الاجتماع بنظريته ومنهجه، أو المجتمع بأنساقه وأعضائه. وطبيعى أن المحكين السابقين يشيران إلى قضايا عامة تتضمن قضايا فرعية وجزئية تتصل بالمجتمع وعلم الاجتماع على السواء، ولكن ليس هذا هو مقام العرض التفصيلى لهذه القضايا الفرعية التى سنبرزها فى سياقها الملائم.

أما الأسلوب المستخدم فى المعالجة فهو ما يطلق عليه البعض «منهج التحليل النقدى» ، الذى يعنى فى جوهره تناول قضايا الفكر السوسيولوجى والمجتمع تناولاً كلياً وجزئياً فى آن واحد، لمحاولة فهمهما انطلاقا من فكرة التحليل والتركيب دون الوقوع فى حتمية الفهم الكلى أو الفهم الجزئى، بل المزج بينهما بصورة معقولة. ولكن فكرة هذا المنهج لاتكتمل إلا بالاستناد إلى بعض محكات التحليل التى تتلخص أساساً فى القول بوجود علاقة جدلية بين الفكر والواقع، لايمكن على وجه التحديد تشخيص اتجاهها من أيهما تجاه الآخر، وإن كنا نستطيع أن نتلمس النتائج المترتبة على هذه العلاقة من خلال التغير الذى يحدث فى الممارسة العلمية أو الممارسة السياسية.

وعندما شرعنا فى نشر هذا العمل، الذى استغرق إعداده قبل ذلك خمس سنوات، قمنا بتنقيحه بشكل يتلاءم مع ظروف التغير التى طرأت على حال المجتمع وعلم الاجتماع. كما رأينا أن نضيف إليه ثلاثة فصول أخرى، هى الفصل الأول والثانى والثالث طبقاً للترتيب الحالى، وذلك لكى تكون معالجة النظرية من زاوية نقدية راديكالية أكثر اكتمالاً وتأصيلاً.

ويأتى هذا العمل مقسماً إلى ثمانية فصول تعالج القضية الرئيسية المتمثلة فى العلاقة بين تطور التيارات الفكرية فى علم الاجتماع، والواقع المجتمعى الذى يحيط بها. فالفصل الأول هو معالجة مستفيضة للجدل الدائر حول النظرية وإمكان صياغتها بوجه عام، وفى علم الاجتماع على وجه الخصوص من أجل الوقوف على المقصود بالبناء الفكرى الذى يطلق عليه أنه نظرية.

أما الفصل الثانى فيتناول بالشرح والتحليل الدعاوى الأساسية للاتجاه النظرى الوظيفى فى علم الاجتماع وإنجازاته الفكرية وعلاقته بالواقع الاجتماعى السائد.

ويعالج الفصل الثالث باختصار الدعاوى المناقضة للاتجاه الوظيفى؛ والتى تتمثل فى القضايا والتصورات والمفهومات الأساسية التى استند إليها الاتجاه الماركسى فى معالجته لقضايا المجتمع والإنسان، ولواقع المجتمع الرأسمالى الذى نشأت فيه الدعاوى الوظيفية على وجه التحديد.

يلى ذلك الفصل الرابع الذى يعتبر معالجة تاريخية تحليلية للمفهومات الرئيسية المتصلة بالاتجاه النقدى الراديكالى والأسس النظرية والمنهجية والسياسية التى انطلق منها، أى أنه محاولة للتعريف بالتيار الراديكالى فى صورته المعاصرة فى علم الاجتماع ومختلف العوامل المجتمعية التى أدت إلى ظهوره بهذه الكيفية.

أما الفصل الخامس فيتناول الأسس التي يمكن تصنيف النقد الراديكالى الموجه إلى علم الاجتماع والواقع الاجتماعى على أساسها. وقد اخترت بعدين أساسيين أعتقد أنهما يصلحان لتصنيف النقد الراديكالى، وهما البعد الابستمولوجى والبعد الإيديولوجى، وهما بعدان مترابطان ومتشابكان يتصلان بالفكر السوسيولوجى المحض، والواقع الاجتماعى المشخص، ويربطان بينهما رغم أننا نفصل بينهما باعتبار أنهما بعدان مختلفان من أبعاد التحليل فى هذه القضية.

وفى الفصل السادس تنصب المعالجة بصفة أساسية على نقد النزعة المنهجية السائدة فى علم الاجتماع، تلك المسماه بالامبيريقية التجزيئية، وما تتضمنه من أسس منهجية فكرية وأبعاد سياسية وعملية تتصل فى المحل الأول بطبيعة المجتمع الذى نشأت فيه هذه النزعة والمشكلات الاجتماعية المعقدة التى طرحها فى مسيرته نحو حضارة العقلانية والضبط.

ويجسد الفصل السابع نموذجاً نظرياً ومنهجياً وسياسياً للحركة الراديكالية فى علم الاجتماع. فهو يتعرض لحركة اليسار الجديد تأرخياً وتحليلاً وتفسيراً، ثم يعرج على الدعاوى الفكرية والإنسانية التى حاول اليسار الجديد التأكيد عليها وإبرازها فى مجتمع اليوم، باعتبارها تمثل النقيض الجوهرى للأساس الفكرى والمجتمعى القائم فى عصرنا. والحقيقة أن اليسار الجديد كان يريد أن يضفى على هذه الدعاوى طابعاً إنسانياً يتخطى حدود مجتمع بعينه، ويمتد إلى مشكلة الوجود الاجتماعى فى كل مجتمعات الإنسان. ولكننا لسنا بصدد تقييم هذه المحاولة الآن، فهذا الأمر سيأتى فى سياق آخر. ونستطيع أن نقول أن الأسس التى استند إليها اليسار الجديد فى صياغة أفكاره السوسيولوجية ودعاواه الإنسانية، إنما تنطلق من إيمانه العميق بضرورة إحداث التغير فى المجتمع من جميع جوانبه، شريطة أن يكون الهدف هو صالح الإنسان العادى فى كل مجتمعات الإنسان. ولهذا جاءت البدائل

الفكرية، النظرية والمنهجية، والبدائل العملية، الاقتصادية والسياسية، معبرة عن رغبة اليساريين الجدد فى تحقيق المجتمع المنشود من خلال المقارنة بين الحال التى تسود المجتمع الصناعى وبين المثال الذى ينبغى أن يكون عليه. فرغم أن الأخير يستند أساساً إلى الواقع إلا أنه يتخطاه ويتجاوزه إلى مرحلة «المجتمع الإنسانى» بالمعنى الشامل للكلمة.

وفى نهاية هذه المعالجة يأتى فصل ثامن يعالج النتائج التى توصلت إليها من العرض المنظم للقضايا التى طرحها الفكر الراديكالى فى علم الاجتماع المعاصر. وهى نتائج تدور أساساً حول التأثير «الفعلى» و «اللازم» الذى يحدث بين النسق الفكرى، والواقع، وفهم الصورة التى تتم بها هذه العلاقة فى المجتمع النامى بوجه خاص، انطلاقاً من ظروفه التاريخية المتميزة التى تجعلنا نأخذ فى الاعتبار قضية «الخصوصيةالتاريخية».

وإننى أشكر الله سبحانه وتعالى أن وفقنى إلى إتمام هذا العمل المتواضع الذى يحتاج إلى الكثير والكثير فى المستقبل. وأرجو أن أكون قد وفقت فى التعرض لبعض الجوانب الهامة من قضية الاتجاه الراديكالى فى علم الاجتماع المعاصر.

والله ولى التوفيق ،،،

أحمد سليمان أبو زيد

الإسكندرية ٩ سبتمبر ١٩٩٤

الفصل الأول

حول مفهوم النظرية فى علم الاجتماع

الفصل الأول
حول مفهوم النظرية فى علم الاجتماع

أولا : مقدمة: تعريف النظرية.

ثانيا: إمكان صياغة النظرية فى علم الاجتماع.

ثالثا: سملسر وميرتون.

رابعا: النظرية والتاريخ.

خامسا: الخصائص العامة للنظرية.

سادسا: شروط النظرية ووظائفها.

سابعا: مكونات النظرية وأهميتها.

- المفهومات.
- التعريفات.
- القضية النظرية.
- أهمية الارتباطات فى بناء النظرية.
- التعميمات.
- أهمية القوانين فى النظرية.

ثامنا: محكات تقييم النظرية وصعوبات صياغتها.

خاتمـــة.

الفصل الأول

حول مفهوم النظرية في علم الاجتماع

أولا : مقدمة: تعريف النظرية:

لقد أوضح «إيمانويل كانت» صراحة فى كتابه «نقد العقل الخالص» كيف أن الرياضة والعلوم الطبيعية قد عانت من ثورة نظرية، حولتها إلى علوم حقيقية. فحين حدثت هذه الثورة ذات مرة ظهرت فى هذه العلوم خصائص العلوم التى تزايدت نضجاً[1].

وهناك إتفاق عام على أن النظرية هى مجموعة من القضايا الإفتراضية أو الأحكام النظرية. وقد تكون مخططاً مؤقتاً. أو نظرية بديهية أو حتى فرضاً واحداً. ويفترض معظم علماء النظرية أنه ينبغى أن تكون النظرية أكثر من مجرد مفهوم أو مجموعة من المفهومات. بل وينبغى أن يكون هناك إرتباط بين هذه النظرية المفهومات ولكنهم لم يناقشوا بإستفاضة ما يمكن أن يعنيه التعريف.

إن ما يقترحه العلماء هنا هو أنه يجب ألا تشتمل النظرية على المفهومات والأحكام فحسب بل والتعريفات أيضاً بنوعيها الصورى والإجرائى والعلاقات التى تكون صورية وإجرائية أيضاً. وينبغى تنظيم المفهومات والتعريفات فى شكل مصطلحات بدائية تم إشتقاقها، كما ينبغى تنظيم الأحكام والعلاقات فى صورة مسلمات ومعادلات. والتساؤل الجوهرى هو لماذا يريد المرء أن يضيف أجزاء أكثر إلى النظرية؟ ولكن الأمر ليس مسألة تفضيل شخصى. فالمرء يفضل الفكرة الأكثر بساطة القائلة بأن النظرية مجموعة من المفهومات المترابطة. ولكن مايفرض تعريفاً أكثر تعقيداً هو أن كل جزء من النظرية يسهم بشكل مزيد فى فهمنا للظواهر

(1) Richard J. Bernstein, The Restructuring of Social and Political Theory, Methuen & Co. Ltd. London 1976, P. 6

الاجتماعية المحيطة بنا. ويحتمل أن يكون هذا هو السبب فى أن كل عنصر من عناصر النظرية يوجد فى أعمال بعض المهتمين - على الأقل - بصياغة النظرية وربما تكون هذه هى أكثر الحجج إقناعاً بأننا نحتاج كل عنصر من عناصر النظرية[١].

وهناك قول آخر يرى أن «النظرية العلمية نسق تصورى تمت صياغته فى ضوء الخبرة بالمعرفة العلمية المتاحة، وفى ضوء الخبرة بالواقع التاريخى والمعاصر للظواهر وحركتها. يصف هذا النسق ويفسر خصائص الظواهر ومكوناتها وحركاتها وعلاقات هذه الظواهر ببعضها أو مستقبل هذه العلاقات. ولهذا يتألف هذا النسق من مفاهيم وقضايا ومقولات نظرية وقوانين. ويستند النسق بجانب مصادر صياغته المذكورة على فلسفة واضحة أو كامنة لها رؤيتها للإنسان أو للمجتمع أو للكون أو لها جميعاً»[٢].

إن التساؤل عن المقصود بالنظرية يبدو سهلاً إلى حد ما بالنسبة للعلم المعاصر. فالنظرية لدى معظم الباحثين هى مجموعة من القضايا التى تدور حول موضوع ما بحيث تكون القضايا مرتبطة ببعض البعض، إلى حد أن يكون عدد قليل منها جوهريا تنبثق منه بقضية القضايا. وكلما كان عدد المبادئ الرئيسية ضئيلاً بالمقارنة بالقضايا المشتقة، كانت النظرية أكثر دقة وسلامة.

والهدف العام للنظرية ككل هو بناء العلم الشامل الذى لايتحدد بموضوع معين ولكنه يحتوى على كل الموضوعات الممكنة. ويتم تصنيف العلوم بوساطة اشتقاق مبادئ معينة تتصل بمجالات خاصة للدراسة والبحث من نفس المقدمات

(1) Jerald Hage, Techniques and Problems of Theory Construction in Sociology, John Wiley & Son, N. Y.: 1972, P. 172.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى، البحث الاجتماعى، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ٥١.

الرئيسية للعلم ككل. فنفس الأداة التصورية التى تم تطويرها لتحليل الطبيعة غير الحية تفيد فى تصنيف الطبقة الحية أيضاً. كما أن من يتقنها من حيث قواعد الاشتقاق والرموز وعملية مقارنة القضايا المشتقة بالحقائق الملحوظة يستطيع استخدامها فى أى وقت[(١)].

ويرى علماء المنطق أن أكثر القضايا شمولا التى يبدأ منها الاستدلال تعتبر فى ذاتها أحكاماً تجريبية كالاستقراءات والتبصرات الصحيحة أو المسلمات التعسفية. وتعتبر النظرية فى منطق العصر الحديث مجموعة من القضايا المترابطة بصورة شاملة التى تتخذ صورة استدلال موحد بشكل منتظم. وهذا التصور للنظرية ينصب أساساً على اعتبارها نسقاً رياضياً من الرموز. فهناك مسميات أو أسماء قليلة تطلق على الموضوعات الحسية التجريبية وعدد من الرموز الرياضية، وهذه جميعاً تقوم بوصف عناصر النظرية ومكونات القضايا والنتائج جميعاً.

بل إن العمليات المنطقية، فى العلم الطبيعى على الأقل، قد تم ترشيدها، لدرجة أن صياغة النظرية أصبحت يتعلق بالبناء أو النمو الرياضى. ولقد حاول العلم الاجتماعى الاقتداء بالعلم الطبيعى. ولكن الاختلاف بين مدارس العلم الاجتماعى المهتمة بالوقائع والأخرى المهتمة بالمبادئ لايمتد ليخلق اختلافاً بشأن مفهوم النظرية بالمثل ولقد تميز العلم الاجتماعى فى أوربا الصناعية بالجمع الحثيث للحقائق وبكميات هائلة من التفاصيل حول المشكلات والبحوث الامبيريقية التى تتم بأساليب محكمة. وهذا المدخل يختلف عن مدخل صياغة المبادئ المجردة كما فى علم الاجتماع الألمانى مثلا[(٢)].

---

(1) Max Horkheimer, "Traditional and Critical Theory in: Paul Connerton, Critical Sociology Hazell & Viney, London, 1976, P. 206 - 207.
(2) Ibid., P. 208 - 209.

ثانيا : إمكان صياغة النظرية فى علم الاجتماع:

يتشابه مفهوم النظرية لدى مختلف مدارس علم الاجتماع. كما أنه هو ذاته لدى العلماء الطبيعيين. أما العلماء الإمبيريقيون فى علم الاجتماع فيرون أنه فى خضم المشكلات المعقدة، يكون الاهتمام بالمبادئ والقوانين العامة نوعاً من التراخى والكسل. فالعمل النظرى يتم وعين المرء ثابتة وشاخصة إلى الحقائق بلا تفكير فى المستقبل القريب للاحكام النظرية الشاملة. فهؤلاء مفتونون بالإجراءات الرياضية الممكنة لبناء النظرية. كما يعارضون النظريات التى يصوغها من لا خبرة شخصية لديهم بمشكلات العلم التجريبى. فالثنائيات التى قدمها تونيز ودوركايم وفيبر لاتصح للتطبيق على المشكلات الشخصية الواقعية. ولابد لعلم الاجتماع فى الموقف الراهن للبحث أن يرتقى بجدية من وصف الظواهر إلى المقارنات المفصلة، وعندئذ فقط إلى صياغة المفهومات العامة[1].

ويشير الإمبيريقيون إلى أن الاستقراءات الكاملة وحدها هى التى تستطيع أن تتيح القضايا الأولية للنظرية وأننا ليس لدينا هذه الاستقراءات حتى الآن. ولكن خصومهم يدعون لأنفسهم الحق فى استخدام مناهج أخرى أقل اعتماداً على تقدم جمع البيانات لصياغة الفئات والتبصرات الأولية.

ويوافق دوركايم على عديد من آراء المدرسة الامبيريقية ولكنه يقترح فى معالجة المبادئ تقليل عملية الاستقراء. ففى رأيه، من الصعب تصنيف الأحداث الاجتماعية على أساس قوائم إمبيريقية تماماً، كما أن البحث لايستطيع أن يجعل التصنيف أسهل كما هو المتوقع منه. وسواء حصلنا على المبادئ الأولية بالاختيار أو الحدس أو الشرط التام فلا اختلاف فى وظيفتها فى النسق النظرى المثالى. وينبغى لعالم الاجتماع تطبيق قضاياه الأكثر أو الأقل عمومية على وقائع جديدة باعتبارها افتراضات[2].

(1) Ibid., P. 209.
(2) Ibid., P. 209 - 210.

ونظراً لأن العلماء الاجتماعيين أصبحوا واثقين بشكل متزايد بالمكانة العلمية لعلمهم، فإنه يشعرون بالحاجة إلى توضيح ملامحه المنطقية والابستمولوجية وخاصة الجوانب التى يمكن مقارنته فيها بالعلوم الطبيعية الراسخة. فقد أشار «رايان» Rayan إلى الخوف من الواقعية المتطرفة. ولكن هناك عوامل أخرى عجلت أيضاً بإبراز المكانة العلمية للعلوم الاجتماعية، وخاصة طبيعة وأهمية النظرية الامبيريقية. فالعلماء الاجتماعيون الذين يمارسون العلم أصبحوا مهتمين بالخلل الواضح فى مجالات تخصصهم. وحين أصبح فلاسفة العلم أكثر دراية بشأن الخصائص الأساسية للعلوم الطبيعية والدور الحاسم الذى تلعبه النظرية فيها، فإنهم مارسوا تأثيراً قوياً على العلماء الاجتماعيين ذوى المهارة المنهاجية[١].

ويرى عالم الاجتماع الفينومينولوجى أنه طالما ثبت القانون الأساسى، سوف تكون كل حالة خاصة مثالاً على ذلك القانون بالتأكيد. ولكن هذا القانون الجوهرى سيبدو احتمالياً أو افتراضياً إذا تناولنا حالة خاصة وتساءلنا عما إذا كانت تندرج تحته أو تحت قانون جوهرى آخر يتصل به. أو إذا ما كانت الحالة مثالاً ضعيفاً يدلل على قانون ما ومثالاً جيداً على قانون آخر.

فهناك المعرفة التى تمت صياغتها والتوصل إليها تصورياً كما أن هناك الوقائع والحالات التى تندرج تحتها. ونحن نطلق مصطلح التفسير النظرى على محاولة اختبار العلاقة بين الادراك البسيط للوقائع أو إثبات صحتها والبناء التصورى القائم[٢].

ثالثا: سملسر وميرتون:

وفى العشرين عاماً الفاصلة من مقالات ميرتون وسملسر، شهدت العلوم الاجتماعية لا علم الاجتماع فحسب تطوراً متزايداً وأثرت مداخل متنوعة أسسها

(1) Richard J. Bernstein, Op. Cit., PP. 6 - 7.
(2) Max Horkheimer, Op. Cit., 210.

علماء مثل جوفمان وجارفنكل على علم الاجتماع آنئذ. وهى مداخل لم تتلاءم بسهولة مع النظريات متوسطة المدى التى قدمها ميرتون. كما شهدت تلك الفترة تشكك العلماء الاجتماعيين وغيرهم فى انجازات العلوم الاجتماعية وأسسها. وكان على رأس هؤلاء سملسر الذى أشارت أعماله إلى اهتمامه بالتغير الاجتماعى والنظرية.

وقد كان سملسر مهتما دائما باتهامين وجها ضد الإطار البارسونى: أن النظرية كانت كبرى ومجردة لدرجة أنها لم تفسر أو توجه البحث الإمبيريقى المشخص وأن البناء النظرى البارسونى كان عاجزاً عن تفسير أو توضيح عمليات التغير الاجتماعى الجوهرية. ولذا فإسهامات سملسر فى علم الاجتماع ومعرفته الواسعة والدقيقة بالعلوم الاجتماعية جعلته مهتماً بإعادة صياغة النظرية من أجل التفسير الطبيعى للعلوم الاجتماعية، ذلك التفسير الذى يعتبر أن العلوم الاجتماعية علوم طبيعية «غير ناضجة» لديها القدرة على النمو والإبتكار[1].

لقد كان سملسر مدركاً للانتقادات التى وجهت إلى علم الاجتماع كنظام علمى وللتطورات الأخيرة فى فلسفة العلم. كما عبر عن تفاؤله حول التطور المستقبل للعلوم الاجتماعية بحرص أكثر من ميرتون. ولكنه اتفق معه حول طبيعة ووظيفة وإمكانات النظرية الامبيريقية فى العلوم الاجتماعية. وآمن بأن بناء العلوم الاجتماعية العديدة كأفرع علمية يمكن بلورته واتخاذ خطوات نحو مزيد من النضج. كما فسر سملسر أنماط المتغيرات المعتمدة والمستقلة التى تسود مختلف العلوم الاجتماعية ومناهج البحث التى يمكن استخدامها فى تحديد هذه المتغيرات واكتشاف الارتباطات بينها.

ولكنه يصر مثل ميرتون أن حصر المتغيرات المعتمدة والمستقلة لايحكى القصة كلها. فمن الضرورى تحديد الظروف التى يفرض العلم فيها الترتيب المنطقى على متغيراته.

(1) Richard J. Bernstein, Op. Cit., PP. 18 - 19.

وقد ميز بوضوح من ثلاثة أنواع من الترتيب المنطقى: الفروض أو القضايا أو العبارات الشرطية التى نتوقع أن تتغير المتغيرات المعتمدة فى ظلها بأشكال معينة. «والنماذج» حيث نضم وننظم عدداً من الفروض فى شكل نسق. و «النظريات» حيث تكون النماذج متضمنة فى التعريفات والافتراضات والمسلمات. إن تلك التعريفات والمسلمات والافتراضات تمثل الإطار النظرى للتخصص العلمى العلم. وفى داخل هذا الإطار يكون للفروض الخاصة المحددة معنى أى أن الفروض والنماذج لابد أن تشتق كأدق ما يمكن من الإطار النظرى[١].

إن وصف سملسر عام بدرجة تكفى للكشف عن البناء الأساسى لأى علم بما فى ذلك العلوم الطبيعية والاجتماعية. فهو يشارك ميرتون فى الاعتقاد بأنه لايكفى فى العلوم الاجتماعية جمع البيانات وصوغ الفروض حول ارتباط المتغيرات أو قصر الاهتمام على التعميمات الامبيريقية الملائمة. فلابد أن يكون هناك ترتيب منطقى، يبلغ ذروته فى اكتشاف وإقامة الأطر النظرية التى «تفسر» البيانات و «تفيد» أو تحلل فروضاً مفيدة. ورغم أنه لم يناقش بوضوح دور القوانين فى التفسير السوسيولوجى فقد سلم بأن هذه القوانين لابد أن تشتق نظرياً وتختبر امبيريقيا. كما أن هناك نقصاً فى القوانين والفروض المشتقة نظرياً فى ميدان التغير الاجتماعى نظراً لعدم وجود الإمكانات لتحقيق ذلك[٢].

وقد فند سملسر اعتراضاً على فكرة إحتواء العلوم الاجتماعية لنموذج العلوم الطبيعية. فلقد افترض البعض أن العلوم الاجتماعية تقوم على ابستمولوجيا ساذجة. فالعلماء الاجتماعيون يسلمون بأن هناك مجالاً من الحقائق الموضوعية. فالحقائق التى توصف فى عبارات الملاحظة تعتبر الأساس وحجر الزاوية للنظريات الكبرى. وعندئذ فإن النقاد أشاروا إلى أن الفهم الأكثر حنكة للابستمولوجيا قد أوضح بصورة مطلقة عدم ملاءمة هذا الرأى الساذج. فقد علمنا أن مانسميه حقائق أو

(1) Ibid., P. 19.
(2) Ibid., P. 19 - 20.

ملاحظات هى فى حد ذاتها «نتاج للنظرية»، وتشكلها أطرنا التصورية. فليست هناك حقائق خام أو لم تفسر توجد «بعيدا» أو لم تمسها أطرنا النظرية والتصورية.

فرغم اعتقاده بأن المعرفة الحديثة بالأساليب والأشكال التى تكون فيها الحقائق والملاحظات نتاجاً للنظرية ذات تأثير هام على فهم العلوم الاجتماعية فإنه لايعتقد أنها توحى بأى شكل باستحالة المكانة العلمية للعلوم الاجتماعية.

فما يدعو للسخرية هو أن معظم المناقشات التى دارت حول الدلالة المحددة للمناداة بأن كل الملاحظات نتاج للنظرية قد ركزت على العلوم الفيزيقية.

ورغم أن استخلاص المشكلات محل الاهتمام ليس له نتائج ذات أهمية على فهمنا للعلم، فإن أحداً لم يزعم أن عدم وجود تمييز دقيق بين الحقائق والنظريات أو بين الملاحظات والنظريات فى العلوم الفيزيقية كافٍ للشك فى فكرة العلوم الفيزيقية ذاتها.

فهذا التمييز مقبول عموماً لدى العلوم الاجتماعية والسلوكية. وطبقاً له يمكن تقسيم العالم إلى حقائق إمبيريقية (بيانات سلوكية قائمة فى العالم الواقعى) وإلى النظرية (المفهومات والبناءات الفرضية والنماذج) القائمة فى (عالم الأفكار). والمهمة الرئيسية للبحث العلمى تتمثل فى بناء التفسيرات بشكل منتظم بوساطة خلق علاقة معينة ملائمة من النظرية والواقع.

ويشير سملسر إلى أنه برغم صحة هذا التمييز إلى حد ما فإنه مفرط كثيراً فى التبسيط. وباستشهاده بوصف «لورانس هندرسون» للحقيقة بأنها: «عبارة قابلة للاختبار الامبيريقى حول الظواهر فى ضوء إطار تصورى» أكد سملسر أهمية العبارة فى الإطار التصورى. فليس هناك ما يسمى بحقيقة سوسيولوجية منفصلة عن إطار تصورى ترد إليه؛ فليست هناك حقيقة دون إطار تصورى. ولكن برغم أنه لابد من التخلى عن الصورة الساذجة لعالم الحقائق الذى يمثل «العالم الحقيقى»

فإن هذا لايعنى أننا لابد أن نتخلى عن أهمية التمييز الضمنى من الحقيقة – الواقع – والنظرية. بل يجب أن يصاغ هذا التمييز باعتباره «علاقة بين إطارين تصوريين». فهذا التمييز يتمثل فى مقارنة اصطلاحات لغوية وتصورية تنظم بوساطتها ظواهر نسميها أفكاراً. ولو تحققت علاقة ما بين الإطارين تثبت إذن الصدق، وإن لم يكن الأمر كذلك فهناك الحاجة إلى التعديل أو الرفض التام.

ويرى ريتشارد بيرنشتاين أنه برغم أن العديد من علماء الاجتماع لديهم تصور ساذج عما يمثل حقائق أو بيانات (مثلهم فى ذلك مثل العديد من العلماء الفيزيقيين) فإن التفسير الطبيعى لظواهر العلوم الاجتماعية لايتفند بإثبات أنه ليس هناك فصل حاسم وسريع بين الواقع والنظرية فى مجال دراسته المجتمع[1].

ويعتبر ميرتون من علماء النظرية الاجتماعية ذوى المعرفة الدقيقة بنطاق العلوم الاجتماعية والوعى التاريخى بتطورها وكانت كتاباته نقطة انطلاق جيدة عن النظرية الامبيريقية. ففى أثناء الخمسينات اعتنق كثير من العلماء الاجتماعيين مفهوم «النظريات متوسطة المدى» لديه.

لقد علل ميرتون التطور غير المكتمل للعلوم الاجتماعية بالمقارنة للعلوم الطبيعية. وأشار إلى أن مقارنة الحالة الراهنة للعلوم الاجتماعية وخاصة علم الاجتماع بالفيزياء المعاصرة ليس أمراً مضللاً فحسب. بل هو «ماسوشية غير ملائمة». ففهم تاريخ العلم يجعل المتفائلين بأن النظرية الاجتماعية يستطيع تحقيق نتائج عظيمة فى قفزة واحدة أكثر تواضعاً وتحرراً من اعتقادهم هذا. لأن هذا التفاؤل يتجاهل تلك القرون من البحث التى هيأت المجال للتقدم العظيم فى العلم الفيزيقى. فمن الخطأ افتراض أن «كل المنتوجات الثقافية التى توجد فى نفس المرحلة التاريخية لابد أن تتمتع بنفس الدرجة من النضج الفكرى». فلابد من

(1) Ibid., P. 21.

إسهام البحث المتراكم فى هذا الشأن. فالمقارنة بين فيزياء وعلم اجتماع القرن العشرين لابد أن تأخذ فى الاعتبار تلك القرون التى قضاها الإنسان فى البحث الراسخ المنظم والمتراكم فى مجال الفيزياء.

وبرغم تأكيد ميرتون على الاختلاف فى نمو العلوم الاجتماعية والفيزيقية فإنه لايشك فى إمكان وصول العلوم الاجتماعية إلى نفس نموذج الاكتمال العلمى. فمناصرته للنظريات المتوسطة المدى يقصد به استراتيجية للوصول إلى هذا الهدف، وكان ميرتون يدرك بحق أن الكثير من أبحاث العلوم الاجتماعية كان يتردد بين طرفين هما: الامبيريقية المجردة والنظرية الكبرى. وهما نقيضان صورهما بذكاء وانتقدهما بمرارة س رايت ميلز[1].

«ولايوجد فى الوقت الحاضر بناء متكامل لنظرية علم الاجتماع حظى بالصدق أو القبول العام. ولقد اعتقد علماء الاجتماع المبكرون أنهم استطاعوا اكتشاف مجموعة من «القوانين الاجتماعية» الأساسية، هى فى المحل الأول قوانين للتطور الاجتماعى، واعتبروا أنها تشكل بناءاً لنظرية قادرة على توجيه الفكر والسلوك. أما علماء الاجتماع المحدثون فهم أقل تواضعاً بصفة عامة فى مطالبهم، ذلك أن اهتمامهم إنصب أساساً على توضيح طابع المدخل السوسيولوجى (أى أنهم إهتموا بالناحية المنهجية أكثر من النظرية)، وصياغة مفاهيم أكثر تحديداً، وتصنيفات أكثر ملاءمة. وأسفر نشاطهم مؤخراً عن صياغة ذلك النوع من التعميمات الضيقة التى ينطوى عليها نشاط التصنيف ذاته. ولقد فرق براثويت بين العلوم فى مختلف مراحل تطورها حين قال: إذا كان العلم قد بلغ مرحلة عالية من التطور، كما هو الأمر بالنسبة للفيزياء، فإن القوانين التى أمكن التوصل إليها سوف تكون نظاماً متدرجاً، تظهر فيه مجموعة متنوعة من القوانين الخاصة باعتبار أنها نتائج منطقية، لمجموعة أخرى محدودة من القوانين ذات المستوى العام والتى يعبر عنها

(1) Ibid., P. 7 - 8.

فى صيغة بالغة بالدقة. أما إذا كان العلم فى مرحلة مبكرة من تطوره - وهى تلك التى يطلق عليها أحياناً مرحلة تاريخه الطبيعى، فإن القوانين سوف تكون مجرد تعليمات متضمنة فى تصنيف الأشياء إلى فئات متعددة»[1].

«أما فيما يتعلق بما يعرف بقوانين التطور الاجتماعى، فإن هناك شكاً فى كونها تدخل فى عداد القوانين على الإطلاق، فقد لاحظ كارل بوبر فى مناقشته للمذهب التاريخى: «أن تطور الحياة على الأرض، أو تطور المجتمع الإنسانى، هو عملية تاريخية فريدة. ونحن قد نفترض أن هذه العملية تحدث بصورة مطابقة لكل أنواع القوانين السببية مثل قوانين الميكانيكا، والكيمياء، والوراثة أو الإنتخاب الطبيعى ... إلخ. لكن الوصف الذى تقدمه، ليس قانوناً، إنه فقط عبارة تاريخية مخصوصة. إن القوانين العامة هى التى تقدم لنا أدلة على حدوث نظام بصورة متكررة حينما تفسر كل العمليات ذات الطبيعة المتماثلة ... إننا لا نأمل فى اختبار فرض عام، أو أن نكتشف قانوناً طبيعياً مقبولاً فى العلم، إذا قدر لنا أن نقتصر إلى الأبد على ملاحظة عملية وحيدة منفردة، على أن ذلك لايعنى أن الإطار التطورى عديم القيمة، فلقد ساعد فى علم الحياة على اكتشاف علم التكوينات، وصياغة القوانين العامة للوراثة. كما أنتج مفهوم التطور فى علم الاجتماع قدراً هائلاً من الخلط بين مفاهيم: التطور، والنمو والتقدم، وكان دائماً ركيزة الفكر الفلسفى أكثر من العلمى. ولكنه عمل أيضاً على ظهور بعض المحاولات النافعة للتصنيف الاجتماعى والتحليلات الضافية لعمليات التغير الاجتماعى، وهى نتائج غالباً ما يتجاهلها نقاد المذهب التاريخى. غير أن رفض قوانين التطور الاجتماعى لا يعنى أن التغير الاجتماعى يصعب تفسيره فى ضوء قوانين عامة، ذلك أن بوبر ذاته يقيم تفرقة بين «القوانين» و «الاتجاهات» ويذهب إلى أنه يمكن صياغة قوانين عامة من

---

(١) بوتومور، تمهيد فى علم الاجتماع، ترجمة وتعليق د.، محمد الجوهرى وآخرون، دار المعارف القاهرة، ص ٣٠ - ٣١.

النوع التالي: «حينما توجد الظروف «س» فإننا نتوقع أن يصاحبها الاتجاه «ص». وليس عسيراً أن نعيد صياغة عديد من القضايا التى قدمها علماء الاجتماع القدامى، ومن بينهما ماركس، بنفس هذا الأسلوب. ولنأخذ على سبيل المثال القضية التى قدمها ماكس فيبر عن العلاقة بين الأخلاق البروتستانتية والرأسمالية، تلك التى ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالصياغة السابقة. فنحن نستطيع أن نذهب إلى أنه حينما تتحقق الظروف الاقتصادية أ، ب، ج - بالإضافة إلى إنتشار النموذج الكالفنى للأخلاق الاجتماعية - (الذى يؤكد قيمة النشاط العلمانى وضرورة التقشف) أنه سيوجد إتجاه نحو الإنتاج الاقتصادى الرشيد، يهدف إلى زيادة الإنتاج بأدنى حد من التكلفة. وإذا افترضنا أن ذلك يمثل - بصورة أكثر دقة - قانوناً عاماً حقيقياً، حينئذ سوف يكون فى وسعنا - تجاه أية حالة خاصة - أن نجيب على التساؤل الذى مؤداه: كيف ظهر مثل هذا الاتجاه[1].

رابعا: النظرية والتاريخ:

هناك المفهوم التقليدى للنظرية الذى يعالج تفسير الأحداث التاريخية. وقد تناول ادوارد ماير Meyer وفيبر الإجابة على كيفية اتمام تلك المعالجة من خلال الجدل الذى دار بينهما.

وقد اعتبر ماير أن التساؤل عما إذا كانت الحروب التى أشعلتها شخصيات تاريخية بارزة ستحدث حالاً أو فيما بعد هو تساؤل تافه لا إجابة عليه. ولكن فيبر أعلن أنه إذا كان كذلك فلايمكن التوصل إلى تفسير للأحداث التاريخية. وهنا طور فيبر نظرية «الاحتمال الموضوعى» استناداً إلى كتابات السيكولوجيين والمشرعين والاقتصاديين. ويرى فيبر أن التفسير الموثق تاريخياً، مثل تفسيرات خبراء قانون الإجرام، لايعتمد على الإحصاء أو الحصر التام الممكن لجميع الظروف والحالات

---

(١) بوتومور، مرجع سابق، ص ٣١ - ٣٢.

السائدة المتصلة بموضوع البحث ولكن على توضيح العلاقة بين هذه العناصر الخاصة بحدث ما والتى تعتبر هامة لاستمرار التاريخ، وبخاصة الأحداث المصيرية.

إن مثل هذه العلاقة، كالقول بأن الحرب نشأت من سياسة رجال دولة يعلمون ما يقدمون عليه، تفترض منطقيا، أنه إذا لم توجد هذه السياسة، فإن نتيجة أو أثراً ما لابد أن يتبع ذلك. وحينما يؤكد الإنسان على علاقة سببية خاصة من الأحداث التاريخية، فإنه يلمح بالضرورة إلى أنه لو لم توجد الصلة، فإنه، اتفاقاً مع القواعد التى تحكم خبرتنا؛ لابد أن تحدث نتيجة أخرى فى ظروف معينة. وليست قواعد الخبرة سوى صياغة معرفتنا المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية المتبادلة. ومن خلال هذه القواعد نرسم المسار المحتمل للأحداث متغلغلين فيما وراء الحدث ذاته إلى ما سيفيد كتفسير. وهكذا ننشغل بأحكام شرطية كما تنطبق على موقف معين. فالأدوات المنطقية للتاريخ هى أدوات للعلم أيضاً[1].

إن العلم والنظرية بمفهومهما التقليدى يتصلان بمجال منعزل من حياة المجتمع. وإذا كانت صياغة النظرية نتيجة لتقسيم العمل فى المجتمع، فإن هذا التقسيم للعمل فى النسق الرأسمالى، إن لم يحدث بشكل ملائم، فإن فروعه بما فيها العلم لاتستطيع أن تصبح مكتفية ذاتياً ومستقلة. ومع ذلك، ليس تقسيم العمل أمراً أزلياً، ولكنه يظهر فى شكل معين من أشكال المجتمع له أسلوب معين فى الإنتاج.

وينظر البورجوازى إلى المجتمع باعتباره جملة من الحقائق التى لابد من وجودها وقبولها. كما أنه يفسره من خلال وجهة نظر تقليدية. ويستجيب الفكر التطبيقى بطريقة معينة لذلك الجزء بين الواقع الذى يختص به وذلك لإشباع حاجات ذلك الجزء كأفضل ما يكون الإشباع. ومع ذلك، فالعالم الذى يدركه

(1) Max Horkheimer, Op. cit., P. 210 - 211.

الفرد ويقبله هو نتيجة لنشاط المجتمع ككل. فكل ما يقوم به فى المجتمع لاينفصل عن عملية الحياة الاجتماعية التى تطورت عبر آلاف السنين.

ولهذا، فإن مايعتبره العلماء فى مختلف المجالات جوهر النظرية يطابق المهام الملحة التى يحددونها لأنفسهم. فاستغلال الطبيعة الفيزيقية وتدابير اقتصادية واجتماعية محددة يحتاج بالمثل إلى حشد بناء من المعرفة مثل ذلك الذى يتاح فى مجموعة منظمة من الفروض. كما أن التقدم التكنولوجى للفترة البورجوازية مرتبط كثيراً بهذه الوظيفة من وظائف متابعة العلم. فقد جعلت الحقائق مفيدة فى مجال المعرفة العلمية ذات السمة التطبيقية فى ظروف ما، كما أنها من جهة أخرى قد جعلت بالإمكان تطبيق تلك المعرفة التى حصلنا عليها بالفعل. وبذلك أصبحت المعرفة جزءاً من الأساس المادى للمجتمع. ولكن مفهوم النظرية قد صيغ فى مصطلحات مطلقة كما لو كان متأصلاً فى طبيعة المعرفة أيضاً كما تم تبريره بعيداً عن التاريخ. وهكذا أصبح مقولة ايديولوجية تم تشييؤها[1].

فالحقائق التى تقدمها لنا حواسنا تتوالى بشكل اجتماعى عن طريق مايلى: الطابع التاريخى للشئ محل الإدارك والطابع التاريخى للعضو القائم بالإدارك. وهما ليسا طبيعين بل يتشكلان بالنشاط الإنسانى، حتى وإن كان الإنسان يتصور نفسه سلبياً ومستقبلاً حاملاً فى عملية الإدراك. وبرغم ذلك، فثنائية الايجابية والسلبية التى تبدو فى نظرية المعرفة كثنائية للإدراك الحسى والفهم لاتنطبق على المجتمع بنفس معايير انطباقها على الفرد.

وإذا تصور الفرد نفسه باعتباره سلبياً ومعتمداً، فإن المجتمع، برغم تشكيله من الأفراد، يكون شيئاً ايجابياً وإن كان غير واع. وهذا الفارق بين الفرد والمجتمع ما يزال يؤثر حتى الآن فى صور الحياة الاجتماعية عبر التاريخ. فقد استند وجود

---

(1) Ibid., P. 211 - 212.

المجتمع إلى القمع أو كان محصلة لتصارع القوى ولم يكن إطلاقاً نتاجاً للتلقائية الواعية من جانب الأفراد. فالسلبية والايجابية تختلفان بالنسبة للفرد والمجتمع من حيث معناهما: وفي النمط البورجوازي الاقتصادي يكون نشاط المجتمع غير واع ومشخص أما نشاط الأفراد فمجرد وواع[1].

إن الإنتاج الإنساني يستند أيضاً إلى التخطيط. وتزداد عقلانية الحقائق التي يقابلها الفرد ونظرياته بشأنها بقدر ما تتأثر بما هو اجتماعي. ولكن الفعل الاجتماعي يتضمن علاوة على ذلك المعرفة المتاحة وتطبيق تلك المعرفة. وهكذا تتحدد الحقيقة كما نتصورها بأفكار الإنسان ومفهوماته قبل صياغتها في نظرية واعية بوساطة فرد عالم ومدرك.

ويرى هوركهايمر أنه في المراحل المتقدمة للحضارة لايحدد السلوك الإنساني الشعوري المقصود - بشكل لا شعوري - الجانب الذاتي فقط من الإدراك بل يحدد موضوع الإدراك ذاته إلى حد كبير. وفي المجتمع الصناعي فإن ما يدركه الإنسان يدل على عمل مقصود. ولكن لانستطيع التمييز بين ما ينتمي إلى الجانب اللاشعوري وما ينتمي إلى السلوك الإنساني الشعوري في مواقف تفصيلية واقعية. ولكن هوركهايمر بالغ كثيراً حينما ذكر أن قضية احساس الإنسان بأشياء طبيعية تجعل المرء يرى أن تلك «الطبيعية» ذاتها في الأشياء تتحدد بالعالم الاجتماعي وتعتمد عليه إلى حد كبير.

كما يرى أن الفرد يستقبل الواقع المحسوس باعتباره تتابعاً بسيطاً للحقائق في عالم المفاهيم النظرية المرئية التي تغير مضمونها هي ذاتها استجابة لعملية الحياة الاجتماعية. ويلاحظ هوركهايمر أن الانسجام بين الإدراك والفكر التقليدي والموضوعات المعرفية المفردة ليس واقعة ميتا فيزيقية. فالقدرة على الفهم الإنساني

---

(1) Ibid., P. 212 - 213.

الصحيح أو الذوق العام الذى لالبس فيه وكذلك القبول العام للآراء المتماثلة فى مجالات لاتتصل بالصراع الطبقى بشكل مباشر، كما هى الحال فى العلوم الطبيعية، مشروط بحقيقة معينة. وتلك مؤداها أن عالم الأشياء أو الموضوعات محل الدراسة والحكم ناتج إلى حد كبير عن النشاط الذى يتحدد هو ذاته بنفس الأفكار التى تعاون الفرد على إدراك ذلك العالم وفهمه بشكل نظرى تصورى[1].

خامسا: الخصائص العامة للنظرية:

لقد ميز ميرتون بين تاريخ النظرية والخصائص العامة للنظرية. فما يطلق عليه «نظرية» فى المقررات الدراسية الجامعية للعلوم الاجتماعية، يتمثل غالباً فى مسح لتاريخ الأنساق الكبرى القديمة. فهناك خلط جوهرى بين النظرية السوسيولوجية الصالحة وتاريخ النظرية السوسيولوجية.

إن النظرية السوسيولوجية الشاملة تمثل تراكماً انتقائياً إلى حد كبير لتلك الجوانب الصغيرة من النظريات السابقة التى صمدت إلى حد كبير لاختبارات البحث الأمبيريقي. ولكن تاريخ النظرية يتضمن أيضاً ذلك الكم الهائل من المفهومات التى تلاشت حين خضعت للاختبارات الامبيريقية. فهو يشمل أيضاً البدايات غير الصحيحة والمذاهب التاريخية القديمة والأخطاء العقيمة فى الماضى. ورغم فائدة الإلمام بكل هذا بالنسبة لتمرين عالم الاجتماع فإنه ليس بديلاً عن تمرسه على الاستخدام الفعلى للنظرية فى البحث.

إن قول ميرتون هذا ينطوى على التزام سائد لدى غالبية العلماء الاجتماعيين. فقبول إشارة ميرتون إلى الخلط بين تاريخ النظرية والخصائص العامة للنظرية فيه تسليم بقبول المماثلة بين العلوم الطبيعية والاجتماعية. وهذا هو المضمون الأساسى لما قاله ميرتون. بل إن المناداة بأن إلمام المتخصص بتاريخ العلم لايقوم بديلاً عن

(1) Ibid., P. 213 - 215.

ممارسته يشير إلى أن علماء النظرية السابقين قد أدركوا بشكل غامض مانراه الآن فحسب بشكل أكثر وضوحا. فبقدر ما تكون النظرية المعاصرة قد صيغت بإحكام واختبرت بشكل امبيريقى بقدر ما تكون محكا لنجاح أو اخفاق النظرية السابقة عليها[1].

ومن نتائج رأى ميرتون أن السماح الظاهرى بدراسة «النظرية» أى الأطر النظرية الكبرى القديمة – فى أقسام العلوم الاجتماعية بجامعات أمريكا يصاحبه مع ذلك تحيز واضح كثيراً ضدها فتدريس تاريخ النظرية لايقارن بمهمة جاد هى تقديم نظرية شاملة.

إن أفكار ميرتون عن صيغة النظرية الشاملة وتمييزه لها من الأنشطة النظرية الأخرى تمهد الطريق لمحاولة تقديم نظرية امبيريقية هامة. فقد أشار إلى أن «التحليل الوظيفى» هو أكثر المداخل المعاصرة تبشيراً وأقلها إتساقاً بشأن مشكلات التفسير السوسيولوجى ويرى أن مهمته هى إعادة صياغة وتنظيم التحليل الوظيفى ليلائم المعايير التى يتضمنها النموذج الصحيح من النظرية.

إن موقف ميرتون النقدى اعتنقه علماء اجتماع عديدون فى الأربعينات والخمسينات. وهو موقف انصب جانب من انتقاداته على صياغة تالكوت بارسونز للنظرية كبرى أو التنظير الشامل الذى ساد علم الاجتماع الامريكى آنئذ. فمحاولة ميرتون لتمييز النظرية الصحيحة عن التوجهات السوسيولوجية العامة وتحليل المفهومات السوسيولوجية والتفسيرات البعدية يمكن تفسيره بأنه نقد ضمنى لفكر بارسونز. كما أن تبنى ميرتون للنظريات متوسطة المدى هو تحدٍّ مباشر لمحاولة بارسونز تقديم نظرية عامة شاملة. وقد حدثت بينهما مجادلات يهمنا منها أن نوضح أوجه الاتفاق فيها لا الاختلاف: فقد كان هناك اتفاق بينهما على بعض العناصر الجوهرية مثل ما هى النظرية العامة فى علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية[1].

(1) Ibid., P. 15 - 16.

سادسا: شروط النظرية ووظائفها:

إن للنظرية بوجه عام شروطاً أساسية ينبغي أن تتوافر مثل:

(أ) الوضوح والدقة والإختصار في كل عناصرها ومكوناتها.

(ب) الشمول بقدر المستطاع إلى حد يمكن معه وصف الظاهرات وعلاقاتها وتفسيرها.

(جـ) التجانس والإتساق بين عناصرها.

(د) الاستناد إلى أدلة تاريخية وحادثة فى الواقع لإثبات صدقها.

(هـ) أن تكون مصاغة بطريقة يمكن معها إختبارها علمياً.

(و) أن تكون مرنة لتستوعب الظاهرات أو الحالات الجديدة من أجل تجديدها وتطويرها.

(ز) أن تحتوى على رؤية وتدابير منهاجية تنظم الخطوات الخاصة بالدراسات التى تستند إليها.

(ح) أن تتضمن رؤية تجاه مستقبل ما تفسره.

(ط) أن تنص على الأسس اللازمة للتحكم فى الظاهرات المدروسة وكيفية توجيه مسارها أو تغييرها.

(ى) أن تعاون على زيادة وعى الإنسان بواقع الظاهرات المدروسة[1].

وهكذا فبالنسبة لوظائف النظرية، وبالرغم من أن كل شرط من شروطها يمكن أن يشير إلى وظيفة أو جانب من وظيفة من وظائف النظرية، فثمة وظائف أخرى منها:

(١) عبد الباسط عبد المعطى، البحث الاجتماعى، مرجع سابق، ص ص ٥١ - ٥٢.

(أ) أن النظرية تقدم إطارا يمكن به ملاحظة ووصف وتحليل وتفسير أوضاع الظواهر وعلاقتها وحركتها.

(ب) أن النظرية توجز وتبين وتجلى الحقائق من خلال التعميمات والتجريدات.

(جـ) وأنها تشير إلى الثغرات والفجوات فى معرفتنا.

(د) وأنها تحدد الاتجاه الأساسى للعلم بتحديد نوع البيانات التى يمكن تجريدها.

(هـ) وأنها تساعد فى إنتقاء الموضوعات التى يجدر بحثها، حيث تساعد فى ترتيب الأولويات البحثية.

(و) وأنها تنظم إجراءات البحث وأساليبه.

(ز) وأنها تساعد فى استشراف (التنبؤ) مستقبل الظواهر وحركتها والعلاقات فيما بينها.

(ح) وأخيراً تساعد النظرية فى إثراء حركة النقد العلمى للظواهر والعلاقات وأوضاعها، ومن ثم إثراء وعى الإنسان بها(١).

لقد اعتقد بعض العلماء الاجتماعيون أن الوظيفة الصحيحة للنظرية هى تقديم تعميمات امبيريقية راسخة. فالتعميمات الامبيريقية شرط ضرورى لتشييد الأنساق النظرية ولكنه غير كافٍ. ونستطيع هنا أن نرى بوضوح شديد ما يقصده رايان Rayan من الولع بـ «الواقعية المتطرفة» أو ما أسماه رايت ميلز «الامبيريقية التجزيئية». فمن الأساطير البدائية التى أثرت فى أبحاث العلم الاجتماعى بشدة الاعتقاد بأن المهمة الحقة للعلم هى جمع البيانات وتقديم تعميمات امبيريقية

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى، البحث ...، مرجع سابق، ص ٥٦.

تأسيساً عليها. وفى القرن العشرين أصبحت أساليب جمع البيانات لدينا أكثر اتقاناً بدرجة كبيرة. فلدينا الآن بنوك ومعاهد للمعلومات مهمتها الأساسية تنقيح وسائل جمع البيانات. كما أنه من المعتقد غالباً أيضاً إننا حين نجمع بيانات كافية ونكتشف الارتباطات التى تربط هذه البيانات فسوف نستطيع الوصول إلى تلك التعميمات الامبيريقية العليا التى تمثل العلم الحقيقى. وحتى من يدركون بشدة أن هناك ماهو أكثر من جمع البيانات وصياغة التعميمات الامبيريقية تأسيساً عليها، يكونون مقتنعين، رغم ذلك، أن هذه هى الوسيلة الصحيحة للإعداد من أجل نظريات أكثر تقدماً. وهذه أسطورة مغالطة تماماً، برغم أنها تلقىٰ القبول من جانب العديدين (وهناك زعم بأن بيكون وميل كانا من أنصارها). ولكن يصعب أن نتذكر أى فيلسوف اعتنق هذا التصور البسيط والساذج للعلم وطبيعته، ناهيك بالتأكيد عن بيكون وميل. بل إنه برغم الاختلاف الواسع والحاد أحياناً بين الفلاسفة المعاصرين حول طبيعة النظرية ودورها فى العلم إلا أن هناك اتفاقاً رشيداً ومعقولاً بينهم مؤداه أنها لاتتكون من مجرد تعميمات امبيريقية قائمة على جمع الحقائق أو ملاحظتها[1].

إن هذه نقطة هامة كثيراً فى مجال دراسة بعض التحديات أمام مفهوم العلوم الاجتماعية كعلوم طبيعية. فالعديد من العلماء الاجتماعيين المناصرين للامبيريقية الساذجة مقتنعون بأن هذه التحديات هشة أو غير ذات أساس. فهم يتشككون حين يؤكد خصومهم أنه من المستحيل أو الخطأ جمع بيانات والبحث عن ارتباطات وتقديم تعميمات امبيريقية يمكن اختبارها توحى بها هذه البيانات. فهم مقتنعون بأن هذا لايمكن أن يكون فحسب بل إنه قائم فى أعظم البحوث الامبيريقية. ولكن الشئ الهام ليس إمكان جمع البيانات وتفسيرها بل دلالة ذلك، والاستدلالات والنتائج التى يمكن اشتقاقها بعد ذلك.

(1) Richard J. Bernstein, Op. Cit., P. 10.

إن ميرتون يؤكد أن التراث السوسيولوجى يعج بالتعميمات الامبيريقية. ولكن المزيج من هذه القضايا يمثل فحسب المادة الخام لعلم الاجتماع كعلم. فالمهمة النظرية وتوجيه البحث الامبيريقى تجاه النظرية يبدأ أولاً حين يمكن التحقق تجريبياً من تأثير تلك الإطرادات على مجموعة من القضايا المترابطة[1].

سابعا : مكونات النظرية وأهميتها:

يجب ألا نفهم النظرية على أنها تتكون من «توجيهات عامة نحو البيانات، تفترض وجود أنواع من المتغيرات التى تحتاج إلى حد ما أن نأخذها فى اعتبارنا، لا قضايا واضحة قابلة للبرهان حول العلاقات بين متغيرات محددة. وبرغم أن جانباً كبيراً من النظرية السوسيولوجية تأتى على النحو الأول فإن هذا لايكفى. فالنظرية لاتتكون من «وجهات نظر» أو «مداخل». فالنظرية التى تقدم قضايا نظرية محددة لابد أن تتكون على الأقل من «قضايا واضحة قابلة للبرهان عن العلاقات بين متغيرات محددة».

ولابد ألا نخلط بين النظرية وعلم المناهج. فمن الطبيعى أن يتقن العلماء الاجتماعيون المنهاج وأن يعرفوا كيفية استخدام الأساليب الاحصائية والكمية الأخرى وكيفية تصميم التجارب: ولابد أن يفهموا طبيعة الاستدلالات ومستلزمات النسق النظرى. «ولكن تلك المعرفة لاتتضمن أو تشمل (المضمون) الخاص للنظرية السوسيولوجية».

فمن خصائص العلوم الاجتماعية – على خلاف العلوم الطبيعية – أن علم المناهج أصبح مجالاً فرعياً له متخصصون محترفون. وقد أصبح الاهتمام الزائد غالباً بعلم المناهج تحولاً عن مهمة تأسيس انساق نظرية أساسية. وقد شارك ميرتون فى رأى العديد من العلماء المتخصصين الذى مؤداه أن عقد المناقشات المنهاجية يكون مثمراً لو دار بشأن مشكلات بحثية جوهرية ومحددة.

---

(1) Ibid., P. 10 - 11.

إن كل عنصر من عناصر النظرية يقدم إسهاماً متميزاً للنظرية ككل، كما يبدو على النحو التالى:

المفهومـــــات:

إننا نستطيع بالمفهومات أن نرى بطريقة جديدة. فالمفهومات هى العدسات الوصفية للنظرية إن صح التعبير - التى توجه الإنتباه إلى تلك الجوانب الأخرى التى أهملناها فى العالم الاجتماعى. والمثال الجيد على هذا هو مقالة ميرتون الشهير عن «مجموعة الأدوار»، وهى مقالة فتحت طريقاً جديداً عاماً من التفكير فى الأدوار(١).

والحديث عن المفهوم العلمى يؤدى إلى تعريفه بأنه «تصور للظاهرة يصف مكوناتها وخصائصها ويحدد أهم علاقتها الداخلية والخارجية وحركاتها وما يطرأ عليها من تغير. ومن شروط المفهوم العلمى:

(أ) الوضوح والدقة والإيجاز.

(ب) أن يكون جامعاً مانعاً.

(جـ) ألا يشوه دينامية الظاهرة. وهو بمثابة تلخيص لوقائع وحقائق كثيرة تمت ملاحظتها.

مثال: الأسرة الإنسانية عبارة عن جماعة اجتماعية تتألف من الزوج والزوجة والأبناء بينهم علاقات وحقوق وواجبات تحددها القواعد الاجتماعية السائدة فى المجتمع. وتتحدد خصائصها الاجتماعية بموقعها الاجتماعى الاقتصادى الذى يؤثر فى خصائص أعضائها الاجتماعية وفرصهم الاجتماعية المختلفة وهى تمر بتغيرات تأتى نتاجاً للبنية الاجتماعية المحيطة بها وما تضمه من مكونات(٢).

---

(1) See Jerald Hage, Op. Cit., P. 172 - 173.

(٢) بوتومور، مرجع سابق، ص ص ٣٨ - ٤٠.

ولكن يجب أيضاً ألا تختلط النظرية بالتحليل السوسيولوجي للمفهومات، مثل مفهوم المكانة والدور والمجتمع المحلى والتفاعل الاجتماعى والمسافة الاجتماعية والأنومى، .... إلخ. فالتنظير السوسيولوجي لايمكن أن يتقدم بدون تحليل المفهومات الرئيسية التى تدخل فى النسق النظرى. ولكن التحليل المتنوع لتلك المفهومات، ذلك التحليل الذى شغل العديد من علماء النظرية الاجتماعية لايولد أو يضيف إلى النسق النظرى شيئاً. فذلك النسق يتكون من قضايا مترابطة منطقياً ذات نتائج امبيريقية.

ومن أوجه الخلط الأساسية أن نخلط «التفسيرات السوسيولوجية البعدية» بالنظرية. فغالباً ما نقدم تلك التفسيرات لتفسر الملاحظات. وكثيراً ما تواجه العالم الاجتماعى بيانات متنوعة، ويرى أن هذه المادة الخام تدل على أو «تلائم» تفسيراً معيناً.. ولكن المغالطة المنطقية المتمثلة فى التفسيرات البعدية هى أن هناك عديدا من الفروض الخام أى المبدئية تؤكدها أو تبرهن عليها إلى حد ما «الحقائق»، أو تكون قد خصصت من أجل تعليل أوضاع متناقضة. فالتفسيرات والشروح البعدية غالباً ما تكون مرنة وغامضة أو فضفاضة لدرجة أنها يمكن أن «تعلل» تقريباً أية بيانات. وكان ميرتون مدركاً لنقطة أكدها بيرس Pierce وأعاد كارل بوبر التأكيد عليها فى عصرنا ألا وهى أنه: لابد أن تكون النظريات العلمية قابلة للتفنيد والتكذيب لا قابلة للصدق والإثبات فحسب[1].

التعريفـــــات:

تضيف التعريفات إلى وصفنا للظاهرة الاجتماعية بأن تتيح لنا معرفة معناها وقياسها. وقد لاحظنا أن التعريف قد يكون ضمنياً داخل اسم المفهوم ولكن محاولة جعله تعريفاً صريحاً هى من أهم المحاولات استحقاقاً للإهتمام.

(1) Richard J. Bernstein, Op. Cit., P. 9 - 10.

فهى توفر أفضل دليل على أن شيئاً جديداً قد أضيف. ولكن لايبدو بالمثل أن تلك المحاولة تشبه القيام بخلط مفهوماتنا حتى تتخذ نظاماً معيناً. فمن الواضح أن المحاولة من النوع الأول لاتبدو سهلة لمن قاموا بها بالفعل. وعندما ننظم مفهوماتنا سنحقق أيضاً هدفاً آخر وهو التخلص من الرطانة اللغوية غير الضرورية[1].

القضية النظرية:

إذا أتينا إلى القضايا النظرية كمكون من مكونات النظرية نجد أن القضية هى وحدة التفكير، وهى حده الأدنى أو خلية أساسية من خلاياه. وتتألف القضية من مجموعة ألفاظ أو رموز ترتبط ببعضها ولابد أن تكون القضية عبارة يجوز وصفها بالصدق أو بالكذب. وتخرج من القضية مجموعتان من العبارات:

الأولى: التى لاتحمل خبراً كالأمر والإستفهام.

الثانية: العبارات التى يستحيل أن ترسم لنا صورة يمكن المطابقة بينها وبين الأصل المخبر عنه، لأن العبارات هذه تكون خالية المعنى كأن نقول وزن الفضيلة ثلاثة أمتار. وثمة نمطان من القضايا: النمط الأول هو نمط القضايا التركيبية التى تقدم قولاً يضيف إلى موضوع للحديث علماً جديداً ينتج عن تركيب عنصر آخر إلى مجموعة العناصر المعروفة عن معنى كلمة معينة. والخلاصة أن القضية هى الكلام المفهوم الذى يمكن وصفه بالصدق وبالكذب. غير أن معنى الصدق والكذب يختلف باختلاف نوع القضية، فهو فى حالة القضية التركيبية يعنى الصورة التى ترسمها ألفاظ القضية مع تركيب الواقع، وهو فى حالة القضية التحليلية يعنى تحليل لفظة أو عبارة أو صيغة بحيث نضعها فى صورة أخرى تساويها معتمدين فى ذلك على ما تواضعنا عليه فى طريقة إستعمالنا للألفاظ والرموز

---

(1) Jerald Hage, Op. Cit., P. 173.

وتحديد معانيها. وصدق القضية التركيبية لايزيد على درجة معينة من الاحتمال وصدق القضية التحليلية يقين[١].

ويعنى ظهور بعض القضايا النظرية أننا قد انتقلنا من مستوى الوصف إلى مستوى التحليل. فحالما يتم ربط مفهومين معاً بطريقة ما، نستطيع أن نبدأ فى صوغ التنبؤات والتفسيرات، برغم أنها جميعاً قد تكون على مستوى دان جداً. وقد يعزى جانب من تأثير كتابات كارل ماركس إلى الفروض العديدة جداً التى تضمنها، على سبيل المثال، «البيان الشيوعى» فى صفحات قليلة فحسب. وعندما نقارن هذه الفروض بأية محاولة فى علم الاجتماع تقريبا، نستطيع أن ندرك الاختلافات الكبيرة فى دقة التحليل بين هذه وتلك. والحقيقة أن قراءة الأعمال النظرية وحصر عدد القضايا النظرية فيها يعتبر تمريناً مفيداً للمرء. فهناك الكثير من الأعمال التى لاتحتوى على شئ من ذلك[٢].

والقضية النظرية تتخذ أحياناً شكل الفرضية العلمية فهى تصور محدد يعنى بعلاقة جوهرية بين الظواهر والعمليات، يصف جوهر العلاقة بشكل إحتمالى ويركز على مسبباتها كما يمكن أن يركز على نتائج العلاقة. هذا، ويحتاج كل إفتراض أو فرضيه إلى تحديد دقيق لمكوناته وشواهده، وتوضيح المفهومات التى يتضمنها. ومن شروطه الأساسية:

(أ) أن يصاغ بطريقة تسمح بإقامة الاستدلالات فى ضوئه للوصول إلى قرار بما إذا كان الافتراض يفسر أو لايفسر العلاقات بين الظواهر.

(ب) أن يتضمن الافتراض أو الفرضية إجابة أو اتجاه محتمل للاجابة على ما يتضمنه الفرض من تساؤل.

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى، مرجع سابق، ص ص ٥٤ – ٥٥.

(2) Ibid., P. 173.

(جـ) أن يشير إلى بعد إستشرافى أو تنبؤى حول العلاقة التى يريد إختبارها من حيث اتجاه العلاقة أو قوتها.

(د) أن يكون قابلاً للاختبار العلمى. ويتطلب هذا أن يكون الافتراض محملاً بأقل قدر ممكن من العلاقات والمتغيرات وأن يكون ذا طابعاً جرائى يسمح باختباره[1].

أهمية الارتباطات فى بناء النظرية:

إن احتواء القضايا النظرية على علاقات بين بعض المتغيرات يثرى تحليلنا للظاهرة الاجتماعية بأن يوفر لها خاصيتى القبول الظاهرى والقابلية للاختبار. والحقيقة أن احتواء النظرية على عنصر العلاقات ليس مسألة سهلة ولكن المكاسب الناتجة عنه تستحق بذل الجهد. وأخيراً، فإن تنظيم القضايا والعلاقات فى شكل مقدمات نظرية ومعادلات يعاوننا على اكتشاف إذا ما كانت تفسيراتنا متسقة أم لا. ومن الناحية العلمية، يمكن اعتبار النظرية مكتملة بشكل معقول لو أنها تحتوى على مفهومات وتعريفات وقضايا وعلاقات. أما تنظيم هذه جميعاً فى شكل استنباطى استقرائى فهو مثال يتحقق ببطء فحسب فى العلوم المختلفة. وهو مثال ينبغى أن يكون هدفاً بعيد الأمد لا قصير الأجل فى تلك العلوم. وعلاوة على هذا، فعندما تتشعب المفهومات والقضايا تظهر مزايا تنظيم المفهومات والقضايا والعلاقات والتعريفات. ويمثل تفضيل ميرتون للنظريات المتوسطة المدى مثالاً جيداً لو سلمنا بأن نظرية من هذا النوع تحتوى على تعريفات وعلاقات وقضايا.

وقد يريد بعض علماء الاجتماع عناصر أقل تتضمنها نظرياتهم ولهم الخيار فى ذلك. ولكن استبعاد عنصر يحرم النظرية من اسهامه فيها. فنحن نستطيع التخلى عن القضايا النظرية ولكن هل نستطيع الإستغناء عن التحليل الذى تسهم به تلك

---

(١) عبد الباسط عبد المعطى، البحث ....، مرجع سابق، ص ٥٣ - ٥٤.

القضايا. وبالمثل نستطيع الجمع بين المفهومات والقضايا والتعريف النمطى للنظرية فى علم الاجتماع، ومن ثم نتفادى تحديد التعريفات والعلاقات ولكننا نفقد المعنى والقبول وإمكان القياس والاختبار، تلك الخصائص التى ينبغى أن تتمتع النظرية بها.

ولا يستطيع معظم علماء الاجتماع أن يرفضوا دمج هذه المكونات. ولهذا ينبغى أن تكون المفهومات والعلاقات جزءاً من تعريف النظرية[1].

والحقيقة أن الفصل بين ما يسمى بالمستويين الصورى والاجرائى فى النظرية كان أكثر الجوانب سلبية فى التعريفات التى سبق أن وردت بشأن تعريف النظرية. وقد يفترض البعض أن النظرية، وبخاصة النوع الجيد منها إما أن تكون صورية أو إجرائية ويمثل التركيز على التعريفات والعلاقات الإجرائية سمة مميزة للمدرسة الفكرية المسماة بالمدرسة الإجرائية ويوجد هذا التركيز لدى أنصار تلك المدرسة الذين تتمتع نظرياتهم بالقابلية للقياس والاختبار ولكنها تفتقر إلى المعنى والقبول الظاهرى. وبالمثل فإن النظريات التى لاتخضع للقياس وللاختبار ليست نظريات مرغوباً فيها كثيراً[2].

التعميمات:

إن التعميمات الملائمة للنظرية الشاملة تختلف أساساً عن التعميمات الأمبيريقية المتنوعة القائمة على ملاحظة متغيرات معينة. فـ «القانون العلمى» قضية ثابتة يمكن اشتقاقها من النظرية. والامثلة على هذا النوع من القوانين قليلة الآن. وربما يعكس ندرة هذه القوانين فى المجال السوسيولوجى الانفصال السائد بين النظرية والبحث الامبيريقى. فبرغم مناقشة السوسيولوجيين لتاريخ النظرية السوسيولوجية والدراسات الامبيريقية فإنهم قد يناقشون المحكات المنطقية للقوانين السوسيولوجية دون ذكر مثال واحد يضاهى تماماً هذه المحكات. وهذا يمثل تقهقراً

(1) Jerald Hage, Op. Cit., P. 173 - 174.
(2) Ibid., P. 174.

من جانب المدافعين عن المكانة العلمية للعلوم الاجتماعية، وخاصة المقتنعين بأن دور النظرية والتفسير العلمي هو ذاته بالضرورة متشابه في العلوم الطبيعية والاجتماعية. ولكن ميرتون أعطى مثالاً على ما يقصده تمثل في «إعادة صياغة» تفسير دوركايم للتباين في معدلات الانتحار بين الكاثوليك والبروتستانت.

فهناك قاعدة احصائية مؤداها أن لدى الكاثوليكي معدلات انتحار أقل مما لدى البروتستانت. والتفسير النظرى لهذه القاعدة هو المشكلة. وقد قدم ميرتون هذا التفسير من خلال تقديم القضايا الآتية:

(١) يتيح الترابط الاجتماعي سنداً سيكولوجياً لأعضاء الجماعة الخاضعين لضغوط ومشكلات حادة.

(٢) معدلات الانتحار وظيفة لمشكلات وضغوط مكبوتة يخضع لها الأشخاص.

(٣) لدى الكاثوليك ترابط اجتماعي أكثر من البروتستانت.

(٤) ولهذا لابد أن نتوقع أن معدلات الانتحار المنخفض تكون لدى الكاثوليك لا البروتستانت[١].

فقد أشار ميرتون إلى أن إعادة صياغة النظرية بهذه الكيفية لها مميزات. فهذا الشكل من التحليل الذى قدمه ميرتون يوسع نطاق النتيجة الامبيريقية الحقيقية لأن التعميم يصاغ في تجريدات عليا مثل: النزعة الكاثوليكية والترابط الاجتماعي ... وفائدة هذا الانتقال إلى تجريد أعلى تتمثل في أننا لم نعد نرى أن هذه القاعدة الاطرادية منفصلة، بل إنها علاقة بين جماعات ذات سمات تصورية وسلوك». وهذا النوع من التحليل يفسر في الحال الملاءمة النظرية لهذه القاعدة بوساطة اشتقاقها من مجموعة من القضايا المترابطة»، ونتيجة لهذا يتيح تراكم نتائج النظرية

---

(1) Richard J. Bernstein, Op. Cit., P. 11- 12.

والبحث. فالتفاوت فى اطرادات معدل الانتحار يؤكد حقيقة مجموعة القضايا والفروض التى اشتقت منها. وهذه وظيفية رئيسية للنظرية الشاملة.

وتتيح إعادة الصياغة السابقة هذه لنا أن نشتق نتائج متنوعة، وتمكننا من اختبار ملاءمة التحليل النظرى وتفسير الاطرادات التى تبدو غير متصلة. ومن ثم فالمسلمة الأساسية الأولى المتصلة بالترابط الاجتماعى تمكننا من دراسة الظواهر الأخرى، بجانب الانتحار كعوامل تؤثر فى انهيار «الترابط الاجتماعى». وهى ظواهر مثل السلوك التسلطى أو الاهتمامات المرضية.

وتتيح النظرية، رابعاً، الأساس للتنبؤ. كما أن هناك سمة للنظرية ليست صادقة إطلاقاً بالنسبة لنظرية دوركايم. فلو كان للنظرية أن تكون مثمرة فلابد أن تكون دقيقة وحتمية بدرجة كافية. فالدقة عنصر مكمل لمحك «القابلية للاختبار». وهناك بالقطع نوع من الدقة فى نظريات علم الاجتماع ولكن التأكيد الزائد عليها فى العلوم الاجتماعية يمكن أن يؤدى إلى نشاط غير مجدى. ولكن لابد من وجود درجة من الدقة حتى يمكن اختبار وتفنيد النظريات امبيريقيا[١].

إن نموذج التفسير العلمى النظرى الذى ينادى به ميرتون هو ما يسمى النموذج «الافتراضى الاستنباطى». فهو استنباطى لأن تفسير القواعد الامبيريقية حول معدل الانتحار فى هذه الحالة هو تفسير لايتم بالاشتقاق العادى. فإذا سلمنا بالمقدمات الثلاث الأولى، فإنه يمكن اشتقاق النتيجة التى اشتققناها منطقياً. ولو أن أية مسلمة منها تم تفنيدها فمن المفروض أن نعلل قبولنا المؤقت لها. وهو افتراضى لأنه ليس هناك إدعاءاً بأن أية مسلمة فى هذا الإطار معصومة من الخطأ. بل إن البحث الامبيريقى والنظرى يمكن أن يفندها ويعدلها أو حتى ينبذها.

---

(1) Ibid., P. 12 - 13.

أهمية القوانين فى النظرية:

يؤكد ميرتون أن هناك حاجة واضحة أو ضمنية فى النظرية الشاملة إلى استخدام القوانين أو القضايا المشابهة للقوانين. والأخيرة يجب تمييزها عن التعميمات الامبيريقية. فبفضل هذه القوانين المقترحة أو القضايا الشاملة نستطيع اشتقاق الأحكام النظرية اللازمة تماماً للتفسير العلمى والتنبؤ. ففروض دوركايم النظرية - كما يوضح ميرتون - تتيح لنا التنبؤ بأنه حين ينخفض التماسك الاجتماعى لدى الكاثوليك نستطيع أن نتوقع أن ترتفع معدلات الانتحار لديهم بشكل متزايد.

ولقد كان ميرتون مدركاً أيضاً للرابطة القوية بين التفسير العلمى والدقة والقابلية للاختبار والتنبؤ. فالنظرية العلمية الراسخة هى تلك التى تفسر الظواهر ببيان كيفية اشتقاق الظواهر والاطرادات الامبيريقية من الفروض النظرية والشروط الجوهرية اللازمة لذلك. فلابد أن تصاغ بتحديد كاف حتى يمكن اختبارها وإلا فسوف نخلط بينها وبين التفسير البعدى. لأن هذه التفسيرات العلمية الزائفة يتحقق لديها أيضاً محك القابلية للاشتقاق[1].

إن التصوير السابق لسمات النظرية الشاملة يؤكد توجه ميرتون الاستراتيجى إلى الحاجة لنظرية متوسطة المدى. فميرتون من ناحية يعارض الامبيريقيين الذين يعتقدون أنه بوسعنا الاستمرار دون نظرية. فهذا اتجاه ضيق الأفق وغير مثمر وغير عملى. فالامبيريقية الساذجة تؤدى على أحسن وجه إلى جمع متخبط للبيانات وإلى تراكم مشوش لتعميمات امبيريقية متنوعة. فليس هذا علماً، ولم يؤد إلى نجاح العلوم الطبيعية. فلابد من التلاحم بين النظرية والبحث الامبيريقى معا. فبناء واختبار النظريات المتوسطة المدى فقط - وهى التى تتوسط الفروض الضيقة التى تتوافر فى

(1) Ibid., P. 13 - 14.

البحوث الامبيريقية، والتأملات المطلقة التى تعتنق إطاراً تصورياً رئيسياً يرجى من ورائه اشتقاق عدد كثير جداً من الاطرادات الامبيريقية للسلوك الاجتماعى - يستطيع أن يضيف إلى التراث التراكمى للبحث العلمى. فحين تكون نظرياتنا المتواضعة قابلة للاختبار ونتائجنا قابلة للفحص، سوف نكتشف أطراً نظرية أكثر شمولاً تستطيع النظريات المتوسطة المدى أن تتكامل داخلها[1].

ثامنا : محكات تقييم النظرية وصعوبات صياغتها:

إن الشئ الهام فى التعريف السابق للنظرية هو أن يتيح وسيلة يمكن بوساطتها تقييم المكونات المختلفة للنظرية. فبوساطته نستطيع أن نحكم على عمل أو آخر بأنه نظرية أم لا وإلى أى حد يكون كذلك. ويتم ذلك بمقارنته بالنموذج المكتمل للنظرية ومن ثم فلو أن عملاً نظرياً لايحتوى على المفهومات الصورية فإننا نقول عندئذ أن معنى المصطلحات لم يتحدد بعد. كما أنه لو لم يكن لدينا العلاقات الإجرائية، فإن النظرية لاتتوافر لها خاصية القابلية للاختبار التى تختلف عن خاصية القابلية للقياس. وتخفق معظم النظريات لإفتقارها إلى العلاقات الصورية والإجرائية وبالذات النوع الأخير.

وهناك معايير عامة متعددة يمكن بوساطتها تقييم النظرية. وهذه المعايير الصورية الأربع المستخدمة للمفاضلة بين نظرية (كنظرية التبادل عند هومانز مثلا) ونظرية أخرى (مثل نظرية التوازن عند هايدر) هى: المجال والإختصار والدقة والتنبؤ ودقة التفسير.

إن فكرة نطاق النظرية هى فكرة بسيطة. فهى مقياس لعدد المشكلات الأساسية التى يحتوى عليها تخصص أو نظام علمى معين وتعالجها نفس النظرية. فحينما تناول ميرتون عام ١٩٦٨ النظريات المتوسطة المدى كان يقصد النظريات ذات المجال

(1) Ibid., P. 14.

المتوسط مثل نظرية صراع الدور أو نظرية خلل المكانة أو نظرية الإرتباط المتمايز. فتلك نظريات قد صيغت لتتناول مشكلة أو إثنين لا المشكلات الأخرى. وليس من المحتمل أنه سيكون بأيدينا قريباً نظرية عامة جداً تتناول معظم – إن لم يكن كل – القضايا.

ويلاحظ أن واحداً من أساليب تحديد نطاق النظرية بشكل دقيق نسبياً هو كشف عدد المصطلحات المشتقة أو الثانوية بالمقارنة بعدد المصطلحات الأساسية. فكلما إزدادت نسبة الثانية إتسع نطاق النظرية. ولهذا فمصطلح عمومية النظرية يقابل مصطلح نطاق النظرية[1].

وتنبع أهمية محك عمومية النظرية من فكرة مؤداها أنه كلما إزداد نطاق النظرية استمرت لفترة أطول من الزمن – بعكس النظريات المتوسطة المدى – حتى وإن خضعت للتغير. وهذه ملاحظة وليست حكماً نطلقه فى هذا الشأن. ومن الطريف أنه عند تقييم نظريتين تختلفان فى عموميتهما وتتطابقان فى الجوانب الأخرى فإننا نميل إلى تفضيل تلك ذات النطاق الأعم دون غيرها.

أما الإختصار فيعنى قدرة النظرية على تفسير أكبر عدد ممكن من الظاهرات بأقل عدد ممكن من الكلمات والقضايا. ولهذا فالنظرية القوية هى تلك التى تحتوى على عدد قليل من الفروض أو المقدمات بالمقارنة بالمعادلات.

أما دقة التنبؤ فمحك آخر للتقييم ينطبق على النظرية بقدر يمكن تطبيقه على معادلة واحدة فقط منها ولكن مهما بلغ عدد المتغيرات فى معادلة واحدة فلا يسهل أن يتحقق لها دقة التنبؤ حيث نكون بحاجة إلى مجموعة من المعادلات لا معادلة واحدة، وخاصة حينما لانكون ملمين بالعلاقات الإجرائية بين كل المتغيرات.

---

(1) Ibid., P. 178 - 179.

ومن الهام أن ندرك أنه حتى فى حالة وجود قضية نظرية بسيطة كتلك القائلة بأنه ستكون هناك دائماً ثورة ما فى مكان ما فى هذا العالم فإن التنبؤ سوف يكون قائماً. وهذا يمثل نوعاً من المواساة ويخلق الإرتياح بين من ينشغلون بإرساء دعائم فرع ما من فروع المعرفة العلمية. فقد لانعرف عدد الثورات وزمانها ومكانها ولكن نستطيع على الأقل أن نصرح بقدر معقول من الدقة بأنه ستكون هناك دائما بعض الثورات.

أما دقة التنبؤ، ذلك المتغير ذو المجال الهائل المتسع، فيمكن أن تزداد عندما نكون قادرين على التنبؤ بعدد الثورات التى يمكن أن تحدث، ومن سوء الحظ أن عدد دراسات التنبؤ فى علم الاجتماع عدد ضئيل نسبياً[1].

«وهناك مشكلة أخرى تواجه التنبؤات التى تم بناؤها إنطلاقاً من التعميمات أو القوانين التى يصل إليها دارسو الظواهر الاجتماعية. وتتمثل هذه المشكلة أساساً فى حقيقة مؤداها وجود اختلاف أساسى بين القوانين الاجتماعية، والقوانين الطبيعية. ولقد وجه كثير من الدارسين الاهتمام نحو الطابع الإنعكاسى للقوانين الاجتماعية، حينما ناقشوا مفهومى «النبؤة الذاتية المحققة» و «النبؤة الذاتية غير المحققة». وكانت المسألة العامة التى حظيت بالمناقشة هى مدى قدرة الإنسان على تغيير قوانين العلوم الاجتماعية. وقد درس آلن جيوارث هذه المشكلة فى مقال حديث وإنتهى إلى أن القوانين الاجتماعية يمكن أن تتغير بواسطة الإنسان من حيث جانبها الشرطى – بينما يصعب إحداث تغيير مماثل للقوانين الطبيعية. ذلك أن الإنسان يستطيع أن «خلق إرتباطات جديدة بين المتغيرات الاجتماعية حينما يتخذ قرارات جديدة، تمثل ظروفاً سابقة تتبعها نتائج جديدة». ويمكن تلخيص المسألة باختصار (وبصورة غير ملائمة بالطبع) كما يلى: من الممكن فى العلوم

(1) Ibid., P. 179 - 180.

الطبيعية التوصل إلى نسق نظرى متسق ونهائى، بينما يصعب التوصل إلى ذلك فى العلوم الاجتماعية، ذلك لأن الشئون الإنسانية تشهد مواقف جديدة راجعة إلى الإرادة الشعورية. وقد أشار ماركيوز إلى نقطة مماثلة فى دراسته لتطور النظرية الاجتماعية، حيث أدان علم الاجتماع، وبخاصة علم الاجتماع عند كونت، على أساس أنه يسعى إلى صياغة قوانين ثابتة، وكذلك نظراً لتصوره القائل بوجود علم واحد، إذ أن ذلك يلغى حرية الإنسان ومعقوليته.

وعموماً، فإن الأفكار السابقة سوف تؤدى بنا إلى تصورات مختلفة لعلم الاجتماع، كأن يصبح نوعاً من التفسير التاريخى، أو الفلسفة النقدية (ماركيوز)، أو أن يرجع بصفة مطلقة إلى علم النفس ومضافا إليه المعرفة التاريخية، أو تصوره كعلم تعميمى ينطوى على قوانين ذات مجال محدود للغاية[1].

أما المحك الأخير لتقييم النظرية وهو دقة التفسير فهو أصعبها فى التفسير. وبرغم ذلك فإننا نعتبره محكاً صحيحاً ونريد بناء نظرية صائبة أو صحيحة أو صادقة إلى حد ما. ولكن ما المقصود بما هو صائب أو صحيح أو صادق؟ وحتى لو تركنا هذا التساؤل دون إجابة فى هذا الشأن فإننا نقول أننا لا نقبل النظرية لأن مجالها واسع أولأنها مختصرة أو لأنها تقدم تنبؤات جيدة نسبياً، بل لأننا نكون مقتنعين أن التفسير الذى تقدمه يكون صحيحاً. وهذه المسألة ليست مجرد مسألة أدلة برغم أن البحث يلعب دوراً فى هذا الشأن.

إن التفسير الذى تقدمه أية نظرية يكمن فى مجموعة المقدمات الخاصة بها. وحين يتم تبسيط تلك المقدمات فإنها تنسج قصة حول سلسلة من الأحداث. وبرغم أننا قد تنبأنا بنتائج تلك الأحداث بدقة كبيرة فإن هذا لايعنى أن القصة القائمة وراء الأحداث أو مجموعة المسلمات أو العلاقات النظرية تفسر الظاهرة

---

(١) بوتومور، تمهيد ...، مرجع سابق، ص ٣٦ - ٣٧.

بشكل دقيق. والمثال البسيط على ذلك هو نظرية الصراع المجتمعى. فقد تتنبأ المعادلات الرياضية بحدوث ثورة بشكل دقيق ولكن يظل هناك تساؤل عما إذا كانت هذه المسلمات دقيقة أم لا. وقد يتم تفسير الثورة أما بوجود تفاوت فى المكانة بالنسبة لبعض الجماعات أو المراكز الاجتماعية أو من خلال فكرة التوقعات الجديدة فى المجتمع. وفى هذه الحالة يلعب البحث دوراً هاماً فى حسم هذه الأحكام بطريقة أو بأخرى، من خلال ما يسمى بالاختبارات الاستراتيجية للنظرية. وتستخدم هذه الاختبارات حينما نعتنق تفسيرات بديلة متعددة لظاهرة ما. فبرغم أننا قد نجد أن ظهور توقعات جديدة يرتبط عادة بتفاوت المكانة فقد نجد حالات لايحدث فيها ذلك، وهذا يمثل اختباراً استراتيجياً للنظرية يتصل بدقتها التفسيرية. وهذا هو السبب فى الأهمية الجوهرية للبحث التجريبى. فهو يتيح لنا فى العادة فرصة إستبعاد مجموعات من المسلمات يتم قبولها على التساوى[1].

(1) Jerald Hage, Op. Cit., P. 180 - 181.

خاتمـــة:

برغم كل ما سبق فلابد من التسليم بأنه لايمكن أن تكون النظرية صادقة تماماً أو كاذبة كلية. ومن ثم فلابد أن نحاول بشكل مستمر تحسين نظرياتنا. فمهمة صياغة النظرية لاتنتهى أبداً. هذا إلى جانب أننا بحاجة أيضاً إلى صياغة نظريات مركبة تستند إلى الجمع بين النظريات التى تهتم ببناء المجتمع وتلك التى تهتم بالعمليات الدينامية فيه، على سبيل المثال لا الحصر.

ولهذا فإن أمامنا إتجاهاً محدداً نصبو إليه فى صياغة النظرية وتتمثل مهمتنا فى الإنتقال من القضايا النظرية إلى النظريات الأوسع مجالاً والأكثر إختصاراً وأن نجاهد من أجل المزيد من الدقة والتنبؤ ودقة التفسير بالطبع. وتتمثل مشكلتنا فى علم الاجتماع فى أننا ظللنا على مستوى الشتات النظرى - ذلك الركام من المفهومات النظرية وبعض القضايا النظرية بل ومجموعات قليلة من الأحكام النظرية(١).

ولكن مجال الاختلاف هنا يتصل بمسألة استراتيجية تتمثل فى الأسلوب الذى يتبعه علماء الاجتماع المهتمون بتقديم نظرية. فبارسونز - مثل ميرتون اعتبر أن النظرية العامة الملائمة تفسر الظواهر والاطرادات ببيان كيفية اشتقاقها من الفروض النظرية، وإنها تكون محددة وصارمة بدرجة كافية حتى يمكن أن تخضع للاختبارات والتفنيدات الامبيريقية، وأنها تكشف القوانين السوسيولوجية وتقدم المبادئ النظرية الأساسية الملائمة، والفروض المعاونة الملائمة، وتتيح لنا، مبدئياً على الأقل، صياغة التنبؤات بشأن الأنساق الاجتماعية والتغير الاجتماعى(٢).

وعلى الرغم من تحمس روبرت ميرتون لصياغة نظريات متوسطة المدى إلا أنه قد عدد مزايا النظرية الكبرى.

---

(1) Ibid., P. 186.
(2) Richard J. Bernstein, Op. Cit., P. 17.

فلقد أشار إلى أن النظرية العامة نستطيع أن تقدم إطاراً موجها فضفاضاً ويمكن أن تفيد فى التصنيف وربط قدر كبير بين المعلومات الامبيريقية القائمة وجعلها متاحة. كما أنها تلفت الانتباه إلى الثغرات فى معرفتنا وتوفر قوانين نقد النظريات والتعميمات الامبيريقية. وأخيراً، فحتى وإن لم يمكن اشتقاقها بصورة شاملة فلا غنى عنها للتوضيح العام للمشكلات والصياغة المثمرة للفروض.

كما أنه مما له دلالة أن عالم النظرية الكبرى بارسونز يعترف بأن: (١) النظرية السوسيولوجية الكبرى نادراً ما تقدم فروضا محددة تشتق منها (٢) وأن ذلك الاشتقاق لغالبية الفروض هو هدف بعيد بالمقارنة بميدان الفيزياء (٣) وأن النظرية العامة تقدم فحسب توجهاً عاماً (٤) وأنها تمثل أساساً لتنسيق التعميمات الامبيريقية والنظريات الخاصة. وعند الاعتراف بهذا، لايختلف علماء الاجتماع المهتمون بتقديم نظرية عامة كثيراً من حيث المبدأ عن أولئك الذين يرون مستقبل علم الاجتماع اليوم فى تطوير نظريات متوسطة المدى ودمجها بشكل معاً[(١)].

ولعله من المفيد أن نعرض فى الفصل الثانى للاتجاه النظرى الرئيسى فى علم الاجتماع المحافظ وما ساقه من دعاوى لكى نتمثل الكيفية التى تقترب بها صياغة البناء النظرى من الأسس المتفق عليها فى هذا الشأن. كما نستطيع من خلال ذلك التعرف على العلاقة بين البناء النظرى والسياق الاجتماعى الشامل وما يترتب على هذه العلاقة من نتائج فكرية وعملية وسياسية وايديولوجية تبدو بعض مظاهرها على الأقل، فى مدى التزام علماء النظرية بوصف الواقع وتشخيصه، الدفاع عنه وتبريره، أو المزج – عجزاً أو عمداً – بين الجانبين.

---

(1) Ibid., P. 17.

الفصل الثانى

الدعاوى الأساسية للاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع

الفصل الثانى
الدعاوى الأساسية للاتجاه الوظيفى
فى علم الاجتماع

أولا : مقدمة

ثانيا : ماهية التحليل الوظيفى.

ثالثا : تالكوت بارسونز: الفعل الاجتماعى والنسق الاجتماعى.

رابعا: توازن النسق والتنشئة الاجتماعية.

خامسا : متغيرات النمط.

سادسا : عوامل معززة لدعاوى الوظيفية.

سابعا : النظرية الوظيفية ودفاعها عن دولة الرفاهية.

ثامنا : الوظيفية فى التطبيق: تفسير غير مكتمل.

تاسعا: الوظيفية والتغير.

عاشرا: اختبار الوظيفية الميدانية.

حادى عشر : تطورية بارسونز.

خاتمـــة.

الفصل الثالث

الدعاوى الأساسية للاتجاه الوظيفي

في علم الاجتماع

أولا: مقدمـــة:

يقصد بالنزعة الوظيفية النظرية (عند علماء النظرية) ذلك الشكل من الوظيفية الذى ارساه بعض علماء النظرية ونبت من المماثلة العضوية التى قدمها الوظيفيون الأوائل. والمماثلات الوظيفية الوظيفية عن الوظيفيين الأوائل، مثلها فى ذلك مثل تلك التى رسمها العلماء الاجتماعيون، توضح لنا كيف أنهم أرادوا أن يروا المجتمع أكثر من تعبيرها عن علم البيولوجيا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. فقد كانوا يرون المجتمع باعتباره نسقاً مترابطاً محافظا على ذاته ومنظماً لذاته يوجد فى بيئة معادية له. وتتواءم مختلف أجزاؤه مع بعضها البعض لكى تعمل معا بانسجام للحفاظ على الكل الاجتماعى. وتتسم مختلف الأجزاء بالاعتماد المتبادل وتساعد بعضها بعضا لتشكل كلا متكاملاً. ولابد من إشباع مختلف حاجات هذا النسق الاجتماعى لكى يظل باقيا. ويترتب على الاخفاق فى اشباع تلك الحاجات إختفاء المجتمع أو تغيرات اجتماعية رئيسية.

وهذه الرؤية للمجتمع دفعت أوائل الوظيفيين إلى تفسير الأنشطة والمعتقدات الاجتماعية باظهار الكيفية التى تعمل بها تلك الأنشطة والمعتقدات للوفاء بمختلف الحاجات الاجتماعية. فلقد كانت كل العمليات الاجتماعية تعتبر وظيفية للحفاظ على النموذج أو البناء الأساسى للمجتمع الذى كان المتصور أنه مجموعة من الأدوار تحكمها مختلف المعايير والقيم. فلقد بحث الوظيفيون المبكرون عن الميكانيزمات التى يحل بها مشكلات الحفاظ على ذاته فى صورته الراهنة فى بيئته المحيطة به وكانت نتيجة ذلك هى الوصف المحافظ

للمجتمع[1] .

ثانيا: ماهية التحليل الوظيفي:

إن المسلمة الأساسية التي يستند إليها التحليل الوظيفي هي أن الأفعال التي تبدو بدون معنى وهي منفصلة، يكون لها تفسير حينما نراها في إطار النسق الاجتماعي الذي تحدث فيه. وتحاول التحليلات الوظيفية تحديد النتائج الهامة للنشاط الذي يحدث على النسق الاجتماعي. وأهمية النتائج تعني أهميتها لتفسير السبب الذي يحدث الفعل من أجله في نسق اجتماعي بالذات. فلا يمكن أن تكون وظيفة النشاط اتفاقية، بالأ يكون لها صلة بتفسير الفعل أو النشاط .وتشير الخطوات الأربع التالية إلى كيفية القيام بالتحليلات الوظيفية[2] : له معنى

١- تحديد نشاط ما يكون مشكلة: وهنا ينبغي أن يكون النشاط المختار من النوع الذي لامعنى له في حد ذاته. فهو يبدو «سخيفاً» ومثيراً للتساؤل بالنسبة للناس. فمن الممكن، وليس من الطريف، أن نعطي تفسيرا وظيفيا للأنشطة «المعقولة». فللكثير من الأنشطة وظائف ظاهرة؛ فالناس يقومون بها لأنهم يعرفون بشكل صحيح أن هذه الأفعال تجعلهم ينخرطون في تلك الأنشطة. فليس من الطريف مثلا أن نعلم أن الناس يزرعون المحاصيل ليحصلوا على طعام يأكلونه كي يعيشوا. فبؤرة التحليل الوظيفي هي الوظائف الكامنة. فما نجده طريفاً هو النتائج غير المقصودة التي لايكون الفاعلين على دراية بها. فهذه لايمكن تفسيرها بشكل مباشر في ضوء حاجات الفاعلين أو قيمهم.

٢- تحديد سياق النشاط بوصف النسق الذي يحدث فيه النشاط وبيئة النسق:

فحين يوضع النشاط في سياق النسق الاجتماعي الذي يقع فيه فينبغي حينئذٍ ألا

---

(1) Ken Menzies, Sociological Theory in Use, Routledge and Kegan Paul London 1982 p.19.
(2) Ibid.P.9.

يكون النشاط مثيراً للتساؤل، كما يحدث عندما نراه مستقلا عن النسق.

٣- تعيين نتائج النشاط تلك التى تكون هامة بشرح السبب الذى يحدث النشاط من أجله. فالأدلة التى تقدمها المقالات الوظيفية تهتم عادة باثبات أن النشاط محل المناقشة ذو نتائج توصف بأنها وظيفية.

٤- أن تكون الخاتمة هى أن النشاط محل الاهتمام قد تم تناوله بشكل ملائم.

وهذا النوع من التحليل الوظيفى كان متكرراً بوجه خاص فى علم الاجتماع الأمريكى فى الأربعينيات والخمسينيات وإن قل تكراره فى الستينيات[١].

والصورة المبكرة للوظيفية هى مذهب الطوعية. وهذا المذهب يعالج الأفراد لا فى ضوء الحرمان أو الحاجات أو علاقاتهم السلوكية كانعكاس للنزعة الفردية بل يتصور الأفراد فى علاقتهم بالنسق ككل، أى يهتم بالسلوك الفردى الذى يحافظ على النسق أو يهدده. وتهتم طوعية بارسونز بالتأكيد التام على النظام الاجتماعى[٢].

ثالثا: تالكوت بارسونز: الفعل الاجتماعى والنسق الاجتماعى:

من الصعب أن ننكر أنه بانتهاء الثلاثنيات وبداية الأربعينيات ظهرت صورة واحدة للانجاز النظرى فى علم الاجتماع ويعتبر كتاب «بناء الفعل الاجتماعى» لبارسونز الكتاب الذى ادعى فيه أنه نسج أو جمع الاتجاهات النظرية القائمة مثل الاتجاه الوضعى والاتجاه المثالى اللذين قال بهما مؤسسو علم الاجتماع. وكانت الوحدة المصغرة للنموذج النظرى هى الفعل كمصطلح اختاره بارسونز بوعى تام وعن قصد. فهو يؤكد، على عكس مفهوم «السلوك» لدى الوظيفيين، الذى يعنى حركة واقعية بحتة، أن للفعل فاعلا نشيطا وايجابيا وخلاقاً وناقدا. كما أن الفعل

(1) Ibid.P.10.
(2) Herman Strasser, The Normative Structure of Sociology, Routledge & Kegan Paul, London, 1976, P.170 - 171.

إرادى وطوعى يتجه نحو غاية محددة بشكل ذاتى من خلال اختيار وسيلة من بين عدة وسائل بديلة متاحة. ولهذا، فبارسونز هو صاحب النزعة الواقعية التحليلية.

ولقد خاطب بارسونز فى كتابه (نحو نظرية عامة للفعل) العلماء الاجتماعيين والسلوكيين وركز على العلوم الاجتماعية والسلوكية واهتم بمصطلح (الفعل). أما فى «ورقات العمل» التى قدمها فقد ركز على مخاطبة علماء النفس الاجتماعيين واهتم بـ«الفعل» كذلك. أما مؤلفه «النسق الاجتماعى» فكان موجهاً إلى علماء الاجتماع واهتم بالنسق وأعطاه المكانة الأولى وألقى بمصطلح «الفعل» فى الظل.

ففى كتاب «بناء الفعل الاجتماعى» كان النسق افتراضا فحسب، ولكنه فى مؤلف «النسق الاجتماعى» اتخذ صفة واقعية جوهرية. وهو يعتبر الآن بديلاً للواقع الاجتماعى ولمادة البحث السوسيولوجى. وأصبح النسق صالحاً بالنسبة لعلماء الاجتماع على الأقل لكى يصير نموذجاً أو إطارا لهم[1].

وحين نتجه من السياق الفلسفى إلى الاهتمام الواقعى لعلماء الاجتماع نواجه النسق الاجتماعى لا الفعل الاجتماعى. فحيثما أخفق الأخير فى التأثير على علماء الاجتماع ساد الأول - وهو مفهوم النسق الاجتماعى - لدى الكثيرين منهم[2].

ويفرض بارسونز أنه يمكن تحليل المجتمعات باعتبارها «أنساقا اجتماعية». ففى رأيه، لابد أن يفى أى نسق اجتماعى بأربعة شروط أساسية لكى يعمل. وبعبارة أخرى لابد لكى يعمل النسق، أن يكون قادراً على حل أربع مشكلات أساسية. وهو يسمى هذه جميعاً «المستلزمات الوظيفية» أو «المتطلبات الوظيفية الأساسية». وهى لاتتصل فحسب بالتنظيم الاجتماعى، بل تتعلق أيضا بالحاجات الشخصية

(1) Robert Fredrichs, A Sociology of Sociology, Free Press, New York, 1972, P. 14.
(2) Ibid.P. 14.

لأعضاء المجتمع. وهذه المشكلات الأربع هي[1]:

١- التكيف مع البيئة: فلابد لأى مجتمع أن يقابل الحاجات الفيزيقية للأعضاء لو أراد البقاء. ولكى يقوم بذلك، لابد أن يتخذ التدابير اللازمة في مجال البيئة الفيزيقية. والطعام والمأوى هم المطلبان الأدنيان ويحتاج توفيرهما فى العادة إلى نسق معين للانتاج والتوزيع.

٢- تحقيق الهدف: فلابد أن يكون لدي أي مجتمع نوع من الاتفاق العام بين أعضائه على الأولويات والأهداف. ومن ثم ينبغى أن يوفر التدابير اللازمة لتحديد الغايات والأهداف الجمعية واختيارها وتعريفها وأن يوفر الوسائل البنائية اللازمة لتحقيقها.

٣- الحفاظ علي النمط وضبط التوتر: فينبغي أن يضمن أى مجتمع أن يكون لدى أعضائه الدوافع الكافية للقيام بالأدوار المطلوبة وأن يظهروا الالتزام المطلوب بقيم المجتمع. وينبغي أيضا أن يكونوا قادرين على ضبط التوترات الانفعالية التى تنشأ بين الأعضاء أثناء التفاعل الاجتماعى اليومى.

٤-التكامل: ولكي يحافظ أى مجتمع علي وجوده ينبغى أن يعزز تدابير التنسيق والضبط بين المكونات الداخلية لمختلف أجزاء النسق الاجتماعى.

إن المشكلتين الأوليين، من بين المشكلات الأربع هذه، وهما التكيف مع البيئة وتحقيق الأهداف الجماعية، تتصلان بالظروف والمطالب القائمة خارج النسق. ويمكن اعتبارهما إلى حد كبير مشكلتين «ذرائعيتين» حيث أنهما تحتاجان إلى القيام بمهام مثل تحديد الأساليب اللازمة لتحقيق الأهداف المرغوبة. فمشكلات دعم النمط وخلق الحافزية وضبط التوتر، ودمج أفعال الأعضاء تنشأ من حقيقة

(1) E.C.Cuff et. al., Perspectives in Sociology, George Allen & Unwin, London, 1979, P. 40 -41.

مفادها أن هناك أكثر من شخص فى النسق الاجتماعى. وبعبارة أخرى، هناك اعتراف بأن التفاعل الاجتماعى ذاته يخلق مشكلات من داخل المجتمع. وهاتان المشكلتان الأخيرتان تعتبران إلى حد كبير اهتمامات «تعبيرية»، أى تتصل بالحفاظ على القيم الاجتماعية وضبط النموالانفعالى.

وينبغي لحل هذه المشكلات والحفاظ على البقاء، أن يكون لأى مجتمع أربع ملامح بنائية رئيسية. وفى رأى بارسونز، فإن هذه الملامح البنائية هي الانساق الفرعية الكبرى مثل الاقتصاد والدولة «السياسة» والقرابة، ومؤسسات المجتمع المحلى والتنظيمات الثقافية[1].

إن الاقتصاد هو ذلك الجزء من بناء المجتمع الذى يوفر الموارد المادية التى يحتاجها أعضاء المجتمع ويوزعها.

أما النسق السياسى الفرعى والمؤسسات السياسية فتقوم بوظيفة تحديد الأهداف الجماعية للمجتمع وحفز الأعضاء لتحقيق تلك الأهداف.

أما التنظيمات القرابية فتقوم بوظيفة الحفاظ على النماذج المقبولة المتوقعة من التفاعل الاجتماعى وتساعد على ضبط التوتر بين الأشخاص إلى حد كبير بوساطة عملية التنشئة الاجتماعية. فعملية التنشئة الاجتماعية تلك هى التى تفرز لاعبى دور أكفاء لديهم دوافع كافية وملتزمين بقيم المجتمع.

أما تنظيمات المجتمع المحلى والتنظيمات الثقافية، مثل الديانة المنظمة، والتربية والاتصال الجماهيرى، فتقوم بوظيفة دمج مختلف عناصر النسق الاجتماعى. وتستطيع هذه التنظيمات أن تحقق القيم الاجتماعية وتبرزها وتعززها. وبرغم ذلك، فقد تحتاج إلى العون من الهيئات الرسمية للضبط الاجتماعى مثل قوة الشرطة

(1) Ibid. P. 41.

والجيش أو من المؤسسات القانونية كالمحاكم والهيئات القضائية لو أنها لم تستطع القيام بالمهمة وحدها[1].

وبرغم هذا، تتأثر الصورة التى تتخذها هذه الأنساق الفرعية أو التنظيمات البنائية فى أى مجتمع بالنسق القيمى لذلك المجتمع، مثلما اعتقد بارسونز إلى حد متأثراً بدور كايم. فلدى كل منهما يعتبر المجتمع كياناً خلقياً فى الأساس. فحينما يشير بارسونز إلى بناء المجتمع، أى إلى البناء الاجتماعى فهو يشير إلى بناء معيارى، أى إلى بناء من التوقعات يتجسد فى القيام بالأدوار. فالأنساق التنظيمية الفرعية المشار إليها آنفا، مثل القرابة والاقتصاد والدولة، مكونة جميعا من الأدوار.

ففى الاقتصاد، على سبيل المثال، هناك المديرون والعمال وكتبة البنوك وعمال المصانع والبائعون ، وماشابه ذلك. فهذه جميعا أمثلة على بعض الأدوار التى يمكن أن تصنع النسق الاقتصادى الفرعى. ولكن الدور مفهوم معيارى. فهو يشير إلى التوقعات المرتبطة بوضع معين. وفى رأى بارسونز تتحدد التوقعات الخاصة التى تعرف الأدوار المكونة لمؤسسة أو تنظيم مجتمعى، بل وتتأثر، بالنسق القيمى للمجتمع[2].

وقد طور بارسونز قضايا دوركايم الأكثر عمومية وضم إلى تحليله النظرى العلاقة بين المعايير المتصلة بموقف معين والنسق القيمى العام للمجتمع. وهو يفترض أنه يمكن النظر إلى النسق الاجتماعى باعتباره يتكون من أعضاء المجتمع فرادى الذين يقومون بمختلف الأنشطة، أو يقومون بأدوار متنوعة داخل الإطار العام للتقسيم المجتمعى للعمل. ويظهر من هذا النشاط شبكة من المعايير المعرفية الواقعية أو المحددة التى تنظم فى الواقع أداء الأدوار وتحدد الالتزامات والقيود والأدوار والنواهى

(1) Ibid. P. 42.
(2) Ibid. P. 43.

لكل نشاط اجتماعى. ومن ثم، تحدد المعايير السلوك الواقعى الملائم. فعلى سبيل المثال فإن معيار «كن مخلصا لزوجتك» يمكن أن يكون أحد المعايير المحددة لدور «الزوج» فى المجتمع الغربى. كما أن معيار «لاتميز أى طفل بالذات عن غيره» يمكن أن يكون واحدا من المعايير التى تحدد دور «المدرس» فى المدرسة فهى تحديدات سلوكية واقعية.

فهى تحدد سلوك الدور الملائم فى مواقف معينة محددة. ومن هذا المنطلق،تظهر مشكلة الحفاظ على النسق الاجتماعى ككل، نظراً للتنوع الضرورى للأدوار والمعايير، وبخاصة فى المجتمع الحديث(١).

رابعا: توازن النسق والتنشئة الاجتماعية:

وهكذا، فالنسق كل مكون من أجزاء تشارك فى قيم خلقية مشتركة تحقق التكامل الاجتماعى للنسق وتحافظ عليه، وتتحدد هوية كل عنصر من النسق بعلاقته بباقى العناصر، ونشأته وإسهامه فى بقائها. وتلك هى فكرة التساند(٢).

فتوازن النسق يعتمد - فى رأى بارسونز - على شيوع القيم الخلقية. ويفسر هو ذلك بالضرورة المطلقة للقيم الخلقية المشتركة كحقيقة اجتماعية عامة، ثابتة ومستمرة. فمشاركة الأفراد فى القيم الخلقية واستجابتهم لها تحقق الاشباع الذى يتم لكل عناصر النسق لا لعنصر واحد فقط.

وترى الوظيفية البارسونية أنه طالما أن النظام الاجتماعى يعتمد تماما على أخلاق مشتركة بغض النظر عن الاشباع الاقتصادى أو التكنولوجى أو التنظيمى، فانه ليس هناك مجال لحدوث التغير فى بناء المجتمع القائم. فالمحرومون يكونون مقتنعين بأنهم يشعرون بنفس «الاشباع» طالما أنهم يشاركون فى نفس القيم

(1) Ibid. P. 45 - 43.
(2) Strasser .. Op. Cit. P. 171.

الخلقيـة مثلهم فى ذلك مثل الأغنيـاء والأقـوياء، ومن ثم يكونون راضين عن النسق[١].

إن الأهمية الجوهرية للطابع المعيارى للبناء الاجتماعى فى الإطار التصورى عند بارسونز، تنعكس أيضا فى استخدام مفهوم التوازن. ففى حين كانت فكرة التوازن كامنة إلى حد كبير فى أعمال كومت وسبنسر ودروكايم وعلماء الأنثروبولوجيا، فإن بارسونز يدخلها بوضوح فى اطاره النظرى. فبالنسبة له يكون المجتمع فى حالة التوازن مجتمعا لايوجد فيه صراع، ويعرف فيه كل انسان ماهو متوقع منه فى أى دور، ويتم الوفاء فيه بكل هذه التوقعات بشكل دائم. وهذه حالة توازن تام ولاتتحقق ابداً فى الواقع ولكنها حالة يفترض أن يسعى المجتمع دائما لتحقيقها[٢].

إن العمليات الإنسانية لبلوغ حالة التوازن النظرية هذه هى «التنشئة الاجتماعية» و «الضبط الاجتماعى». فالقائمون بالأدوار يتعلمون أى تتم تنشئتهم على التوقعات المتصلة بالأدوار، وتتعزز هذه العملية بالجزاء الايجابى (المكافأة) والجزاء السلبى (العقاب)، بالنسبة لأداء الأدوار التى تفى بهذه التوقعات أو تخالفها.

والمشكلة الجوهرية هى ملاحظة أن القائمين بالأدوار يفون بتوقعات الدور. ففى النسق المتكامل تماماً يصبح الجانب الأعمق من الدافعية مهيأ للوفاء بتوقعات الدور.ومن ثم، فهناك علاقة جوهرية بين شخصية الفرد والبناء الاجتماعى لمجتمعه حينما يكون الأخير فى حالة توازن.

ولهذا فالتنشئة الاجتماعية عملية هامة للغاية لأولئك الذين يستخدمون منظور الاتفاق لتحليل طبيعة السلوك الاجتماعى وعملياته. فالإتفاق هو العملية التى يتعلم

(1) Ibid. 173 -174.
(2) E.C.Cuff .. Op. Cit P. 46.

الأفراد بوساطتها ماهو متوقع منهم فى مختلف المواقف. فهو العملية التى يصبح بها أعضاء المجتمع ملتزمين بالنسق القيمى المجتمعى. وفى عملية التعلم الاجتماعى هذه يكون دور الوالدين حاسماً.

إن الأب والأم، عند بارسونز، هما الصانعان الأساسيان لشخصية الطفل. وفى وصفه لميكانيزمات عملية التعلم يعتمد بارسونز إلى حد كبير على علم النفس الفرويدى. فهو يستخدم مثلا مفهوم التوحد لتفسير تمثيل أو استدماج قيم الأم باعتبارها تمثل المجتمع، وذلك من جانب الطفل الصغير[1].

فالأم تكون لديها الفرصة لممارسة الضبط الصارم على موقف التعلم هذا ويمكن لها أن تعزز الاتجاهات السلوكية للطفل التى تتلاءم مع توقعاتها الخاصة بالأسلوب الذى ينبغى أن يسلك وفقاً له. ويعتبر الارتباط العاطفى للطفل بأمه عاملاً هاما فى عملية تعلم القيم المجتمعية.

* إن بارسونز يؤكد على اكتساب القيم وقابلية العضو الجديد فى المجتمع للتشكيل وحساسيته، وانغماسه فى علاقات عاطفية عميقة. فالطفل إناء فارغ ينبغى ملؤه بالثقافة، وبالتوجهات القيمية والتوقعات بشأن الأدوار.

وبهذه الكيفية تنتقل ثقافة المجتمع إلى الأعضاء الجدد ويتم استدماج المجتمع فى الجيل الجديد فهو يشكل الصغار ويعطيهم الهوية.

إن بارسونز يفترض هنا أن الأفراد باحثون بالسليقة عن الإشباع والقبول. فهم تواقون للتعلم والامتثال لقيم المجتمع ومعاييره وتوقعاته. فهم مثل «الآنية الفارغة» لأن بارسونز لايلتفت إلى أى مصدر أساسى للتعارض بين طبيعة الإنسان وطبيعة المجتمع. فمدخله النظرى عموما يؤكد أثر العوامل القبلية أو السابقة فى عملية التنشئة

(1) Ibid., P. 46 - 47.

الاجتماعية. فالمستوى المنخفض مثلا لالتزام الوالدين ببعض قيم المجتمع قد يكون، بالنسبة لأطفالهم، عاملاً قبلياً يؤثر بشكل سلبى على نوع التنشئة الاجتماعية، ومن ثم يعوق فرص الأطفال فى الالتزام بتوقعات المدرسين[1].

وبصياغة مفهوم عملية التنشئة الاجتماعية، يكون لدى بارسونز أيضا اطار نظرى جاهز لدراسة الانحراف وتفسيره. فالمنحرفون هم أساس أولئك الذين لم ينشأوا بشكل ملائم، والذين لايلتزمون بشكل كاف بقيم المجتمع ومعاييره. وهذا الافتراض بشأن طبيعة الانحراف وأسبابه هو مايؤدى بعلماء الاجتماع إلى استخدام هذا المنظور فى دراسة خبرات الطفولة المبكرة لأن العمل الأساسى للتنشئة الاجتماعية وتنمية الشخصيات المستقرة والالتزام بقيم المجتمع تتم فى الأسرة. فالانحراف يعرف فى ضوء النسق القيمى السائد وهو يمثل حالة مرضية. ويمكن تفسيره على المستوى المجتمعى أيضا اعتباره إخلالا بتوازن النسق الاجتماعى الذى يتطلب تدخل أجهزة الضبط الاجتماعى مثل قوة الشرطة والمصحات العقلية ومصلحة السجون[2].

وعند دراسة مفهوم التوازن يثبت بارسونز أيضا قبوله لفكرة مؤداها أن أجزاء البناء الاجتماعى للمجتمع متساندة. فهو، مثلا، كعلماء الاجتماع الآخرين، قد لاحظ التغيرات فى بناء الأسرة وخاصة الانتقال من الوحدات الأسرية الممتدة إلى النووية. ففى الأسرة الممتدة، كان مألوفاً أن يكون هناك ثلاثة أجيال فى الأسرة الواحدة يعيشون معا، إما تحت سقف واحد أو فى تجاور شديد. أما اليوم، ففى المجتمعات الغربية الصناعية الحديثة تنتشر الأسر النووية التى تشمل الأم والأب وأطفالهما الصغار. ويفترض بارسونز أن هذا التغير فى بناء الأسرة يتصل بالتغير فى وظائف الأسرة. وهو يزعم أنه نظرا لأن المجتمع قد تغير، فإن الوظائف المطلوبة من

---

(1) Ibid., P. 47.

الأسرة تغيرت بالضرورة مما غير بناء الأسرة يتجه كذلك(١).

ومع نمو التصنيع، تطورت التنظيمات المتخصصة مثل أجهزة الرفاهة، والتعليم والتنظيمات السياسية، مثلا، والتى تعنى على الترتيب بالمرضى والمسنين وتعليم أطفال المجتمع وتحدد كيفية إدارة موارد المجتمع وتوزيعها.

وفى ذات الوقت، تزايد طلب الاقتصاد الصناعى القائم على المصانع، إلى حد كبير، على مستويات مهارة معينة وخاصة وقدر معين من الحراك الجغرافى من جانب قواه العاملة. وقد تزايد توزيع المهن على أعضاء المجتمع طبقا للقدرة والاستحقاق لا للوارثة وأصبح الانجاز قيمة اجتماعية عامة ترتبط فى المجتمع الصناعى الجديد بالنجاح المادى. وقد كان لتلك التغيرات فى قيم المجتمع وبنائه انعكاساتها على الأسرة.

لقد أصبح هناك اتجاه من جانب الأسر الصغيرة إلى الانتقال حيث يستطيع الزوج استخدام مواهبه كأحسن مايكون فى الاقتصاد الصناعى، وأن تقلل الأسر عدد الأطفال الذين يأتون للعالم وتفعل كل مابوسعها، بما فى ذلك التضحية ببعض متعتها لتشجيع طاقة النمو لدى كل طفل. فبأطفال أقل، يمكن استثمار المزيد من موارد الأسرة، بما فى ذلك وقت الأم، لكى تزداد فرص الطفل فى النجاح فى الحياة. ونظرا لأن الأسرة قد تخلت عن بعض وظائفها السابقة للأجهزة الخارجية المتخصصة فقد أصبحت أكثر تخصصاً فى وظائف تنشئة الطفل وتهيئة البيئة الاجتماعية التى يمكن أن ينمو فيها الكبار ويحافظون على شخصياتهم مستقرة ومتوازنة جيدا(٢).

ومن الواضح فى هذا التحليل العام افتراض أن بناء الأسرة النووية يلائم البناء

(1) Ibid. P. 47 -48.
(2) Ibid. P. 48.

الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع الصناعى تماما، أكثر من وحدة الأسر الممتدة السابقة. ويرى بارسونز أن ذلك التغير مثال على عملية «التفاضل الاجتماعى».

وهو يزعم أن القرابة تسود البناء الاجتماعى للمجتمعات البدائية وأنه فى المجتمعت الصناعية المتقدمة تلعب بناءات القرابة مثل التنظيمات السياسية والكنائس وشركات الأعمال والمدارس دوراً أكبر بكثير. وبوساطة عملية التباين تتحول بعض الوظائف من الأسرة إلى المؤسسات الأخرى. ومن ثم تصبح الأسرة وحدة اجتماعية أكثر تخصصاً تؤدى وظائف أقل. فما يظهر الآن هو نمط جديد من البناء الأسرى له علاقة جديدة بالبناء الاجتماعى العام[1].

وتنمو ذات الفرد باكتشاف التشابهات والاختلافات مع الغير ومع العالم الخاص. واذا كانت قابلية الانسان للتنشئة الاجتماعية تجعله يستدمج القيم الخلقية المشتركة، فإنها تتيح له بذلك ان تعاد تنشئته باستمرار فى انساق اجتماعية مختلفة. وبهذا تكون سبباً للتشابه والامتثال والاختلاف والاستقلال الوظيفى لمكونات النسق من جهة أخرى. وتعتمد درجة الامتثال للنسق ولقانونه الخلقى على درجة انتماء الجزء للنسق. وهذه الأخيرة تعتمد على درجة الاستقلال الوظيفى الذى يتمتع به عنصر النسق. وهكذا فدرجة الامتثال للقانون الخلقى متغير – عكس رغبة بارسونز – يعتمد على نتائج استقلال مكونات النسق[2].

إن تأثير النزعة الوظيفية –كقاسم مشترك – على نظرية النسق وعلى علم الاجتماع ككل كان سبباً فى قبول علماء الاجتماع لنظرية النسق ذاتها. ورغم أن الوظيفية هى نزعة بدأت من خلال كومت ثم سبنسر (قوى التكامل والتباين)، فإن الأنثروبولوجيين هم الذين طوروا اتجاهاتها الرئيسية. وقد بدا الموقف الوظيفى

(1) Ibid., P. 48 - 49.
(2) Strasser..Op.Cit. P. 172 -173.

كأوضح مايكون لدى مالينوفسكى ورادكليف براون ثم عاد إلى علم الاجتماع على يد روث بندكت. ولكن «بناء الفعل» لدى بارسونز بقى كما هو، لم تظهر فيه كلمة وظيفة .. ثم تأثر بارسونز بالاتجاه الجديد. ففى تفسيره لـ«الموقف الراهن للنظرية العامة وامكاناتها فى علم الاجتماع» لجيرفيتش و «علم اجتماع القرن العشرين» لمور Moore، اعتبر بارسونز مصطلح الوظيفة أهم المصطلحات جميعا وميز موقفه الجديد عن موقفه القديم «التحليلى» بأن سماه بوضوح موقف «النسق البنائى الوظيفى». فطبعة ١٩٤٩ (بناء الفعل) مثلت تحولاً فى المستوى النظرى من تحليل الأفعال الاجتماعية أيضا إلى تحليل البنائى الوظيفى للانساق الاجتماعية[1].

ومن الخطأ القول بأن بارسونز كان الوحيد الذى حقنت خلاله الوظيفية فى عروق علم الاجتماع الأمريكى بعد الحرب. فلقد سبقه زنانيكى بجيل. بينما استخدم علم الاجتماع النقد الكلاسيكى لميرتون باعتباره مقدمة فى كتاب «النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى». وكان كينجزلى دافيز أول من ألف كتاباً بمصطلحات وظيفية. بينما أن اعادة تفسيرهومانز لتراث واسع من الدراسات السوسيولوجية السابقة بأسلوب وظيفى قد تلا عمل دافيز ثم ظهر كتاب ماريون ليفى وهو الحجة السوسيولوجية «بناء المجتمع» عام ١٩٥١.

إن أهم ماقدمه بارسونز هو نظرية النسق التى اعتبرها اللب التصورى الأساسى. وكلمة « النسق» هى القاسم المشترك لدى الوظيفيين، كما تبناها «الوظيفيون ضمنياً» من غير ذوى التوجه النظرى والباحثون عن أساس مشترك للتفاهم. فللنسق أهمية كبرى عند من لا علم منسق لديهم، حيث صبغ أعمالهم بوضوح المنطق والدقة التصورية التى تميز العلوم الراسخة. وإذا كانت نشأة الوظيفية مليئة بالأشراك التى تخدع غير الواعى فإن النسق كان بديلاً محايداً تقريبا وخالياً من

(1) Frederichs. Op.Cit. P. 14 -15.

المضمون الواقعي الواضح وملائماً لذوى الدعاوى المتباينة من علماء الاجتماع[1].

خامسا : متغيرات النمط[2]:

نستطيع الآن أن نناقش زعم بارسونز أن المعايير يمكن ان تتصارع معاً مختلف أجزاء النسق الأجتماعي وإن كانت لا تسبب خللاً لتوازن المجتمع. ونستطيع أن نفسر هذا الزعم من تحليل بارسونز للتعليم وعلاقته بالأنساق الفرعية الأخرى فى البناء الاجتماعي وهى الأسرة والاقتصاد. فهو يفترض أن نمو التعليم الرسمى والإجبارى فى المجتمع الصناعي يمكن أن يمثل طريقة المجتمع فى إعادة تحقيق التوازن بعد الاضطرابات أو التمزق الاجتماعي الذى سببه نمو الاقتصاد الصناعي. والشكل الصناعي من التنظيم الاقتصادى يتطلب تشغيل الناس طبقاً لقدراتهم. فأكثر الاستخدامات كفاءة للطاقة البشرية يتطلب أن تسند الأعمال إلى الناس طبقاً لما يستطيعون أداءه لا طبقاً لشخصياتهم.

وتلعب المشاعر دوراً قليلاً فى تشغيل العمال. ولهذا يتم اسقاط المحاباة من الاعتبار. فالتخصص مبدأ فعال فى توزيع القوى البشرية. فهو يتسق مع الهدف العام للاقتصاد الصناعي أى انتاج اقصى ما يمكن إنتاجه بأقل كمية من استثمار البشر والمواد الخام. وبالرغم من ذلك فإنه فى المواقف الأسرية يكون هناك توقع لأساليب سلوكية أخرى ويتم إعلاء شأنها. فمن المعتاد لنا أن نعاون أعضاء أسرتنا ونعمل ما بوسعنا من أجلهم لأنهم أعضاء أسرتنا. فالإحساس أمر ملائم فى العلاقات الأسرية. وفى المجتمع الحديث يمكن لهذا الإحساس أن يخلق صراعاً محتملاً للتوقعات بين الأدوار الأسرية والأساليب السلوكية المتوقعة فى الاقتصاد.

ويتيح النسق التعليمى ميكانزماً اجتماعياً لتفادى هذا الصراع المحتمل أو

(1) Ibid., P.15.
(2) See.. E.C. Cuff .. Op.Cit. P. 49.

تقليله. ففى المدرسة يتعلم الطفل أن المحاباة ليست محلاً للتقدير وأن الناس يكافأون أساساً لما يستطيعون أداءه ولما يمكنهم تحقيقه. كما يلاحظ صغار التلاميذ أنه مع تقدمهم فى نسق التعليم من الحضانة إلى الابتدائى وماشابه ذلك أنهم يصبحون أكثر تخصصاً بمرور الوقت.

إن الأهمية التى ينسبها بارسونز إلى المعايير والقيم تتضح فى مفهوم متغيرات النمط. وهذا المفهوم يتيح أساساً خطة تصنيفية لتصنيف المعايير والقيم فى المجتمع.وعلاوة على هذا يدعى بارسونز أن هذه الخطة يمكن أن توضح التدابير التى يتخذها المجتمع لتحقيق التوازن والتكامل. فهو يفترض أن أية قيمة أو معيار أو تنظيم أو نسق فرعى من المجتمع ككل يمكن تصنيفه طبقاً لذلك المخطط لذلك وأن الاهمية القصوى للقيم تبدو فى الكيفية التى تحدد بها القيم مجال المعايير والملامح الاخرى للأنساق الاجتماعية. فعلماء الاجتماع يستطيعون، بوجه خاص، أن يشتقوا مقياساً للتلاؤم بين المعايير والقيم فى أى مجتمع باستخدام المخطط التصنيفى لمتغيرات النمط. ولكن نظرا لأن هذه الأجزاء من النسق تتبادل فيما بينها الأشخاص أو الفاعلين المكونين لها، فان الصراع ينشأ نتيجة لذلك. وهنا ينبغى مواجهته بوساطة المجتمع من خلال ميكانيزمات التعامل مع تلك التوترات لضمان الدرجة المطلوبة من توازن التنظيم.

ويبين الجدول التالى مفهوم متغيرات النمط عند بارسونز(١) :

(1) Ibid., P. 50 -51.

متغيرات النمط «أ»	متغيرات النمط «ب»
– تكون مميزة للقيم والمعايير «الذرائعية»، أى التأكيد على تحقيق الأهداف وإنجار المهام.	– تكون مميزة للقيم والمعايير «التعبيرية»، أى يكون التأكيدعلى الاشباع العاطفى.
– العزو: تؤكد على خصائص أو سمات الفاعلين، أى من يكونون هم.	– الإنجاز: ويؤكد على ما الفاعلين أى ما «مايعطونه».
– الانتشار: يؤكد على العلاقات الفضفاضة التى تتصل بمجال ما من الأهداف والمصالح مثل علاقة الأم والطفل.	– الخصوصية: تؤكد على علاقات محدودة لها أغراض معينة مثل العلاقة بين الطبيب والمريض.
– الخصوصية: تؤكد على تنظيم علاقات معينة مع فاعلين معينين: مثل كون المرء مخلصاً لأمه.	– الشمول: يؤكد على تنظيم التفاعل طبقاً لمبادىء عامة مثل معاملة كل انسان بالمساواة أمام القانون.
– العاطفية: التاكيد على اشباع العواطف.	– الحياد العاطفى: التأكيد على كبح الاشباع، أى ضبط النفس.
– الاتجاه نحو الجمع: الذى يؤكد الجماعية، أى السعى وراء أهداف جماعية.	– الاتجاه نحو الذات: الذى يؤكد الفردية، أى متابعة مصالح خاصة.

ومن تلك الميكانزمات تخصص الدور. فالأسرة تميل إلى أن تتحول إلى بناء نووى «معزول» ينعزل فيه معظم الأعضاء عن المشاركة فى المؤسسات الخارجة عن الأسرة. وطبقا لهذا، يلعب الذكر البالغ مايسميه بارسونز «الدور المقيد» حيث يتحرك للخلف والأمام بين المؤسسات الأسرية وغير الأسرية. وهو يميل أيضا إلى

التركيز على الوظائف التى تمثل وسائل فى ذاتها وتتجه نحو تحقيق بعض المهام. أما الأنثى البالغة فتبقى فى المنزل وتتخصص فى الوظائف العاطفية.

ويمكن للمدرسة بالمثل أن تؤدى وظيفة التكامل بأن تنشىء الطفل بالتدريج (الذى مر فى المواقف الأسرية بقيم ومعايير تصنف تحت متغيرات النمط «أ»، على القيام بأدوار ومعايير يمكن تصنيفها تحت متغيرات النمط «ب»). ومن ثم تواجه المدرسة كتنظيم بعض مشكلات تكامل النسق الاجتماعى ومن ثم نحافظ على درجة ملائمة من التوازن.

إن مفهوم متغيرات النمط يساعد على تحليل وفهم طبيعة العلاقات الممكنة بين مختلف التنظيمات ويلقى الضوء على التساند المتبادل بين مختلف مكونات النسق الاجتماعى[1].

ويفترض بارسونز أن النسق القيمى الرئيسى للمجتمع الصناعى البيروقراطى الحديث يمكن أن يتصف بمتغيرات النمط الخاصة به كما أن النسق القيمى للمجتمع القبلى الصغير يمكن أن يتصف بتلك المتغيرات الخاصة به أيضاً. وعلى مستوى عام جداً من المقارنة نرى أن هناك رابطة بين مجموعتين من متغيرات النمط وصور التضامن الآلى والعضوى عند دور كايم. فبارسونز يزعم أن مخططه النظرى يذهب إلى أبعد من ذلك، حيث أنه يعين الصراعات المحتملة للقيم والمعايير التى ينبغى للمجتمع أن يتغلب عليها للحفاظ على توازنه أى لكى يحقق التكامل والاستقرار. فالأسرة فى المجتمع مثلا يمكن أن تتصف كثيرا بمتغيرات النمط «أ» التى جاءت بالجدول السابق بينما أن المؤسسات الموجودة فى الأنساق الاقتصادية والسياسية الفرعية يمكن أن تتصف إلى حد كبير بمتغيرات النمط «ب» المقابلة لها[2].

---

(1) Ibid., P. 51 - 52.
(2) Ibid., P. 50.

سادسا: عوامل معززة لدعاوى الوظيفية:

لم يكن ممكناً أن تحقق نظرية «النسق» ماحققته دون بعض العوامل منها التطور الهائل للسيبرناطيقا والحاسب الالكترونى. فلقد ابتكرت مخترعات حاسبة فنية ذات أنساق ذاتية للتحكم أو التنظيم وميكانيزمات للتغذية بالمعلومات. ومن هنا بدأ علماء النظرية والمنهاج فى النظر إلى خصائص النسق على أنها مادة لبناء نموذج سوسيولوجى. ولأن ذلك الدافع كان شرطه الطبيعة النسقية للحاسبات الالكترونية فإن الاختراع النظرى اتخذ حتماً شكل النسق. وكانت نظرية المباراة جذابة لأنها ربطت النسقين الفرعيين أو أكثر منهما فى نسق أشمل بأسلوب مماثل لأسلوب تكييف الكائنات الانسانية لاستجاباتها طبقاً لسلوك الآخرين.

ولقد كانت هناك أحداث أخرى ساندت النزعة الوظيفية فى علم الاجتماع. فالتحول السلس الفجائى من اقتصاد الحرب إلى الاصلاح المادى لأوربا واستحداث الأدوات التى يتطلبها عصر الالكترونيات الجديد الذى عززته فى مرحلة حاسمة احداث كوريا وتدهور الستالينية في روسيا ومقاومة أوربا الغربية للماركسية الثورية الدموية، بجانب تقوض الماكارثية فى أمريكا والازدهار المطلق والعودة إلى اخلاق الأسرة والتعليم وسياسة ايزنهاور اتحدت جميعا لكى تدون فترة لا مثيل لها من الامتثال والولاء لـ«الوضع القائم».

وقد تضمنت صياغة ريسمان لمصطلح« الاتجاه الآخر» وكتاب وليليام فوت وايت «إنسان التنظيم» ودانييل بل «نهاية الايديولوجيا» مامؤداه أن هناك اتجاها للانتماء إلى الوضع القائم. فقد كانت مرحلة أتاحت كل العون الذى ابتغاه انصار النسق لنموذج فرض هدفه الأساسى التوازن النسبى الذى سلمت به النظرية السوسيولوجية ضمنياً وبشكل أساسى.

ولقد ميز مفهوم الثبات بشكل متزايد الفكر السوسيولوجى بل وغير المتخصص، دافعاً الأول إلى رؤية النسق ونموذجه النظرى الإجرائى، وهو الوظيفية،

على أنه نظرية وموقف يدافع عن الإيمان الجديد بالتحول المتسق من حالة توازن إلى أخرى(١).

وليس معنى هذا بالطبع القول بأن «النسق» أو «الوظيفية»، وهى المشتق النظرى له سيطرا على علم الاجتماع على أنهما النموذج النظرى فى الخمسينيات. فالنزعة الانتقائية كانت سائدة وكانت تصطبع بأسلوب الكتب المدرسية وبالمقررات التى كان يضعها الجيل السابق – آنئذ – فى المدارس. أما المنهاج الذى نتج عن إشراف العسكريين على البحث الاجتماعى أثناء الحرب العالمية الثانية فقد بدا غير منتم إلى نموذج نظرى أساساً حتى ارتبط بافتراض «النسق» من خلال بناء النماذج وغيره من أساليب الكومبيوتر.

ورغم أن نظرية التحليل النفسى كانت من العوامل التى مكنت بارسونز من تصنيف التناقضات السطحية بين الشخصية والمجتمع داخل كل نسقى أكبر، فإن دورها كنوذج مضاد لم يقترب إطلاق من تأثيرها على الانثروبولوجيا الثقافية فى الأربعينيات. فلقد تحصن علماء الاجتماع ضدها بالموقف «التفاعلى» المنبثق عن أعمال جورج.هـ.ميد. كما أن توقعات الدور والتغذية المرتدة المستمرة التى يتستلزمها الدور – وهو ما أشار اليه ميد – تركت لـ «المدرسة التفاعلية» مناصرين غير واعين من علماء نظرية النسق الأكثر وعيا بذاتهم. وكانت دعوة دينيس رونج إلى علم اجتماع نابع من النظرية الفرويدية دليلاً واضحا على التدهور النسبى لعلم الاجتماع(٢).

سابعا : النظرية الوظيفية ودفاعها عن دولة الرفاهية:

لقد نسبت الوظيفية منذ بدايتها كنظرية دوراً بل وأهمية قليلين إلى الدولة فيما يتعلق بمسئوليتها عن المشكلات الاجتماعية التى تخلقها السوق الاقتصادية. وكان

(1) Frederichs, Op.Cit.P. 17.
(2) Ibid., P. 17 -18.

جوهر علم الاجتماع الوضعي هو التأكيد على التنظيمات الاجتماعية التلقائية التى تنمو بشكل «طبيعى» . ورأت الوظيفية أن التكنولوجيا والعلم وتقسيم العمل ونمو الاخلاق الجديدة الملائمة هى العوامل التى تحقق الاستقرار الاجتماعى، ولاشأن للسياسة أو الدولة بذلك. كما أن تكيف النظرية البارسونية مع دولة الرفاهية بعد الحرب العالمية الثانية يمثل تحولاً هاماً. ويسلم علم الاجتماع الوظيفى بامكان تعزيز النظام الاجتماعى وصونه بغض النظر عن مستوى توزيع الاشباع الاقتصادى. وبذلك يرى أن التنظيمات الاقتصادية هى معطيات مسلم بها .وبرغم ذلك فإن مذهب المنفعة الاجتماعية يجعل الوظيفية تقبل أنواعا مختلفة من إعادة التنظيم الاجتماعى بهدف العلاج وضبط الأثر المدمر الناتج عن المنافسة فى السوق الفردية. وهكذا، تؤكد الوظيفية السوسيولوجية على دور القيم الخلقية والأخلاق بالنسبة للمشكلات الاجتماعية. ولكن المقومات والحلول التكنولوجية للمشكلات الاجتماعية هى اللازمة لنمو دولة الرفاهية. فدولة الرفاهية تهتم بالحلول التكنولوجية للمشكلات، ومن ثم يسيطر على الحكم فيها بشكل متزايد التكنولوجيون الليبراليون. فهى مسرح التخطيط المركزى وهى العميل الممول للحلول التكنولوجية العديدة الخاصة بالمشكلات المعاصرة[1] .

وبعد الحرب العالمية الثانية أيدت الوظيفية الدولة بصراحة بغرض تنظيم الاقتصاد وحماية المجتمع – فى ذلك الوقت – من خطر الشيوعية إلى جانب أن الوظيفية كانت تتضمن ميلا خفياً يتسم بطابع محافظ ومؤيد للسلطة القائمة مهما كان طابعها الايديولوجى والاجتماعى.

ونظراً لأن جهاز الدولة هو المسيطر على مصادر التمويل، فقد أصبح هو الممول للعلوم الاجتماعية التى تحاول معالجة المشكلات الاجتماعية وتحقيق دولة الرفاهية

(1) Alvin Gouldner,The Coming Crisis of Western Sociology, Heinemann, London, 1970, P. 342 - 344.

المنشودة باعتبار أن هذه العلوم هى الركيزة التكنولوجية لحل مشكلات المجتمع المعاصر. كما تزايد استخدام العلم الاجتماعى الموجه سياسيا فى أغراض الرفاهية والحرب والصناعة وازداد تمويل العلم الاجتماعى ليس فى الولايات المتحدة وحدها بل فى دول صغيرة أخرى بشكل لم يسبق له مثيل.

ولقد أصبح لزاماً على النظرية السوسيولوجية، خاصة النظرية الوظيفية، أن تتغير بشكل جوهرى. فقد لزم لها ألا تهتم فقط بالأوضاع كما هى عليه، بل بكيفية جعلها أفضل مما هى الآن وتقليل المشكلات الداخلية وتدعيم الوضع الخارجى للولايات المتحدة فى ذلك الوقت وربما حتى الآن. ولكن بعض افتراضاتها الرئيسية عوقت قدرتها على تحقيق تلك الأهداف الواقعية. وقد استجابت الوظيفية لذلك أولاً بإعادة تأكيد مفهوم «المعوقات الوظيفية». ولكن هذا التحول لم تثبت ملاءمته.

ولقد خلق الإلحاح المتزايد فى الحاجة إلى معاونة العلم الاجتماعى لحل المشكلات ضغوطا تناهض الافتراض الوظيفى الذى مؤداه أنه حيثما تظهر المشكلات تواجهها ميكانيزمات تكيفية تلقائية يخلقها المجتمع لحل هذه المشكلات دون تدخل مقصود من الانسان[1].

وترتب على ذلك أن أصبحت هناك دعوى معاصرة مؤداها أن التخطيط المقصود وتدخل الحكومة يحسن الأوضاع كثيرا. ولذلك نمت نظريات جديدة مثل نظرية القرار والسيبرناطيقا وبحوث الإجراءات،..الخ.

وقد شكل هذا ضغطا على الفروض الرئيسية للوظيفية مثل مبدأ اللاتناهى فى الأسباب، أو عدم وجود الأسباب. فكل شىء أو متغير يؤثر فى كل متغير ولكن لم تكن للوظيفية نظرية تحدد الأهمية النسبية لكل متغير. فمبدأ التساند الوظيفى لايصلح عملياً. فالمنفذون يريدون دائما معرفة أهمية المتغيرات ونتائج كل منها النسبية.

---
(1) Ibid., P. 344.

ولقد لاقت دعوى الطوعية، تحدياً ناجماً عن نمو المجتمع الصناعى فلقد كانت الوظيفية تعارض نسب أهمية رئيسية إلى متغير معين. ولكن نمو دولة الرفاهية أكد إمكان حل المشكلات بتحديد أهمية خاصة لمتغير معين كدور الحكومة والدولة على سبيل المثال.

إن تأكيد أهمية الدولة يمثل ضغطا على المدخل الطوعى البارسونى الذى كان يؤكد أهمية القيم الخلقية المستدمجة فى الأفراد كعوامل رئيسية دافعة ومولدة للطاقة. كما أن ذلك يؤكد عدم التوازن الذى يحتاج إلى التصحيح، وليس النسق الذاتى التوازن كما اعتقد بارسونز. ولقد حدث تعارض ظاهر بين آراء بارسونز السابقة حول «الطوعية»وآرائه اللاحقة حول أهمية تدخل الدولة. فالمدخل الطوعى أطرى المنافسة الفردية بينما أن نموذج النسق الاجتماعى قد امتدح انماط التعاون المنظمة تلقائيا[1].

ورغم إشارته لأهمية الاشباع المتبادل وحديثه عن الإنتاجية، إلا أن اهتمام بارسونز تركز حول أخلاقية ومسئولية وشرعية من يديرون النسق. وذكر أن كفاءة النسق تنبع من القيود والولاء الخلقى للفاعلين والتلقائية والتنظيم الذاتى لعلاقاتهم. وهذا يتعارض مع فكرة دولة الرفاهية.

لقد أصبحت دولة الرفاهيةتستخدم العلم الاجتماعى داخليا وخارجيا بشكل مباشر وغيرمباشر للتدخل فى أمور المجتمع. فالتدخل الدولى هدفه التحكم فى شكل التصنيع فى الدول النامية. وهو ينمو مع نمو المنافسة على المستوى الدولى من أجل السيطرة الاقتصادية، وازدياد قدرة بعض الدول الآخذه بالتصنيع على المنافسة لإرغام دول الغرب على مساعدتها فى هذا الشأن.

كما أن التدخل الداخلى يهدف إلى مجابهة الضغوط التى تمارسها الطبقات

(1) Ibid., P. 344.

المحرومة والاحتفاظ بالنمو الاقتصادى المستمر للدولة ومواجهة مفهومات العدالة والمساواة التى تتزايد انتشارا. فالتأثيرات الداخلية والخارجية تحتم على علم الاجتماع أن يغير نظرياته وأساليبه التى كان يعمل بها. فالعلم الاجتماعى لازم للدولة من أجل تسهيل التغير المقصود والمخطط فى بعض الظروف الاجتماعية ولتبرير تدخل الدولة فى ذلك أيضا. فهو يعلن عن المشكلات الاجتماعية القائمة من خلال البحث الاجتماعى، تلك المشكلات التى تستعد الدولة لمعالجتها[1].

ولكن تدخل الدولة لحل المشكلات الاجتماعية يصطدم بالجماعات ذات المصالح الراسخة. وهكذا تنشأ المنافسة بين الطرفين، الشكل القديم والجديد، المستوى المنخفض وذلك المرتفع فى مواجهة المشكلات. ولاتهدف دولة الرفاهية بذلك إلى عرض المشكلات بل فضح الصفوات التقليدية وإظهار عدم قدرتها على معالجة المشكلات. ولهذا تهتم ببحوث التقييم التى تظهر عدم فاعلية الصفوات والأساليب التقليدية فى معالجة المشكلات، وتهدف إلى إخضاعها للجهاز الأعلى للدولة فالدولة تحتاج لذلك إلى بحث نقدى بشكل دقيق.

ثامنا : الوظيفية فى التطبيق : تفسير غير مكتمل:

حينما يؤكد المرء أن لـ«أ» الوظيفة «ب» فى النسق «ج»، فإن المرء يؤكد أن «أ» لايمكن تفسيرها بعيدا عن النسق «ج». فالشىء الصحيح الذى يلزم تفسيره هو علاقة «أ»، «ب» أى أن«أ»، مع نتيجتها «ب»، هى الوحدة الملائمة للتفسير. فهناك ميكانزم أو «ميكانزمات» فى النسق «ج» تؤدى إلى وجود علاقة بين «أ» ، «ب». ورغم ذلك، لاندرى ماهذا الميكانزم. ويستطيع الباحث أن يزعم فحسب أن البحث التالى سوف يحدد ذلك.

---

(1) Ibid., P. 344 - 345.
(2) Ibid., P. 345.
(3) Ken Menzies, Sociological Theory..Op.Cit. P. 11 - 12.

فالتفسيرات الوظيفية الميدانية، تبدو كما لو كانت كاملةً فى ذاتها، ولكنها غير كاملة. فهى غير مكتملة لأنها تؤكد أن نتيجة ما لنشاط معينَ ضرورية للتفسير السببى للنشاط، ولكنها لاتذكر لماذا تكون النتيجة ضرورية لذلك.

إن أبسط الوسائل وأكثرها معقولية للتعامل مع تلك الفجوة هو الاعتراف بوجودها والوعد بملئها بأسرع مايكون، والاعتذار عن الخلط الناتج عن عدم الاعتراف بها. فالبحث الوظيفى يفسر فى أكثر أشكاله فائدة بأنه وصف لظن الباحث. فالباحث يزعم أن البحث القادم سوف يحدد سبباً أو ميكانزماً ما داخل النسق الاجتماعى يؤدى إلى النشاط الموصوف وأن للنشاط ذاته نتيجة معينة توصف بأنها وظيفة له وذات أهمية فى تفسير ذلك النشاط.

إن للوظيفية فائدة فى المراحل الأولى لتحليل موضوع ما، لأنها تتيح للمرء أن يقدم دليلاً على موضوع الاهتمام وأن يربط الموضوع بالسياق الاجتماعى ولكنها تترك دون إجابة التساؤل عن الميكانزم المسئول عن إحداث النشاط، أى النتيجة التى يهتم بها الباحث. ورغم ذلك،كلما توغل البحث فى موضوع ما، يصبح التفسير الوظيفى أقل ملاءمة عن ذى قبل. وحينما تصبح النتائج الرئيسية للنشاط معروفة، سنكون بحاجة، من أجل زيادة فهمنا للنشاط، إلى تحليل مدعم بالشواهد عن مسببات النشاط أو مايؤدى إلى حدوث النشاط وبعض نتائجه. فالإشارة إلى إحدى النتائج المعروفة سلفاً للنشاط والزعم بأن البحث اللاحق سوف يثبت انها وظيفة للنشاط لايؤدى إلى زيادة فهمنا للنشاط.

وتقدم مقالة «هارى» فى (الدورية السوسيولوجية البولندية –١٩٧٠ والمسماة «نظرية فرعية للسلوك الأولى» مثالا على التحليل الوظيفى العقيم. فهو يعرض كثيرا من البيانات التى تشير إلى أن الكثير من الناس فى شمال غرب الولايات المتحدة

---

(1) Ibid., P. 12 - 13.

يقابلون رفاقهم الفعليين بوساطة العضوية فى جمعيات الترويح خارج المنازل. ويرى «هارى» أن أحدى الوظائف الكامنة للمنظمات الطوعية التى تنشأ عن من أجل الأنشطة غير الأولية هى الزواج والصداقة. ويؤكد منزيس أن هذه النتيجة المترتبة على الانضمام إلى المنظمات الطوعية خافية أو غير معلومة - أى ليست معروفة جيدا - لأولئك البشر الذى هم ليسو ذكورا أو إناثاً. فالسؤال الحاسم الذى لم يعالجه «هارى» هو كيف أن إمكان الالتقاء بين الرفاق بل ووقوعه بالفعل يحافظ على وجود منظمة معينة[1].

تاسعا : الوظيفية والتغير:

لقد أظهرت النظرية الوظيفية البارسونية تناقضات وتوترات عديدة فى محاولتها لمعالجة التغير الاجتماعى. ومن مظاهر ذلك تخليها عن بعض افتراضاتها الرئيسية وتبنى افتراضات ماركسية. كما أن الحاجة إلى التغير تتزايد للدرجة أن بعض الوظيفيين فى تحليلهم للتغير الاجتماعى يستعيرون بوضوح مفهومات ماركسية. فتحليل التغير الاجتماعى يقود الوظيفية إلى التقارب مع الماركسية.

وبدلاً من التركيز على التغير كان تحليل بارسونز يركز - بصدد معالجته للأنساق الاجتماعية على ميكانيزمات حفظ التوازن والدفاع والثبات وتوزيع الطاقة بشكل منتظم ودقيق دون تبديدها. فالنسق الاجتماعى البارسونى أبدىُّ التوازن، وواقعه هو الترابط الد اخلى لا الصراعات والتوترات المؤقتة والعرضية. كما أن الفاعلين فيه يتقبلون التنشئة الاجتماعية دون مقاومة. ويستخدم الناس القوة فى النسق للصالح العام والأهداف الجمعية كما أن الأخلاق تملى على القوى الا يأخذ مالايستحق.والخلاصة أن بارسونز يتصور توترات النسق وصراعاته لاباعتبارها من متطلبات الحياة الاجتماعية، بل يمكن تفاديها.

(1) Ibid., P. 13.

كما أن حدوثها يتوقف على أسلوب عمل ميكانزمات تأكيد الاستقرار فى النسق إلى جانب تصوره أن النسق الاجتماعى ابدى ودائم. وهذا ما أدى به إلى نزعة تشاؤمية واضحة فيما يتعلق باحتمالات فهم كيفية حدوث التغير – وصوره – فى النسق[١].

ومادام النسق ثابتاً، فإن التغير فيه – فى رأى بارسونز – ينتج من ضغوط خارجية تتغلب على دفاعات النسق هذا، لأن سمات النسق الضرورية لاتولد تغيرات بنائية جذرية فيه بل تغير دائرية أو منتظمة كما يذكر بارسونز أنه لاتوجد نظرية عامة لتغير النسق الاجتماعى كما أنها لن توجد تلك النظرية المكتملة بسبب نقص أو مصور المعرفة المستقلة التى تعتمد عليها النظرية. ولكن لماذا لاينطبق ذلك على نظرية توازن الانساق الاجتماعية البارسونية، فمناقشة بارسونز متناقضة هنا[٢].

و لقد صاغ بارسونز فى كتابه «النسق الاجتماعى» قوانين جزئية لتحليل التغير الاجتماعى:(ففى النسق توجد مصالح أو اهتمامات راسخة). والتغير ليس تغيير النماذج بل هو التغلب على المقاومة فقط التى تثيرها المصالح الراسخة. وقد أغفل بارسونز عدم تساوى أجزاء النسق فى الاهتمام الراسخ بالحفاظ عليه. كما أن ماذكره يحوى ضمنيا حدوث الصراع داخل النسق . وقد طرح بارسونز فى تحليل التغير افتراضات مثل الاهتمام الراسخ و «مقاومة التغير»، تخالف ماقدمه فى تحليل النظام. والأخير مصدره هو نظرية فرويد والماركسية. وهذا الافتراض القائل بـ«المصلحة الراسخة» يلائم ميل النسق للثبات وكذلك ميله المتاصل لحدوث الصراع داخله معا. وهذا مالم يدركه بارسونز. ولكن بارسونز تأثر بالماركسية فى تحليله لألمانيا المهزومة بعد الحرب العالمية الثانية كما أنه إذا كان قد أكد الاعتماد المتبادل بين أنساق المعتقدات والمتغيرات الأخرى فى تحليل التغير، إلا أنه عاد لتأكيد

(1) Gouldner.. Op.Cit. P 351 -53.
(2) Ibid., P. 353 - 354.

استقلالها من حيث طابعها، رغم إصراره شكلياً على اعتمادها المتبادل .ففى تحليله للتوازن يبدو كومتياً وفى تحليله للتغير يبدو بارسونز ماركسياً.

ويستلزم التغير عملية تباين تتمثل فى ظهور بناءات جديدة لها وظائف معينة، فتفقد بذلك بناءات أخرى وظائفها والمعايير الخلقية الضابطة لها والاشباعات والجزاءات والعلاقات المختلفة الخاصة بأداء تلك الوظائف السابقة. وهذا يبدو تأثراً من بارسونز بتطورية سبنسر. وتحدث المقاومة المضادة تجاه هذه البناءات الجديدة لأنها تهدد البناءات القديمة ويحدث التباين بسبب عجز داخلى فى النسق فيما يتعلق ببلوغ الهدف وبذلك يحدث لاتوازن بين النسق القائم بالوظيفة والمتلقى لها. ويكون هذا اللاتوازن قائما مسبقاً. وهذا افتراض محض بوجود اللاتوازن. وهكذا، فالتفاضل أو التباين أسلوب تكيفى للنسق يتغلب به على مايعوق التوازن. ولكن واقع الأمر ليس كما افترضه بارسونز فهناك نتائج للاختلاف فى توزيع القوة داخل النسق تتمثل فى فرض قيم خلقية معينة والتخلى عن أخرى. كما أن التوافق مع القيم الخلقية للنسق ليس دائما.. الخ.

ويرى بارسونز أنه قد تتغير أساليب تطبيق القيم، والوحدات التى تنطبق عليها. ولكن النمط القيمى الرئيسى للنسق لايتغير. فبارسونز يعالج التباين لأنه يحافظ على تنظيمات القوة القائمة فى النسق والصفوات التى تستفيد من حدوثه. وبرغم ذلك، فليس مسبباً للتباين. ولكن القصور لدى الجماعة المتميزة أو القوية يؤدى للتباين الذى يكون فى صالحها.

إن تحليل بارسونز للتباين يقوم على افتراض وجود وظيفة مستمرة لابد أن تؤدى وحاجة ثابتة للنسق لابد أن تشبع. ولكن الحاجة قد تكون خاصة بجزء من النسق وليس به كله. وتكمن المشكلة فى مقاومة الجماعات المتميزة والمستفيدة

---

(1) Ibid., P 354 - 357.

مما هو قائم لعملية التباين[١].

وهذا يعتمد على قدرتها ورغبتها فى المقاومة. والأخيرة تتوقف على تحقيق أو تهديد التباين لاشباعها. وهكذا، فتحويل الوظيفة قد يخدم أو يحسن المزايا لبعض من هم داخل الجماعة.

إن التباين يحدث نتيجة للصراع الذى يسبب التغير داخل النسق بسبب تعويق أدائه. وهنا يحاول النسق أن يتغلب على ذلك بإبتكار أو باستعارة أدوات جديدة للأداء. ولزيادة الفاعلية فى الأداء يتحدد لوحدة ما مهمة القيام بوظيفة معينة. فالوظائف قديمة ولكن أساليب تقديمها جديدة. وفى الوقت ذاته توجد الوحدة السابقة التى كانت تقوم بتلك الوظيفة ولكن كفاءتها فى الأداء أصبحت محلاً للشك.

إن نموذج التغير هذا يتشابه مع المفهوم الماركسى عن التغير المجتمعى، والذى يدور حول حدوث التغير نتيجة للصراع بين قوى الانتاج وعلاقاته. فما فعله بارسونز تعميم لنموذج التغير الماركسى على كل الأنساق الاجتماعية. فبارسونز يحول الميكانزيم الماركسى للثورة أو للصراع بين قوى الانتاج وعلاقاته إلى مكيانزم للتطور. فهناك منافسة لاعنف بين وحدات النسق[٢].

ويمكن استخدام فكرة ميرتون عن البدائل الوظيفية لدعم أو نشر الزعم الوظيفى الميدانى الأساسى الذى مؤداه أنه لاينبغى أن نفسر نشاط ما فى ذاته بل باعتباره جزاء من وحدة أكبر (النشاط ووظيفته). فالبدائل الوظيفية توجد حينما تكون وظيفة معينة نتيجة للعديد من الأنشطة المختلفة. وبعبارة أكثر تحديدا، فإن البدائل الوظيفية الخاصة لواقعة احتمالية معينة، مثل المعتقدات أو التنظيمات، توجد

(1) Ibid., P. 357 - 362.
(2) Ibid., P. 362.

حينما تكون نتيجة ما ضرورية لتفسير عقيدة أو تنظيم ما فى نسق اجتماعى معين ملائمة أيضا لتفسير العديد من الوقائع الاجتماعية، مثل المعتقدات والتنظيمات، فى النسق الاجتماعى ذاته. وحينما يتم تحديد البدائل الوظيفية، فإن الزعم الوظيفى الأساسى القائل بوجود علاقة بين واقعة (معتقد أو تنظيم ما، ونتيجة ما) فى انساق اجتماعية من نوع معين يمكن تطبيقه على وقائع ونتائج أخرى مختلفة باعتبارها وحدات للتحليل، وذلك فى أنساق اجتماعية تنتمى إلى نفس النوع.

ولو أن لنشاط ما نفس النتائج فى العديد من البيئات الاجتماعية، فهذا يمثل مبررا للاعتقاد بان ماينبغى تفسيره ليس النشاط فى ذاته، بل النشاط ونتيجته كوحدة معاً.[1] ولو أن نفس النتيجة تستتبع النشاط ولكن فى موقف اجتماعى متغير، فهذا مبرر عندئذ للاعتقاد بان هذه النتيجة دالة أو وظيفة للنشاط. ومن ثم يمكن أن نقدم أدلة على الزعم الوظيفى حتى وإن لم يستطع الباحث تحديد الميكانزمات المحددة التى تسبب النشاط ووظيفته.

إن واحداً من التطورات الرئيسية لتحليل التغير الاجتماعى من منطق التحليل الوظيفى هو من خلال مفهوم التباين الوظيفى. فتلك عملية يحل فيها نشاط معين أو أكثر ووظيفة محل نشاط آخر ذى نتائج معينة. وتكون هذه النتائج مساوية للوظيفة الأولى للنشاط الذى تم استبعاده.

ولو أن لنشاط أو لمركب تنظيمى نفس النتائج فى العديد من المجتمعات المختلفة، فإن تفسير هذه النتيجة يكون باعتبارها وظيفة للنشاط أو المركب التنظيمى المشار اليه. وهذه الحالة مشابهة فى صورتها لتحليل التغير الاجتماعى.

---

(1) Menzies, Sociological.. Op. Cit. P. 13 - 14.

عاشرا : اختبار الوظيفية الميدانية:

يستطيع المرء تقديم الشواهد على الزعم الوظيفى بأن يدلل على أن نشاطا ما تتلوه نتائج معينة إما فى مجتمع ما، برغم التغير الحادث فيه، أو فى مجتمعات مختلفة عديدة. وبالمثل، فإن المرء يقدم شواهد نافية للدعوى الوظيفية بأن يدلل على أن نشاطاً ما لايتلوه نتيجة ما فى مجتمع مايكون فيه زعم بأن هذه النتيجة وظيفة له. ومما يملى ضرورة وجود تقييمات نقدية للدعاوى الوظيفية هو الطبيعة الناقصة للتفسيرات الوظيفية. فالهواجس أو الظنون التى يدور حول ماسيحدث قد تتأثر بأفكار التمنى أو بالأمنيات. ونتيجة لهذا، قد يسهل أن تكون الدعاوى الوظيفية غطاءاً للتأملات ذات الأساس الإيديولوجى(١) .

ولايوضح العديد من الوظيفيين نطاق المجتمعات التى يدعون أن التحليل الوظيفى ينطبق عليها. وهذا الغموض يمثل مهمة غير عادلة وصعبة، ولسوء الحظ، لازمة أمام من يريدون اختبار دعاوى الوظيفية - فلابد لهم أن يحددوا المجتمعات التى يمكن أن تختبر فيها دعاوى الوظيفية بشكل ملائم. فالإخفاق فى ذلك يقوض مثلا هجوم أحد علماء الاجتماع وهو «كروس» (١٩٧٣) على الزعم الوظيفى بأن وظيفة التعليم هى اختيار الصفوة وإضفاء الشرعية عليها. فقد أوضح «كروس» أنه فى الماضى، فى مجتمعات الإغريق والرومان وفى أواخر العصورالوسطى فى بعض دول أفريقيا، كانت لدى الناس تصورات مختلفة حول التعليم ورحلات العلم. فقد كانوا يرون أن التعليم وسيلة لتنمية صفات الفرد. ونتيجة لهذا، يفترض «كروس» أنه غير صحيح أن نرى التعليم مرتبطاً بشدة ببقية البناء الاجتماعى كما نرى المحلل الوظيفى.

(1) Ibid., P. 14 - 16.

ويرد الوظيفيون على ذلك بأن «كروس» قد أخطأ فى تحديد مجال الدعاوى القائلة بأن إحدى وظائف التعليم هى نظام أو نسق اختيار الصفوة. فبينما أن هذا ينطبق على المجتمع الحديث، فإنه لاينطبق على كل المجتمعات، نظرا لأن من المعروف أن المجتمعات التي يتم توريث المكانة الاجتماعية فيها بشكل مباشر، لديها أيضا نوع ما من التعليم. وقد يستمر اعتراض الوظيفيون على «كروس» بالإشارة إلى أنه منذ أن نشر كتاب دوركايم التعليم الأخلاقى (١٩٧٣) فى عام ١٩٢٥، فإن الوظيفيين أدركوا أن للتعليم وظائف مختلفة فى مجتمعات مختلفة.

حادى عشر: تطورية بارسونز :

لقد لاحظ بارسونز وجود هوة تفصل بين التطورات الفكرية ونسقه النظرى. ولذلك فقد تحول تجاه النزعة التطورية لتقليل التعارض وذلك بتمثلها أو دمجها فى نسقه الخاص.

والمفهوم الرئيسى لديه هنا هو «الكليات التطورية» أو «التجديدات البنائية» التى تمنح حامليها زيادة واضحة فى قدرتهم العامة عى التكيف. وتلك «الكليات التطورية» تنشأ تحت ظروف غير محددة ولاتفسير لدى بارسونز لكيفية نشأتها. فأصلها تحول عشوائى فحسب. ويتضمن النموذج التطورى البارسونى مرحلتين:

المجتمع القبلى القائم على نظم القرابة. وتأتى مرحلة أخرى هى كل مايحدث بعد انهيار المجتمع القبلى وتمزق نُظُمه القرابية. ويحدث انهيار «القبلية» نتيجة لعاملين: قيام نظام يضفى الشرعية الثقافية الواضحة على وظائف المجتمع الآخذة فى التباين خاصة الوظائف السياسية – المنفصلة عن القرابة، وتطور نظام واضح للتدرج الاجتماعى.

(1) Ibid., P. 17.

ويرى بارسونز أن أولوية الحدوث تكون للعامل الأول. وهذا يشبه اعتقاد ماركس بأن تاريخ المجتمع القائم هو تاريخ الصراع الطبقى. ولكن إنجلز أضاف أن المقصود بالتاريخ هو التاريخ المدون. ولذلك، فهناك مجتمعات ماقبل التاريخ اللاحق بعد ذلك. كما يتشابه بارسونز مع إنجلز فى تأكيد أهمية التدرج الاجتماعى فى تمزيق المجتمعات القبلية، وإن كان هذا المفهوم يختلف عنه لدى إنجلز وماركس[1].

وهناك عموميات تطورية أخرى تتمثل فى نظام السوق والمال والبيروقراطية ونسق قانونى شامل والروابط الديمقراطية. ولكن بارسونز أشار باقتضاب إلى العلم والتكنولوجيا كعوامل تزيد القدرة التكيفية العامة رغم أهميتها، ورغم أنهما ليسا من كليات أو عموميات التطور.

ولكن يلاحظ أنه بالنظر إلى التحليل التكنيكى للتطور والطابع الإيديولوجى لمناقشة بارسونز نجد أنه قد ذكر بالنسبة للعلم أن هناك مايسمى الشروط الخاصة بالتطور السوسيوثقافى إلى جانب كليات أو عموميات التطور. وتتضمن تلك الشروط التكنولوجيا واللغة والقرابة والعقيدة. ويرى بارسونز أن الأنماط الثقافية عقائدية. فهو يرى أن التكنولوجيا شرط للتطور وليست من عمومياته. ولكن هذا ليس صحيحاً – فى رأى جولدنر. فالتكنولوجيا تزيد القدرة التكيفية للنسق كما أن لها استقلالها وظيفيا داخل الأنساق الاجتماعية وبينها. فهى تحاول تحقيق الإشباع للجميع. وبذلك تقلل الحاجة إلى إعادة تنظيم نسق التدرج الطبقى. كما تتيح التكنولوجيا الأرقى للنسق أن يفوز ويفرض نفسه على الأنساق ذات التكنولوجيا الأدنى. وفى تصوره لـ «الشروط أو المتطلبات الأساسية» اقترب بارسونز جزئيا من ماركس وإنجلز. فهما يريان أن الفعل التاريخى هو إنتاج أدوات مثل وسائل الإنتاج،

(1) Gouldner.. Op.Cit. P. 362 - 363.

وأن إشباع حاجة مايخلق حاجات جديدة تدور حول الانتاج والتكنولوجيا. ثم يستمر الإثنان في حديثهما عن «المراحل الشاملة» ليؤكدا أهمية اللغة والدين متفقين في ذلك مع بارسونز[١].

ولكن هناك اختلافاً واضحاً بين رؤية ماركس وإنجلز للعموميات التطورية وتصور بارسونز لهذه المسألة. ولقد أعطى ماركس وإنجلز أهمية التكنولوجيا وقوى الانتاج أولوية على العوامل الأخرى مثل الأسرة والدين واللغة.

أما بارسونز، فبرغم اعترافه بأهمية التجديدات التي تزيد قدرة النسق العامة على التكيف، والتي تتمثل فيما تقوم به التكنولوجيا وقوى الإنتاج، إلا أنه لم يشر إلى الإختلافات الهامة للتكنولوجيا في هذا الصدد وأدرجها ضمن «المتطلبات الأساسية» الأخرى، مما حجب أهميتها الخاصة كمصدر للقدرة العامة على التكيف. وينبع هذا من معاداة بارسونز لأي نسق نظري يؤكد أهمية عوامل قليلة . كما أنه تكمن وراء ذلك عوامل ايديولوجية هدفها اعتبار أن الولايات المتحدة هي ذروة النمو التطوري وذلك إذا ماراجعنا العوامل التي اعتبرها بارسونز «كليات أو عموميات تطورية» . فلو أدرج التكنولوجيا والعلم ضمن كليات التطور لرجحت كفة مايسمى بالاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت على الولايات المتحدة[٢].

خـــــــاتمة:

على الرغم من القول بأن النموذج النظري للنسق الاجتماعي عند بارسونز يشير إلى مجتمعات برمتها، إلا أنه من الهام أن نتذكر أنه ادعى أنه قابل للتطبيق في تحليل نظم ذات طابع تنظيمي (مثل القرابة) وتحليل التنظيمات (مثل الزواج) بل والعلاقات البنائية بين الأشخاص، كعلاقة الزوج والزوجة. ويلاحظ أن قابلية

(1) Ibid., P. 364 - 368.
(2) Ibid., P. 368 - 367.

نموذج النسق الاجتماعى للتطبيق بوجه عام قد زودت علماء الاجتماع بمجموعة أكثر تفصيلا من المفهومات التى لم تكن متاحة قبل ذلك، تعاون على فهم طبيعة السلوك الاجتماعى من خلال منظور الاتفاق.

ولكن بارسونز تعرض للنقد أساسا بأنه قدم مخططا نظريا مجزءا يصعب تطبيقه على البحث الإمبيريقى(١) .

كما أنه حينما يقدم الباحث تحليلا وظيفيا لموضوع ما، فإنه يقدم وعدا ضمنياً حول ماسيحققه البحث القادم فى هذا الشأن ولو أوفى بوعده، فإنه لايعبر عن تحليله للموضوع بمصطلحات أو بلغة وظيفية، برغم أن هذا الوعد يدلل على أن التحليل الوظيفى يقوم بتنبؤ أو بوعد صادق عن البحث القادم. ومن ثم، فلو أن وعد الوظيفيين تحقق، فإننا نتحرك إلى مابعد الوظيفية. ومن جهة أخرى، لو تم اختبار دعوى الوظيفية وثبت أنها غير ملائمة، فينبغى أيضا التخلى عنها حينما يكون هناك تحليل مقنع للنشاط لايفسره مع نتيجة معينة باعتبارهما وحدة التحليل معاً. فسواء تحرك المرء إلى مابعد الوظيفية فى اتجاه تحليل يحقق وعد التحليل الوظيفى أو ينفى دعوى الوظيفية، فإن الوظيفية ليست سوى مرحلة انتقال إلى تحليل أفضل مختلف(٢) .

ويعتبر تحليل ميرتون للأدوات أو الأجهزة السياسية مثالاً على وعد وظيفى تحقق. فهو يزعم أن :

«المثالب الوظيفية للبناء الرسمى تفرز بناءً بديلاً (غير رسمى) للوفاء بالحاجات القائمة بطريقة فعالة إلى حد ما. وبغض النظر عن النشأة التاريخية، فإن الجهاز السياسى يستمر باعتباره جهازاً لإشباع حاجات مرجأة لجماعات من البشر.

---

(1) E.C.Cuff. et. al. Op.Cit. P 52 - 53.
(2) Menzies.. Op. Cit. op. 17 - 18.

فتحليل ميرتون يركز على أن الأجهزة السياسية تقدم بعض المنافع لمؤيديها، وذلك رغم أنها فاسدة. وهذا التفسير يعانى من النقص، لأنه لايوضح كيف يسهم الوفاء بتلك المنافع من جانب الجهاز[1] السياسى، فى تفسير استمرار ذلك الجهاز أو النظام. كما أن هناك مأخذاً عاماً يحسب على الإتجاه الوظيفى يبدو فى وجود تناقض جوهرى بين دعاواه ومطالب البناء الاجتماعى الواقعى المتمثل فى دولة الرفاهية. فتلك الأخيرة تحتاج لتكنيكات الحل الناجحة كأدوات ولكن الوظيفية تؤكد على العناصر الخلقية غير الملائمة فى هذا الشأن. كما أنه إذا كانت الوظيفية متفائلة بالنسبة للوضع القائم فإن دولة الرفاهية كانت تركز على المشكلات والباثولوجيا الإجتماعية المعاصرة. وإذا كانت الوظيفية تتبنى منظورا «وضعياً» معرفياً فإن دولة الرفاهية تحتاج على الأقل شكلا محدداً من علم الاجتماع «النقدى». فدولة الرفاهية تضع النظرية الوظيفية فى أزمة وتطرح ضرورة صياغة علم اجتماع، أكثر ملاءمة. ولهذا، أصبحت دراسات سوسيولوجية كثيرة تعزو للمشكلات الاجتماعية واقعاً خاصاً بها ولاتعتبرها مجرد انحراف ثانوى. ولم يعد الباحثون ينظرون إلى تلك المشكلات على أنها تمزقات فى النظام والاستقرار، بل كنتيجة للتعدى على الحرية والمساواة (مثل مشكلة التمييز العنصرى). وقد نبع هذا الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية من تمويل دولة الرفاهية للبحوث والنضال بشأن الحقوق المدنية والحرب على الفقر[2].

ولكن التعرض لمايسمى بعلم الاجتماع النقدى الذى يتفادى مثالب الإتجاه الوظيفى فى السياق الراهن لايتأتى إلا بالتعرض أولا لأسسه المبكرة التى استند إليها تيار النقد الاجتماعى – وبخاصة ما اتسم منه بطابع راديكالى يسارى. ولعل المرء يزعم أن الفصل التالى يحقق ذلك الهدف بصورة ما.

(1) Ibid., p. 18.
(2) Gouldner..Op.Cit. 344.

الفصل الثالث

الدعاوى الأساسية للاتجاه الماركسى
فى علم الاجتماع

الفصــل الثــالث
الدعاوى الأساسية للاتجاه الماركسى
فى علم الاجتماع

أولا : مقدمة.

ثانيا : فكرة الجدل.

ثالثا : فهم متنوع لأعمال ماركس.

رابعا: الماركسية الفجة.

خامسا : الخصوصية التاريخية.

سادسا : فروض ماركسية أساسية متناقضة.

سابعا : تنقيح نظرية الصراع.

ثامنا : التنظيم السياسى والعمليات التنظيمية للجماعات المقهورة.

تاسعا : الإسهام الحقيقى لماركس وتحليل درجة عنف الصراع.

عاشرا : آراء متعددة حول «علم الاجتماع الماركسى».

خاتمة.

الفصل الثالث
الدعاوى الاساسية للاتجاه الماركسي
في علم الاجتماع

أولا : مقدمة :

لقد شهد ماركس ظروف التصنيع المبكر فى أوربا، ودفعه ذلك إلى الاهتمام بالتعجيل بالتغير الاجتماعى وإقرار ضرورته. ولذا، فقد إهتم بكيفية ظهور الرأسمالية، ومبادئها ووسائل استئصالها. فنظرية الصراع عند ماركس كانت نظرية حول كيفية تغيير المجتمع واستئصال الرأسمالية.

ولقد حاول ماركس اكتشاف قوانين التفاعل والتنظيم الاجتماعى واعتبر أن العالم منظم فى نماذج يمكن وصفها، ومن ثم فهمها بتقديم قوانين نظرية بشأنها. واعتبر ماركس أن تلك القوانين مؤقته وصالحة فقط اثناء فترة تاريخية معينة. ومن ثم فالمجتمع الاقطاعي يكشف فقط من مجموعة واحدة من القوانين كما يكشف المجتمع الرأسمالى عن غيرها. فهدف ماركس كان اكتشاف القوانين التى تصف عمل الأسلوب الرأسمالى للإنتاج الاقتصادى حتى يمكن اجتثات الرسمالية[١].

ورغم أن ماركس لم يقدم أى تفنيد مباشر للعلم السوسيولوجى إلا أن إغفاله لأعمال كومت وسان سيمون، إلى جانب نقده لانشغالهما بمفهوم «المجتمع» يؤدى إلى معارضة قاطعة للعلم الاجتماعى الجديد للمجتمع، ويؤكد على وجهة النظر القائلة بأن ماركس مهما كان، لم يكن عالم اجتماع، من وجهة نظر بارى سمارت[٢].

---

(1) Jonathan H. Turner, The Structure Of Sociological Theory (Revised Edition), The Dorsey Press, Homewood Illinois, 1978, P. 123.

(2) Barry Smart, Sociology, Phenomenology and Marxian Analysis Routledge & Kegan Paul, London, 1977, P. 1 - 2.

ولكن رايت مليز يرى أن ماركس تصور علما اجتماعياً شاملاً بحق، بل إن أعماله هى محاولة فى ذاتها لانشاء علم اجتماعى. كما أن ماركس لم يتقيد بحدود التخصص الاكاديمى أو العلوم الاكاديمية. فقد استخدم ما يسمى الان بعلوم السياسة والسيكولوجيا الاجتماعية والاقتصادية والسوسيولوجيا والانثروبولوجيا معاً. وقد استخدمها لكى يصوغ تصوراً شاملاً لما يلى :

(١) بناء المجتمع فى كل مجالاته.

(٢) آليات التغير التاريخى لذلك المجتمع.

(٣) ودور الأفراد على إختلاف طبائعهم أو حالاتهم السيكولوجية [١] :

ثانيا : فكرة الجدل :

لقد كان هدف النظرية عند ماركس هو كشف القوانين الفريدة لمرحلة ما والعملى عندئذٍ على تغطيتها. أما مدخل ماركس فكان يستند إلى مفهوم الواقع العملى Praxis الذى يفترض وجود وحدة إتصال بين النظرية والتطبيق. فمن خلال مواجهة الواقع الاجتماعى يستطيع أن نفهمة بشكل افضل. كما أنه من خلال الإقدام والايجابية والتقصى وملاحظة ردود الافعال يمكن أن نكتسب بصيرة أعمق بديناميات مرحلة معينة[٢].

ويرى ماركس أن الواقع الاجتماعى قائم على الجدل. ويعنى الاخير التناقض الكامن فى كل العلاقات الاجتماعية. فأية مجموعة من تلك العلاقات تحوى نقيضها. فالنظام الاجتماعى مثلا مفهوم يشير ضمناً الى الفوضى والتفكك الاجتماعى. بل إن الواقع الذى تشير اليه المفهومات يتضمن نقائضها. وكل واقع اجتماعى يتضمن «تناقضات» سوف تولد أو تسبب فعلا نقائضها. فالإقطاع تضمن تناقضاه خلقت الرأسمالية بالفعل، وهكذا. ولهذا، تنشأ ديناميات التغير من تلك

(1) C Wright Mills, The Marxists, Penguin Middlesex, 1982, P. 37.
(2) Jonathan H. Turner, Op. Cit., P. 124.

التناقضات. والاخيرة تجعل الصراع امراً حتمياً. والهدف من التحليل الاجتماعى هو فهم الكيفية التى تعمل بها التناقضات، بل وإذكاؤها. ويلاحظ أن افتراضات ماركس المتصلة بطبيعة العالم الاجتماعى ركزت على كشف هذا الجدل بأساليب تخلق الصراع فى العلاقات الاجتماعية[١].

والشئ المؤكد أن علم الاجتماع مختلف الآن تماماً عن المفهوم الكومتى الذى ظهر الى حد ما استجابة لمختلف التفسيرات والتعديلات التى طرأت على أعمال ماركس. ونتيجة لهذا، فأية محاولة لاستعراض طبيعة العلاقة بين التحليل الماركسى وعلم الاجتماع لابد الا تعترف فحسب بالتفسيرات السوسيولوجية العديدة لاعمال ماركس والمجالات المنسوبة لمختلف فروع علم الاجتماع، بل وايضاً بوجود ماركسيات متنافره وعلم اجتماع ماركسى غير محدد[٢].

ثالثا : فهم متنوع لأعمال ماركس :

ويمكن أن يميز بين ثلاثة أنواع بديلة من فهم التحليل الماركسى فى علم الاجتماع المعاصر. أولها أن أعمال ماركس تعالج باعتبارها عملا ايديولوجيا اكثر منه علمياً. فوجود – بل وأهمية – الاحكام القيمية الواضحة فى تحليله تعتبر علامة على افتقاره إلى الطابع العلمى. وهذا الموقف يتضمن فهم العلم على أنه نشاط متحرر من القيمة. وهو فهم أدى، بجانب الفرض القائل بضرورة أن يحاكى دراسة علم الفيزياء للعالم الطبيعى، الى المناداة بتفسير العالم «الواقعى» «القائم هناك» الذى هو عالم حقيقى ومحايد.

والفهم الثانى لاعمال ماركس يتمثل فى اعتبارها مصدر شرعية للمفهومات أو الافكار الجديدة، نظراً لان المعانى والمضمونات الاصلية المتفق عليها اصبحت ذات اهمية قليلة فى الإستخدام «الاجرائى» اللاحق الذى يقوم به عالم الاجتماع.

(1) Ibid, P. 124 - 126.

(2) Barry Smart, Op. Cit., P. 2.

وتمثل مناقشة هورتون لتجريد مفهوم الاغتراب من الجانب الانسانى نقداً لهذا الاتجاه.

وأخيراً، يوجد فهم لماركس يمثل اساسا لما يسميه جولدنر «الجانب التحررى» فى علم الاجتماع الحديث، والذى يشار اليه فى الغالب بصورة غامضة على أنه علم الاجتماع الماركسى و «علم الاجتماع النقدى» أو «علم الاجتماع الراديكالى»، باعتباره متميزاً عن علم الاجتماع «البورجوازى» و «الاكاديمى» و «علم الاجتماع المحافظ Corporate »[1].

وأكثر أنواع الفهم انتشاراً فيما يتصل بعلاقة التحليل الماركسى بعلم الاجتماع تمثله الفكرة السابقة التى تعتبر أعمال ماركس مصدراً للمفهومات والأفكار التى يصوغها عالم الاجتماع ويطبقها حين يرى أنها ملائمة. ونتيجة لهذا، انصبت مناقشة أعمال ماركس والاستفادة منها على الموضوع لا المنهاج. لأن الهدف قد اتجه أساسا نحو ثلاثة موضوعات وهى : الطبقة الاجتماعية والتدرج، والصراع والتغير الاجتماعى، وعلم اجتماع المعرفة والعقيدة. إلى جانب أن ظهور المنهاج السوسيولوجى وتكنيكات البحث المستندة إلى فروض محددة غير واضحة تقول بملاءمة تقسيم العمل العلمى والمنهاج من أجل تحليل العالم الاجتماعى أتاح أساسا «شرعياً» لاستبعاد التحليل السوسيولوجى والمنهاج باعتبارة ايدلوجياً وفلسفياً أو غير علمى.

ونتيجة لهذا، فإن الفهم السوسيولوجى التقليدى للتحليل الماركسى، استبعد علاقة هذا التحليل بقضايا المنهاج، ولكن تضاؤل الاتفاق بين علماء الاجتماع نتيجة لتدهور الوظيفية وانتقاد الوضعية والامبيريقية، أدى إلى انجذاب علم الاجتماع اكثر لما يسمى بالمنظورات العلمية المتطرفة بما فى ذلك التحليل الماركسى

(1) Ibid., P. 2.

والفيومينولوجيا والنظرية النقدية. فقد أصبح علم الاجتماع بدون نموذج سائد لان فروض المدخل الوظيفى الأساسية غير ملائمة ومرفوضة كما يرى جولدنر. ولعلنا نجد فى تحليل فريدريكس «لعصر الهدوء» و «العصر الثورى» للمعرفة ما يشبه رأى جولدنر برغم اهتمام الأخير «بالوظيفية» والأول «بالنسق»[١].

ويرى بارى سمارت أنه لحسم الخلاف فى فهم التحليل الماركسى يمكن استخدام مصطلح «الماركسية» Marxism للإشارة إلى الفكر المتنوع الذى قدمه اتباع ماركس، ومصطلح «ماركسى» Marxian للاشارة إلى الآراء والأفكار التى تنسب الى ماركس مباشرة، و «علم الاجتماع الماركسى» للدلالة على تطور أعمال ماركس والاستفادة منها داخل علم الاجتماع.

وفى حوالى نهاية القرن التاسع عشر بدأ قبول أعمال ماركس باعتبارها نسقاً سوسيولوجيا عميقاً وحقيقياً. وقد عولجت أعمال ماركس باعتبارها اسهاماً ذا قيمة فى علم الاجتماع وانها تتيح سلسلة من الاكتشافات التى تمكن الانسان من أن يصبح سيداً لمصيره وتعطى لحياته اهمية. كما اعطى علماء الاجتماع الاهتمام للفحص النقدى للتحليل الماركسى ونبذه.

ورغم أن بداية القرن العشرين صاحبتها زيادة فى التأثير الايجابى لاعمال ماركس على الاجتماع الا أن بوتومور افترض أنه فى حوالى الثلاثينيات قل الاهتمام بارساء علم اجتماع ماركسى. ولكن هذا لا يبرره القول باهتمام علم الاجتماع بتقليد العلوم الطبيعية فى تحررها القيمى وحيادها الذى يقابله اهتمام التحليل الماركسى فى الغالب بالسياسة والايديولوجيا الثورية[٢].

ويبدو مؤكداً أنه حين بدأ علماء الاجتماع فى النضال من أجل المكانة

---

(1) Ibid., P. 3.
(2) Ibid., P. 6.

العلمية اختفى التأثير المباشر لاعمال ماركس، رغم أن الماركسية وعلم الاجتماع الماركسى ظلا نقاطاً مرجعية للأعمال السوسيولوجية[1].

رابعا : الماركسية الفجة :

وتشير الماركسية الفجة إلى الأفكار التى ارتبطت باسم ماركس بشكل أو بآخر، وبالحركات التى أستلهمت أفكاره، ولكن هذه ليست ماركسية إطلاقا أو ليست ممثلة بالضرورة للفكر الناضج لماركس. ومن الامثلة على قضايا تلك الماركسية الفجة.

١- التفسير الاقتصادى للتاريخ، وهو الاعتقاد بأن العامل الاقتصادى هو العامل الجوهرى والذى تعتمد عليه العوامل الاخرى، وبعبارة أكثر تحديداً فإن العامل الاقتصادى هو ذلك العامل الذى تعتمد عليه الظواهر التى ليس لها صلة تذكر بالشئون الاقتصادية.

٢- نموذج «الأساس والبناء الفوقى» (الذى يستخدم على نطاق واسع لشرح تاريخ الافكار). وعلى الرغم من تحذيرات ماركس وإنجلز والملاحظات الثاقبة للماركسيين الأوائل مثل «لابريولا»، فقد تم تفسير هذا النموذج باعتباره علاقة بسيطة من السيطرة والاعتماد بين «الاساس الاقتصادى» و «البناء الاقتصادى» وتلك العلاقة يتخللها فى معظم الأحيان ما يلى:

٣- «المصالح الطبقية والصراع الطبقى». وهناك انطباع مؤداه أن عدداً من المؤرخين معتنقى الماركسية المبكرة أو الفجة لم يقرأوا أكثر من الصفحة الأولى من «البيان الشيوعى» والعبارة القائلة بأن «التاريخ (المكتوب) لكل المجتمعات الموجودة هو تاريخ الصراع الطبقى».

(1) Ibid., P. 6.

٤- «القوانين التاريخية والحتمية التاريخية». ولقد صح الاعتقاد بأن ماركس أصر على أن تطور المجتمع الانسانى عبر التاريخ منتظم وضرورى، وهذا ما انتفى معه الى حد كبير امكان وجود تعميمات حول الحركة التاريخية الطويلة المدى. ومن ثم كان الشاغل المستمر للماركسيين الاوائل المهتمين بالتاريخ يدور حول مشكلات مثل دور الافراد والصدفة فى صنع التاريخ. ومن جهة أخرى، كان ذلك، بل وتم تفسيره إلى حد كبير، باعتباره قاعدة أو مبدأ صارماً وإلزامياً يدور مثلا حول تتابع التكوينات السوسيواقتصادية أو باعتباره حتمية ميكانيكية تقترب احياناً من افتراض أنه لا توجد بدائل أو اختيارات فى التاريخ.

٥- موضوعات معينة للتقصى التاريخى مستمدة من اهتمامات ماركس ذاته بتاريخ تطـور الرأسـمالية ونمو التصنيع، بل ومستمدة احياناً من ملاحظات عابرة بشكل ما[١].

٦- موضوعات معينة للبحث ليست مستمدة من ماركس، بقدر ما هى مستمدة من مصالح الحركات التى ارتبطت بعصره مثل هياج الطبقات المقهورة (الفلاحين والعمال) أو الثورات.

٧- ملاحظات مختلفة حول طبيعة الوصف التاريخى وحدوده تم اشتقاقها أساساً من علاقة البناء الاساسى بالبناء المعرفى وتفسير اساليب المؤرخين ودوافعهم وهم الذين زعموا أنهم باحثون محايدون عن الحقيقة وتباهوا بذلك[٢].

وهذه النقطة الاخيرة هى ما يطلق عليه الخصوصية التاريخية.

---

(1) Robin Blackurn, (ed.), Ideology in Social Science Collins, Glasgow, 1978, P. 270 - 271.
(2) Ibid., . 271.

خامسا : الخصوصية التاريخية :

يرى س رايت ميلز أن الخصوصية التاريخية تشير إلى ثلاثة جوانب اساسية :

١- قاعدة للبحث توجهنا إلى صياغة الاطرادات والاتجاهات التى نعثر عليها في ضوء مرحلة معينة. وهى تحذرنا من التعميم خارج نطاق هذه المرحلة فنحن لا ندرس «الظروف العامة للحياة الاجتماعية ككل». بل ندرس «الشكل التاريخي المحدد الذى توحد فيه هذه الظروف فى المجتمع البورجوازى آنذاك.

٢- طريقة أو أسلوب لنقد المفهومات؛ فمبدأ الخصوصية التاريخية يؤدى بنا إلى أن ندرك أن التصورات والمقولات ليست خالدة وأبدية بل أنها متصلة بالمرحلة التى تقع فيها. فهى محدودة تاريخياً. ومن ثم فـ «الملكية» شئ فى مجتمع من صغار المنظمين، وهى شئ آخر فى مجتمع تسوده المؤسسات الكبرى. وبالمثل، فـ «الحرية» و «الأجر» و «العمل» و «السكان» و «الاسرة» و «الثقافة» تحمل معان مختلفة طبقاً للفترة التى تسخدم فيها. وربما تكون التهمة الاساسية التى أثارها ماركس ضد المفكرين البورجوازيين هى الطابع اللاتاريخى لمقولات فكرهم ذاتها[1].

٣- نظرية حول طبيعة المجتمع والتاريخ. وهنا يتضمن مبدأ الخصوصية التاريخية أن تاريخ الجنس البشرى قد يكون، بل لابد أن يكون حقا، منقسما إلى فترات يتحدد كل منها بالصورة البنائية التى تتخذها. وكل ما نعنيه بـ «القوانين» هو الآليات البنائية للتغير التى تميز فترة تاريخية أو أخرى. وفى داخل كل فترة تاريخية هناك تغيرات تطورية، أما فيما بين فترة تاريخية وأخرى فهناك ثورة. ومن ثم، ففى تاريخ العالم يتطور المجتمع الانسانى من ثورة إلى أخرى، بحيث تحدد كل ثورة بداية عصر جديد. ولابد أن ندرس كل عصر تاريخى

---

(1) C. W. Mills, The Marxists, Op. Cit., P. 39 - 40.

باعتبـاره تكويناً تاريخيـاً مسـتقلاً، فى ضـوء المقولات الملائمة له.

ولقد أثر تصور ماركس للخصوصية التاريخية فى فهمه للقضايا المتصلة بالطبيعة البشرية. فآراء ماركس حول خصائص «الطبيعة الانسانية» وتصوره للانسان كما هو أو ما قد يكون عليه جاءت متأثرة كثيراً بالاشاره إلى أنماط معينة من المجتمع وبفترات تاريخية محددة. وقد أكد أنه يمكن تفسير القليل جداً عن المجتمع والتاريخ فى ضوء الحدود أو القدرات الغريزية «للطبيعة الانسانية». فماركس يرى أن الطبيعة الانسانية ليست مرفأ ثابتاً وحتمياً يستند إليه أى نظام اجتماعى قائم أو محتمل. بل إنها ترتبط كثيراً بطبيعة مجتمعات معينة وبالطبقات والشرائح الموجودة فى تلك المجتمعات أيضاً. فمبدأ الخصوصية أو التفرد التاريخى يتضمن أيضاً صبغة الطبيعة الانسانية وخصائصها[1].

سادسا : فروض ماركسية أساسية متناقضة :

لقد ركز تحليل ماركس النظرى أساسا على المجتمعات الرأسمالية فى القرن الماضى لكشف قوانين فريدة لمرحلة تاريخية معينة ولكن تحليلاته رغم ذلك تكشف عن فروض عامة تتصل بكل المراحل وتتلخص تلك الفروض فيما يلى:

١- بدأ ماركس بفرض بسيط هو أن التنظيم الاقتصادى وخاصة نظام الملكية يحدد تصحية تنظيمات المجتمع. فالبناء الطبقى والاشكال التنظيمية (النظم القانونية والقيم الثقافية والمعتقدات والعقائد الدينية والانساق الفكرية الاخرى) هى مجرد انعكاس للأساس الاقتصادى للمجتمع.

٢- والفرض الثانى هو أنه يكمن فى التنظيم الاقتصادى للمجتمع - ما عدا

(1) Ibid., P. 40.

المجتمع الشيوعى - قوى تخلق حتماً الصراع الطبقى الثورى. وطبقاً للفروض الجدلية يحدث هذا الصراع الطبقى فى مراحل مع الأسس المتتابعة للنظم الاقتصادية التى تبذر بذور فنائها من خلال الصراع الطبقى وما ينتج عن ذلك من إطاحة الطبقة المقهورة بالطبقة المسيطرة.

٣- الافتراض الثالث هو أن الصراع يكون من جانبين حين تصبح الطبقات المقهورة تحت ظروف خلقها الاقتصاد واعية بمصالحها الحقيقية وحين تشكل فعلا تنظيماً سياسياً ثورياً يقف فى مواجهة الطبقة المالكة المسيطرة[1].

وقد أعطى ماركس اهتماماً تحليلياً ضئيلاً للخصائص المتغيرة لعمليات الصراع. وركز أساساً على مظاهره العنيفة حين تواجه الطبقات الاجتماعية بعضها بعضا بصورة مباشرة. كما اهتم بتأثير الصراع على الأبنية أو الكليات الاجتماعية، وإن اهتم بشدة باسباب الصراع ذاته. ويلاحظ أن اهتمامه بالافتراضات الجدلية المتصلة بالصراع والتغير قد جعلت الاجابة على التساؤل المتصل بنتائج الصراع على الصور الاجتماعية أمراً سهلاً، وهو التغير الجذرى للنظام الاجتماعى. فالقضية الاكثر اهمية لدى ماركس كانت تسجيل كيفية ظهور ذلك الصراع الذى يحدث التغير فى المحل الأول، مع نتيجة مؤداها أن تحديد ماركس للمتغيرات قد ركز بشكل مطلق تقريباً على «أسباب الصراع العنيف».

ولقد رفض ماركس تقديم فروض يفترض أنها تصف عمليات خارجة عن فترة زمنية معينة. ولكن التناقض فى فكر ماركس يبدو فى أن فروضه الجدلية جعلته يصوغ فروضا مجرده حول الظروف «العامة» التى تؤدى عمليات الجدل فى ظلها فى «كل» الانساق الاجتماعية إلى صراع وتغير بنائيين. وبرغم ذلك، تهتم معظم

(1) Jonathan H. Turner, The Structure Op. Cit., P. 126.
(2) Ibid., P. 129 - 130.

أعماله بكشف «قوانين الرأسمالية» الخاصة وكيفية خلق العمليات الرأسمالية لعمليات الصراع، فعمل ماركس مغلف بمستويين من العمومية :

الأول : أنه وصف كيف أن الصراع حتمى فى «كل» الانساق الاجتماعية.

والثانى : أنه حدد قوانين الرأسمالية وتناقضاتها. وينكر ماركسيون معاصرون عدة أن ماركس قصد صياغة قوانين شاملة أو فروض نظرية. لكن الواضح أن نظرية الصراع المعاصرة تأثرت كثيراً بمبادئ ماركس الاكثر عمومية.

ففى حين كانت آراؤه حول تناقضات الرأسمالية مفيده كثيراً، فإن فروضه النظرية حول عمليات الصراع كانت أكثر الاسهامات استمراراً فى مجالها.

ويعنينا من هذا، التعرض للفروض النظرية لماركس التى حاولت تخطى عصور تاريخية واماكن ووحدات اجتماعية بذاتها فى مجال الصراع.

لقد كان الفرض الماركسى الأول ينص على أنه كلما كان توزيع الموارد النادرة فى النسق غير عادل، ازداد صراع المصلحة حدة بين الجانب المسيطر والجانب التابع فى النسق» . فقد اعتبر ماركس أن اللامساواة فى توزيع الموارد النادرة وخاصة القوة هو الذى يحدد صراع المصالح الموضوعية بين ذوى وغير ذوى القوة. ويشتق هذا الفرض بصورة مباشرة من افتراض ماركس أن التوزيع غير العادل للقوة فى كل البناءات الاجتماعية يخلق حتماً صراع المصالح بين المسيطرين أصحاب القوة والخاضعين المفتقرين اليها.

أما المهمة النظرية التالية لماركس فقد كانت تدوين الظروف التى يمكن للوعى بصراع المصالح فى ظلها ان يجعل التابعين يبدأون فى الشك فى شرعية وصحة الأنماط السائدة لتوزيع الموارد[1] .

(1) Ibid., P. 130 - 131.

أما الفروض الأخرى فكانت تصور الظروف التى تخلق التشكك فى الشرعية، وقد جاءت تلك الفروض على النحو التالى :

١- «كلما اصبحت القطاعات التابعة أكثر وعيا بمصالحها الجمعية الحقيقية ازداد احتمال شكها فى شرعية التوزيع غير العادل للموارد النادرة».

٢- «كلما ازداد تمزيق التغيرات الاجتماعية التى تحدثها الاقسام المسيطرة للعلاقات القائمة بين التابعين، ازداد وعى الاخيرين بمصالحهم الجمعية الحقيقية».

٣- «كلما خلقت تصرفات الأطراف المسيطرة ميولا اغترابية أكثر بين التابعين، ازداد الاخيرون ميلاً الى أن يصبحوا واعين بمصالحهم الجمعية».

٤- «كلما كان اعضاء الفريق التابع أكثر قدرة على نقل شكاواهم إلى بعضهم البعض، أصبحوا أكثر وعياً بمصالحهم الجمعية الحقيقية».

«كلما ازداد التركز المكانى لاعضاء الجماعات التابعة، كانوا أكثر توصيلاً لشكاواهم إلى بعضهم البعض».

٥- «كلما كان البالغون أكثر اقترابأ من الوسائل الإعلامية التعليمية ازداد تباين وسائل الاتصال بينهم، وكانوا أكثر ميلاً لنقل شكاواهم فيما بينهم».

٦- «كلما كانت الجماعات التابعة أكثر قدرة على إقامة أنساق عقائدية جامعة لهم ازداد وعيهم بمصالحه الجمعية الحقيقية».

٧- «كلما ازدادت القدرة على خلق أو اجتذاب اتباع ايديولوجيين، ازداد التوحد الايديولوجى».

٨- «كلما قلت قدرة الجماعات المسيطرة على تنظيم عمليات التنشئة الاجتماعية وشبكات الاتصال فى النسق، ازداد التماثل الايديولوجى»[1].

لقد أشار ماركس فى فروضه إلى أنه كلما مزقت الجماعات المسيطرة العلاقات القائمة بين الأتباع، أى كلما حطمت نماذج التنظيم الاجتماعى التى جددت رؤية الأتباع، ازداد ادراك أولئك الأخيرون لوضعهم الحقيقى بصورة موضوعية، وللبدائل المتاحة عن تبعيتهم المستمرة.

فلو استمرت العلاقات الاجتماعية ثابتة فإنه يصعب على الأتباع النظر الى ماهو أبعد من الضرورات المباشرة لحياتهم ووجودهم. ويزداد الوعى أكثر كلما ازداد اغتراب الأتباع إلى حد لايتيح لهم سوى القليل من المشاركة والإشباع العاطفى. ورغم ذلك، فالتغير الجامح والاغتراب عن العلاقات الاجتماعية المعاصرة لايكفى لخلق الوعى الشديد بالصالح الحقيقية. فمن الضرورى أن ينقل الأتباع تبرمهم وأن يؤكدوا عليه فيما بينهم. ويزداد حدوث هذا النوع من الاتصال كلما ازداد التقارب بينهم فى المكان وحين يصبحون معرضين للوسط الاعلامى التربوى الذى يحررهم من الوسائل التقليدية للتنشئة الاجتماعية والاتصال.

ولكن مجرد انتقال التبرم فى نظرية ماركس غير كاف لاحداث شك قوى فى الشرعية. فمن الضرورى أيضاً أن تنتظم تلك الشكاوى فى نسق عقائدى يؤكد على المشاكل والمصالح العامة للاتباع. ويمكن إقامة ذلك النسق العقائدى حين يتاح اجتذاب الأتباع الايديولوجيين، الذين يعتنقون وجهة نظر متسقة فى صورة جذابة. ويمكن أن يكون هؤلاء الأتباع وأن يكون النسق العقائدى على أعلى مستوى من الفاعلية عندما تكون الجماعات المسيطرة عاجزة تماما عن تنظيم عمليات التنشئة الاجتماعية وشبكات الاتصال

(1) Ibid., p. 131 - 132.

والسيطرة عليها[1].

سابعا : تنقيح نظرية الصراع :

هناك تعريف للصراع مؤداه أنه سلوك موجه عن قصد إلى تنفيذ رغبة الفاعل في مواجهة مقاومة من جانب الطرف أو الأطراف الأخرى». وبهذا فهو عملية يومية وعادية مستمرة ومنتظمة إلى حد كبير كجزء طبيعي من الواقع الاجتماعي.

إما «لويس كوزر» فيرى أن الصراع الاجتماعي هو «الصراع على القيم أو طلب المكانة والقوة والموارد النادرة، وحيث لا يكون بوسع هذه الجماعات المتصارعة تحقيق القيم المرغوبة، فحسب، بل تحييد وإيذاء أو حتى إقصاء الجماعات المنافسة. ومما يؤخذ على هذا التعريف انه لا يتضمن المواقف التي يمكن أن توفق فيها المصالح المتعارضة والخلافات حول القيم دون إيذاء الخصوم[2].

إن هدف جماعات الصراع هو تحقيق القيم المرغوبة ولكن النتيجة في الغالب تكون تحييذ وايذاء أو استبعاد الجماعات المنافسة. وهنا لا بد أن تتضمن نظرية الصراع مواقف تشمل صراع المصالح. ويمكن للطرفين الفوز فيها بالتوصل إلى اتفاق، لا فقط المواقف التي ينبغي أن يفوز فيها طرف على حساب الآخر. ولكن نظرية الصراع عند داهرندورف تتضمن جوانب أخرى هامة :

١- فلابد من التمييز بين أنواع الصراع لكي نصوغ بذكاء النظرية التي تتصل بمختلف الأنواع والصور التي يكون فيها الصراع علنياً واضحاً.

(1) Ibid., P. 132 - 133.

(2) Anthony Oberschall, Social Cenflict and Social Movements, Prentice Hall New Jersey, 1973, P. 30.

٢- لابد من تحديد اسباب تلك الانواع المختلفة من الصراع.

٣- لابد من تحديد كيفية حدوث صراع الجماعات. وهذا الموضوع جانب من نظرية التعبئة.

٤- عملية المواجهة ذاتها. كالتفاعل بين الخصوم، وديناميات الصراع وعوامله المعجلة والاستقطاب والتصعيد، والعوامل التى تعلل اخماد أو تعميق الصراع، ومحددات العنف، وهكذا ...

٥- عمليات حسم الصراع وتنظيمه، وإضفاء الطابع النظامى عليه أو صراع النظم. وهنا ترتبط نظرية الصراع بنظرية الضبط الاجتماعى.

٦- «وظائف الصراع الاجتماعى»، أى النظريات المتصلة بنتائج الصراع بالنسبة لجماعات الصراع ذاتها وبالنسبة للنسق الاجتماعى، على حد تعبير كوزر.

ويصعب صياغة نظرية تشمل كل هذا لأنها لابد أن تغطى الصراعات الاجتماعية الرئيسية والصراعات الدولية والصراع بين الجماعات وداخلها والصراعات الصغيرة وصراع الدور. وسوف تستبعد هذه النظرية الصراعات ذات الطابع المنظم مثل المنافسة بين الأحزاب السياسية ونحو ذلك.

ولكن هذه المواقف تستبعد مجالا متبايناً وغنياً يتمثل فى الصراع الطبقى والسلالى والكوميونى لاصراع المجتمعات المحلية والتمرد والعصيان والثورات وأحداث الشغب والاضطرابات المدنية، القلاقل الاجتماعية والاضطرابات والحركات القومية ومظاهرات الاحتجاج، وهكذا ... ففى كل هذه الصراعات الاجتماعية تتمثل عناصر الفعل ورد الفعل فى سلسلة من أحداث السلوك الجمعى تبدو فى الاعتداء ورده، ... الخ[1].

(1) Anthony Oberschall, Op. Cit., P. 31 - 32.

ويطلق على الحشود أو الجماعات التى تنخرط فى شن الصراع الجماعات المطحونة أو المحتجة على الوضع القائم وقد يطلق عليها تسمية أكثر تخصيصاً. أما خصومهم فهم مؤيدو الضبط الاجتماعى أى السلطات الحاكمة – من يعملون لخدمتها. والهدف من سلوك الاحتجاج ليس عملاء الضبط الاجتماعى انفسهم، بل الحكومة والسلطات أو الملك والجماعات الحاكمة والصفوات التنظيمية .. بما فى ذلك الطرف الثالث الذى يعتقد المحتجون أن له تأثيرا على الحكومة والصفوات والرأى العام.

وغالباً ما يحدث الصراع بين جماعتين من السكان لابين المحتجين وأنصار الضبط الاجتماعى الذين يكون عليهم فصل الجانبين وإحلال السلام وحماية طرف من اعتداءات الطرف الآخر أو مساعدة أحدهما لسحق الآخر. وهذه جوانب تعالجها نظرية الصراع الاجتماعى.

ويمكن تصنيف الصراع على أساس أشكاله ونتائجه أو على أساس الفئات الاجتماعية المشاركة فيه والنظم الاجتماعية التى يؤثر فيها. وهذه تمييزات هامة فى التحليل التاريخى ودراسات الحالة وتنقيح النظرية فحسب. ويمكن أن يكون لتلك النظرية قابلية عامة للتطبيق.

وتحتوى كل الصراعات الجماعية على عناصر متشابهة من الفعل ورد الفعل. وهذا يتيح لعالم النظرية الاستفادة من عناصر متشابهة من المفهومات والمتغيرات والفروض فى تحليله بصرف النظر عن مدة المواجهة ونطاقها وانتشارها الجغرافى ونتيجتها النهائية. ومن الضرورى دراسة أسباب كل أساليب الصراع الاجتماعى أولا والاهتمام بالظروف التى يكون فيها عنيفاً أو العكس، واسع النطاق أو ضيق المجال[1].

---

(1) Ibid., P. 32 - 33.

إن الصراع الاجتماعى ينشأ من التنظيم أو الترتيب البنائى للأفراد والجماعات فى النسق الاجتماعى – أى من واقع التنظيم الاجتماعى ذاته. ففى كل تنظيم اجتماعى، كما أشار داهرندورف، يخول لمكانات معينة الحق فى ممارسة السيطرة على مكانات اخرى وضمان الإذعان للسلطة بوساطة القهر. فهناك تقسيم للسلطة، كأن يكون هناك أفراد وجماعات يخضعون للسلطة ولا يشاركون فى ممارستها. وهذا التقسيم يجعل بناء السلطة مستمرا فى شكل علاقات سيطرة وخضوع ومن ثم يتيح الفرصة للاستغلال. وفى ذات الوقت، يقوم التنظيم الاجتماعى على التباين الاجتماعى وتقسيم العمل الذى يمكن من خلاله ممارسة اشباع الحاجات الفردية وتوفير المنافع الجماعية. فتقسيم العمل يخلق علاقات تبادل معقدة وتفاعل بين المكانات أو الأوضاع الاجتماعية المتباينة. فارتباط تقسيم العمل بالسيطرة والخضوع يشكل القوام الرئيسى للمكانات الاجتماعية والطبقات الشرائح فى النسق الاجتماعى[1].

ثامنا : التنظيم السياسى والعمليات التنظيمية للجماعات المقهورة :

يرى ماركس أن التنظيم السياسى للجماعات التابعة هو مرحلة تأتى بعد وعيها المشترك بمصالحها المشتركة فى عملية الصراع. وقواعد ذلك التنظيم هى :

١ – «كلما ازداد وعى الجماعات التابعة فى النسق بمصالحها الجمعية، ازداد شكها فى شرعية توزيع الموارد النادرة، وانخرطت فى صراع علنى منظم ضد الاطراف المسيطرة فى النسق».

٢ – كلما ازداد تغير حرمان التابعين من الشكل المطلق الى الشكل النسبى ازداد تنظيمهم للصراع وازداد دخولهم فيه.

---

(1) Ibid., P. 33.

٣- كلما قلت قدرة الجماعات المسيطرة على إبراز مصالحها الجمعية، ازداد تنظيم الجماعات التابعة للصراع والدخول فيه.

٤- كلما ازدادت قدرة الجماعات الخاضعة على خلق بناء قيادى ازداد تنظيمها للصراع وقدرتها على البدء به.

إن أول استفسار رئيسى فى الاهتمام بقضية ظروف الصراع العلنى هو مايتعلق بالسبب الذى يؤدى الوعى بالمصالح المتناقضة فيه والشك فى شرعية النسق إلى تنظيم الصراع والبدء فيه. ويشير فرض ماركس عن الاغتراب الى مصدر من مصادر الثورة الانفعالية لأن الاغتراب لدى ماركس يسير مضاداً للحاجات الاساسية للكائنات الانسانية. بل إن انصار الايديولوجيا -كما تثبت حياة ماركس وأعماله - يثيرون الانفعالات من خلال كتاباتهم ومناقشاتهم.

ولكن «الحرمان النسبى» هو التغير الجوهرى فى الاطار الماركسى. فالانفعالات التى يثيرها الإغتراب وأنصار الايديولوجيا شئ ضرورى. ولكنها ليست ظروفاً كافية للاضطلاع بمهمة تنظيم الصراع ضد أصحاب القوة والبدء فيه.

ولكن عندما يصاحب هذه الظروف ادراك متزايد القوة للحرمان من جانب الأتباع، يكون مستوى الثورة الانفعالية كافيا لبدء التنظيم السياسى والصراع العلنى مع المسيطرين. ولا ينجح ذلك التنظيم إن لم تفشل الجماعات المسيطرة فى الالتفاف حول مصالحها وإن لم يستطع القادة السياسيون للجماعات التابعة أن يحشدوا الطاقات الانفعالية ويحصروها فى اتجاه واحد[١].

وليس هناك حل سريع ومُرضى للجميع لمشكلة توزيع الموارد النادرة بين أعضاء المجتمع المكون على ذلك النحو المشار اليه سلفاً. ففى أية لحظة يوجد توزيع معين

---

(1) Jonathan, H. Turner, Op. Cit., P. 133 - 134.

للموارد النادرة وللمكافآت بين الافراد والجماعات والطبقات فى الجتمع. ويكون بعضها موزعاً بشكل جيد بينما يكون الباقى موزعاً بصورة سيئة. وتهتم الجماعات ذات الامتياز بالابقاء على الوضع القائم، بينما تحاول الجماعات غير ذات الامتياز زيادة نصيبها من الموارد فردياً أو جماعياً. وينشأ الصراع الاجتماعى حينئذ من تصادم هذه المصالح المتعارضة.

ولكن الامتيازات والمكانات الاجتماعية والعلاقات التى ترتبط بها لا يتم التخلى عنها بسهولة. فالنظم التى تخلق البؤس للبعض تتيح الحرية والطمأنينة لغيرهم. ولا يمكن انتزاع الامتيازات الا بالتضحية والمخاطرة، ... الخ.

ولقد لاحظ تروتسكى أن المجتمع لا يغير نُظُمه بسهولة. ومن ثم فعناد وصلابة المصالح الراسخة فى مقاومة التغير تجعل الصراع الاجتماعى حقيقة أساسية فى الوجود.

ولاتشهد كل المجتمعات أو المجتمعات المحلية نفس درجة الصراع، وبالمثل تكون حال المجتمع الواحد عبر الزمان. كما أن أشكال الصراع تختلف فى الزمان وفى السياق الاجتماعى. إلى جانب أن القضايا المحورية التى يدور حولها الصراع تتغير. كما تختلف قدرة مختلف الاجراءات النظامية من أجل تنظيم الصراع[1].

وهناك جماعات مقهورة قبلت - بل وما تزال تقبل - قدرها ومصيرها الجماعى بسلبية - برغم محاولتها تحسينه. وقد تفعل ذلك لانها تقبل النسق القائم للتدرج والسلطة واللامساواه باعتباره شرعيا أو لأنها عاجزة فى مواجهة القوة العليا أو تخاف نتائج المعارضة. ولكن ضرورة التغير الاجتماعى وعدم تحقق المثال المرغوب يجعل هذه الحالة مؤقتة.

(1) Anthony Oberschall, Op. Cit., P. 33 - 34.

ويرتبط الصراع الاجتماعى بشدة بالتغير الاجتماعى. فلقد أصبح الأخير ظاهرة عالمية منتشرة فى القرن العشرين بعد أن كان سمة مميزة لغرب أوربا وشمال أفريقيا.

ولهذا أصبحت الرأسمالية عملية هدم خلاق تلائم عملية التغير العالمي أيضاً. ففى العملية الأخيرة يحاول طرف أن يبقى على الوضع القائم، بامتيازاته،بينما يحاول الآخر التعجيل بالتغير ويرى طرف ثالث أن التقدم يعوقه تصميم الجماعات القوية على التمسك بامتيازاتها الموروثة.

وهناك شك قائم في مدى ملاءمة النظم القائمة لحل مشكلة أساسية وهى إرساء نظام جديد تماماً للقوة. وتنشأ الأفكار الجديدة بالشك فى الافتراضات المقدسة السائدة وتطرح جانباً الاساليب القديمة لمعالجة الأمور وتحل محلها أساليب جديدة لذلك. ولكن الاصلاحات تتخلف وراء الحاجات والمطالب الجديدة، كما تتزايد الصراعات القائمة حدة وتنشأ صراعات اجتماعية جديدة. ويلاحظ أن الجماعات والفئات الناشئة والمتدهورة التى تتشكل وتتحول أثناء فترات التغير هى التى تشكل فى العادة لب الحركات الاجتماعية، وتكون هى الجماعات المنظمة التى تحاول الاصلاح وقلب النظم القائمة أو تدافع، على العكس، عن النظام الاجتماعى محل الهجوم[1].

ونادرا ما يكون الصراع الاجتماعى استجابة للاحباطات التى نعانيها عند السعى وراء مصالحنا المادية.بل إن المصالح وعدم الاشباع هما اللذان نشعر بهما ونفسرهما طبقاً لشكل الأفكار الأخلاقية السائدة والمتعلقة بالصواب والخطأ والعدالة والظلم فى تصور النظام الاجتماعى حين نعبر عنهما فى مثل ومبادئ ذات مكانة عالية. فالدافع إلى تغيير النظم الموجودة يستحثه عدم تحقيق المثل. فالواقع مقاساً بالمُثُل التى

(1) Ibid., p. 34 - 35.

تتضمنها الكتب المقدسة والدساتير والأساطير الجماعية يصبح واقعاً ناقصاً أو قاصرا. وقد تكون الهوة واسعة أو ضيقة. ولكن وجودها يبرر محاولة ملئها بمبادئ مشروعة ذات قيمة وقدر كبيرين.

تاسعا: الإسهام الحقيقي لماركس وتحليل درجة عنف الصراع :

برغم أن ماركس افترض حتمية الصراع فإن نظريته عن أسباب الصراع كانت دقيقة ومفصلة لأنه حدد مجموعة من الظروف الضرورية والكافية لحدوث الصراع. ولكن التغير الأساسي الذى حدث فيما أشار اليه ماركس كان مفهوما غامضاً نوعاً ما وهو الاستقطاب أو العداء الذى يشير الى التجزؤ المتزايد للنسق إلى تنظيمين متصارعين. وهنا قدم ماركس فرضين هامين :

١- كلما اتحدت الأطراف التابعة بوساطة عقيدة مشتركة، ونما بناء قيادتها السياسية، ازداد العداء أو الاستقطاب بين الأطراف المسيطرة تلك والخاضعة فى النسق .

٢- كلما ازداد الاستقطاب لدى المسيطرين والخاضعين ازداد عنف الصراع الناشئ.

إن فروض ماركس السابقة لم تحدد ظروف نشأة الاستقطاب ولا الوقت الذى يحدث فيه الصراع. فذلك يحدث حين يسود الجدل بشكل ميكانيكى. فهناك افتراض مؤداه أن الجماعات الخاضعة ذات الدرجة العالية من التنظيم تدخل فى صراع عنيف مع أعدائها. ولكن الاحداث الواقعية تؤكد أن تلك الحالة تتمثل فى العكس أى فى وجود صراعات أقل عنفاً مع ارتفاع درجة التعارض والتسوية المقصودة بشكل معقول.

ويشير هذا إلى إخفاق الاطار الماركسى فى تحديد ظروف نشأة الاستقطاب أولاً

وحدوث الصراع العنيف بعدها، فليس من قبيل الصدفة أن تخفق عند هذا الحد تنبؤات ماركس عن الثورات الطبقية فى المجتمع الرأسمالى. كما أن هناك قصوراً آخر فى نظرية ماركس. فما يزال هناك مجال للبحث النظرى والامبيريقى ينصب على الظروف التى تجعل الصراع عنيفاً، أى ما هى الظروف التى يكون فى ظلها الصراع المستهل من جانب جماعات خاضعة عالية التنظيم عنيفاً، وما هى تلك الظروف التى تكون فى ظلها درجة عنف الصراع أقل[1].

وهناك الفرض الماركسى النابع من انتماء ماركس فلسفياً للمذهب الجدلى لا من النتائج السببية. وذلك هو الفرض القائل بأنه (كلما ازداد عنف الصراع، ازداد التغير البنائى للنسق وإعادة توزيع الموارد النادرة).

فهذا الفرض يعكس إيمان ماركس بنجاح الثورة وتأكيده على قيام علاقات قوة جديدة بين المسيطرين والأتباع بوساطة الثوريين الناجحين. فالفرض ايديولوجيا، وهو لا يقدم أحكاما شرطية حول الظروف التى فى ظلها يؤدى الصراع العنيف إلى تغير وإعادة توزيع الموارد والتى لا يؤدى إلى ذلك فيها على وجه التحديد. ولو لم يفترض ماركس أن الصراع استقطابى وعنيف لاهتم أكثر بـ «درجات» العنف واللاعنف فى الصراع ولدفعه ذلك إلى الاهتمام بالنتائج المتباينة للصراع على الأنساق الاجتماعية. وقد أخفق إطاره ككل فى التحديد الواضح لتفاعل المتغيرات. ويحاول علماء النظرية الاجتماعية المعاصرون الإجابة على قضية تفاعل المتغيرات تلك بعد إثارة التساؤلات حول تلك المتغيرات[2].

إن كل تراث فكرى وخلقى يتضمن ثنائيات عديدة تذكى التناقض بين المثال والواقع. وهذا يصدق على الليبرالية والاشتراكية والماركسية والتراث الديمقراطى

(1) Jonathan, H. Turner, Op. Cit., P. 134.
(2) Ibid., P. 135.

والمسيحية ... الخ.

ويدرك البعض أن هناك مُثلاً معينة قد أُهملت من أجل مبادئ أخرى فى تراثهم الخلقى لأن استخدام النظم لها قد أفاد بعض الطبقات الاجتماعية بشكل غير ملائم . ومن ثم يؤيد هؤلاء محاولة استعادة التوازن. ففى داخل التراث الديمقراطى الأمريكى، الذى قام على مثال المساواة السلالية ومبادئ السيادة الشعبية وحكم الاغلبية، توجد، وما تزال توجد، بل ويحتمل أن تدوم، بعض التناقضات بين التوجهات الصفوية (المنسوبة إلى هاملتون) والتوجهات الشعبية (التى تنسب الى جفرسون). ومن ثم، فمن لا يثق فى حكمة الشعب، ومن لا يثق فى دوافع ونوايا ممثلى الشعب يقترح تدابير وتنظيمات بنائية متباينة لتحويل المبادئ الديمقراطية إلى واقع، أى لتطبيقها.

كما أن سيطرة النزعة الصفوية يهدم الديمقراطية ويحولها إلى أوليجاركية. ومع ذلك فسيطرة النزعة الشعبية تمهد السبيل للديكتاتورية ومصادرة حقوق الأقلية من جانب أغلبية متعصبة. ويعتمد نجاح التراث الديمقراطى فى جانب كبير منه على التناقضات والتوترات التى يخلقها هذان التوجهان المتصارعان لأنه يسمح بإصلاح وإعادة بناء النظم الديمقراطية من الداخل كرد فعل للظروف الجديدة والقوى الإجتماعية الجديدة[1].

عاشرا : آراء متعددة حول «علم الاجتماع الماركسى» :

رغم أن فكرة «علم الاجتماع الماركسى» تمثل بالنسبة لبعض العلماء تناقضاً فى المصطلحات فإنها تمثل لدى البعض الأخر مركباً من نظرات مختلفة الى العالم. ففى دراسة سارتر وبوتومور يعتبر مفهوم علم الاجتماع الماركسى زائداً بينما أنه لدى Le Febvre يمثل مجالا سوسيولوجيا خاصا. ففى حالة سارتر «ليست المسألة

(1) Anthony Oberschall, Op. Cit., P. 35 - 36.

مسألة رفض علم الاجتماع تماماً وتبنى التحليل الماركسى وليست دمجاً لأعمال ماركس فى التيار السوسيولوجى السائد، بل على العكس يجب إخضاع علم الاجتماع للاعتبارات المنهاجية للتحليل الماركسى. ولهذا فإما أن يقف علم الاجتماع معارضاً للتحليل الماركسى أو لابد له من ناحية أخرى أن يستوعب داخل الاطار الماركسى الذى يمكن له وحدة أن يتيح إمكان فهم ذلك الكل المتغير تاريخياً من الحياة الاجتماعية.

وحين قدم سارتر نقداً للنزعه الموضوعية السيوسيولوجية وانفصال عالم الاجتماع عن مجال دراسته، والاهمال المتكرر للتاريخ فى الاعمال السوسيولوجية، حاول سارتر «إعادة دمج اللحظة السوسيولوجة» فى الكل التاريخى. ولهذا، فعلم الاجتماع عنده هو عامل هام فى تطور التحليل الماركسى لأنه يتيح المعلومات اللازمة لتطوير المنهاج الجدلى باجباره على الاتجاه نحو النظرة الكلية «ليحتوى على هذه المعلومات» . ومن ثم يمثل علم الاجتماع بالنسبة لسارتر منهاجا فى التحليل الماركسى يكشف علاقات جديدة ويكشف روابط جديدة بالناس الحقيقيين والظروف المادية للحياة التى لابد لها أن تتكامل فى الكل التاريخى.

إن تهافت سارتر يتمثل فى أنه جعل من الموضوعية مبدأ يمكن تقسيمه بين العلوم المختلفة إلى حد أن يصطبغ المبدأ بخصائص متميزة فى كل علم، تسوغ لسارتر أن ينعته بأنه موضوعية سوسيولوجية، مما يعنى أن هناك «موضوعية غير سوسيولوجية» . كما يتساءل المرء عن المحك الذى جعل سارتر يرى أن هناك لحظة سوسيولوجية تتضمن الوقائع الخاصة تواً و «كلاً تاريخياً» يحوى فى جعبته ما مضى من وقائع. فكيف إذن تكون الأولى جزءاً من الثانى فى حين أن التاريخ ليس إلا

(1) Barry Smart, Op. Cit., P. 6 - 7.

«اللحظات الحاضرة» التى انقضى زمنها ولم تعد تحدث أمامنا؟ كما أن تهافت سارتر يبدو فى اختزاله لعلم الاجتماع الى وسيلة منهاجية تثبت من خلال جمع الحقائق ومعالجتها وتفسيرها صدق الرؤى والافتراضات التى تضمنها التحليل الماركسى، لا أكثر. فكأنما جاء علم السوسيولوجيا لكى يبرهن، حتى وإن تخلى عن مبادئ المنهاج العلمى، على صدق المقولات الماركسية ومزاعم ماركس التى كانت متطرفة، إن لم تكن أحادية فى معالجاتها، حتى لما يسمى بالكل التاريخى.

وعلى عكس ذلك افترض بوتومور أن تكامل أعمال ماركس داخل الفكر السوسيولوجى يؤدى إلى اختفاء علم الاجتماع الماركسى المتميز. وقد طرح ثلاثة تفسيرات لهذا العلم: الاول باعتباره يشير إلى علم اجتماع أولئك المفكرين الذين هم ماركسيون على أسس أخرى فى نظرتهم الفلسفية والسياسية العامة. ولهذا، كان عليهم توفيق النتائج الامبيريقية للبحث السوسيولوجى مع أفكارهم الماركسية ودراسة إذا ما كان عم الاجتماع الماركسى المستقبل قابلاً للتطبيق. وثانيها أن المصطلح يمكن أن يشير إلى كل علماء الاجتماع الذين يعلقون أهمية أساسية على العوامل الاقتصادية والعلاقات الطبقية أو الصراعات الجماعية فى تفسير الأحداث الاجتماعية، برغم أنهم لا يوافقون بالضرورة على نتائج ماركس. وبهذه الكيفية لا يصبح لعلم الاجتماع الماركسى معنى فى الغالب.

وأخيراً يذكر بوتومور أن علم الاجتماع الماركسى يمكن أن يشير الى منهاج معين، أى إلى نقد مستمر لاهداف ومناهج العلوم الاجتماعية. وبهذه الصورة حقق ذلك العلم بطبيعة الحال أهمية خاصة إلى حد كبير من خلال كتابات لوكاش وماركيوز وسارتر وجولدمان ... ولكن بوتومور استنتج أن علم الاجتماع بهذا المعنى يصبح علم اجتماع ماركسى نقدى أو معادٍ.

أما لوفيڤر Le Febvre فيرى أن ماركس ليس عالم اجتماع وأن كل علم اجتماع وضعي يعتبر نفسه (ماركسيا) يتجه نحو نزعة الاصلاح. ورغم نقده لعلم الاجتماع باعتباره علماً محافظاً يفصل المعرفة عن النقد أكد أن هناك علم اجتماع عند ماركس مثل علم اجتماع الاسرة والحضرى والريفى ... الخ. وسلم بوجه خاص بأن مفهوم الواقع أو الممارسة Praxis عند ماركس يتضمن جوانب سوسيولوجية كعلم اجتماع الحاجات والأشياء ... الخ. أى أن علم الاجتماع المعاصر ليس متنافراً تماما مع أعمال ماركس.

فقد اعترف على سبيل المثال بأن علماء الاجتماع يفسرون تعليقات ماركس النقدية على الفلسفة ليشيروا إلى استبدال المفهومات الفلسفية بالحقيقة السوسيولوجية الامبيريقية. ونتيجة سوء الفهم هذا، كانت اشتعال الحرب بين الوضعية والفلسفة، الموضوعي والذاتي، الامبيريقية والصورية[1].

ورغم ذلك، يبرر لوفيڤر تحديد مجال خاص لعلم الاجتماع الماركسي أى تطور الجانب النقدى من الفكر الماركسي والاهتمام به حتى نضمن، ليس فقط دراسة ظهور الاشكال و«الوسيلة التى تؤثر بها الصور على المضمونات والبناءات على العمليات»، بل أيضاً «محاولات الطبقة العاملة تخطى قوانين القيمة والسوق – أى عالم السلع – من خلال الممارسة الثورية». وهذا التصوير لعلم الاجتماع الماركسى ليس محل جدل لأن ذلك النوع من المداخل هو الذى مثل أكثر التطورات شيوعاً فى الفكر الماركسى داخل علم الاجتماع.

كما أنه تصور لا يهتم بمشكلة العلاقة بين التحليل الماركسى وعلم الاجتماع الماركسى وعلم الاجتماع «الأكاديمى»، ناهيك عن حلها[2].

---

(1) Ibid., P. 7 - 8.
(2) Ibid., P. 8 - 9.

خاتمــة :

أشار لوفيفر إلى أنه حاول أنه يكتشف فى كتابات ماركس منهاجا سوسولوجيا ومجالات للدراسة واعتبر أن منهاج ماركس محاولة لاكتشاف كل من «المعرفة والواقع». ولكن فكر ماركس فى رأيه ليس كافيا لفهم عالم اليوم وأن كان لازما بوجة خاص لعلم الاجتماع.

ولكن حين حدد مجالا خاصاً لعلم الاجتماع الماركسى لم يخفق فى إدراك أن هناك وجوداً سابقاً لهذا المجال من البحث داخل الاجتماع التقليدى فحسب بل لم يهتم أيضاً بالتساؤل عن احتمال وجود تنافر بين التحليل الماركسى والأشكال السائدة من التحليل السوسيولوجي (كالوضعية والامبيريقية والفينومينولوجيا). ولهذا، فإنه مما يحجب التناقض فى اطلاق مصطلح علم الاجتماع الماركسى» إدعاء وجود هدف علمى لذلك المجال. وهكذا لا نستطيع أن نحدد بدقة نتائج التحليل الماركسى المنقح على البحث السوسيولوجى[1].

وإذا كان الانتقاد السابق قد تعرض للجوانب المنهاجية عند ماركس وتحليلاته السوسيولوجية، فما الذى يمكن أن يقال عن مقولة الصراع الطبقى عند ماركس؟

إن المجتمع الانسانى يتضمن مشكلات أساسية لا يمكن حلها بشكل يرضى كل الجماعات فى وقت واحد وإلى الأبد. فلكل من الحرية والعدالة الاجتماعية قيمة عالية. ولكن الإفراط فى تأكيد الحرية والتحرر الفردى أدى إلى تبديد الموارد البشرية والطبيعية، وإلى اللامساواة المفرطة، وإلى إضفاء طابع تجارى مفرط على العلاقات الاجتماعية، وإلى إساءة استخدام القوى بوساطة جماعات كبرى منظمة. كما أن السعى وراء العدالة الاجتماعية مع الإهمال الكامل للحرية من ناحية أخرى قد يؤدى إلى التشابه العقيم، والامتثال القهرى وانهيار الجهود الذاتية الفردية.

---

(1) Ibid., P. 9.

فالشعوب الجديدة تريد أن تصبح قوية وتريد أن تنمو بالمعنى الاقتصادى كما أنها تحاول فى ذات الوقت إلغاء اللامساواة والتمايز الذى يرتبط بمظالم الماضى. ومع ذلك، فهذان الهدفان ليسا متفقين على الأقل فى المستقبل القريب. ولكن المدى القصير هو ما يهم معظم الناس. فلكى تزداد التنمية لابد من وجود الحوافز والارباح لتشجيع الانتاج والانجازات. وهذا ينتج عنه تزايد اللامساواة بين المواطنين. ومن ثم، فمن يحاولون الغاء اللامساواة فى المكافآت والاعتماد، بدلاً من ذلك، على دعاواهم الايديولوجية والخلقية، سوف يجدون أنفسهم يحيون فى مجتمع من المتساوين الذين يعيشون فى فقر، أو يجدون أنفسهم غير راضين أيضاً عن لامبالاة الجماهير، ومن ثم سوف يجبرونهم على أن يفعلوا «الافضل من أجل انفسهم» داخل إطار تسلطى.

ومن الممكن إخفاء الاضطرابات الناشئة عن عمليات التغير الاجتماعى، ومقاومة التغير من جانب من يستفيدون من الوضع القائم، ومؤازرة مصالح جديدة راسخة وكذلك إخفاء الفجوة بين المثل والواقع ومشكلات التنظيم الاجتماعى الناتجة عن عدم القدرة على تحقيق أهداف قيمة ومرغوبة ، برغم تعارضها معاً أيضاً. ولكن لايمكن استبعاد تلك التناقضات تماماً. ومع ذلك، فإن الأسباب البنائية للتغير الاجتماعى تستلزم دراسة أكثر اهتماما بالتاريخ وأكثر دقة وتحديداً أو تشخيصاً[1].

(1) Anthony Oberschall, Op. Cit., P. 36.

الفصل الرابع

التيار الراديكالى فى علم الاجتماع: جذوره وخصائصه

الفصل الرابع

النقد الراديكالى فى علم الاجتماع:

جذوره وخصائصه

أولا: مقدمة.

ثانيا: الأصول التاريخية والفكرية للاتجاه الراديكالى فى الفكر الاجتماعى.

ثالثا: مفهوم الراديكالية وخصائصها وأهدافها وقضاياها.

رابعا: تفسير الراديكالية.

خامسا: الاتجاه الراديكالى فى علم الاجتماع.

سادسا: انتماءات عالم الاجتماع الراديكالى وأدواره.

سابعا: الانتقادات الموجهة إلى الاتجاه الراديكالى فى علم الاجتماع.

خاتمة وتعقيب.

الفصل الرابع

النقد الراديكالى فى علم الاجتماع

جذوره وخصائصه

أولا : مقدمة:

يعالج هذا الفصل مفهوم الراديكالية من عدة جوانب، فهو يعرض للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية التى مهدت لنشأة الاتجاه الراديكالى فى الفكر الاجتماعى بوجه عام، تلك الظروف التى يمتد أصلها التاريخى إلى «عصر التنوير» أو مايسبقه بفترة من الزمان. ثم تأتى بعد هذا معالجة لمفهوم الراديكالية وبعض المفهومات الأخرى التى لازمته مثل «اليسار» و «اليمين»، و «المحافظ» و «التقدمى». وهى معالجة اصطلاحية ولغوية، سوف يتضح منها أن تغير مدلول هذه المفهومات جميعها، وغيرها من المفهومات المتصلة بالراديكالية، إنما كان نتاجاً لتغير فى ظروف المجتمع، الذى ظهرت فيه الراديكالية، بأسره. كما أن معالجة هذه المفهومات لم تكون لتكتمل إلا بابراز خصائص الاتجاه الراديكالى وأهدافه وقضاياه فى الفكر الاجتماعى بوجه عام، حيث أن هذه جميعا، تنطبق على الاتجاه الراديكالى فى علم الاجتماع، وتتصل أيضا بتحديد مدلول هذه المفهومات.

وقد كان من الطبيعى أن يتضمن الفصل بعد هذا، تفسيرا للراديكالية، ينصب على العوامل التى تشكل السياق الاجتماعى والاقتصادى والسياسى الذى يحيط بالمفكر ذاته، والتى تعزز لديه – إن لم تكن تخلق – القيم الراديكالية الناشئة فى المجتمع. وطبيعى أن يكون هذا التفسير تمهيدا للانتقال إلى معالج مسألة أخرى هى العوامل التى اسهمت فى نشأة الاتجاه الراديكالى فى «علم الاجتماع» بمعناه الدقيق. وفى النهاية يعالج الفصل الانتقادات التى وجهها بعض علماء الاجتماع إلى هذا الاتجاه – وأن كان معظمهم من أنصار علم الاجتماع الأكاديمى – وهى

انتقادات انصبت على الاهتمامات الرئيسية التى اتخذها الراديكاليون هدفا لنشاطهم السوسيولوجى والسياسى فى المجتمع المعاصر.

ثانيـا: الأصـول التـاريخيـة والفكرية للاتجـاه الراديكالى فى الفكر الاجتماعى:

لم ينشأ الاتجـاه الراديكالى من فـراغ، بل ارتبط ارتبـاطا وثيـقـا بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى سادت دول أوربا فى القرن الثامن عشر كما ارتبط ايضاً بالمناخ الفكرى السائد فى ذلك الحين. وتلك هى الفتـرة التى يطلق عليها عصر التنوير. وبعبارة أكثر دقة، يمكن القول أن الاتجاه الراديكالى فى الفكر الاجتماعى، كان نتاجاً لحركة النقد الاجتماعى التى مثلت جوهر فلسفة التنوير فى أوربا، تلك الحركة التى استندت فى نقدها للمجتمع الأوربى إلى «معيار العقل الخالص»*. والنقد هو فى أساسه محاولة فكرية وعملية، لاتكتفى بقبول الافكار، والافعال، والظروف الاجتماعية السائدة دون تمحيص، باعتبارها شيئاً مألوفا. كما أنها محاولة للتنسيق بين الجوانب الفردية، والأهداف الجماعية فى عصر معين ومعرفة ماهو جوهرى، وماهو عرضى منها(1).

ومن الطبيعى أن النقد كان يوجد فى معظم المجتمعات الانسانية بشكل أو بآخر. ولكن هناك اختلافا بين المجتمعات التقليدية، والمجتمعات المتحضرة فى هذا الشأن. فقد كان النقد فى النوع الأول من المجتمعات ينصب على مجـالات محدودة، أما فى النوع الثانى من هذه المجتمعات، حيث توجد طبقة متخصصـة

(*) وردت معالجة للظروف الاجتماعية والسياسية والفكرية لنشأة العلم الاجتماعى باتجاهيه الراديكالى والرومانسى. انظر محمود عودة، علم الاجتماع بين الراديكالية والرومانسية. طبعة أولى، القاهرة، ١٩٧٦.

(1) Richard Bernstein, The Restructuring Op. Cit,p.19.

من المفكرين تشتغل بالفكر، فإن النقد يتسم بمزيد من الشمول والقوة(١). وقد ساعد على ظهور هذه الحركة النقدية وازدهارها مجموعة من العوامل، مثل التقدم الذى أحرزته العلوم الطبيعية، والتقدم الصناعى، وماتنتج عنه من تغيرات واسعة فى بناء المجتمع، كظهور طبقات جديدة (مثل أصحاب المشروعات الصناعية والعمال بصفة خاصة)، وازالة القيود القديمة المفروضة على حركة العمل، وهى القيود التى سادت المجتمع الاقطاعى، وظهور مشكلات جديدة مرتبطة بنمو المجتمع البورجوازى بصفة عامة، كالفقر وازدحام المراكز الصناعية والظروف الصحية والاجتماعية المتدهورة التى كان يعيشها عمال المدن، والاوضاع الاقتصادية السيئة للطبقة العاملة بصفة عامة، وذلك بالاضافة إلى حركة الاصلاح الدينى(٢). كما ساعد على ظهور هذه الحركة النقدية أيضا عوامل أخرى مثل محاولة تطبيق مناهج العلم الطبيعى التجريبى على الشئون الانسانية، وظهور النزعة الانسانية عند المشتغلين بالفكر الاجتماعى(٣)*.

---

(1) T.B.Bottmore, Critics of Society: Radical Thought in North America, George Allen & Unwin, London, 1977, p.9-10.

(٢) محمود عودة، مرجع سابق، ص٦.

(3) Bottomore, Op. Cit., p.10.

(*) اشار بوتومور فى كتابه «نقاد المجتمع» إلى ثلاث سمات رئيسية تمثل ملامح النقد الاجتماعى كما ظهر فى المناخ الاوربى. والسمة الأولى هى تتابع مدارس الفكر التى ينصب اهتمامها الاساسى فى مختلف العصور على نقد النظام القائم، والتى اثرت على اسلوب تفكير الناس فى مشكلاتهم، كما حدث فى فرنسا وانجلترا وامريكا الشمالية. اما السمة الثانية للنقد الاجتماعى، فقد تمثلت فى تلاحم تيارات النقد الاجتماعى المختلفة، والنقد المضاد الذى اثارته فى صورة حركات فكرية شاملة، يمكن تحديدها فى حركتى «اليسار» و «اليمين» فى مجال السياسة. اما السمة الثالثة للنقد الاجتماعى، فهى علاقته الوطيدة بحركات المعارضة التى تبدأ من منطلق جماهيرى. فالأفكار النقدية تولد بجانب الحركات الجماهيرية، كما أنها تحدد هذه الحركات وتوجهها فى نفس الوقت. ومن نتائج هذه العلاقة أن يصعب احيانا تحديد الخط الفاصل بين المعارضة والنقد. ففى بعض الاحيان تؤدى حركات المعارضة إلى ظهور الافكار النقدية كما أنها تستلهم هذه الافكار أيضا.

ونظرا لأن النمو الصناعى، قد خلق مشكلات ذات جوانب متعددة فى المجتمعات الغربية، وخاصة فى الجزء الاخير من القرن الثامن عشر، فقد ظهرت حركات النقد الاجتماعى، والمعارضة الاجتماعية، على نطاق واسع فى غرب أوربا، وبلغت ذروتها فى فرنسا. وقد اتخذت هذ الحركات من الثورة الفرنسية قدوة لها فى مجال السلوك، ومن الموسوعة الكبرى عند «ديديرو» و «دوليمبير» Diderot & D'alembert قدوة لها فى مجال الفكر النقدى. وقد تمثل الانجاز الكبير للموسوعيين فى لفت انتباه الناس بشدة، إلى واقعهم المباشر، وإلى مجالات مثل العلم، والصناعة، والسياسة. وبهذا، أصبحوا المبشرين الاوائل بحركة النقد الاجتماعى فى فرنسا(١).

وقد شهدت بريطانيا هذه الثورة الفكرية ذاتها، وإن اتخذت طابعا أقل اثارة. وهي ثورة تمثلت فى أفكار بعض الاسكتلنديين الذين نادوا بتطبيق المناهج التجريبيةعلى القضايا الخلقية والسياسية والاقتصادية والتاريخية والاجتماعية. أما فى وقت متأخر نسبياً، فقد تابع النفعيون الانجليز هجومهم على افكار تقليدية مثل فكرة القانون الطبيعى،وحاولوا صياغة نظرية راديكالية وديمقراطية عن المجتمع من خلال مبدأ يقول «أعظم سعادة لأكبر عدد من الناس». وفى النهاية تحولت افكارهم فى أوائل القرن التاسع عشر إلى نقد عام للمجتمع الرأسمالى(٢).

وفى ألمانيا، كان تطور النقد، أكثر بطأ ويتسم بطابع فلسفى أوضح. وهنا كان فلاسفة التاريخ، وخاصة هيجل، هم الذين بدأوا حركة النقد. وكان هيجل يقصد أن تكون فلسفته نقدية بمعنيين: أن تكتشف درجة الحرية والعقلانية فى المجتمعات المبكرة، وأن تكشف عن الحركات الفكرية، التى كان مقدراً لها تغيير النظام القديم والاطاحة به فى المجتمعات المعاصرة.

---

(1) Ibid., p. 10-11.
(2) Ibid., p.12.

ولكن هيجل كان يميل إلى الطابع المحافظ فى آرائه الاجتماعية والسياسية فى أواخر أيامه. كما أن تلاميذه اتجهوا من بعده نحو دراسة المشكلات الاجتماعية. وفى هذه الأثناء بدأ ماركس وانجلز فى صياغة نظرياتهما الشاملة[1].

وهكذا يمكن القول أن الفلسفة النقدية كانت الفلسفة المسيطرة فى ذلك الحين، وأن النقد الاجتماعى الذى نتج عنها، قد استتب فى أوربا. وكانت هذه الفلسفة موجهة اساسا وفى نشأتها الأولى نحو نقد المجتمع الاقطاعى، وفكره الغيبى اللاهوتى، تطلعاً إلى أن يحل المجتمع البورجوازى الصاعد وفكره العملى محله، أو أن يرثه. لكن تياراً هاماً من هذه الفلسفة، استمر فى نقده للمجتمع الرأسمالى بعد أن تأكد لدى أصحاب التيار الراديكالى أو الثورى، اخفاق المجتمع الجديد فى تحقيق الخلاص المنشود[2].

وقرب منتصف القرن التاسع عشر تأسس النقد الاجتماعى بمختلف صوره بقوة فى أوربا. فلقد صاغ الاشتراكيون الاوائل فى فرنسا وبريطانيا انتقاداتهم للنسق الرأسمالى الصناعى، وحددوا بدائله فى صورة برامج للاصلاح الاجتماعى، أو فى صورة يوتوبيات تأملية. وظهر البيان «الشيوعى» سنة ١٨٤٨، وازدهرت الاحزاب الاشتراكية، واتحادات العمال والروابط التعاونية بسرعة مذهلة. وبدأ الناس يتشككون فى العقائد التقليدية، والقواعد الاجتماعية التى كان متوقعا منهم أن يعيشوا فى ضوئها[3].

وقد كان لهذا الطابع النقدى والعقلانى لفلسفة التنوير، رد فعل لدى بعض العلماء والمفكرين وبخاصة فى فرنسا، حيث ظهر عدد كبير منهم فى بداية القرن

---

(1) Ibid., p. 12.

(٢) محمود عودة، مرجع سابق، ص٧.

(3) Bottomore, Op. Cit., p.13.

التاسع عشر يعارض النزعات الفردية والتحررية لفلسفة التنوير، ويرى أن رسالة الفكر الاساسية تتمثل فى استرجاع الاوضاع الاجتماعية القديمة المتدهورة، واصلاح النظام الاجتماعى الذى صدعته الثورة الفرنسية التى مثلت قمة النقد والاحتجاج[1]. ففلسفة التنوير التى تألفت من التيار العقلانى والتيار الامبيريقى أو التجريبى اللذين اضطلع بهما فلاسفة جعلوا من العقل والملاحظة وسيلتين لحل مشكلات الانسان بوساطة تنظيم الوضع السياسى والاجتماعى وفقا لقوانين طبيعية، كانت محلا لهجوم مفكرين محافظين أو رومانسيين أكدوا على الجوانب غير العقلانية في السلوك الانسانى، وآمنوا بالقيم الايجابية لهذه الجوانب غير العقلانية من السلوك[2].

وقد تحول فكر القرن التاسع عشر، فيما عدا التيارات الراديكالية التى استمرت فى نقد المجتمع الرأسمالى الصاعد، والتطلع إلى تجاوزه، تحول هذا الفكر نحو الاهتمام بدراسة أصول النظم القائمة، دون الاهتمام بما يطرأ عليها من تحولات وفقا لمبادىء عقلانية، وهو المنهج الذى اتبعته فلسفة التنوير وعقيدتها. فقد ظهر اتجاه تاريخى يتصور هذه النظم بوصفها نتاجا لتطور عضوى بطىء، وذلك كرد فعل تجاه ايمان فلسفة التنوير بالتطور التقدمى الناتج عن محاولات عقلانية هادفة. وخير مثال على هذا الفكر المحافظ والرومانسى المضاد لفلسفة التنوير، ماظهر فى أعمال شخصيات مثل بونال Bonld ودى مستر De Maistre وبيرك Burke وهيجل فى تأكيده على الدولة فى العملية التاريخية دون أن نغفل مع ذلك الجانب الراديكالى النقدى السلبى الذى تمخض عنه فكره، والذى تتلمذ عليه

(١) محمود عودة، مرجع سابق، ص٧.

(٢) نفس المرجع، ص٨.

(٣) نفس المرجع، ص٨-٩.

ماركس[1]*.

واذا قارنا المفهومات التى صاغها بعض هؤلاء المفكرين المحافظين مثل مفهوم الاستقرار والسلطة والمكانة والتضامن والتوافق والمعيار وغير ذلك، بتلك المفهومات التى تميزت بها فلسفة التنوير فى القرن الثامن عشر، لظهر لنا أن هناك تحولا شديدا فى موضوع الاهتمام. فبينما كانت الفلسفة النقدية أو فلسفة التنوير تهتم بالفرد، أصبحت الفلسفة المحافظة تهتم بالجماعة، وبينما كانت فلسفة التنوير تهتم بالتغير الاجتماعى أصبحت الفلسفة المحافظة تركز على الاستقرار والثبات[2].

وهكذا نستطيع الزعم بأنه لو كان علم الاجتماع المحافظ نتاجا للفلسفة الرومانسية والمحافظة، فان فلسفة التنوير النقدية، هى التى ولدت التيارات الراديكالية والثورية فى الفكر الاجتماعى، ولانقول فى علم الاجتماع بمعناه المحدود والمرتبط بنشأته التاريخية على يد أوجست كومت[3].

ولكن حال النقد الاجتماعى فى أمريكا الشمالية كان يختلف عن حاله فى أوربا. فلم يكن النقد الاجتماعى فى أمريكا الشمالية يتمتع بالشمول أو العمق الذى كان عليه فى أوربا. إلى جانب أن هذا النقد كان ينطلق من ماركسية

(*) عالج ايرفنج م.زايتلن Irving M.Zeitlin قضية تطور النظرية السوسيولوجية فى علم الاجتماع الغربى، انطلاقا من منظور ايديولوجى. وقد تعرض زايتلن فى هذا الشأن لتطور النظرية بدءا من عصر التنوير ومرورا بكارل ماركس ثم انتهاءا بالافكار النظرية التى قدمها بعض علماء الاجتماع مثل فيبر ودوركايم كرد فعل للافكار التى ساقها ماركس.وقد خلص زايتلن من هذ المعالجة - أو نقول أنه عرض فى هذه المعالجة فكرة اساسية مؤداها أن النظرية السوسيولوجية ارتبطت عند من صاغوها فى مختلف الازمان والمجتمعات بالايديولوجيا. انظر هذا كله فى

Irving M.Zeitlin. Ideology and The Development of Sociolgical Theory, Prentice-Hall,New York,1969.

(٢)نفس المرجع، ص١٠.

مستعارة.ويفسر البعض هذه الحال بأنها نتيجة لعدم وجود حركة منظمة ودائمة من المعارضة السياسية تتبنى أفكار العلماء الاجتماعيين هناك. وهناك من يفسرون هذا باعتباره نتيجة لنزعة معاداة الفكر فى المجتمع الامريكى، تلك التى تتجلى فى الضآلة النسبية للمكانة التى يحتلها العلماء الاجتماعيون فى الاحزاب السياسية رغم انخراطهم فى الحركات الراديكالية ومشاركتهم فى أنشطة الحكم باعتبارهم مستشارين فكريين(1).

ولقد كان هناك عاملان أكثر شمولا، أثرا فى طبيعة النقد الاجتماعى الحديث فى الولايات المتحدة، ومعظم دول أوربا أيضا. أولهما هو مايوصف باختصار بأنه التمرد على العقلانية(*). فقد ظهرت فى القرن التاسع عشر، مذاهب جديدة تتحدى القول بتفوق العقل فى المسائل الانسانية، وتنتقد النظريات المفسرة للاحداث الاجتماعية على أسس عقلية، وتعلن رفضها لاتجاه المجتمعات الحديثة

---

(1) Bottomore, Op. Cit., p.122-123.

(*) عرض ايرفنج لويس هوروفيتز لفكرة التمرد على العقلانية هذه فى كتاب اطلق عليه Radical-ism and The Revolt Against Reason. وفى نهاية مقدمة الكتاب عرض لهذا الاتجاه فى القرن التاسع عشر. فهو يرى أن فترة الستينيات فى أمريكا اعادت تأسيس جانب أو عنصر راديكالى باعتباره سمة قومية رئيسية فى المجتمع. وكان جيل الستينيات هو أول جيل فى المجتمع الامريكى يربط بين الراديكالية السياسية واللاعقلانية. ولهذا يرى هوروفيتز أنه يمكن بل ويجب الاهتمام بالمقارنة بين أوربا الغربية فى الفترة من ١٨٩٠-١٨٩٩ والولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٦٠-١٩٦٩، دون المبالغة فى التشابهات بينهما. واشار إلى أنه لو كانت الاستجابة الملائمة من الانسان تجاه التكنولوجيا تعنى أن يعى الانسان بالتغير الاقتصادى وهدفه الاجتماعى، فان أهمية التاريخ تتمثل فى أنه يتيح لنا ادراك معرفة الاسس أو الاسباب الكلاسيكية لمقاومة التغير، بل واحباط الهدف منه. وقد حدد بعض أوجه الشبه بين الفكر الاجتماعى الفرنسى فى الفترة المشار إليها والفترة الحالية من الحياة الاجتماعية فى أمريكا. ومن أوجه الشبه هذه تأكيد ارادة الانسان، والشك فى قيمة التنظيم السياسى لحياة المجتمع، والتأكيد على قيمة المعنى والعاطفة، لا الانجاز المادى فى النضال لتغيير المجتمع.

نحو أسلوب للحياة، يمتاز بمزيد من العقلانية والتكنولوجيا والصناعة. ونتج عن ذلك الشك فى صدق أية نظرية عامة عن المجتمع، وتوليد الاستياء من أسلوب الحياة الصناعية، وظهور فكرة التعارض بين الفكر والعاطفة في الحياة الانسانية من جديد، وتأييد المفكرين للجانب الاخير[١].

والعامل الثانى، الذى أثر فى طبيعة النقد الاجتماعى الحديث ، هو عامل اجتماعى، لافكرى . ويتمثل فى النمو العددى لطبقة المفكرين وازدياد التنوع والتخصص بينهم. فمع النمو المعرفى السريع وزيادة التخصص فى المائة عام الماضية، أصبحت القدرة على صياغة نظريات عامة وشاملة حول تطور المعرفة والحياة الاجتماعية أمراً غير ممكن. وقد تباينت الآراء بصدد ضرورة هذه النظريات العامة. فهناك ممن ينادون بـ «الهندسة الاجتماعية» التى تعالج أمراضاً اجتماعية معينة داخل بناء مجتمعى ليس محلا للشك. وهناك نقاد راديكاليون يطالبون بمذهب اجتماعى أكثر شمولا، يتضمن انتقادات وإصلاحات معينة ذات هدف محدد واضح[٢].

ثالثا: مفهوم الراديكالية وخصائصها وأهدافها وقضاياها.

يشير مفهوم «الراديكالية» إلى الانسان الذى يرغب فى إحداث تغيير جذرى فى أحد جوانب النظام الاجتماعى، أو فى كل جوانبه. وقد استخدمت الكلمة بمعنى سياسى لأول مرة فى انجلترا، وهى تنسب إلى تشارلس جيمس فوكس Charles James Fox (١٧٩٧) الذى طالب بـ « اصلاح راديكالى»، قوامه جعل حق الانتخاب، حقا جماهيريا إلى درجة يصبح معها حقا انسانيا عاما. ولكن المصطلح استخدم بعد ذلك بمعنى عام ليشير إلى كل من طالبوا باصلاح برلمانى[٣].

(1) Ibid., P.123.
(2) Ibid., p.125-126.
(3) Encyclopedia Britanica Vol.12 William Benton, Chicago, See "Radical".

ونظرا لأن جماعة من الراديكاليين قد طالبت بنشر حق الانتخاب ليشمل الطبقة العاملة، إلى جانب شموله للطبقة الوسطى، فان الراديكاليين فى انجلترا، كسبوا ولاء اتحادات العمال، وأصبح عضو اتحاد العمال يعتبر نفسه راديكاليا. وفى فرنسا، كان المصطلح يشير قبل عام ١٨٨٤ إلى «العضو الجمهورى» الذى يؤيد حق الانتخاب العام. وكان الجمهوريون يسمون أنفسهم «راديكاليين» لأن مناصرة الحكم الجهورى علنا لم تكن امرا مشروعا. وقرب نهاية القرن التاسع عشر، ظهر الحزب الاشتراكى الراديكالى فى فرنسا. أما فى انجلترا فقد تأثر الراديكاليون الانجليز في القرن التاسع عشر بأفكار فلسفية تعتبر الانسان قادرا على السيطرة على بيئته الاجتماعية بوساطة السلوك الجمعي، وهو الموقف الفكرى الذى اتخذه الراديكاليون الفلاسفة. وقد تغلغلت هذه الافتراضات فى نظريات الاصلاح الاجتماعى الماركسية، فى الوقت الذى أطلق مصطلح راديكالى على الماركسيين وغيرهم من انصار التغير الاجتماعى بوساطة العنف. ولهذا، لاتنطبق هذه الفكرة على دعاة الاصلاح التدريجى[(١)].

وفى الولايات المتحدة يعنى مصطلح الراديكالية بمعناه الشائع، نزعة التطرف السياسى مهما كان نوعها: يسارا أو يمينا (وتمثل الشيوعية النوع الأول، كما تمثل الفاشية النوع الثانى). أما الامبيريقية الراديكالية، فهى فلسفة نظرية ترى أن الخبرة هى المحك الوحيد للواقع والحقيقة. وتلك هى فكرة وبليام جيمس[(٢)].

وتشير كلمة «راديكالى» فى القاموس الانجليزى الحديث إلى صفة تدل على مايتصل بالجذر، أو الخصائص المتأصلة فى شيء ما. أما الاصلاح الراديكالى فهو الاصلاح الدقيق، وخاصـــة كما تعبر عنه اللغـــة السياسية فى انجلترا فى نهاية

---

(1) Ibid. p. 126.
(2) Ibid. p. 126.
(3) Sir James Murry, A New English Dictionary On Historical Principles Vol. VIII, Oxford Clarendon Press, 1914,p.99.

القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر(٣). ويدل المصطلح «الراديكالية» عموما على الفكر الاجتماعي والسياسي، والسلوك العملي المرتبط به، الذى يطالب بإحداث تغييرات جذرية ومباشرة فى النظم القائمة. وهو مصطلح يصف الفكر السياسي اليساري، سواء كان ماركسيا، أو غير ماركسي(١).

ودائما ماتعنى الراديكالية وظيفة التحليل أو النقد والمراجعة Analytical Or Revisionist Function. وهى تعتمد على مبدأ شامل ورئيسى تستوعب داخله كل جوانب الحياة. كما أنها تهدف من جانب إلى تقديم نمط جديد تماما للحياة الانسانية، بينما تهدف من جانب آخر إلى تهديد كل جوانب الحياة القائمة ونقد النظم والاوضاع الاجتماعية السائدة فى المجتمع ومراجعتها، تلك النظم والاوضاع التى يبدو، من وجهة نظر الراديكالية، أنها استنفدت مقومات وجودها. فمع أن صورا عديدة من الراديكالية تتجنب العنف، فمن المؤكد أن الاطاحة بالنظام القائم جزء من البرنامج الراديكالى(٢).

والراديكالية نموذج خالص من الفعل الاجتماعى، يتمتع بخاصية جوهرية متميزة. وهذه الخاصية تنسحب بصورة متماثلة على العقائد والافعال، التى تجد تعبيرا لها فى السياسة والدين والاقتصاد والفلسفة، أو أى مجال آخر من مجالات الاهتمام الانسانى بغض النظر عن محتواه. ونستطيع، على العموم، أن نصوغ عدداً من القضايا الرئيسية التى تصور لنا مضمون كلمة «الراديكالية»(*) على النحو التالى:

(١) الراديكالية، اتجاه أو اطار فكرى محدد بوضوح، ينظر إلى المركب

---

(١) عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، الاسكندرية، ص٣٧.

(2) International Encyclopedia of The Social Sciences, Macmillan, New York, V. 13, p.284.

(*) هناك تشابه قوى وإن كان مضللا إلى حد ما بين الراديكالية والتعصب، وخاصة فى مجال السياسة والاخلاق والدين. فالتعصب للقضايا الراديكالية بوصفه شكلا من أشكال الطاعة المستمرة أو الامتثال، إنما يعنى فى غالب الامر، الامتثال الدائم لقيم الراديكالية ومثلها. ومن ثم يكون الراديكالى المتعصب، ذا طراز من الشخصية يسمى «نموذج الشخصية الراديكالية». ورغم هذا، يتسم اتجاه الراديكالى دائما بطابع عقلى وفكرى خاص، يتمثل فى اصطباغه بالتلقائية الخلقية، وبصبغة واضحة من الدافعية، والانفعالات الجامحة. ويمكن الرجوع إلى مزيد من العرض التفصيلى فى هذا الشأن فى كتاب أدورنو وآخرين الذى يطلق عليه اسم «الشخصية المتسلطة» انظر:

Adorno (et. al.) The Authoritarian Personality, 1950.

المجتمعى أو الثقافى نظرة كلية (أو) يميل نحو توسيع نطاقه، حتى يشتمل على البناء الكلى للمجتمع.

(٢) وهى فلسفة محددة، وبرنامج للتغيير الاجتماعى، يصبو نحو التقويض الشامل لما هو منفور منه، والاستعاضة عنه، بفن، وعقيدة، وعلم، أو مجتمع، ثبت منطقيا أنه صحيح، وخير، وطيب، وعادل[١].

ومفهوم الراديكالية بوصفه مفهوما عقليا وفكريا، لايعنى أنها محكومة بالمنطق والعلم، أو بالاقتصاد، بل إن الخاصية الجوهرية للراديكالية تتمثل فى اتجاهها نحو شكل ما من التعميم النظرى أو الفكرى، يدور حول «معنى» سلوك الانسان وتجربته. ومن ثم، فعندما تربط الراديكالية مبادئها التفسيرية بالمثل السلوكية، فانها تتيح اسساً مطلقة وأبدية، «وصادقة من الناحية الموضوعية» للاختيار الخلقى. كما يتصف السلوك الراديكالى البحت بالخلو من اية حكمة عملية، والافتقار إلى عنصر المساومة الفكرية. فالراديكالى يحتقر المطالب الصادرة عن واقع الاشياء، ولايهتم كالآخرين بالنجاح أو التقدير الذى حددته المعايير التقليدية السائدة[٢]*.

وقد اتضح أن الراديكالية قد نشأت عند الطبقات المنبوذة فى المجتمع الذى كانت تنشأ فيه. ورغم أن هذه الظاهرة غير موجودة فى كل صور الراديكالية، فان لها أهمية كبرى عند محاولة فهم البناء الاجتماعى للراديكالية. ولهذا، فسياق الحياة

---

(1) Egon Bittner, Radicalism and The Organization of Social Movements in: Barry Mc Laughlin, Studies in Social Movements, Free Press, New York, 1969,p.291.

(2) Ibid., p. 294-295.

(*) وتستعين الراديكالية ببعض الوسائل لكى تحدد لنفسها نظرة عامة إلى الحياة يقل فيها التباين والاختلاف. ومن هذه الوسائل مايطلق عليه مذهب الاتفاق Conventionalism والنزعة المعادية للفردية Anti-Nomianism فأى أمرمن أمور الفكر والحياة والاجتماعية لايكون أمرا طبيعيا وعاديا، إن لم تعتبر الحركة الراديكالية أنه كذلك.

اليومية السائد عند الراديكالية، له مضمون اجتماعي غريب وغير مألوف من وجهة نظر المجتمع ككل[1].

وتنطبق صفة «راديكالي» على أفراد قلائل فوضويين، ورافضين وذوى ضمير حي، يعارضون مفهوم التقدم السائد، ويرون أن قدرة العلم على توجيهنا فى المسائل الانسانية، قدرة مبالغ فيها. ولهذا يستعيدون التوازن، بتأكيدهم على الجانب الخلقى في السياسة. كما يعتقدون أن البحث والتمحيص هو الفيصل فى تقييم نتائج سيطرة الانسان على الطبيعة، باعتبارها نتائج نافعة أو ضارة. كما يفضلون تكييف التكنولوجيا للانسان، وإن أدى هذا إلى تقهقر تكنولوجي، ويرفضون عكس ذلك. وهم، بطبيعة الحال، لايرفضون المنهج العلمي أو يعارضونه، بل يعتقدون أن قدرته على تقديم نتائج مثمرة، أضيق مما هو مفترض اليوم. بالاضافة إلى أن الاساس المتين الذى ينطلقون منه لتحرير الانسان باعتبار أن هذا هو الهدف الذى اختاره اليسار القديم، هو القيم اللاتاريخية المطلقة (كالصدق والعدالة والحب .. الخ) تلك التى لم ينشرها ماركس بين الاشتراكيين[2].

والمعرفة الراديكالية هى تلك المعرفة التى تتصل بعلم الاجتماع الاكاديمى التقليدى، وممارسة السياسة الراديكالية. ومن صورها «راديكالية المشاركة» التى تهتم بقضايا مباشرة، وتقدم المعونة والامكانات البحثية لمن يعانون، لكنها تفتقر إلى الايديولوجيا الشاملة والتخطيط، والالمام بالتراث السوسيولوجى. أما «الراديكالية الثقافية» فتهتم بالتعاطف مع الاشخاص الذين هم ضحايا الأشكال المعاصرة من التنظيم الاجتماعى. وهناك «الراديكالية محدودة المجال» Topical Radicalism التى

(1) International Encyclopedia, Op.Cit., p.295.
(2) Dwight Mc Donald, The Root is Man, in: Frank Lindenfeld, Radical Perspectives on Social Problems, Macmillan, California, 1970, p.339-440.

تطبق النظريات السوسيولوجية التقليدية على مجال معين من الأحداث ضيقة النطاق. لكنها تفتقر إلى التوجيه النظرى والمنهجي. وأخيرا، فهناك «الراديكالية الفلسفية» التى تزعم أن أصولها هى الماركسية، ومذهب الانتقاء الانسانى. فنظرا لأن الماركسية تسمح بتفسيرات عديدة، فقد جذبت دعاواها بوجه خاص، أولئك الراديكاليين الرافضين الذين تخلوا عن «علم الاجتماع البورجوازى»[1].

والقضية الجوهرية التى تنشغل بها الراديكالية الحديثة [*] هى الهجوم على بناء القوة التنظيمى، المتوارث من خلال التقاليد، من أجل التوزيع الحر والعادل للامتيازات السياسية، تحت شعار المثل الديمقراطية. ورغم ظهور حركات التمرد والاصلاح الديمقراطى عبر التاريخ، فقد اقتصرت الراديكالية بهذا المعنى على العالم الغربى منذ القرن الثامن عشر فقط[2].

وهناك خمس حركات انبثقت عن مثل عصر التنوير، تعبر عن اتجاهات الراديكالية الحديثة وتطورها. فهناك اليعقوبية Jacobinism التى ترجمت مثل عصر التنوير إلى سلوك سياسى. وقد ظهرت فى فرنسا، ثم انتشرت فى بلاد أوربا وفى الولايات المتحدة. كما كانت حركة مبادىء حزب الشعب Populism نوعا آخر يؤمن بحقوق الانسان العادى. أما الراديكالية الفلسفية، فهى حركة شابهت فى

(1) J. David Colfax in: J.David Colfax & Jack L.Roach, Radical Sociology, Basic Books Publishers, New York, 1971, p.81-83.

(*) ونظرا لأن الراديكالية الديمقراطية الحديثة، قد تأسست على المناقشات الاكاديمية الرفيعة عند لوك ومونتسكيو، فقد كان هذا المذهب ثورة على الاوضاع والعادات القائمة، تطالب بتقويضها، واحلال نظام عقلانى محلها. فعلى عكس راديكالية عصر الاصلاح، التى استوحيت من الدين، كان الشكل الجديد من الراديكالية، شكلا علمانيا تماما. كما هاجمت هذه الراديكالية الفكرة القائلة بأن الصفوة من الناس هى القادرة وحدها على ممارسة الحكم، ونادت بالحرية الفردية، والمساواة الشعبية. ولكن استخدام الراديكالية للعقل بوصفه اداة سياسية لم يكن مقصورا عليها، وإن كان الراديكاليون الديمقراطيون، هم أكثر من اهتم بقوة الاقناع العقلى.

مثلها، المثل الديمقراطية عند جفرسون. لكن المصلحين الانجليز كانوا يرفضون العنف والفوضى باعتباهما وسيلة تكتيكية(١).

وتعتبر الفوضوية أقوى صور الراديكالية وأكثرها شمولا وهى تدعو إلى الغاء كل النظم. لكنها فى عهد برودون Proudhon، تبنت برنامجا للاصلاح الاقتصادى فاق كل البرامج الراديكالية فى ذلك الوقت. اما المثالية الألمانية التى ظهرت بدءا من روسو حتى هيجل، فكانت ترى أن مثال العقل والحرية يتجسد فى ذات متعالية تبدو تجلياتها الواقعية فى النظم وحدها، وهذا على عكس الفوضوية. وهذا المذهب هو مايسمى بـ«نظرية الدولة» عند هيجل.

ورغم هذا، أثر فكر هيجل بشدة على تشكيل المذاهب الراديكالية اللاحقة وظهورها، رغم تمجيده لنظام الدولة القائم فى عهده(٢).

وفى الفترة مابين الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وعام ١٩٢٨، انقسمت الاتجاهات السياسية بوضوح إلى يمين ويسار. فاليمين كان يضم الذين رضوا بالوضع القائم (المحافظون) أو ارادوا المزيد من التباين بين الناس فيه (الرجعيون)، وعارضوا باسم «السلطة» و «التراث» الاتجاه نحو تغيير المجتمع وتشكيل النظم. فالمجتمع «عضوى» وهو غاية وسيلتها الفرد(٣)*.

---

(1) Ibid., p. 296.
(2) Ibid., p.297.
(3) Dwight Mc Donald, Op.Cit., p.338.

(*) ولم تكن راديكالية اليمين ملحوظة بشكل فعلى إلى حد كبير فى سياسة القرن التاسع. فقد احتذت دول أوربا النموذج الهيجلى. ومالت راديكالية اليمين نحو تصحيح الوضع القائم فعلا. وقد ظهر اليمين الراديكالى الاصلاحى Revisionist فى نهاية القرن. وقد ادى اندماج بناء الراديكالية اليمينية – أى راديكالية اليمين – مع بناء القوة السياسية القائمة إلى تحولها إلى فلسفة للدولة القومية القائمة، تبررها، وتناصرها. وهكذا أصبح مصطلح الراديكالية يعنى راديكالية اليسار. وهى حركة انقسمت إلى أحزاب متعددة متصارعة، قاتل بعضها البعض بعداء مرير.

ويضم اليسار اولئك الذين حبذوا التغير فى النظم الاجتماعية الذى يجعل توزيع الدخل أكثر عدلا ويقلل من الامتيازات الطبقية (أو يمحو الطبقات تماما). والمفهوم الفكرى الاساسى عند اليسار هو صدق المنهج العلمى. أما المفهوم الخلقى الجوهرى عنده فهو كرامة الانسان وحق الفرد فى الحرية والنمو الشخصى الكامل. والمجتمع فى رأيه وسيلة، تحقق غاية، هى سعادة الفرد، وإن اختلفت أساليب تحقيقها.

وتتحدى راديكالية اليسار أسس النظم والايديولوجيا القائمة وتعمل على المدى الطويل، من أجل مجتمع جديد. وجوهر التحليل عندها ينطلق من نظرية سياسية مختلفة، تتناول الكل لا الاجزاء. فهناك فارق بين الاتجاه إلى البناء الاجتماعى الاقتصادى، والاتجاه إلى العلاقات الشخصية. فالأول كان هو المجال الذى اهتمت به النظرية الماركسية[1].

وبظهور النازية فى المانيا، والستالينية فى روسيا، تلاشى الفارق بين اليمين واليسار هناك. وأصبح الجناحان جزءاً من مجتمع اللامساواة العضوى. وصار الفرد وسيلة لاغاية. وأصبح التغير محدودا ومقيدا، وروج الحكام لفكرة التقدم. وبهذا، تغير مدلول مصطلح اليمين وأصبح يشير إلى المحافظين القدامى. وتلاشى مصطلح اليسار، وجاء بدلاً منه مفهوما: التقدمى والراديكالى. التقدمى يجعل التاريخ محوراً للفكر والايديولوجيا، ويرى أن الطبيعة الانسانية خيرة فى أساسها، ويؤمن بقدرة المنهج العلمى على فهم التاريخ، ويتحدث بلغة جماعية كالقول بـ«مصالح المجتمع أو الطبقة العاملة» وينطلق فكره مما هو واقع بالفعل. أما الراديكالى، فيجعل الانسان محوراً للفكر والايديولوجيا، ويرى أن الطبيعة الانسانية تحتوى على الخير والشر معاً. ويتشكك فى قدرة العلم على تفسير الأشياء وراء حد معين. ويؤكد على الضمير

(1) Ibid., p.338.

والاحساس الفردى وينبع فكره مما ينبغى أن يحدث ويشعر بمأساة المصير الانسانى فى كل مجتمعات الانسان[١].

وهناك أشكال ثانوية أخرى من الراديكالية منها حركة الجمهوريين الردايكاليين الذين ظهروا في فرنسا. والاتجاهات المعادية للحقوق المدنية والماكارثية. كما أن هناك الاشتراكية الثورية إلى جانب حركة النقابيين التى تفرعت من راديكالية اليسار[٢]*.

ولقد كانت الراديكالية مستمرة، وخاصة فى الدول التى تحررت من السيطرة الأوربية. وهى تمثل ثورة على نظم الحكم العقلانية المعقدة التى تمثل -فى رأيها- قيدا على حرية الانسان باعتبار أنها جانب من نمو الاخلاق الرشيدة والنزعة العقلانية فى الحضارة الغربية (رغم أن هذه النزعة لاتقتصر على حضارة الغرب).

ويتمثل جوهر المشكلة الراديكالية فى التناقض بين المبدأ الخلقى القائل بتغيير الواقع بوساطة السلوك الفعلى، ومتقضيات الوجود القائم ومعطياته[٣].

وهكذا نستطيع أن نخلص من هذا العرض التحليلى إلى تصور محدد لمصطلح الراديكالية والراديكالى. فالراديكالية هى بوجه عام اتجاه فكرى وعملى يهتم أساسا بالتغيير الأساسى لموقف أو وضع اجتماعى معين بوساطة السلوك الفعلى حتى وإن اقتضى ذلك اتخاذ وسيلة العنف فى بعض الاحيان. وهذا الاتجاه يمثل عموما ثورة

---

(1) Ibid., p 338-240.
(2) Internactional Encylopedia, Op. Cit., p.298-299.

(*) لقد عارضت حركة الجمهوريين الراديكاليين فى فرنسا، اليسار البرلمانى هناك، وكونت اتجاها يمينيا سياسيا متطرفا. أما حركة معاداة الحقوق المدنية والماكارثية فقد ظهرتا فى الولايات المتحدة. أما حركة الاشتراكية الثورية فقد حاولت أن تكون استمرارا للراديكالية الفلسفية فى انجلترا وأن تتبنى الماركسية وتقيم مذهبا راديكالياً سياسياً. أما حركة النقابيين فقد كانت وليدة الماركسية والفوضوية وظهرت فى بعض دول أوربا اللاتينية وأثرت فى تشكيل الفاشية فى ايطاليا.

(3) Ibid., p.299.

على كل شيء – مادى أو لامادى – يقف حائلا امام سعادة الانسان وحريته، كما يتصورها الراديكاليون. وتهدف الراديكالية من وراء هذا إلى تخليص الانسان من كل قيد يقف عائقا امام حريته. ومن هنا وصف البعض الراديكالية باللاعقلانية أو الفوضوية أو معاداة الفكر أو اليوتوبيا، أو ما إلى ذلك من صفات استنادا إلى ماوجدوه من تمرد للراديكالية على العقل أو السلطة أو غير ذلك فى فترة تاريخية معينة أو غيرها. وانطلاقا مما سبق يمكن القول أن «الراديكالى» هو من يرى أن تحرر الانسان من سيطرة أى شيء انما يتم من خلال التغيير الجذرى والدائم للظروف المكبلة لنمو الانسان وملكاته وقدراته، شريطة أن يكون الهدف الاساسى هدفا انسانيا يعود أثره على الانسان ذاته.

ويعتقد الباحث، بل يؤكد أن الراديكالية بمعناها الصحيح والشامل إنما تمثل ثورة على الكيفية التى تستخدم بها أشياء مثل العقل أو الفكر أو الموارد الاقتصادية أو السلطة، أو النتائج المترتبة على استخدامها بالنسبة لعامة الناس فى المجتمع، أى بالنسبة للسواد الأعظم من الجماهير المغلوبة على أمرها. ولهذا، فليست الراديكالية رفضا لهذه الأشياء، بقدر ماهى تمرد ورفض لأسلوب استخدامها ومايتركه من آثار تجاه الناس،فى زمن معين ومجتمع معين. ومن هنا فإذا كانت الدعوة الرئيسية للراديكالية هى المناداة بالتغيير الاساسى والفعلى والشامل للظروف المحيطة بالانسان فى المجتمع والتى تمثل قيدا على حريته، فان الموضوع أو المحور الذى انصبت عليه دعوى التغيير سواء كان الظروف الفكرية أو الاقتصادية أو السياسية أو غيرها – كان يختلف من فترة زمنية إلى أخرى، ومن مجتمع إلى آخر.

رابعا: تفسير الراديكالية:

يحق لنا الآن أن نفسر الاتجاه الراديكالى الذى تبناه المفكرون فى علم الاجتماع، أو حتى فى تخصصات علمية أخرى. والمقصود بالتفسير هنا تحديد

الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية التي تؤدى بالمفكر إلى تبنى الاتجاه الراديكالى، سلوكاً أو علماً، أو كليهما. فهناك رأى سائد يلقى كثيرا من القبول مؤداه أن دور المفكر بطبيعته، يملى على صاحبه أن يتخذ موقفا نقديا فى «مواجهة» المجتمع. ويقتضى انتاج الافكار ذات التأثير، بعض الاستعداد للتخلى عن الاعتماد على الحكمة التقليدية، ورفض الايديولوجيات السائدة. فكلما نظر عالم ما إلى نفسه، باعتبار أنه مفكر، ازداد امكان انتمائه إلى الراديكالية، أو إلى ثوار جناح اليسار. وتساعد على هذا أيضا عوامل أخرى مثل عدم الشعور بالأمان الاقتصادى والمهنى. فظهور «البروليتاريا الفكرية» ينتج عن عدم توافر الفرص المهنية الكافية للمفكرين.وهذا فرض أكدت صحته بعض الدراسات. كما لوحظ أن المعتدلين يتبنون أفكارا راديكالية وينخرطون فى الحركات الردايكالية اذا هددهم عدم الامان المهنى. لكن القهر السياسى الذى كان يحدث فى بعض الدول مثل فرنسا وروسيا القيصرية، كان يؤدى بالمفكرين بالمثل إلى التطرف السياسى. كما أن القهر والتمييز الذى عانت منه الأقليات العنصرية والقومية فى أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، قد جعل كثيرا من مفكريها ينضمون إلى الحركة الشيوعية. فالقهر السياسى، «المعتدل» يؤدى بالراديكالية العلنية إلى بلوغ ذروتها[1].

أما بعض مفكرى الغرب - الذين روجوا لفكرة انتهاء عصر الايديولوجيا [*]- فقد أشاروا إلى تطرف الماركسية اللينينية التى كانت النظام السائد للحكم فى روسيا من جانب، والتعديلات التى دخلت على نظام الانتاج الرأسمالى من جانب آخر،

---

(1)Robert J . Brym, Intellectuals and Politics, Allen & Unwin, London, 1980, p.14-17.

(*) يمكن الرجوع إلى كتاب «دانييل بل» «نهاية الايديولوجيا» حيث أشار المؤلف إلى انتهاء الايديولوجيا فى المجتمع الرأسمالى المعاصر لأنه مجتمع أصبح يخلو من المشكلات حيث أنه قد استخدم تكنولوجيا العلم الاجتماعى - لا الايديولوجيا - فى حلها. ومن ثم لم يعد لفكرة الصراع الطبقى - التى يتأسس عليها الصراع الايديولوجى مكان فى هذا المجتمع.

قـد أدت إلى ظهـور اتجـاه فى هذا القـرن، تمثل فى زيادة اندمـاج المفكرين فى مؤسسـات نظامية فى الدول الليبرالية والشمولية، وهو اندماج نتج عنه «الاعتدال السياسى». وهذه عملية نتجت عن حركة «التطور التنظيمى الشاملة المعروفة باسم «التحديث»، التى ترتب عليها وجود حد أدنى من الضمانات الاجتماعية والمشاركة السياسية من خلال حق الانتخاب. ومن ثم أصبح الصراع الفكرى يتركز حول جعل الوضع القائم - المتمثل فى دولة الرفاهية - وضعا أكثر فاعلية وملاءمة(1).

وقد أشا روبرت برايم Robert J.Brym إلى أن ميلز نفسه - لا الوظيفيين فحسب- قد اعتنق الرأى القائل بتحول المفكرين إلى بورجوازيين وموظفين فى مؤسسات الدولة وأجهزتها المختلفة. فهم بورجوازيون نتيجة لعلاقتهم بنسق المكافآت الاجتماعية لا لعلاقتهم بوسائل الانتاج. أما بيتينا آتكر Bettina Apthker فقد أشارت إلى أن تحول البحث الاجتماعى العلمى والطبيعى إلى اداة لتحسين أساليب الانتاج الصناعى،جعل الاكاديميين جزءا من الطبقة العاملة المغتربة المعدمة التى تاقت إلى الثورة. وهكذا يصبح المفكر الحديث بروليتارياً فى ضوء مكانته فى عملية الانتاج، وبورجوازياً فى ضوء حصوله، فى الوقت ذاته، على مستوى أعلى نسبياً من المكافآت الاجتماعية. وهذه حال تعوق محاولة التنبؤ بمعدل راديكالية الفكر ومستواها على مر الزمان(2).

ولقد دللت الشواهد على ازدياد راديكالية الفكر فى الولايات المتحدة. واتضح هذا من تزايد معدل الانضمام إلى الاتحادات النقابية العديدة، وتبنى المفكرين لنفس استراتيجيات العمال، دفاعاً عن مصالحهم. لكن تزايد فرص العمالة أمام المتعلمين يشجع على وجود معارضة اصلاحية لاثورية. فالانضمام للاتحادات المهنية دليل

---

(1) Op. Cit., p.18-20.
(2) Ibid., p.20-22.

على تطور الوعى الثورى، من جانب، وعلى امتصاص الدولة لسخط المفكرين، واعطائه طابعاً نظامياً، من جانب آخر. ومع هذا، ماتزال مظاهر الاستياء السياسى «المتطرف» تحدث فى البلاد المتقدمة اقتصاديا، نظرا لأن العوامل الاجتماعية المؤدية إلى سوء تكيف المفكرين ماتزال قائمة[1].

وقد وجهت بعض الانتقادات لوجهة النظر القائلة بتحول المفكرين إلى بورجوازيين أو بروليتاريين. فقد صيغت هذه القضية دون سند إمبيريقى. ولم تقدم أساس نظريا ملائما لتفسير دورات السخط السياسى. فسوء التكيف الاقتصادى والسياسى عامل هام، ولكنه لايكفى لظهور طبقة مفكرين راديكالية. بل يجب أن تكون لدى المفكرين - بالاضافة إلى هذا - «القدرة» على أن يفعلوا شيئا بصدد استيائهم لكى يكونوا راديكاليين،ويظلوا كذلك. فالمفكرون الذين لاطبقة لهم Dé-classé، والبعيدون عن بناءات السلطة الموجودة، قد يتحولون إلى طائفيين لاأمل لهم، يعادون السياسة ويهملونها، إن لم يملكوا الموارد السياسية اللازمة لتحويل سخطهم إلى سلوك. وليس من المبالغة القول بأن علماء الاجتماع مالوا بشدة إلى اهمال جانب القدرة أو «القوة» فى معالجتهم للعلاقة بين المفكرين والسياسة الردايكالية[2]*.

---

(1) Ibid., p.23-24.
(2) Ibid., p.25.

(*) لقد ساق روبرت هابر R.Haber نقدا لادعاء علماء النظرية القائلة بنهاية الايديولوجيا أن المفكرين الامريكيين قد توصلوا إلى اتفاق تنتفى معه الصبغة الردايكالية، وذلك حول القضايا السياسية نتيجة لبعض العوامل منها اندماجهم فى التنظيمات القائمة. فهو يرى أن فى هذا القول تجاهلا لعامل أهم وهو قمع السلطات السياسية الامريكية للصراع وتعزيز قدرتها على تنظيم الحياة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية فى الستينيات، حتى يكون من غير الممكن التفكير فى القيام بحركات راديكالية ذات سند فكرى، أوقيادة شاملة. فقد تزايدت وسائل القمع، وقلت الموارد السياسية والقانونية فى ايدى المفكرين،وازدادت السيطرة عليها من جانب السلطات.فلو حدث بعض النقص فى الموارد السياسية المتاحة للسلطات وبعض الزيادة فيها لصالح المفكرين، أو كلاهما، لتزايد معدل الراديكالية الفكرية. فعنصر القوة هام للراديكالية ويتحدد بمجموعة من المحكات مثل حجم الجماعة ومستوى تنظيمها وسيطرتها على الموارد.

وقد اعتبرت بعض الدراسات أن الراديكالية هى سلوك منحرف أو متطرف. ولكنها دراسات تتميز بأنها تنصب على شكل الاتجاه الراديكالى لامضمونه[1].

أما نيوكومب، فقد لفت النظر إلى أهمية المجتمع المحلى باعتباره عاملا يتوسط عاملى الشخصية والاتجاه الاجتماعى. فالراديكالية - فى رأيه - احتجاج على قيم موجودة ولكنها تعنى الانتماء إلى قيم أخرى تجعل الانسان غاية لها. ولهذا طالب بدراسة الجماعات التى ينتمى إليها الراديكاليون. وهذا التأكيد من جانبه على أهمية العامل الموقفى، هو تأكيد على العلاقة بين الدافعية والموقف التاريخى[2].

خامسا: الاتجاه الراديكالى فى علم الاجتماع:

ظهر العلم الاجتماعى عندما حاول الناس فهم عالم «الاغتراب» الذى يعيشون فيه.وقد جعل هذا العلم من نفسه «علماً طبيعياً» فى وقت ساد لدى الناس شعور بالاغتراب عن مجتمع صنعوه بأيديهم، ثم فقدوا السيطرة عليه. وانطلق هذا العلم من غرب أوربا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ثم انقسم إلى تيارين: أحدهما الماركسية التى اتجهت شرقا واهتمت بالطبقات الدنيا، ونادى بها مفكرون وأحزات سياسية تهتم بهذه الطبقات. والآخر هو علم الاجتماع الاكاديمى، الذى اتجه غرباً ونما فى الولايات المتحدة على ايدى العلماء الاكاديميين الذين اهتموا بدعم الوضع القائم واصلاحه لا التمرد عليه وانهائه. وكان لكل تيار منهما تصور خاص للنظام الاجتماعى الجديد.

وبعد الحرب العالمية الأولى، اهتم علم الاجتماع الاكاديمى بمشكلات مثل التصنيع والتحضر. ورأى أن حل هذه المشكلات، أمر ممكن داخل اطار المجتمع

(1) Thelma Hermann Mc Cor Mack, The Motivation of Radicals, in:Mc Laughlin: Studies in Social Movements, Op. Cit., p. 77-68.
(2) Herman Strasser, The Normative Structure of Sociology, Op. Cit., p.167.

القائم ذاته. أما الماركسية، فقد ارجعت هذه المشكلات ذاتها إلى الرأسمالية ونظام الملكية، والنظام الطبقي. فهي نظم تعوق - في رأيها - النمو الصناعي إلى حد كبير. كما كانت الماركسية ترى أن هذه المشكلات المجتمعية تتمثل في شكل صراعات وتناقضات، لاحل لها داخل الاطار المجتمعي القائم[1].

وبعد الثورة الروسية، بذلت الجهود من أجل استمرار النمو الفكرى للماركسية، لكنها توقفت عن النمو، وبخاصة عند ظهور الستالينية. وبين العشرينيات والستينيات، صار علم الاجتماع في الولايات المتحدة، علما أكاديميا، وتعددت مراكز تمويله من جانب دولة الرفاهية، وتبنته الجامعات، وتدعمت مكانته في غرب أوربا، وفي الولايات المتحدة، حيث صار فرعاً من الثقافة الأمريكية. كما أظهر اهتمامه بمشكلات البيئة في المجتمع الامريكي. وبعد الحرب العالمية الثانية، خرج علم الاجتماع الامريكي من عزلته، واهتم بتصدعات الثقافة وتناقضاتها، واحتك علماؤه، بأساليب مختلفة،بدول العالم كله أكثر من ذى قبل. وقد حدث هذا للماركسية أيضا في الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، ولعلم الاجتماع في غرب أوربا، رغم أن نمو الماركسية وتغييرها كان يتم بشكل بطيء. وكانت هذه التغيرات في علم الاجتماع الاكاديمي والماركسية كفيلة باحداث «أزمة» في علم الاجتماع العالمي برمته[2].

وتحدث الأزمة النظرية أو المذهبية في النسق الفكرى، عندما يكون قد استنزف الامكانات الداخلية لنموه، أو عندما تكون الحقائق التي يتضمنها النسق قد تغيرت كثيرا، بحيث لاتنطبق مقولاته عليها. وهما عمليتان تحدثان في وقت

---

(1) Alvin W. Gouldner, The Coming Crisis of..... Op. Cit., p.25-26.
(2)Ibid., p.26.

واحد(1). فالأزمة تشير إلى إمكان حدوث التغير فى النسق بصورة أكثر دواماً واستمراراً مما يؤدى إلى تحول جذرى فى الطابع الكلى للنسق(2).

ولكن واحدا ممن تناولوا بالتحليل ازمة علم الاجتماع – وهو ألفن جولدنر – كان يقصد بهذه الازمة انهيار الوظيفية، باعتبار أنها النموذج السائد داخل علم الاجتماع الاكاديمى. ولهذا فتفسيره لم يكن نقداً عاماً لقضية الاشتغال بعلم الاجتماع، بل كان تحليلاً موجزاً للمضمون المنهجى والايديولوجى للنموذج الوظيفى كما يتمثل فى أعمال تولكوت بارسونز، والذى كان هو الاتجاه النظرى السائد لوقت ما فى علم الاجتماع الاكاديمى بالولايات المتحدة(3).

واذا ماتساءلنا عن ماهية علم الاجتماع الاكاديمى، نقول أنه ليس مقصورا على علم الاجتماع الامريكى، رغم أن الأخير هو نموذج العلم الذى يحتذيه فى الممارسة والتطبيق كل علماء العالم(4).

أما الماركسية، فهى بناء من الأفكار حول طبيعة الكون والانسان والمجتمع والتاريخ. وقد وحد ماركس فى نسقه الفكرى الفلسفة المثالية لعصر التنوير، ووجهة النظر الشاملة والدينامية عند المثاليين الالمان، وبخاصة هيجل، وتحليل علماء الاقتصاد البريطانيين الكلاسكيين للاقتصاد الرأسمالى(5).

وهناك من يشير إلى أن المنظور الماركسى، والنظرية الماركسية، كما تستخدم فى علم الاجتماع، لاتمثل برنامجاً سياسياً أو ايديولوجياً محدداً. بل إن المنظور

---

(1)Norman Birnbaum, in:Davaid J.: Colfax & Jack L. Roach. Op. Cit., p.108.

(2)Couldner, Op.Cit., p.341-342.

(3) Barry Smary, Sociology, Phenomenology ....., Op. Cit., p.10.

(4) Gouldner Op.Cit., p.23.

(5) Paul Sweezy in: Frank Lindenfeld, Radical Perspectives on Social ....., Op. Cit., p.325.

الماركسي، مجموعة من القضايا العامة الموجهة، وأدوات العلم التى تستخدم لدراسة الظواهر الاجتماعية. ولايشترط لمن يتبناها أن يكون ماركسيا أو اشتراكيا. فعلم الاجتماع الماركسي، يقدم إطاراً تفسيريا للمحلل، ينظم من خلاله، أفكاره حول التطورات والتغيرات الحادثة داخل المجتمع الصناعى(1). وهناك من يقول أن الماركسية ليست فى أساسها تفسيرا للتاريخ فحسب، بل أنها موجهة للسلوك السياسى أيضا. وقد نتج الغموض واللبس فيها، من حقيقة مؤداها أن الاهداف الخلقية التى نادى بها ماركس لم تتحقق بينما أن العملية التاريخية التى اعتقد انها ستتحقق، قد حدثت بالصورة التى تنبأ بها إلى حد كبير.

واليوم، تمثل أعمال ماركس، فى حقيقة الأمر، البناء الرئيسى للاسهام النظرى والتصورى، داخل نظرية الصراع. وكان للفكر الماركسى تأثير هائل فى تشكيل السياسات العملية فى القرن العشرين. فالماركسية كانت بناءاً ومذهباً فكرياً قوياً شكل مصير ملايين الرجال والنساء. وهناك جانب رئيسى من هذا البناء الفكرى يزود العلماء الاجتماعيين وعلماء الاجتماع، بطريقة شاملة ودقيقة لتحليل المجتمع، ويشكل لب منظور الصراع(2).

فقد أدت الاسهامات المنهجية والنظرية لماركس إلى وجود نموذج الصراع الذى كان يتحدى نموذج النسق. وقد استمرت قلة من علماء الاجتماع تحمل لواء النموذج الأول فى الخمسينيات مثل هانز جيرث وتلميذه س.رايت ميلز الذى ذكر أنه من المستحيل بالنسبة لعلماء الاجتماع تجاهل حقائق جوهرية، كالطبقة والقوة، والصراع فى نفس هذه الفترة. وقد أعلن تولكوت بارسونز – وهو أكبر خصوم ميلز النظريين– أنه من الضرورى التسليم بأن ماركس كان أحد المؤسسين

---

(1)C.H. Anderson, Tewards a New Sociology: A Gritical View. The Dorsey Press, Illinios, 1971,p.3.
(2) E.C Cuff & C.C.F Payne, Perspectives in Sociology, Op. Cit., p.56.

البارزين لاطاره النظرى الكبير[1].

وقد تمثلت أزمة العلم الاجتماعى الماركسى، فى ظهور نموذج جديد من المجتمع الرأسمالى،حل محل النموذج القديم،تسود فيه عملية تدخل الدولة فى الاقتصاد، رغم وجود الايديولوجيا القائلة بحرية العمل، إلى جانب شيوع الملكية وانتشار رأس المال. كما كانت القوانين النظرية الماركسية المتصلة بعلاقة البناء التحتى بالبناء الفوقى، فى حاجة ماسة إلى تنقيح وتعديل. إلى جانب أنه قد ظهرت فى امريكا طبقة وسطى وسيطة بين البروليتاريا والبورجوازية. بالاضافة إلى أنه اذا كان سكان العالم الثالث يمثلون بروليتاريا، فقد اشتركت الطبقة العاملة فى المجتمعات المتقدمة فى جريمة استغلالها. كما لوحظ أن علم الاجتماع فى الدول الاشتراكية السابقة مال - إلى الاستفادة من بعض الاساليب الفنية، لامن الاسهامات والأعمال النظرية. وهى اسهامات وأعمال تتسم بتنوع وضع امام الماركسية مشكلات لاحل لها. بل سعت بعض المحاولات الكفرية التى مثلت أزمة للفكر الماركسى نحو «فهم» صراع المصالح أو تناقضها بين جماعات المجتمع،لانحو مجرد التعبير عنها. فلابد أن يكون واضحا أن أزمة علم الاجتماع الماركسى، ناجمة عن أزمة فكرية تضرب بجذورها فى المكانة الاجتماعية والاهتمامات السياسية للجماعات التى ينتمى إليها علماء الاجتماع .كما أن تنوع المصادر الفكرية، وتباين الظروف التاريخية، أدى إلى ظهور اتجاهات ماركسية عديدة إختلفت من بلد إلى آخر. وهذا يعنى فى نهاية الأمر أن الفكر ليس شيئا مستقلا عن الواقع، وانما هو انعكاس للوقائع الخارجية[2].

يضاف إلى هذا، أنه:اتضح عدم صحة الزعم الذى ساقه ماركس،والقائل بأن

---

(1)Robert W.Frederichs, A sociology of ...., Op. Cit., p.259-260.
(2) Norman Birnbaum, in David J.: Colfax.. Op.Cit., p.108-113.

قطبى الصراع الطبقى الحديث هما: طبقة البروليتاريا، والطبقة الرأسمالية، حيث أن الصراعات التى حدثت فى القرن التاسع عشر، إنما قامت بها طبقة «الفلاحين» لاطبقة البروليتاريا. ولم تكون الصراعات التى حدثت بين البروليتاريا والبورجوازية، هى الصراعات الطبقية الحاسمة، التى انتجت ثورات اطاحت بالحكومات المستبدة فى القرن العشرين. بل إنه عند تولى هذه الثورات للسلطة، فانها كانت تستخدمها لتحويل الملكية إلى ملكية جماعية(١). وأخيرا فقد كان هناك من علماء الاجتماع، من وجه إلى كارل ماركس نقدا عاما مؤداه أنه كان يميل بصورة متزايدة فى أواخر أيامه إلى تبنى نموذج النسق بديلا عن نموذج الصراع(٢).

ولكن علم الاجتماع لايجذب الراديكاليين فحسب، بل يخلق الراديكاليين مثلما يخلق المحافظين. فهو يتضمن بعدى القمع والتحرر. ويعتمد استخلاص الجانب التحررى فيه، ونموه، على انتشار نقد ذى طابع تاريخى لعلم الاجتماع باعتباره نظرية، وعلما اجتماعيا(٣)*.

---

(1)Alvin W. Gouldner, The Future of Intelligentia and The Rise of The New Class, Gritical Social Studies, Macmillan Press, N.Y., 1979, p.9.

(2) See, Robert W.Frederichs, A Sociology of Sociology, Op.Cit., p.260.

(3) Gouldner, The coming crisis, Op.Cit., p. 10-12.

(*) فى الخمسينيات عانى المجتمع الامريكى من مشكلات عديدة ارجعها من تنبهوا إليها إلى عدم ملاءمة الحكومة القائمة، وإلى الاهمال الاجتماعى، والتورط الداخلى والتدخل الخارجى وأصبحت صياغة مفهومات الاستغلال والقهر، تتيح منظورا جديدا للتحليل والتطبيق الراديكالى الناشىء. أما فى الستينيات،فقد أظهر علماء الاجتماع اللامبالاة بالأحداث الدائرة حولهم، وسيطرت الافكار الميتافيزيقية -مثل الاتفاق لدى بارسونز والنزعة الوظيفية عند دافيز - على الاتجاهات النظرية. كما كان منهم من نادى بنهاية الايديولوجيا - كما ورد قبل ذلك - وذلك فى أكثر عصور الايديولوجيا رواجا وازدهارا. وأصبح علم الاجتماع اداة فى تشكيل السياسة الحكومية. وادرك بعض علماء الاجتماع انه من الممكن توفيق البحث لصالح الصفوة،فى مقابل السماح لهم باجراء بحوثهم. وقد كان انفاق الحكومة على العلوم الاجتماعية سببا فى ايجاد علاقة بين علم
=/=

وهكذا، كان خليقا بالازمة التى تعرض لها علم الاجتماع الاكاديمى وعلم الاجتماع الماركسى – أو بعبارة أدق الاتجاه الاكاديمى والاتجاه الماركسى فى علم الاجتماع – أن تؤدى إلى ظهور تيارات بديلة أهمها هو الاتجاه أو التيار الراديكالى فى علم الاجتماع، الذى هو محل للمناقشة فى الصفحات المقبلة.

ويرى الاتجاه الردايكالى الناشىء فى علم الاجتماع – والذى ظهر لأول مرة فى أمريكا – أن مسئوليته هى معارضة التبريرات التى يسوقها ليبراليو الحرب الباردة لأحوال المجتمع الامريكى، تحت شعار العلم. وقد ارجعت بعض التفسيرات ظهور هذا الاتجاه إلى ضغوط الجامعات وظروف الاوضاع المهنية. ولكنها تفسيرات محددة ولاتاريخية. فتحول علم الاجتماع نحو الراديكالية، ساير تحول تخصصات علمية أخرى على هذا النحو ذاته. ومن ثم فتفسير هذه الظاهرة لابد أن يهتم بالظروف التى اتسم بها المجتمع الامريكى وعلاقته بمختلف حركات التحرير فى العالم(١).

وقد كان الحوار الساخن الذى دار بين القلة الراديكالية التى تطالب بادانة

=/=

الاجتماع والحكومة. وأصبحت الامبيريقية والتفتت النظرى يسيطران على المضمون الفكرى لعلم الاجتماع باعتباره مهنة لأن الاستقلال الفكرى والاصالة كانت عوامل تهدد المكانة التى حصل عليها الاكاديميون البيراقراطيون ومشروعات بحوثهم التى اقرتها الحكومة ومولتها. وكان هؤلاء يدركون انهم لو قاوموا النسق الاجتماعى القائم – الذى يمارس القمع فى الداخل والخارج – فسوف تنتهى «حريتهم الاكاديمية». وهى الخدعة التى عززتها الصفوة التى تحكم مؤسساتهم وتديرها. وفى سنة ١٩٦٧ أصبح من الضرورى أن تنتظم محاولات تعبئة الرأى العام الامريكى ضد حرب فيتنام، فى صورة منظمة ودائمة، تدور حول القضايا المتصلة بهذه المشكلة. كما أصبح ضروريا أن تفهم الجماهير أن أنشطتها ترتبط بقضيتى فيتنام والعنصرية وانها تسهم دائما فى استمرار السياسة الداخلية والخارجية المدمرة فى الولايات المتحدة فى ذلك الوقت.

(1) Dabid J.: Colfax & Roach, Op.Cit., p.3.

تدخل الولايات المتحدة فى فيتنام، وانهاء الحرب، ورابطة علماء الاجتماع الداعية إلى « الموضوعية والحياد السوسيولوجى» بصدد هذه القضية عاملا هاما فى اهتمام بعض علماء الاجتماع الشبان بامكان قيام «علم اجتماع راديكالى» . وبعد ذلك - وفى عام ١٩٦٨ - ظهرت لجنة « حركة تحرير علم الاجتماع» وتكونت رابطة علماء الاجتماع الردايكاليين، وتزايدت الاتصالات بين أعضائها. وكانت مهمتها هى كشف التناقضات فى أعمال علماء الاجتماع المحافظين واقتراح البدائل الراديكالية والانسانية لها. ورغم هذا، كانت قوانين الرابطة السوسيولوجية الامريكية، تمنع هؤلاء من ممارسة السلوك السياسى وتشكيل السياسة[١] .

وعند فحص علم الاجتماع الاكاديمى النظرى، يبدو أنه يقدم لنا أعمالا مختلفة مثل النظرية البارسونية، والماركسية المحدثة. وهى أعمال عانت من التحريف كما أنها أهملت الجانب الخلقى أو الانطولوجى للنظرية، ولهذا أدت إلى انفصال عالم النظرية عن الجموع البشرية التى تشكل النظرية والوقائع وتتشكل بهما. وعلى العكس من هذا، يؤسس أصحاب علم الاجتماع الراديكالى علمهم هذا، من خلال لغة الجدل، التى تعنى التحول الضرورى والجوهرى والمستمر للمعانى والتعريفات، والحاجة إلى صياغات نظرية قصيرة المدى وبعيدة المدى، وكذلك الحاجة إلى الصياغة المجردة للمفهومات، واجراء البحوث الواقعية[٢] .

ويمكن القول بأن ماركس- خلافا للماركسيين المحدثين الذين جاءوا من بعده - قد استطاع تحقيق التوافق والتكامل بين الاعتبارات الابستمولوجية، والانطولوجية في اعماله. أما فيبر فقد اهتم فى وضعيته بالمفهومات والمناهج،

---

(1) Colfax, Op.Cit., p.7-11.
(2) Ibid., p.89.

ولم يهتم بالوقائع والمصالح، مما جعل وضعيته، تعبر عن صياغة مفهومات خالية من المضمون التاريخي والاجتماعي. كما أن علم الاجتماع التطبيقي، رغم احتوائه على جانب خلقي، واتجاهه صوب علم الاجتماع الوضعي من الناحية الابستمولوجية، يحتوي على مجال ضيق من التصورات الممكنة. وتقع دعاوى مؤيديه ضمن علم الاجتماع الوضعي أيضا[1].

والاتجاه الراديكالي في علم الاجتماع، وهو اتجاه نتج عن حاجات ودوافع مختلفة، وأنواع متباينة من المنطق، يعتبر نقطة اتصال علم الاجتماع الاكاديمي بالفلسفة الخلقية والاقتصادوالسياسة، لأن علم الاجتماع الاكاديمي، فرع من علم الاجتماع، غير ملائم، فكريا وتنظيميا، لفهم التغيرات في المجتمع الكبير. واذا سمحت الثقافة الراديكالية بوجود علماء اجتماع يتململون من مسئولية تغيير المجتمع القائم الظالم تذرعا بحجة العلم، وإذا أعاقت هذه التبريرات نمو النظرية والتطبيق الراديكالي، سواء كان سوسيولوجيا أو غير ذلك ، فانها تتضمن على هذا الاساس تبريرات ضارة[2].

ويعتبر زعم علم الاجتماع الاكاديمي، أنه متحرر من القيمة، زعما زائفا، لأنه علم انتجته النزعة المحافظة، التي امتزجت بليبرالية المؤسسات الامريكية، في القرن العشرين وكان دوره هو خدمة الوضع القائم، وتزويد السلطات بالمعلومات اللازمة للحكم، وحرمان الغالبية منها. ولهذا، فمهمة علم الاجتماع الراديكالي، أو التيار الراديكالي في علم الاجتماع، أن يعكس هذه العملية، ويدرس بناء القهر الاجتماعي، ويتيح المعرفة والقوة للغالبية الاجتماعية العاجزة، التي تعاني من الاستغلال. ولهذا، لابد من ايجاد نظرية ومنهج يلائمان هذه الاغراض من أجل مهمة

(1) Ibid., p.90.
(2) Ibid., p.90.

التغيير[١].

ونظرا لسيطرة المؤسسات الخاصة على المجتمع الغربى المعاصرة، فقد ظهر مايسمى بـ«علم اجتماع المؤسسات» وهو علم يخدم حاجة هذه المؤسسات. كما يتبنى مدخلين هما: «النظرية الكبرى» و «الامبيريقية التجزيئية». وتهتم الأولى بالعلاقة بين المفهومات وبصياغة نظرية عامة وشاملة. وتهتم الثانية بأساليب المسح، والنظرية التطبيقية الضيقة النطاق لمحاولة الوفاء بحاجات النسق (كالحاجة إلى الضبط مثلا ...)[٢].

وقد اشار ميلز إلى أن «النظرية الكبرى» و «الامبيريقية التجزيئية» و «الاخلاق البيرقراطية»، قد ابرزت جميعا صورة من الرضا والانسحاب عند علماء الاجتماع. وهى صفات خطيرة تؤدى إلى نتائج مضللة فى هذا العصر[٣].

ويرى علماء الاجتماع الراديكاليون أن البديل لعلم اجتماع المؤسسات الذى تسيطر عليه نزعة الاحتراف، هو علم الاجتماع الراديكالى، الذى يتخذ من نزعة الشك منهجا، بجانب مناهج أخرى مثل الفضول العلمى، وتكريس نفسه لهدف هو تحقيق الانسان لذاته. فاذا كان علم الاجتماع التقليدى يفخر بالتخصص والخبرة وبدعوى التحرر من القيمة، والنظر إلى البناء القائم للنظرية السوسيولوجية، نظرته إلى بناء متكامل متراكم، فإن علم الاجتماع الراديكالى، بعيدا عن الاتجاه البيروقراطى، يتبنى ثلاثة مداخل يعتبرها الموجهات الاساسية له وهى:

---

(1) David Horowitz, Radical Sociology, Confield Press, New York, 1970, p.1.
(2) Albert Szymanski in : Colfax, Op.Cit., p.93-94.
(3) Robert Frederichs, A Sociology .., Op.Cit.,p.47.

(١) ميل دائم نحو فهم الانسان والمجتمع.

(٢) نزعة شكية عميقة وصائبة تجاه كل الافكار التى يتلقاها داخل علم الاجتماع وخارجه.

(٣) تعاطف شديد، وتوحد قوى مع ضحايا الطابع الروتينى للبناءات الاجتماعية(١).

ويبدو أن منظور علم الاجتماع الراديكالى، يجعل النسق الاجتماعى نموذجا يحدد العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التى تنظم الجماعة الانتاج فى ضوئها، إلى جانب تنظيم عملية توزيع السلع والخدمات اللازمة للحفاظ على ذاتها، والتى تضمن بوساطتها الحفاظ على بناءاتها الاساسية. وهذا منظور راديكالى، لأنه يؤدى بصورة مباشرة إلى التساؤل عن كيفية اعادة بناء النظام الاجتماعى، لكى يشبع حاجات الاعضاء بصورة أفضل لا التساؤل عن توافق الأعضاء والنظم، وتكيفها للحاجة إلى الحفاظ على الاستقرار والنظام الاجتماعى(٢).

فعلم اجتماع المؤسسات يتفهم المشكلات بصورة جزئية،ويترك تحديدها للمؤسسات التى يقدم لها خدمة تطبيقية، وذلك خلافا لعلم الاجتماع الراديكالى الذى يهتم، بعيدا عن المزايا المادية والمعنوية،بفهم طبيعة الانسان والمجتمع، والعلاقة بينهما، وبالقضايا الرئيسية التى كانت محل الاهتمام، مثل انشغال الانسان بالتفكير النقدى. وبذلك يهتم بتطبيق المنهج العلمى على المشكلات التى يدرسها دون أن يترك لصعوبات المفهوم والمنهج، فرصة تفتيت التكامل بين وحدة النظرية والبحث. فهو علم يهتم بالقضايا الآتية:

---

(1) Albert Szymanski, Op.Cit., p. 99 - 101.
(2) Horowitz, Op. Cit., p. 6 - 7.

(١) بناء مجتمع معين بالذات، والعلاقة بين مكوناته، والاختلاف بينه وبين المجتمعات الأخرى.

(٢) الكيفية التى يتغير هذا المجتمع، وتأثيرها فى سماته المميزة فى الفترة التاريخية التى يمر بها.

(٣) نوع الرجال والنساء فى هذا المجتمع والكيفية التى ينشأون بها، وصور الحرية والقهر، والوعى والزيف هناك.

إن التحليل الموضوعى لهذه القضية، يهدم النظريات والافتراضات التصورية غير القابلة للاختبار، التى يعتمد عليها وجود الرأسمالية. كما أنه يكشف أن المجتمع قد يتغير تنظيمه الاجتماعى بسرعة بفضل التصور الاقتصادى لابفضل الإرادة العقلانية الواعية من جانب الناس، وأن هؤلاء الناس أقل سعادة ممن سبقوهم فى مجتمعات تاريخية ماضية. وتلك النتائج ذات مضمون ثورى وراديكالى ،تخلو منها النظرية الكبرى والامبيريقية التجزيئية[(١)].

فالاجابة على هذه التساؤلات تجعلنا نفهم سيرتنا الذاتية. ومن هذا المنطلق، تعنى النظرية الاجتماعية ببساطة «اضفاء معنى على الأشياء»[(٢)]. وتقتضى الاجابة على هذه التساؤلات إلى خيال سوسيولوجى، يستطيع أن يرى ماهو كلى، وأن يدرك العلاقة بين الاحداث البسيطة، والاحداث الكبرى، وتأثير البناء الاجتماعى على الفرد. كما يستلزم قيام علم اجتماع يضرب بجذوره فى التاريخ، ويتبنى المنهج المقارن، وإلى علم نفس يعتبر الانسان فاعلا اجتماعيا وتاريخيا فى آن واحد[(٣)].

---

(1) Albert Szymanski, Op.Cit., p. 101- 102.
(2) G.Mc Nall Scott in:The American Sociologist V.13. No.1, February 1978, Washington, p.3.
(3) C.H.Anderson, Op.Cit., p.3.

ونخلص مما سبق إلى أن ظهور الاتجاه الراديكالي فى علم الاجتماع كان نتيجة لعاملين رئيسيين هما:ظهور أزمة فى كل من الاتجاه الوظيفى والاتجاه الماركسى، وهما الاتجاهات الاساسيان فى علم الاجتماع، وحدوث تصدع فى بناء المجتمع الرأسمالى بصورة جعلت بعض علماء الاجتماع يدركون أن انهاء هذا التصدع، لايكون الا بصياغة اتجاه فكرى راديكالى يتفادى أزمة الوظيفية والماركسية، ويحاول تشخيص الأسباب الجوهرية للتصدع البنائى فى المجتمع من أجل اعادة بناء هذا المجتمع مرة أخرى، وإن أدى ذلك إلى استخدام العنف والثورة. وقد كان طبيعيا أن يتميز الاتجاه الراديكالى بخاصية الشمول فى تناوله لقضايا المجتمع وعلم الاجتماع. فهو يجمع بين ماهو كلى وماهو جزئى، ماهو ثابت وماهو دينامى، ماهو فكرى وماهو واقعى. ومن جانب آخر كان من الضرورى أن يحقق هذا الاتجاه الاتصال بين علم الاجتماع والمجتمع، على أن يكون هذا الاتصال ديناميا وثوريا، يحقق التغير الدائم فى كل منهما من أجل صالح الانسان فى المجتمع.

سادسا : انتماءات عالم الاجتماع الراديكالى وأدواره:

تمثل مسألة الانتماء، مسألة تبدو أهميتها على وجه الخصوص بالنسبة للمشتغلين بفروع العلم الانسانى بوجه عام، وعلم الاجتماع بوجه خاص. والانتماء هنا هو تبنى فكرة أو قضية أو الانحياز إلى فرد أو جماعة انطلاقا من أساس عقلى رشيد، أو عاطفى فج. وبهذا المعنى، فان الانتماء هو الظاهرة الأساسية فى حياة الانسان بوجه عام، وعالم الاجتماع بوجه خاص. ولهذا فمن العجب أن ينكر علماء الاجتماع البوراجوازيون أن علم اجتماع المؤسسات علم متحرر من الانتماء أو متحرر من القيمة. وهذا الادعاء، انما يستند إلى مغالطة ماكس فيبر الشهيرة التى ترى أنه ليست هناك علاقة منطقية

بين ماهو كائن، وما يجب أن يكون،والتى نادت بالفصل بين مملكة الاخلاق، ومملكة العلم من الناحية المنطقية. لكن مشكلة العلاقة بين العقائد والقيم، تحسم بالأدلة الامبيريقية، لأنها ليست مشكلة منطقية. فذلك الادعاء غير صادق من الناحية الصورية، وغير صحيح من الناحية الامبيريقية(١). يضاف إلى هذا، أن زعم التحرر من القيمة، وتأكيد الموضوعية العلمية، لايعنى اللامبالاة الخلقية. وقد تمثل الجانب الايجابى لهذا الادعاء، فى زيادة استقلال علم الاجتماع، والتخلى عن الأحكام الخلقية. ومع هذا، كان هذا الزعم سنداً للبعض، لكى يتعيشوا من علم الاجتماع، لا ليعيشوا من أجله. وبذلك انفصلوا عن المجتمع(٢). فعلماء الاجتماع، لايمكنهم التخلى، بطبيعة دراستهم، عن الاهتمام بالعلاقة المتبادلة بين مصالح التنظيمات وقيمهم الخاصة، مع البحث والنظرية. ولكن المحترفين منهم يتجاهلون ذلك، على حين أن اعتراف علم الاجتماع الراديكالى بالقيم الانسانية الأساسية، بصراحة وذلك من خلال سوسيولوجيا المعرفة، يجعله قادرا على الاقتراب من الموضوعية والتحرر من التقيد بالقيم المسبقة(٣).

وربما كان زعم التحرر من القيمة حلاً، يقدمه عالم الاجتماع لمشكلة انسانية لكى يوفق بين الرغبة فى نقد النظم الاجتماعية،والخوف من ممارسة النقد أو الامتناع عن ممارسته. ولكن علم الاجتماع فى أمريكا، يسوده التخصص والاحتراف، والتحرر من القيمة، باعتبارها أقنعة للتمويه، وللتنصل من مسئولية تحمل نتائج الأعمال السوسيولوجية. وهكذا يمكن القول بوجه عام، أن المعرفة على الاجمال لاتنبثق الا من الانتماءات والاهتمامات أو تحتوى

---

(1) Albert Szymanski, Op.Cit., p. 103- 104.
(2) Hermann Strasser, Op.Cit., p. 183.
(3) Szymanski, Op. Cit., p. 104 - 105.

عليها مهما اختلفت درجة ادراك الانسان لطبيعة الانتماءات محل البحث والاهتمام والعناصر المكونة لها[١].

وهناك انتماءات قيمية أساسية عند عالم الاجتماع الراديكالى. وأكثرها اتصالا بالعقلانية والاخلاق، هى امكان تحقيق الانسان لذاته أو الوفاء بحاجات الانسان الطبيعية الأساسية، وقدراته الكامنة ومدى اشباعها، ومحاولة الوصول إلى زيادة هذا الاشباع، واسهام عالم الاجتماع الراديكالى فى تطوير استراتيجية يمكن بوساطتها اقامة مجتمع يحقق للانسان طاقاته الكامنة.

ويجب أن يكون عالم الاجتماع الراديكالى ناقدا باستمرار، وأن تتضمن اعماله مقالات نقدية، أو نقدا للبناء التنظيمى السائد، الذى يحبط الحاجات المادية والانسانية عند الانسان ويسحق طاقاته وجهوده. كما يجب أن يربط المتاعب الشخصية للناس، واهتماماتهم ومشاغلهم اليومية، بديناميات البناء الاجتماعى. وبهذا يترجمها إلى «مسائل سياسية»، وذلك بوساطة الخيال السوسيولوجى الذى يكشف للانسان وعيه الزائف بوضعه فى المجتمع[٢].

والراديكالى لايقبل شيئا على أساس الايمان أو الالزام، بل يقبل الشىء الذى ثبتت صحته بدقة. ومن ثم فالمهمة الأولى عنده هى تطهير العقل من كل فكرة مسبقة، والبدء من جديد فى ضوء العلم الدقيق، والانتماء لبنى الانسان. فالشك المنظم المقنن، هو أحد التوجيهات الرئيسية الأساسية لعلم الاجتماع الراديكالى. وهو لايعنى الشك المطلق[٣]. فالراديكالية – كما وصفها ايريك فروم Eric Fromm ليست فى اساسها مجموعة من الأفكار بل مدخل واتجاه يتسم بشعار (الشك الدائم)، الذى لايعبر عن عدم القدرة على الحسم أو

(1) Strasser, Op. Cit., p.184.
(2) Szymanski, Op. Cit., p. 105.
(3) Ibid., p. 101 -102.

الانتماء لموقف، بل يعبر عن الاستعداد والقدرة على الاستفسار النقدى، عن الافتراضات والنظم التى اصبحت شبه مقدسة فى ضوء مايسمى بـ «الذوق العام» والمنطق أو «الحالة الطبيعية». كما أن الشك الراديكالى، شك جدلى، يكشف التناقضات، ويهدف إلى مركب جديد، يجمع بين الاثبات والنفى[1].

فنزعة الشك هى دم التفكير العلمى على حد قول توماس كون Thomas Kuhn[2]*.

ويرى دينيس رونج Dennis Wrong أن علم الاجتماع الشكى هو نوع علم الاجتماع النقدى، يشير إلى الاتجاه الرئيسى المعادى لعلم الاجتماع الذى يتبنى نموذج العلم ليضفى على نفسه الشرعية، والتبرير. كما تشير النظرية النقدية – أساسا – إلى الماركسية المعدلة Revisionist Marxism عند مدرسة فرانكفورت. وهى نظرية نشأت نتيجة لأسباب عديدة، ربما كان أهمها اخفاق البروليتاريا فى أداء رسالتها الثورية التى حددها ماركس لها. ومن ثم تحولت هذه النظرية النقدية من الاهتمام بـ «الواقع» إلى الاهتمام بـ«النظرية أو الفكر» رغم اعتناقها للعقيدة القائلة بـ«وحدة النظرية والواقع»[3].

---

(1) Daphne Stathan, Radical in Social Work, Routledge & Kegan Paul, London, 1978.
(2) Robert W.Fredericks, Op. Cit., p. 19.
(3) Dennis H. Wrong, Skeptical Sociology, Columbia University Press, New York, 1979, p.2.

(*) حدد دينيس رونج جوهر النظرية النقدية فى عقيدتين رئيسيتين هما: أن عالم الاجتماع، على عكس مكانة عالم الطبيعة، يمثل جزءا من العالم الاجتماعى الذى يدرسه، ولابد أن يهتم بشكل نقدى، باندماجه فى هذا الواقع وتأثير الاخيرعليه. كما أنه لابد أن يكون لعالم الاجتماع علاقة نقدية بالمجتمع القائم، وأن يرفض النظر إلى البناءات والنظم والثقافات القائمة على اعتبار انها تمثل الامكانات التاريخية الكاملة. كما يرى رونج أن هاتين العقيدتين ليستا مقصورتين على الماركسية أو الماركسية المحدثة كما أن نقد الوضعية لم يكن حكرا على «النظرية النقدية» لوقصدنا بالوضعية معناها الضيق والدقيق الذى حدده انتونى جيدنز. Anthony Giddens

وعالم الاجتماع الذى يتبنى نزعة الشك، هو من يدرك أن الفضيلة العلمية الدائمة هى الاستقامة الفكرية الواضحة، ويرفض تطويع معرفته لمنفعة العقيدة وصالحها. ويجب عليه مقاومة التفتيت المتزايد لعلم الاجتماع إلى «مداخل» عديدة متفرقة متباينة، يتنكر مناصروها لبعضهم بعضاً. كما أن الشك يدل لغوياً على «الشك الكلى» الذى يتجه نحو فروض الشاك نفسه وأدواره. فمن المحتمل أن يكون عالم الاجتماع الذى يتبنى نزعة الشك، أكثر تفكيراً فى مشاعره وولاءاته دون أن يتخلى عنها بالضرورة، بالمقارنة بعالم الاجتماع الذى يمارس النقد، حيث تظل اهدافه خارجة عنه تماما[١].

ومن ثم، فهناك ادوار عديدة يقوم بها عالم الاجتماع، وهى ادوار تعتمد على تحديده لعلاقته بالعلم. فهناك دور«الناقد» ودور الفاعل السياسى Activist ودور «العالم» ودور« بائع السلعة». وتتمثل المشكلة هنا فى رأى نورمان دينزين Norman Denzin فى تحقيق التلاؤم بينها جميعا. وهذا أمر لايتم بوساطة العلم، رغم أن القوانين والاجراءات العلمية تكون ملائمة لذلك. فهى ترى أن المحك الجوهرى لأى نشاط سوسيولوجى هو الاهمية النظرية والامبيريقية له. ويجب ألا يتخلى عالم الاجتماع عن هذا المحك، من أجل المال أو الهيبة أو الضغط السياسى[٢].

ويجب أن يكون لدى علماء الاجتماع الراديكاليين، تصور متكامل لدورهم بوصفهم علماء اجتماع راديكاليين، وأن يتجنبوا الانفصال الفصامى

(1) John Rex, Sociology and The Demystification of The Modern World, Routledge & Kegan Paul, London, 1974.p. 11 - 12.
(2) Jack Levin & James L.Spates , Starting Sociology, Second edition, Harper & Row Publishers, New York, 1979, p.302.

لنشاطاتهم الاكاديمية والسياسية. فعلم الاجتماع الراديكالى لايعنى الاسهام بالمال للقضايا الراديكالية أو النزول إلى ساكنى الأحياء المتخلفة من أجل تنظيمها أو غير ذلك. بل أن هدف علمائه هو صياغة علم اجتماع ملائم لمشكلات الانسان. ولهذا يجب أن يتصوروا اسهامهم فى بناء المجتمع الملائم فى ضوء بعض المحكات منها تطوير فهم المجتمع ودينامياته، وتطوير فهم الاساليب التى يغيرون بها المجتمع وأساليب استبدال التنظيم الاجتماعى الانسانى، ونشر عمليات الفهم السابقة بين العلماء والدارسيين والجماهير على السواء[1].

ولقد تباينت مواقف علماء الاجتماع الراديكاليين المهتمين بالنشاط السياسى خارج الجامعات، فيما يتصل بالجمع بين كونهم راديكاليين وكونهم علماء اجتماع فى آن واحد. فبعضهم كان يرى ضرورة الانسحاب من العالم الأكاديمى ليتابع اهدافه الراديكالية. بينما اقتنع البعض الآخر بالتخلى عن السياسة الراديكالية. أما القلة فهى التى اضطلعت بالدورين واستطاعت التوفيق بين المطالب المتعارضة، وتحمل نتائجها السيكولوجية والاجتماعية[2].

كما تباينت وجهات نظر الراديكاليين، تجاه طبيعة راديكاليتهم السوسيولوجية. فهى لدى البعض تعنى اتخاذ منظور نقدى تجاه العلم يخلو من المضمون السياسى، وإن احتوى على مضمون اصلاحى معتدل يسلم بقيم المجتمع البورجوازى ويؤيدها. وهى لدى آخرين، موقف سياسى صريح ينتقد بناء الرأسمالية الاحتكارية المعاصرة ونتائجها، ويعالج قضايا تنظيم مجتمع المستقبل. كما أنها لدى فريق ثالث، تعنى الربط بين القيم الردايكالية، ونظريات علم الاجتماع الردايكالى المعاصر، ومناهجه، رغم عجز الكثيرين، أو اعراضهم عن ذلك. فعلم الاجتماع الراديكالى يحتوى على جوانب انسانية، وعلى جانب

(1) Szymanski, op.Cit., p. 106.
(2) Colfax, Op. Cit., p. 13 - 14.

الفهم، إلى جانب عوامل اثنوميثودولوجية. لكن افتقاره إلى قيم سياسية يجعل منه علما راديكاليا أكاديميا فحسب[1].

ويرى علم الاجتماع الراديكالى أنه من الضرورى أن توجد تصورات جديدة للمفهومات التقليدية للحريات الاقتصادية والسياسية والفكرية فى المجتمع الصناعى المعاصر، تستطيع أن تنفى التصورات أو النماذج السائدة. ولهذا فالحرية الاقتصادية يجب أن تعنى التحرر من الاقتصاد، وسيطرة العلاقات والقوى الاقتصادية، والصراع اليومى للحصول على القوت. كما يجب ان تعنى الحرية السياسية، تحرر الناس من سطوة القوة السياسية التى لايستطيعون السيطرة عليها بصورة فعالة. أما الحرية الفكرية فلابد أن تعنى تجديد الفكر الفردى الذى امتصته وسائل الاتصال الجماهيرى الآن، وعملية غرس المذاهب Indoctrination، وطمس «الرأى العام» لذوات صانعيه[2]. ولهذا يجب اكتشاف نظرية تثبت أن مواطنى المجتمع الصناعى، مقهورون إلى درجة لايستطيعون معها أن يدركوا مدى حرمانهم، مثلما دلل ماركس على وجود الفقر الشديد فى المجتمعات الصناعية والغنية، ومثلما طور ماركيوز Marcuse نقد ماركس لبرامج الاصلاح فى دولة الرفاهية ونسب إلى السياسة الاجتماعية دورا فى قمع الحرية[3].

وهناك تباين أخير بين الردايكاليين بشأن الاستراتيجيات السياسية التى يتبنونها. فمنهم من يرى نفسه طليعة فكرية، ومن ثم يجب عليه حشد الاكاديميين الآخرين وتنظيمهم، باعتبار أن هذا جانب هام من النضال السياسى. كما يرى ضرورة السيطرة على التنظيم الذى يعمل فيه تمهيدا لمهمة

(1) Ibid., p. 14.
(2) Herbert Marcuse, in: Frank Lindenfild, Radical Perspectives, Op. Cit., P 295.
(3) Robert Pinkder, Social Theroy and Social Policy, Heinemann, London, 1973, p. 115.

كبرى هى تغيير النظم الاقتصادية الاساسية. ومنهم من يرى أن الاكاديميين ومؤسساتهم لاتستحق العناء والجهد، وأنه يجب على راديكاليى الجامعات حشد الفقراء والسود وتنظيمهم إلى جانب غيرهم من الفقراء من الفئات، بدلا من الاهتمام بالقهر والضغط الذى يعانى منه زملاؤهم وتلاميذهم. وهذه بدائل تحتاج إلى تكنيكات، واستراتيجيات، وأولويات، وأساليب مختلفة للاتصال بالجماهير داخل الجامعة وخارجها[1].

سابعا : الانتقادات الموجهة إلى الاتجاه الردايكالى فى علم الاجتماع:

لقد تعرض الاتجاه الراديكالى فى علم الاجتماع إلى انتقادات من جانب علماء الاجتماع الاكاديميين أو حتى الراديكاليين. فقد اشار الفن جولدنر إلى أن وجود ثغرة بين مشاعر الشباب الراديكالى، والنظريات القديمة، أمر جعلهم يشعرون بأن هذه النظريات غير ملائمة. فهم ينظرون إلى النظرية من خلال صانعها، ومشاعرهم تجاهه، لأنهم لايزالون «غير محترفين»[2] ومن هنا أغفل الراديكاليون فى أمريكا، النظرية الاجتماعية. وقد ارجع جولدنر هذا الموقف من جانب الراديكاليين إلى أسباب عديدة منها حداثة الحركات الاجتماعية وضآلة طاقاتها ومواردها وانشغالها التام بالقضايا السياسية. يضاف إلى هذا أن اغفال النظرية سمة اصيلة عند الراديكاليين، تعزى إلى تفضيلهم للنتائج المترتبة على تبنى السياسة البراجماتية أو العملية. كما أن الراديكاليين - أو بعض الشباب منهم - قد ارتبطوا بحركات الشباب التى لاتهتم بالمواجهة الفكرية. وأخيرا، فان ظهور علم الاجتماع واتاحته للناس باعتباره ثقافة جماهيرية، جعله يتعرض لمعارضة الشباب الراديكالى، وعدم ثقتهم لأنه - فى رأيهم - جزء من ثقافة

(1) Colfax, Op. Cit., p. 116.
(2) Alvin Gouldner, The Coming Crisis, Op.Cit., p. 7 -9.

يرفضونها. كما أصبحت صياغة النظرية – فى رأى بعضهم – نوعا من «النزعة الهروبية» فى مواجهة المشكلات الاجتماعية ان لم تكن جبْناً خلقيا[١].

وقد وجهت بعض الانتقادات إلى اهمال الراديكاليين للنظرية. فقد وصف البعض اهمالهم للنظرية بأنه امر يجعلهم يشبهون الجاهى : معاداة الفكر واللاأدرية، وأعلنوا أن لمؤيدى الراديكالية وخصومها – على السواء – نظرية معينة، وأن من يفصلون بين تطوير النظرية وصياغتها، وتغيير المجتمع انما يتبنون نظرية بشكل ضمنى. أما اهمال النظرية ايضا فهو فى رأى ناقديه، يمثل معاناة من الاغتراب الذى يرفضه الراديكاليون بوجه عام. وأخيرا، اشار ناقدو الراديكالية إلى أن جوهر المجتمع القائم الآن ليس هو مضمونه السياسى، ومذهب المنفعة والعقلانية، بل انه يحتوى على نظريات وايديولوجيات تحفظه. ولهذا فتغييره ايضاً، يقتضى تأسيس بناء مضاد من النظرية الاجتماعية الجديدة، وذلك بنقد النظريات الاجتماعية السائدة. وقد ادى افتقار الراديكاليين إلى نظرية، إلى اعتناقهم احيانا لنوع فج من الماركسية Vulgar Marxism استوعبوه على عجل. وكان دورهم هو تطبيقها لاتعميقها. كما أن الكثرين منهم ينتقدون الماركسية التقليدية وميلها الشديد نحو النزعة السياسية الشمولية. ومن ثم فهم يتفادونهاأيضا[٢].

وقد ساق ألين هـ. بارتون Allen H.Barton نقدا، وجهه إلى زعم الراديكاليين بأن البحث الامبيريقي فى علم الاجتماع، ينتمى كله إلى علم اجتماع المؤسسات. فهذا الزعم غير صحيح فى رأى بارتون، وهو يرى أن نظريات البحث وأساليبه ليست محافظة فى ذاتها. لكن قصر المعرفة على فئات

(1) Ibid., p. 1- 4.
(2) Ibid., p. 4 - 6.

معينة أو نشرها على الملأ وحشد الجماعات لاستخدامها هو الذى يحدد النزعة المحافظة أو التحررية. ويعتقد أن هذا الزعم ناتج عن تجريد الراديكاليين لعلمهم من المنهج والاعتماد على أساليب بدائية وذاتية فى البحث. وأكد حاجة علم الاجتماع الراديكالى إلى استخدام مناهج ملائمة، وإلى تطويرها، ورصد حركة المجتمع بجمع البيانات عن بناء التنظيمات وسلوك الجماهير معا فى أوقات الأزمات الفعلية(١).

وهناك فريق من علماء الاجتماع يرى ضرورة ألا يختلط دور الانسان باعتباره عالما، بدوره باعتباره مواطنا، لكى يبرز فى المجالين. ويرى أنه لايوجد ميدان فى علم الاجتماع يخلو من مذهب ممارسة السلوك الفعلى Actionism لتغيير الاوضاع القائمة. ولكن ضرورة التخصص وتعقد البحث الاجتماعى وتراكم المعرفة وغير ذلك سوف تحتم جميعا التخصص من جانب علماء الاجتماع فى العلم الاجتماعى أو الهندسة الاجتماعية. وأخيرا يرى هذا الفريق أنه من الأفضل أن يتفادى عالم الاجتماع المشاركة بصورة مباشرة فى الوسط السياسى العام، وأن يحاول بطريقة غير مباشرة، استبعاد كل الشرور التى تحيط بالمجتمع والانسان(٢).

وأخيرا فان تطور علم الاجتماع الراديكالى قد اعتمد على مجموعة من العوامل هى :

(١) الممارسة السياسية المتغيرة، وخاصة المحاولات المتزايدة من جانب العلماء، لتغيير المجتمع المحلى والجامعة، نحو اتجاهات تتسم بمزيد من الديمقراطية والانسانية.

---

(1) Allen H.Barton in : Colfax, Radical Sociology, Op.Cit., P.462.
(2) Philip Hauser in : Colfax, Op. Cit, p. 433 - 437.

(٢) التفاعل المتزايد بين علم الاجتماع الاكاديمى والماركسية (وخاصة الشكل الهيجلى منها).

(٣) التناقضات المتأصلة داخل علم الاجتماع الاكاديمى.

وقد تجلت الممارسة السياسية المتزايدة للعلماء، فى «المؤتمر الحزبى الراديكالى» وزيادة عدد الدارسين المهتمين بحركات الاصلاح، وتزايد العلماء الذين عاقبتهم الجامعات. وهكذا فالراديكالية تخلق عند معتنقيها مشاعر وتجارب جديدة، تختلف عما ألفوه وتجعلهم يغيرون ذواتهم. وبهذا يوجد علم اجتماع مختلف عن الوظيفية. أما تفاعل علم الاجتماع الاكاديمى مع الماركسية المنقحة عند مدرسة فرانكفورت بوجه خاص، فقد نادى به المتعجلون لنمو علم الاجتماع الراديكالى. فهو تفاعل ربما عمق الاتجاه الراديكالى، وخلق مركبا نظرياً جديدا فى العالم كله[1].

خاتمة وتعقيب:

اتضح من العرض السابق للراديكالية فى الفكر الاجتماعى وعلم الاجتماع بعض القضايا التى لابد من ابرازها هنا. فعلى سبيل المثال يمكن القول ان دعاوى الراديكالية تمتد إلى تاريخ الفكر الانسانى والاجتماعى ذاته رغم أن تبلور هذه الدعاوى فى اتجاه فكرى شامل ومحدد يطلق عليه اسم الراديكالية يمثل مرحلة لاحقة لهذا الامتداد التاريخى للراديكالية. ويترتب على هذا أن علم الاجتماع - الذى هو وليد الفكر الاجتماعى - لم يعرف الراديكالية الا من خلال تراث الفكر الاجتماعى الذى سبقه. والشىء الطريف أن نشأة الراديكالية فى هذا العلم انما كانت نتاجا لنفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية

---

(1) Gouldner, The Coming Crisis, Op. Cit., p. 437 - 439.

والسياسية والفكرية التى تمخض عنها الاتجاه المحافظ أو الرومانسي. وهنا يمكن القول أن «استجابة» المفكرين «بطريقة معينة» تجاه هذه الظروف هى التى تخلق اتجاهات فكرية تتفاوت فى طابعها المحافظ أو الثورى، وتتسم بالشمول أو الجزئية.

يضاف إلى هذا أن الراديكالية بمعناها الدقيق - والذى يعتنق مبدأ التغيير الدائم لكل مايعترض الانسان - من ظروف تقف امام انسانيته - وذلك من خلال تلاحم الفكر والسلوك - انما تعنى هذه الراديكالية أنها ترفض اخضاع الانسان واستعباده من جانب عناصر مادية أو غير مادية، عقلانية أو عاطفية، خارجية أو داخلية، وذلك لكى تستطيع انهاء «حالة الاغتراب» من الحياة الاجتماعية الحديثة. والاغتراب بهذا المعنى يكون موجودا طالما كان الانسان غير قادر على السيطرة على بعض جوانب حياته. ولكن الحقيقة البديهية انه لم يأت ذلك العصر الذى استطاع الانسان أن يسيطر فيه على «كل مقدرات حياته». ومن ثم نسى الراديكاليون أن يحددوا مايقصدونه بالاغتراب تحديدا واضحا، بحيث يتضح الفارق بين الظروف التى نستطيع أن نطلق عليها أنها «ظروف اغترابية» وتلك التى لانستطيع ذلك بشأنها.

يضاف إلى هذا أنه كان من الضرورى أن يحدد الراديكاليون بعض المسائل التى تتصل بقضية التغيير الاساسى للأوضاع الراهنة. فهم لم يحددوا الخط الفاصل بين التغيير والفوضى، حيث أن التتابع المستمر للتغيير، دون تحديد لمفهومه وأهدافه ووسائله ومداه، انما يدفع به إلى نوع من الفوضى، لاينتمى إلى حالة الاستقرار والثبات أو حالة الدينامية والتغير. ولم يتح للراديكاليين ذلك لعدم سهولة الوصول إلى نظرية اجتماعية حول المجتمع الانسانى تستند إلى فهم تاريخى وفلسفى لتجربة الانسان فى المجتمع وإلى محاولات بحثية امبيريقية تزواج بين الكم والكيف فى الوصول إلى تعميماتها التى تنطبق فى زمان معين

ومكان بالذات، والمزج بين هذين المستويين من أجل تحقيق العلاقة بين النظرية والواقع، للارتقاء بالواقع الاجتماعي الذي يحياه الانسان.

والحقيقة ان قضية النظرية قد لقيت اهتماماً كبيراً من جانب علماء الاجتماع الراديكاليين، وإن كان هذه الاهتمام قد انصب في جانب كبير منه على نقد النظريات أو الاتجاهات النظرية السائدة في علم الاجتماع دون محاولة لايجاد بدائل نظرية لها. ورغم هذا، فإن الاستثناء الوحيد من ذلك هو مدرسة فرانكفورت لعلم الاجتماع النقدي التي حاولت تطوير الافكار الماركسية وتنقيحها من أجل الاستعانة بها في فهم واقع المجتمع الصناعي الحديث. ومن ثم فسوف يخصص الفصل القادم أساساً لعرض محاور النقد الراديكالي الموجه الى التيارين النظرين الأساسيين وهما : التيار الوظيفي والتيار الماركسي، اللذين سبقت الإشارة إلى دعاواهما الرئيسية في علم الاجتماع.

الفصل الخامس

النقد الراديكالى للدعاوى العلمية فى علم الاجتماع المعاصر وتوجهاته الايديولوجية

الفصل الخامس

النقد الراديكالى للدعاوى العلمية فى علم الاجتماع المعاصر وتوجهاته الايديولوجية

أولا : مقدمة.

ثانيا: أبعاد النقد الراديكالى للدعاوى العلمية فى علم الاجتماع

(١) البعد الابستمولوجي (المعرفى).

(٢) البعد الايديولوجي:

- مفهوم الايديولوجيا وتفسير نشأته
- ماضرورة الايديولوجيا فى علم الاجتماع ؟
- مفهوم علم الاجتماع عند السوفييت والبورجوازيين.

ثالثا : الايديولوجيا في النظرية السوسيولوجية:

(١) الاتجاه الوظيفى

(٢) الاتجاه الماركسى.

خاتمة وتعقيب.

الفصل الخامس

النقد الراديكالى للدعاوى العلمية فى علم الاجتماع المعاصر وتوجهاته الايديولوجية

أولا : مقدمة :

ليس جديدا القول بأنه منذ ظهور علم الاجتماع، انشغل علماؤه بصياغة افكارهم النظرية حول المجتمع باعتباره الموضوع الذى تتركز دراستهم عليه. ولكن الغالبية العظمى من علماء الاجتماع، لم تفطن الى ضرورة الاهتمام بتناول هذه الافكار النظرية بأسلوب النقد الذاتى، الذى يعنى اساسا ان يحدد علماء الاجتماع بدقة مدى امكان الوصول الى فكر نظرى علمي - بالمعنى الدقيق للكلمة - حول المجتمع، اذا سلمنا منذ البداية بأن ظواهر المجتمع تتسم بنفس السمات التى تمتاز بها الظـواهر الأخرى، مثل الظواهر الطبيعية أو الفيزيقية.

ومن ثم كان ضروريا أن يأتى فريق من علماء الاجتماع لسد هذه الثغرةعن طريق التناول النقدى لطبيعة علم الاجتماع السائد بما يحتوى عليه من أفكار واتجاهات نظرية حول المجتمع. وهؤلاء هم علماء الاجتماع الراديكاليون الذين طوروا الأفكار التى ساقها كارل ماركس فى ميدان سوسيولوجيا المعرفة. وحاولوا استخدامها فى تحليل الدعاوى العلمية فى علم الاجتماع المعاصر، ونقدها. ومن المعروف أن سوسيولوجيا المعرفة عند ماركس تنصب أساسا على توضيح علاقة التفاعل بين الفكر والواقع، أو النظرية والوقائع أو ما يرادف هذا من مسميات أطلقها علماء الاجتماع عند تناولهم لهذه المشكلة الهامة.

وقد تمثل تيار النقد الراديكالى للدعاوى النظرية لعلم الاجتماع المعاصر فى محورين اساسيين: الاول هو محور النقد الابستمولوجى. وهنا يتناول علماء

الاجتماع الراديكاليون بالتفسير والنقد قضية العلاقة بين الافكار النظرية التى يصوغها عالم الاجتماع بصدد المجتمع بجوانبه المختلفة، والواقع الشخصى والاجتماعى لعالم الاجتماع ذاته. والمحور الثانى هو محور النقد الايديولوجى، وهنا يتناول علماء الاجتماع الراديكاليون بالتقييم المدى الذى يمكن للأفكار النظرية او المذهبية - التى يستدمجها عالم الاجتماع فى اعماقه دون قصد - أن تؤثر اليه عندما يشرع فى صياغة قضاياه النظرية . وبعبارة أخرى يحاول الراديكاليون هنا أن يبرزوا تأثير ذلك الجانب من الفكر الذى يعتنقه عالم الاجتماع - دون مبررات عقلانية أو موضوعية - على اختلاف طبيعة الافكار النظرية التى يصوغها علماء الاجتماع عن المجتمع وظاهراته.

ان الفصل الذى بأيدينا، يهتم بتوضيح هذه الجوانب المختلفة من النقد الذى ساقه الراديكاليون لعلم الاجتماع المعاصر ومايسود فيه من دعاوى علمية مثل فكرة الوضعية والتحرر من القيمة، وتيارات نظرية أبرزها الاتجاه الماركسى، والاتجاه الوظيفى. وهو يتطرق من خلال هذه الدعاوى العلمية والنظرية الى العديد من القضايا التى تتصل فى جوهرها بالمسار الفكرى فى علم اجتماع اليوم، وذلك من أجل استكمال جانبيه الابستمولوجى والنظرى، بمنظور تحليلى نقدى، يتصف أساسا بخاصية «الجدل» فى تناوله للعلاقة بين علم الاجتماع والمجتمع أو تناوله لكل منهما على حدة من اجل اغراض التحليل وحدها.

ثانيا: أبعاد النقد الراديكالى للدعاوى العلمية فى علم الاجتماع:

سوف نفترض بداءة أن هناك بعدين اساسيين تنطلق منهما معالجة هذه القضية وهما: البعد الابستمولوجى (المعرفى) والبعد الايديولوجى.

(١) البعد الابستمولوجى (المعرفى):

لقد ميز فلهلم ديلتاى V. Dilthey بين العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية، وذكر

أن هناك فروقا منطقية بين المعرفة والتفسير في الأولى، والتأويل والفهم في الثانية. ولهذا ، تتوقف المفهومات والنظريات والمناهج ومبادئ الاثبات على صدق عملية البحث وسلامتها. وعلى حين تحكمنا فكرة الضبط الفني في العلوم الطبيعية، فان ما يحكمنا في العلوم الانسانية هو التقاليد السائدة التي تتولى التحديد المسبق للكيفية التي نفهم بها الاتصال الرمزى بين الناس. وهذا يعني أن اختلاف التقاليد السائدة، يؤدى الى وجود اهتمامات متضاربة في العلوم الاجتماعية. ولكن هذه العلوم عموما، تتجه الآن نحو فكرة الضبط الفني، وتساند الاتجاه التكنوقراطي، واستمرار البناء الطبقي السائد، واستغلال الصفوة للجماهير، وهذه الأمور جميعا، تحد من قدرتها على التفسير، وتخلق الحاجة الى علم نقدى مركب[1].

كما ميز فريق من العلماء، بين العلم التقليدى، والعلم النقدى، فالأول نشاط يمارسه المتخصص دون نقد، ويقبل على أساسه الاعتقاد السائد في عصره،وبهذا يصبح ضحية للعقائدية والتعصب المذهبي، واسيرا للأساليب الفنية والمعرفية السائدة. فهو عالم تطبيقي، يحاول التأكد من انطباق النظريات السائدة في عصره على الواقع القائم[2].

لكن كارل بوبر، أشار الى أن هذا التمييز يعاني من القصور، ويحتاج الى مزيد من التنقيح، حيث ان تاريخ العلم، ليس الا حواراً مستمراً ومثمرا بين النظريات التقليدية والنظريات النقدية. فيجب أن يكون العلم نقديا من جانب، وذا طابع عقائدى من جانب آخر. فلو استسلم المفكرون للنقد بسهولة تامة، فلن يكتشفوا اطلاقا، مواطن القوة الحقيقية في نظرياتهم. ومعنى هذا، أننا نكون سجناء اطار

---

(1) Trent Schroyer, A Reconceptualization of Critical Theory in: J. David Colfax & Jack L. Roach, Radical Sociology ... Op. Cit., P. 140 - 141.

(2) Karl Popper, Normal Science and Its Dangers in: Imre Lakatos & Alan Musgrave: Criticaism and the Growth of Knowledge, Cambridge, 1970, P. 52-53.

تصورى معين فى لحظة معينة، ولكننا نحطمه ونتخلى عنه الى اطار غيره. وهكذا يكون الفحص النقدى والمقارن للأطر النظرية او التصورية أمرا ممكنا دائما[١].

على أية حال يشير العلم النقدى إلى معنى هام، وهو أن مسيرة التاريخ الانسانى، وعملية تطبيق العلم وممارسته أمور تتسم بالسلبية. وهذا يدعونا الى الاعتراف بقدرة النقد على خلق البناءات الاجتماعية من جديد. كما تعتبر صياغة النظرية النقدية حول العلم والمجتمع، أوسع اطار نظرى تنشأ فيه نظرية ثورية. فطابع العلم النقدى طابع متميز، لأنه يهتم بتقييم نماذج السلطة التى ليست لها ضرورة اجتماعية، ونقدها ، الى جانب نقد الاستغلال، والاغتراب والقهر. فالعلم النقدى يهتم بتحرير كل الافراد الواعين بذواتهم من كل القوى «الطبيعية» التى تسيطر على الطبيعة والتاريخ، كما يرتبط بالمجتمع، عندما ينصب هذا العلم على عملية تأمل الذات أو نقد الذات، وخاصة فيما يتصل بشرعية بناء السلطة القائم[٢].

وحيث أننا نهتم فى هذا المقام بما نطلق عليه النقد المعرفى أو الابستمولوجى، الذى يهتم بتقييم عملية المعرفة من حيث أنها تحتاج الى وسائل للحصول عليها والى سياق مجتمعى وطبيعى يمثل مصدرا لها، كما يهتم بفحص مكوناتها النظرية والمنهجية والأسس التى تسند اليها فاننا نستطيع القول ان علم الاجتماع بهذا المعنى ليس معصوما من النقد، بل هناك منظورات عديدة نستطيع من خلالها انتقاد منهج هذا العلم، وموضوعه لدرجة أنه يصعب تحديد الموضوع الملائم الذى يتجه اليه النقد، والاسلوب الملائم للممارسة النقدية[٣].

---

(1) Idid., P. 56 - 57.
(2) Colin Fletcher, beneath the Surface : An Account of The Three Systems of Sociological Research. Routledge & Kegan Paul, London, 1974, p. 174.
(3) Ibid., P. 174.

فعندما يشرع الناس، فى أى مكان فى العالم، فى تعلم الفيزياء أو أى علم طبيعى آخر، فان مايتعلمونه يكون متشابها الى حد كبير. اما فى علم الاجتماع فان الدارس يتعلم الفروض، ويتبنى المداخل ووجهات النظر التى توجد فى بلده، او التى يعتنقها استاذه مثلا. وهذا يعنى تنوع المداخل والتوجيهات التى ينطلق منها علماء الاجتماع.

وهناك ردود فعل مختلفة من جانب علماء الاجتماع تجاه مشكلة تنوع المداخل والتوجيهات. فهناك من يؤكد على هذا التنوع، وهناك من يتجاهله، وهناك من يخفيه أو يحاول اخفاءه. ورغم هذا، يجب ان ننظر بكثير من الشك الى اى انسان يحاول ان يخبرنا أن هناك مدخلا وحيدا لعلم الاجتماع، يجب علينا ان نتعلمه . وان هناك كثيرا من الاتفاق حول معظم المسائل والقضايا. فنتيجة ذلك هى اخماد ملكات النقد عند الدارسين، وتسهيل مهمة الاساتذة فى ارساء مداخلهم العلمية بسهولة[1] .

ونظرا لعدم وجود اساس تفسيرى متفق عليه، يلجأ دارس علم الاجتماع الى صياغة احكام تتصل بمختلف الفروض التى تعن له، ووضع تفسيرات لها. ومن ثم يستحيل علينا ان نجعل تلك الاحكام اساسا «ملائما» للتفسير، بل يجب ان نملك منظورا تصوريا اشمل منها يضم المادة الخام المتاحة لنا، ويتيح لنا محكات عديدة نستطيع النظر الى المشكلات وتقييمها من خلال هذه المحكات. وهذا المنظور يكون متاحاً لنا، عندما نربط مختلف المداخل، بمختلف المشكلات ونقارنها بدقة، وعندما لانقصر أنفسنا على اعتناق منظور واحد بصورة مطلقة[2] .

ويواجه علماء الاجتماع، وغيرهم من العلماء الاجتماعيين، نوعين من المشكلات فى أعمالهم. يتمثل النوع الأول منها فى الفروض التى يصوغونها حول

(1) Margaret A. Coulson & Carol Ridell : Approaching Sociology (2nd Ed.) Routledge & Kegan Paul, London, 1980, p. 1-4.
(2) Ibid., p.5.

الناس. ويتمثل النوع الثانى فى تأثرهم بالانتماء الى جماعات معينة، حيث أنه من غير الممكن ان نتصور وجود الناس، دون وجود الجماعات. فنحن ننتمى الى جماعة ، فى رأى كارل مانهايم، ليس لأننا ولدنا فيها، او اعترفنا بانتمائنا اليها، او قدمنا لها الولاء والطاعة، بل لأننا فى الحقيقة نرى العالم وبعض الأشياء بالكيفية التى تتبناها هذه الجماعة. ونظرا لأن علماء الاجتماع بشر، وأعضاء فى جماعات معينة فاننا نتعلم شيئاً عما يقولونه، عندما ندرس طبيعة الجماعات المختلفة التى ينتمون اليها(١).

ففيما يتصل بالنظريات الاجتماعية التى تصاع بدقة فى علم الاجتماع يمكن التمييزين عنصرين فيها: احدهما هو المسلمات والآخر هو الافتراضات السائدة domain assumptions، وتسمى كذلك لأنها اساس المسلمات ، رغم أن عالم الاجتماع لا يهتم بها كثيرا. ووظيفة هذه الافتراضات هى ربط المسلمات معا، والتأثير فى المجرى الاجتماعي للنظرية من حيث قبول الناس أو رفضهم لها. فعلماء الاجتماع يعتنقون بعض الافتراضات السائدة حول الانسان والمجتمع. ولكن هذا لا يعنى القول بأنه من الضرورى او المنطقى ان يعتنقوا هذه الافتراضات(٢).

ولا يتبنى عالم النظرية تلك الافتراضات، لأسباب واضحة ومعلومة، بل لأنها تكون مستدمجة فى داخله، نتيجة لنشأة وثقافة اجتماعية خاصة، وقبل حدوث اتفاق فكرى بصددها. ولهذا، فانها تتغير مع تغير «الشخصية الاجتماعية». ومن ثم يجب ألا يهتم عالم النظرية بما يحدث فى العالم الخارجى فحسب، بل وأن يهتم بما يجرى فى داخله هو أيضا. وأن يعترف بافتراضاته السائدة سواء أجازها العقل أم لا، حتى يستطيع اخضاعها للدليل والشواهد، ويزداد وعيه بذاته، وذلك عندما ينظر الى معتقداته ويقول ما يراه(٣).

(1) Ibid., PP. 5 - 6.
(2) Alvin W. Gouldner, The Coming Crisis.. Op. Cit., P. 27.
(3) Ibid., P. 27 - 29.

والافتراضات السائدة هي بناء تتركز حوله المشاعر والانفعالات والأحاسيس الخاصة بالناس. ولهذا، فعندما يحدث أن تتناقض المعتقدات الوجودية والخلقية عندهم، مع هذه الافتراضات، فانهم يتجهون الى التمرد على الاخيرة، والبحث عن جديد منها يتفق مع مشاعرهم. فردود الفعل تجاه النظرية تتأثر بالمشاعر المختلفة (وخاصة أنواع هذه المشاعر) التي تثيرها هذه النظرية وما يترتب عليها من نتائج سياسية مقصودة أو غير مقصودة من جانب من يصوغها[١].

يضاف الى هذا، يجب أن تنصب النظرية السوسيولوجية «المكتملة» على بعض الاهتمامات. فعليها أن تهتم بتفسير تاريخ المجتمع الحديث، وتفسير الازمات، والمشكلات الكبرى المعاصرة، وصياغة أحكام قيمية حاسمة تؤدى الى سلوك فعال، عندما يكون ذلك أمراً ممكناً، وتنظيم المفهومات والفروض وأساليب البحث تنظيما شاملا لكى تحفز الى إجراء المزيد من البحوث[٢].

ومعنى هذا، أن هناك مجموعة من المشكلات الاجتماعية التى تعتبر سبباً للأزمات القائمة فى المجتمع، والنتائج المترتبة على هذه الازمات. وهى مشكلات ذات جوانب متعددة، يجب ان يهتم بها عالم الاجتماع جميعا، كأن يهتم بالتكامل والتنسيق بين النظم الساسية والاقتصادية والعسكرية، وبالنتائج النفسية للبيروقراطية، وبأساليب تدهور الليبرالية، وببناء الشخصية وتوافقها فى عالمنا المتناقض[٣].

وتشير هذه المشكلات جميعا الى مفهوم واحد، هو مفهوم القوة الذى كان مشكلة رئيسية اهتم رايت ميلز بمختلف جوانبها. فالاهتمام بمشكلة القوة يحقق هدفاً سياسياً هو الاطاحة بصور القهر وتحقيق الحرية، وهدفا فلسفياً هو الاعلاء من

(1) Ibid., P. 37-38.
(2) Fletcher ... Op. Cit., P.175.
(3) Ibid., P. 175-176.

شأن هذه الحرية ونتائجها[1].

والقول بأن النقد هو نشاط علمي، يعني ان يهتم ممارسوه - وهم علماء الاجتماع - بمشكلات ذات أهمية تاريخية ، يهتم بها البشر جميعا بصورة أو بأخرى . أى انه لابد أن يغوص علماء الاجتماع في «مناقشات تاريخية» فمن الصعب عليهم أن يفصلوا وجهات نظرهم باعتبارهم مواطنين، عن دراساتهم باعتبار أنهم علماء اجتماع. وقد حاول بعضهم تفادى المشكلة، بالرفض التام لدراسة أية مسألة يتصور أن لها أهمية تاريخية واجتماعية. وهذا الرفض ذاته، قرار اجتماعي وسياسى فى آن واحد[2].

ان الاهتمام بالتاريخ، يخلق نقاداً جادين، يرفضون الركود الفكرى، ويتمتعون بحاسة تاريخية قوية، ويعتبرون أنفسهم فاعلين تاريخيين، وجزءاً من تراث فكرى واجتماعي طويل. وهذا ما يجعلهم اقل تعرضا لغوايات الحاضر ومغرياته، ويخلق لديهم حسا نقديا تجاه النماذج الفكرية السائدة، وميلا نحو تبنى نماذج بديلة لها[3]. فالتاريخ جانب هام فى وصف المشكلة السوسيولوجية وحلها[4]. وهذا الجانب «التاريخي» من النقد الاجتماعى هو ما يطلق عليه «علم المستقبليات» الذى يهتم مثلا بالتنبؤ بظهور اشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية، وان كان هناك فارق بين التنبؤ والنبوءة[5].

وعند تقييمنا للنسق النظرى الذى يتخذ من المجتمع موضوعا لاهتمامه، يجب ألا نستند فى ذلك الى محك الصدق الامبيريقى لهذا النسق، بل الى النتائج الاجتماعية والسياسية المترتبة عليه، والمؤدية الى التحرر او القهر. ومس الممكن ابراز

---

(1) Ibid., P. 176 - 177.
(2) Margaret A. Coulson ... Op. Cit., P.6.
(3) Alvin W. Gouldner, The Coming. ..., Op.Cit., P.15.
(4) Colin Fletcher ... Op. Cit., P. 178 - 179.
(5) Ibid., P. 179.

الجانب التحررى فى هذا النسق - اى فى علم الاجتماع - عن طريق السلوك والنقد الهادف إلى تغيير العالم الاجتماعى والعلم الاجتماعى المترابطين بصورة عميقة، جنبا الى جنب مع اجراء البحوث الامبيريقية. فالعلم الاجتماعى، جزء من العالم الاجتماعى وأحد مفهوماته. ويمكن كشف العلاقة بينهما، بوساطة تحليلها على عدة مستويات مثل: تحليل العلاقة بين علم الاجتماع والاتجاهات التاريخية، والمستوى التنظيمى المتمثل فى الدولة، والمستوى المعاصر تماما الذى يتمثل فى الجامعة. كما يتأتى هذا بالتحليل الدقيق للنتائج النظرية التى أثمرها هذا العلم وسادت فيه(١).

ان مدخل دراسة الجماعات المرجعية التى ينتمى اليها علماء الاجتماع مدخل ضرورى فى الكشف عن العلاقة بين الانتماء الى جماعة مرجعية معينة والنسق الفكرى الذى أفرزه عالم الاجتماع. فالقيم والأفكار التى يعتنقها عالم الاجتماع تتصل الى حد كبير بالجماعة التى ينتمى اليها بشكل او بآخر، وان كانت هذه القيم والافكار لا تتحدد تماما بهذه الجماعات . فقد تفرض الجماعات المسيطرة فى المجتمع بعض المداخل التى ترى انها ملائمة، وتساندها بالعنف أو بالتهديد لأمان عالم الاجتماع(٢).

فللقسر والضغط أهمية خاصة عند علماء الاجتماع، فى مختلف المجتمعات، وفى مختلف الفترات التاريخية، كما أن التحيز الايديولوجى المتعمد من جانب الاساتذة، سوف يبدو أمرا طبيعياً أمام تلاميذهم الذين لايلاحظونه. ولنا ان نضيف الى هذا، أن اختلاف الاتجاهات والمعايير، واساليب الحياة عند مختلف الجماعات المهنية من علماء الاجتماع، هو قضية أخرى ذات أهمية واضحة بالنسبة لمسيرة علم الإجتماع. فهو يؤدى الى ظهور نظرية اجتماعية بالذات تبدو

(1) Gouldner ... The Coming Crisis .. Op. Cit., P. 13 - 15.
(2) Margaret A. Coulson, Op. Cit., P. 6-8.

ملائمة اكثر من غيرها، والى ظهور معايير معينة للكياسة المهنية والسلوك العلمى المقبول[١].

وكان حصول علماء الاجتماع، مؤخرا، على مكانة اكاديمية هامة بين زملائهم، أمرا جعلهم يحاولون الحفاظ على مكانة اقسامهم الاكاديمية ومكانتهم فى الموسسات العلمية، بوساطة التأكيد على «الوحدة الحقيقية» للعلم – اىّ وحدة الحقيقة العلمية – و «الاتفاق العلمى» ، وقدرة عالم الاجتماع على تقديم اسهامات ايجابية فى ادارة الاشياء كما هى.

وليس معنى هذا، أن كل عالم اجتماع يخضع لنفس العوامل سوف يسلك نفس الطريقة. فهذه حتمية معادة ، بل المقصود هنا ان نفهم السلوك السائد عند جماعات تسمى أنفسها علماء الاجتماع، حيث ان من يدرك تأثير هذه الضغوط على مدخله، يستطيع تغيير الظروف التي يتعرض لها، بتغيير علاقته بالجماعة المرجعية، او تغيير الجماعة المرجعية بأخرى سواها. وأخيرا فان اضطلاع عالم الاجتماع بدور العالم المتخصص، والمواطن المشارك فى جماعته المرجعية ، أو فى مجتمعه ، يوقعه فى شرك الخلط بين الاستخدام الشائع للمفهومات واستخدامها العلمى[٢]*.

ولقد أكد ألفن جولدنر الحاجة الى ما سماه علم الاجتماع التأملى Reflexive Sociology – اى مدخل التأمل الذاتى فى علم الاجتماع – من أجل فهم افضل لمسيرة علم الاجتماع، وللحال التى كان عليها من قبل. وهذا المدخل يهتم بالاهداف العلمية لسوسيولوجيا المعرفة، التى تحاول أن تحلل ظهور المعرفة وتطورها داخل سياقها الاجتماعي الثقافى[٣]. فهو يدرس الأسس

(1) Ibid., P.8 - 9.
(2) Ibid., P. 9 - 12.
(*) انظر معالجة اكثر تفصيلا لمشكلة التمييز بين الاستخدام العلمى والاستخدام الشائع للمفهومات فى نفس المرجع.

(3) Margaret M. Poloma, Contemporary Soiological Theory, Macmillan, New York, 1979, P. 259.

الاجتماعية والثقافية لعلم الاجتماع، مثلما يدرس تطور المجالات المعرفية الاخرى ويحللها.. ويملى هذا المدخل على علماء الاجتماع أن يتعودوا على النظر الى معتقداتهم بنفس الكيفية التى ينظرون بها الى معتقدات الناس، وأن يتخلوا عن الاعتقاد فى وجود ثنائية منهجية ترى أن الذوات - اى علماء الاجتماع- والموضوعات - او الناس - هم سلالتان مختلفتان من البشر(١).فعلاقة علماء الاجتماع بموضوع دراستهم اكثر «اتصالا» من علاقة العلماء الطبيعيين بما يدرسونه. فالظاهرة الاجتماعية - خلافا للظاهرة الفيزيقية - تتأثر بالمفهوم الذى يعتنقه عالم الاجتماع بالنسبة لطبيعة نشاطه(٢).

ولا يستند هذا المدخل الى «البعد الامبيريقى» بمعنى الاستناد الى استقراء الحقائق فقط، بل انه يستند ايضا الى جانب او «بعد خلقى»، حيث يهتم بالبحث عن المعرفة باعتارها «وعيا» ، لامجرد «معلومات» خارجية.اى أن معرفة الذات، ومعرفة العالم الاجتماعى جانبات متكاملان(٣). ومن الضرورى أن يكشف عالم الاجتماع عن تحيزه الخاص فى عملية صياغة النظرية الاجتماعية، عندما يسلم بأن بعض الظواهر «معطيات» ، ثابتة، بينما يتجاهل غيرها. كما أن دعم الصفوة لبعض اتجاهات التطور فى علم الاجتماع دون غيرها، يستلزم ان يوجد مدخل التأمل الذاتى فى هذا العلم حتى لايبيع ذاته لهذه الصفوة المسيطرة.

ورغم أن علم الاجتماع قد حاول أن يحلل الايديولوجيا الليبرالية والايديولوجيا المحافظة فى داخله، الا أن تحليله كان متحيزا لأنه أغفل جانبين رئيسيين فى هاتين الايديولوجيتين وهما: دعاواهما المثالية من جانب، وواقعهما السائد من جانب آخر، كما كان غير تاريخى، لايهتم بمشكلة الاصل التاريخى

---

(1) Gouldner, The Coming Crisis, Op. Cit., P. 489 - 491.
(2) George Ritzer, Issues ..and Controversies: An Introduction to Sociology, 2nd ed,. Allyn & Bacon, N.Y., 1980, P. 502.
(3) Gouldner, The Coming.., Op. Cit., P. 491 - 493.

للايديولوجيا، وغير نقدى، لأنه لم يدرك أنه هو ذاته تحليل «ايديولوجى» ناتج عن مكانة معينة فى بناء اجتماعى معين[١].

فتحليل الايديولوجيا لابد أن ينبثق من فكرة مؤداها أن هذه الايديولوجيا ليست «نسقا قائما هناك»، بل نسق كامن فى داخل علم الاجتماع، ويجب ألا يحتذى علم الاجتماع نموذج العلم الفيزيقى احتذاءاً حرفيا، وأن يتخطى مجرد الاهتمام بالكفاءة الفنية إلى الاهتمام ذى الطابع الخلقى. فالموضوعية العلمية، لاتعنى اللامبالاة الخلقية، وتطور النظرية السوسيولوجية يحتاج الى تخطى الفجوة بين العلم والانسانيات وبين النظرية والواقع. وهذا كله ليس الا دعوة الى نظرية نقدية ملائمة ومرتبطة بالواقع[٢].

وتعانى فكرة التأمل الذاتى فى علم الاجتماع من بعض المثالب. فهى تصور الناس على أنهم مخلوقات حرة تارة، ومقيدة تارة أخرى، وتسلم بأنهم قادرون على تحقيق المزيد من العقلانية بوساطة العلم الاجتماعى، مثلما تسلم بالجانب الحتمى فى الحياة الاجتماعية. كما أنها تعتبر الواقع الاجتماعى السائد مسلمة لا يرقى اليها شك او استفسار[٣].

ونخلص مما سبق الى فكرة اساسية مؤداها أن النقد الابستمولوجى فى علم الاجتماع ينصب على محورين اساسيين هما: القضايا والأفكار والمفهومات التى يصوغها علماء الاجتماع حول أقرانهم من بنى البشر؛ هذا من جانب، ثم الجماعات المرجعية التى ينتمى اليها علماء الاجتماع وما لها من أثر على الكيفية التى تظهر بها أعمالهم السوسيولوجية من جانب آخر. وهذان المحوران مترابطان، ولابد من معالجتهما على هذا النحو، لكى نتوصل الى فهم صحيح لسوسيولوجيا

(1) Margaret Poloma, Contemporary Sociological .. Op. Cit., P. 259 - 261.
(2) Ibid., P. 267 - 268.
(3) Ibid., P. 266 - 267.

المعرفة في علم الاجتماع، يوضح لنا التشابهات والاختلافات المعرفية التى تظهر بين المشتغلين بهذا التخصص. ومادمنا فى مجال علم انسانى – وهو علم الاجتماع – فلا مفر من معالجة جانبه العقائدى او الايديولوجي حيث انه جانب اثر إلى حد كبير على علم الاجتماع منذ ظهوره..

(٢) البعد الايديولوجي:

- مفهوم الايديولوجيا وتفسير نشأته:

لقد أخفق علماء الاجتماع فى تخليص أعمالهم من الايديولوجيا. ورغم ان المفهوم الاخير، كان ذا فائدة عندهم، الى حد أنه أصبح مستحيلا عليهم الاستغناء عنه تقريبا، فان التصورات السائدة فى علم الاجتماع حول الايديولوجيا لاتخلو أبدا من عنصر الاتهام والادانة. وهو عنصر يشير الى قول أحدهم: «أنا صاحب فلسفة اجتماعية وأنت صاحب ايديولوجيا (فحسب)». فعلم الاجتماع يزعم أنه يقدم وصفا علميا للمجتمع، يستند الى الموضوعية والحياد، اللذين تخلو منهما الايديولوجيا تماما[١].

والايديولوجيا فى نظر البعض هى «مجموعة من المعتقدات أو الأفكار المترابطة او حتى الاتجاهات المميزة لجماعة ما أو لمجتمع محلى معين «تتسم بأنها تتيح مجالا مشتركا من القيم وأنها تعنى توجيها معرفيا مشتركا نحو الاهداف والوسائل التى تحققها. ولكن هذا التعريف لايوضح المقصود بالقيم،ويسلم بأن لكل مجتمع تاريخى – او أى مجتمع – اخلاقيات Ethoi خاصة به،وهذه القضية موضع جدل شديد[٢].

---

(1) H. M. Drucker, The Political Uses of Ideology, Macmillan, London, 1974, P.32.
(2) Eric Carlton, Ideology and Social Order, Routledge & Kegan Paul, London, 1977, P. 23.

والايديولوجيا فكرة معينة، تدافع عن مصلحة راسخة فى المجتمع . وغالبا ما تحرف الايديولوجيا الواقع الاجتماعى تماماً لكى يبدو فى صورة مقبولة. ولكن من المؤكد أن صانعى القضايا التى تفسر الواقع الاجتماعى، أناس مخلصون تماما. ولهذا، يلزم التمييز بين مفهوم الايديولوجيا وأفكار مثل الكذب والخداع والدعاية او الشعوذة. فالكاذب بما هو كذلك، يعلم أنه كاذب أما صاحب الايديولوجيا، فلا يعرف هذا[1].

ورغم أن هناك اختلافاً فى الرأى حول كل مصطلح، فان الاتجاه السائد عند عماء الاجتماع يرى ان الايديولوجيا مجموعة من الافكار المترابطة بدرجة معينة، والموجهة نحو السلوك، والمتصلة بالمجتمع، تعتنقها جماعة كبيرة من الناس بدرجة تتفاوت فى شدتها. وتتمثل مهمة عالم الاجتماع هنا فى جانبين:

(١) نفسير الأسباب المؤدية الى وجود الايديولوجيا عند الجماعة.

(٢) تحديد ماهية الايديولوجيات المختلفة[2].

لقد دخل مصطلح الايديولوجيا فى علم الاجتماع من خلال تأثير ماركس، ونتيجة للاستجابة القوية المضادة لكتاباته. فقد اهتم ماركس بهذا الموضوع الهام. ولكنه لم يعالجه بصورة مقبولة. ومن جانب آخر كان مانهايم وفيبر حلقة وصل هامة بين ماركس وعلماء الاجتماع اللاحقين له. فقد اشار فيبر الى أن هناك تطابقا بين أفكار الجماعة ومصالحها. ولكن الماركسيين يختلفون مع اتباع فيبر فيما يتصل بفكرة أن المصلحة تحدد الايديولوجيا او العكس، واعتبروا أن الاثنتين تسيران معا. أما كارل مانهايم فقد اخذ المصطلح عن ماركس. ولكنه لم يدرك الفوارق المختلفة فى استخدام ماركس للمصطلح مما أدى الى وجود الصعوبات الحالية فى

---

(1) Peter Berger : Invitation to Sociology: A Humanistic Perspective, Penguin Books, Britain, 1975, P. 130 - 31.
(2) Drucker, the political Uses ... Op. Cit., P. 33.

معالجة مفهوم الايديولوجيا. فمانهايم كان يحاول استخدام المصطلح بطريقة محايدة، وأراد التمييز بين نوعين(*) من الفكر المتحيز: الايديولوجيا واليوتوبيا، وبين الفكر المتحيز ككل والفكر العلمي. واطلق مصطلح «ايديولوجيا» على الفكر الرجعي، بينما أطلق اسم «يوتوبيا» على الفكر التقدمي. وهكذا، فهو خلافاً لماركس، قصد بالايديولوجيا الاشارة الى اتجاه سياسي يقال أنه سائد بصور مختلفة في كل السياسات(1).

ولكن موقف ماركس بشأن الايديولوجيا، موقف تاريخي، حيث يقصد بالايديولوجيا أفكار البورجوازية في فترة مابعد الثورة الفرنسية. أما مانهايم فيقصد بالمصطلح معنى أشمل مما قصده ماركس. ولم يفرق أتباعه بين مختلف الايديولوجيات، فكلها سواء في نظرهم، سواء كانت شيوعية أو فاشية أو اشتراكية أو غير ذلك.

وأخيرا، فقد تحول التمييز بين أنواع الايديولوجيا الى تمييز بين الايديولوجيا والعلم. ولكن هناك تفضيلا للعلم على الايديولوجيا لدرجة أن بعض العلماء ربط بين الايديولوجيا والتشدد العقائدى، او بعض الشخصيات التاريخية الارهابية كهتلر مثلا، حتى أن بعض الليبراليين والمحافظين يستخدم مصطلح «الايديولوجيا» للاشارة الى المذاهب التي لايوافق عليها بغرض الازدراء والتحقير(2). وكان ماركس يرى ان النظرية توصف بأنها «ايديولوجيا»، عندما تشوه الحقيقة، وتدافع عن مصلحة معينة.

(*) اشار مانهايم الى أن اية معالجة للايديولوجيا يجب أن تضع فى الاعتبار التمييز بين معنيين متميزين للمصطلح: وهما المعنى الخاص والمعنى الكلى العام. وذكر ان كل الانساق الفكرية التي تهدف اساسا الى الدفاع عن الوضع الراهن، وايجاد التبريرات اللازمة لحماية مصالح الفئات الحاكمة تسمى ايديولوجيا. اما المعنى الخاص فيتراوح – فى رأى مانهايم – بين الكذب الوجدانى الشعورى والخداع النفسى، لكنه معنى ذو طبيعة سيكولوجية.

(1) Ibid., P. 33 - 34.
(2) Ibid., P. 34 - 35.

فالايديولوجيا وعى زائف يجعلنا لاندرك أن ما نراه صوابا ليس بالضرورة كذلك عند الآخرين[١].

وتعرف الايديولوجيا بأنها وعى زائف يستلزم من القائمين به ان يقدموا تعريفاً للوعى «الحقيقى». ولهذا فالماركسيون الواقعيون يهتمون فقط بمدى قدرة الافكار على توجيه الناس نحو اهدافهم، دون اهتمام بالزيف او الصدق الايديولوجى[٢]. وهكذا، فمعتنقو الجانب السياسى من الماركسية يهتمون بتحويل الايديولوجيا السياسية الى برامج وأفعال، تمثل سلاحاً للصراع ضد البورجوازية. ويرى هؤلاء أن الطبقة العاملة تفتقر الى الوعى بذاتها باعتبارها طبقة، فى الوقت الذى اصبح هذا الوعى بالمصلحة المشتركة قائماً عند البورجواية. كما أن الأخيرة تنكر الآن وجود الصراع الطبقى، ووجود الطبقة ذاتها. ولهدا فقد كان هجوم آلاسدير ماك انتايرز Alasdair Mac Intyres على ما أسماه «إيديولوجيا نهاية الايديولوجيا» تعبيرا متجددا عن رفض هذه الايديولوجيا البورجوازية[٣]. وأخيرا هناك رأى مؤداه أن فهم الايديولوجيا، باعتبارها نظرة شاملة نعتنقها تجاه المجتمع، تنتظم فى صورة حركة اجتماعية، لافى صورة نسق معرف غير رشيد، يعنى أنها تتصل بالتفكير فى «ميدان المعرفة» المتمير عن «ميدان الايديولوجيا» رغم ان هناك ترابطا بينهما. ولهذا، فنمو ميدان المعرفة يجعل الاخيرة تطغى على مجال الايديولوجيا فى توجيه الانسان نحو معالجة مشكلاته[٤].

ولقد دار الجدل بين الفلاسفة حول نشأة الايديولوجيا. لكن الجدل الذى دار بين المثاليين والماديين– الهيجليين والماركسيين – حول اذا ما كانت الافكار أسبابا أو نتائج لم يحسن من حال العلم الاجتماعى الامبيريقى، لأنه دارحول طبيعة

(1) Ibid., P. 101 - 102.
(2) Ibid., P. 102 - 105.
(3) Ibid., P. 105 - 107.
(4) Robert Elane in : Kewal Motwani : Sociology of Knowledge, The Book Center, Bombay, 1967, P. 303.

الحقيقة المطلقة لا حول أحداث امبيريقية. يضاف الى هذا ان الانسان ذاته ليس واقعا مستقلا قادرا على الفهم والسلوك. بل هو مجموعة من القوى اللاشخصية «المثالية والمادية» التى تتحرك فى الكون[1].

وقد اشار انجلز اى انه هو وماركس قد ركزا الاهتمام على انبثاق الافكار السياسية والقانونية وغيرها، وكذلك الاحداث الناشئة عنها، من الحقائق الاقتصادية الاساسية، وأغفلا الجانب الصورى الذى يتمثل فى الأشكال التى تتخذها هذه الافكار[1] وهذا ما جعل الخصوم يحرفون افكارهما[2]. بل يرى البعض ان الايديولوجيا الاجتماعية هى فلسفة الغايات المطلقة، رغم اعتمادها على أفكار علمية وواقعية. ولهذا، فهى تتحول الى اطار فلسفى مطلق يكون مرجعاً للتبرير لا محلا للتبرير[3]. وقد وردت فى شأن تفسير نشأة الايديولوجيا بعض النظريات. فنظرية المصلحة تشبه الرأى الماركسى القائل بأن الأفكار نتائج وليست أسبابا – لواقع آخر. ورغم هذا، فهى نتاج «للذات الفرد» لا للقوى التاريخية واللاشخصية. أما نظرية الحقيقة فترى أن فى هذا اغفالا لخاصية هامة عند الانسان وهى «الكشف عن الحقيقة» باعتبارها السبب الأول فى ظهور الايديولوجيا. أما نظرية الضغط الاجتماعى فترى أن الايديولوجيا علاج للانفعالات الناتجة عن التزامات الدور فى المجتمع الحديث لأنها تضفى الشرعية على الوضع القائم وتؤيده. وأخيرا ترى نظرية التوتر الثقافى cultural strain أن الايديولوجيا تعيد اضفاء المعنى على العالم عندما تتلاشى منه المعانى والتوجيهات السلوكية القديمة[4]. ويلاحظ أن كل نظرية من هذه النظريات تركز على فكرة معينة دون ان تأخذ فى اعتبارها أن هناك تداخلا بين مختلف العوامل المجتمعية المؤدية الى ظهور النسق الايديولوجى.

---

(1) Lewis Feuer : Marx & Engles, Basic Writings on Politics and Philosophy, Anchor Books Gardern City, N.Y., 1959, P. 408.
(2) Ibid., P. 408.

(٣) المجلة الاجتماعية القومية، مرجع سابق، ص ١٧٠.

(4) W. T. Bluhm. Ideologies and Attitudes, Prentice Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1974. P. 12 - 14.

ما ضرورة الايديولوجيا فى علم الاجتماع؟

نبع لهتمام علماء الاجتماع بفكرة الموضوعية، وخلو مفهوماتهم من القيمة، من اعتناقهم لعقيدة فلسفية خاطئة هى الوضعية التى كان اوجست كومت هو الداعية اليها، وتبعه، بعد ذلك الوضعيون. وهذه العقيدة تميز بين الحكم الواقعى أو العلمى، والحكم الايديولوجى[١].

ولكن من الضرورى ان تكون دراسة الانسان والمجتمع ذات طابع قيمى، كما يبدو هذا فى نظرتنا الى اى انسان، واختيارنا لمشكلة معينة من اجل الدراسة، وطريقة معينة للتعبير عن هذه المشكلة.

ومن ثم، فالموضوعية تستلزم الاعتراف بقيمنا الذاتية والكشف عنها. فدعوى التحرر من القيمة المزعومة ليست متحررة من القيمة على الاطلاق. فليس ملائماً الفصل بين العلم الاجتماعى والقيمة،نظرا لأن للنشاط العلمى تأثيرا كبيرا على عملية التقييم عند الناس. إلى جانب ان البحث الاجتماعى قد يؤدى الى مواقف جديدة تخلق لديهم قيما جديدة[٢].

ولقد لفت العديدون النظر الى أن علماء الاجتماع يتأثرون أحيانا بعوامل اجتماعية كامنة وشبه كامنة فى أحكامهم، مثل تأثرهم العلنى او الضمنى باعتبارات الصواب والخطأ. ولهذا فالمشكلة تتمثل فى مدى قدرتنا على استبعاد تلك التحيزات، حتى عندما لانكون مدركين لها وذلك بوساطة اجراء البحث المتقن[٣]. بل ان المفكرين منذ «كومت» كانوا ميالين الى التخلى عما هو كائن الى ماينبغى ان يكون لكى يتمكنوا من صياغة نظرية كبرى متسقة. لكن آخرين اهتموا

---

(1) Drucker, The Political Uses... Op. Cit., P. 35-36.
(2) Leonard Goodwin, Can Social Science Help Resolve National Problems, The Free Press, New York, 1975, P. 207.
(3) Richard J. : Remstein, The Restructuring of , Op. Cit., P. 37 - 39.

بالحقائق قبل النظرية ونسوا أن قرارهم المتمثل فى الاهتمام بالحقائق يتضمن جانبا نظريا يحدد نوعية هذه الحقائق ومدى أهميتها. وكان جون ديوى John Dewey يرى أنه من الضرورى أن يدخل العالم الاجتماعى أحكام الهدف والقيمة فى أعماله لأن الحقيقة الاجتماعية تجسيد للعواطف والانفعالات والرغبات والمثل. ولهذا يجب أن يعتبر العالم الاجتماعى الغايات الاجتماعية فروضا يختبرها، لامبادئ ثابتة لاتتغير[1]. كما كانت دوروثى ايميث Dorothy Emet ترى أن الحقائق المتصلة بالسياسة هى حقائق معيارية. فلو أشرنا الى أن شخصا يشغل منصبا سياسيا معينا فان هذا يتضمن بالمثل الاشارة الى قيم تتمثل فى أن هذا الشخص يقوم بواجبات خلقية وسياسية معينة[2].

وهكذا، فزعم الوضعية القائل بأسبقية العلم على الايديولوجيا زعم خاطئ حيث ان الاحكام او النظريات العلمية المتصلة بالمجتمع تتضمن قيماً مثل النظريات القيمية الصرفة التى صيغت عمدا. كما أننا لانستطيع دراسة الايديولوجيا دون أن نتخذ موقف العداء من فكرة إيديولوجية معينة، والتأكيد على فكرة أخرى.

ان الحقيقة والقيمة – فى نظر رافضى دعوى التحرر من القيمة – تختلطان بشدة عند وصف السلوك الانسانى وتفسيره. لكن البعض ميز بين نوعين من أحكام القيمة : الاول، الحكم القيمى الوصفى السائد فى علوم مثل البيولوجيا والطب (كالقول بأن المرض وباء)، والثانى هو الحكم القيمى التقييمى الذى يتضمن الموافقة أو الرفض. لكن هذا تمييز لايمكن التأكد منه تماماً فى العلم الاجتماعى نظرا لغموض اللغة المستخدمة فى اصدار الاحكام. يضاف الى هذا أن القول باستحالة اشتقاق ما ينبغى ان يكون «مما هو كائن» قول باطل ومزعوم[4].

(1) Herbert.J. Muller, Science and Criticism : The Humanistic Tradition in Contemporary Thought, New Haven, London, 1949, P. 174 - 176.
(2) Drucker.. Op. Cit., P. 36 - 37.
(3) Ibid., P. 38 - 39.
(4) W.G. Runciman : A Critique of Max Weber's Philosophy of Social Science, Cambridge University Press, Cambridge, 1972, P. 49 - 50.

فالقول بوجود بحث علمي متحرر من القيمة قول يجانبه الصواب، لأننا نعتنق فى ميدان المعرفة ذاته بعض القيم المعرفية كالوضوح والدقة، ونفضل منهجا للمعالجة على منهج غيره[1].

ورغم أنه يلزم لنا معرفة الكثير عن العلم باعتباره ظاهرة اجتماعية، فمن الواضح أنه كان نتاجا – الى حد كبير – للاهتمامات الاجتماعية للناس الذين يصوغونه ويغيرونه، ويستخدمونه. فطبيعة المجتمع، تحدد امكان وجود العلم، وتحدد طابعه الكمي او الكيفى والموضوعات التى يهتم بها، والمشكلات التى يطرحها، والحلول المقترحة لها. فالبحث عن الموضوعية وهم يجب أن نتخلى عنه، لأنه يجب علينا الا نتبنى فكارا مطلقة بشأن المسائل النسبية والوجودية[2].

وهكذا تكون الحقيقة العلمية حقيقة نسبية، تتداخل مع بعض الانتماءات القيمية التى تؤيد السعى وراء ما هو «نافع للانسان». واستنادا الى هذا، فان علم الاجتماع هو نشاط فكرى يساير الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ويرتبط بها، ويحاول التعبير عنها تعبيرا حقيقيا او زائفا يحدده الوعى الحقيقى أو الزائف للمشتغلين به، الذين يتأثرون فى وعيهم بالمصالح التى توجههم، والتى يسعون الى تحقيقها وتأكيدها[3].

أما القلة من علماء الاجتماع، والتى تعتبره دراسة علمية للمجتمع، ذات أساس امبيريقى، فان الايديولوجيا تبدو فى اعتقادها بوجود «الحقائق» الامبيريقية

---

(١) المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤ السنة الرابعة، اصدار مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة، ص ٨٥ من مقال بقلم ميهايلو ماركوفيك، ترجمة د. محمد فتحى الشنيطى.

(2) Jack, D. Douglas, The Relevance of Sociology, Appleton Centuryn-Crafts, New York, 1970, P. 212 - 213.

(٣) عبد الباسط عبد المعطى، مطالعات نقدية فى الاتجاه السوفيتى فى علم الاجتماع، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٧، ص ١٣٥.

ذاتها. فقد كان علم الاجتماع فى الاساس نتاجا أكاديميا وايديولوجيا للصراعات الاجتماعية والسياسية الكبرى فى المائة عام الاخيرة. ولكن معظم علماء الاجتماع يعتبرون أنفسهم منتمين الى مدارس النقد الاجتماعى الراديكالى، لا الى اهتمامات الرأسمالية. ورغم هذا، فان كثيرا من ايديولوجيات المجتمع البورجوازى التى ظهرت فيه كانت بورجوازية حيث أنها كانت مشروطة بظروف هذا المجتمع ومحكومة بتطوره وعاجزة عن تخطيه(١). فعلم الاجتماع اليوم يشبه هيجلية القرن التاسع عشر، وخاصة فى نتائجها السياسية الراديكالية التى استخلصها ماركس، وضمنها نسقه الفكرى الرفيع. لكن بارسونز رائد علم الاجتماع الحديث لم يهتم بهذه النتائج الثورية. واصبح الفكر على يديه ثورة مضادة للثورة. ولهذا يطلق جولدنر اسم «الوضعية السوسيولوجية» على الفترة الأولى فى نمو علم الاجتماع الاكاديمى، وهى الفترة التى حاول «كومت» فيها أن يؤسس علما وضعيا للمجتمع. وقد تحولت الوضعية من ايديولوجيا محافظة للاصلاح الاجتماعى الى وضعية للبحث الاجتماعى الامبيريقى. وهما نوعان من الوضعية يتشابهان فى اهتمامهما بالنظام القائم وتقدمه وتأكيدهما على الطابع الموضوعى والخارجى للواقع الاجتماعى، والطابع العلمى للدراسة الاجتماعية. وعموما يمكن القول بأنه رغم احتواء الفكر البورجوازى على نزعتين تبدوان متعارضتين اساسا وهما النزعة المحافظة والنزعة الليبرالية – المشوبة بالثورة الاجتماعية والاصلاح الراديكالى – فانهما تمثلان اهتمامين يرتبطان بالاتفاق الايديولوجى الاساسى. فقد كان معظم علماء الاجتماع الكلاسيكيين – كمعظم تابعيهم – يصفون أنفسهم بأنهم ليبراليون. لكن تراثهم النظرى كان ينطلق من المدخل المحافظ على حد قول روبرت نيسبت فى مؤلفه «التراث السوسيولوجى»(٢).

---

(1) Martin Shaw in : Robin Blackburn, Ideology in Social Science : Readings in Critical Social Theory, William Collins Sons, & Co. Ltd., Glasgow, 1978, P. 32-34.

(2) Ibid., P. 35 - 36.

ولقد ارتبطت المادية التاريخية منذ ظهورها فى علم الاجتماع بايديولوجيا ثقافية وفكرية، أعلنت الثورة على المجتمع البورجوازى، وتطلعت نحو هدم الأنساق الاجتماعية القديمة، واقامة انساق اخرى جديدة[١]. أما البنائية الوظيفية فقد ارتبطت بإيديولوجيا ثقافية وفكرية رفعت راية الاصلاح لا الثورة ومثلت نظرية سوسيولوجية - فى رأى البعض - لتحليل الواقع الثابت المتوازن اتفاقا مع متطلبات البورجوازية فى هذا الوقت، التى جعلت السوق الحر والمشروعات المنظمة ذاتيا، متطلبات مثالية ينبغى تحقيقها. ولكن تطور المجتمع فى شرق اوربا وغربها، جعل المفكرين يهتمون فى شرق اوربا بميكانيزمات الثبات والتكامل والتضامن بين قطاعات المجتمع. كما جعل مفكرى غرب اوربا يهتمون بازدهار دولة الرفاهية وحاجتها الى علم اجتماع أكاديمى له نماذج نظرية تركز على ميكانيزمات التغير الاجتماعى الاصلاحى الذى يساعد المجتمع فى تحقيق بعض التغيرات فقط[٢]. ونستطيع القول ان اسباب نجاح النزعة المحافظة ومفهوماتها النظرية فى الفكر البورجوازى اسباب معقدة ولكنها تتصل المسار الذى تطورت فيه الرأسمالية. فقد تزايد اعتراف الحكام الرأسماليين بالطابع الاجتماعى للانتاج الرأسمالى مما جعله يلقى نفس الاهتمام من جانب علماء النظرية الاجتماعية هناك. ومن ثم لم يعد المجتمع كائنا عضويا تحكم القوانين الاقتصادية فيه اعتبارات فردية. وهكذا تغلغل هذا الاعتراف فى كل انواع الفكر الاجتماعى البورجوازى لا فى الفكر الاقتصادى وحده[٣].

لكن تسليم علم الاجتماع البورجوازى بأنه يمكن تحليل النظام الاجتماعى وفهمه دون التركيز على الاهتمامات الاقتصادية - لأنها مسائل معطاة - يمثل

(١) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل فى علم الاجتماع المعاصر، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٤، ص ١٣٦.

(٢) نفس المرجع، ص ١٣٦ - ١٣٧.

(3) Martin Shaw in: Robin Blackburn ... Op. Cit., P. 36 - 37.

تفسيرا ايديولوجياً بحتاً. فليس صحيحا أن مشكلات المجتمع غير اقتصادية، نظرا لأن علم الاجتماع عندما ظهر، سلم بأنه يمكن «حل» المشكلات الاقتصادية، عندما نعتبرها مشكلات اجتماعية لاحل لها داخل اطار الاقتصاد البورجوازى. ولهذا، حينما ظهر الطابع الاجتماعى للانتاج الرأسمالى، فى شكل ثورة البروليتاريا وهى القوة الرئيسية للانتاج، ظهر علم الاجتماع باعتباره نظرية تستجيب لهذه الثورة دون الغاء الاسلوب الرأسمالى للانتاج. فهو يعترف بالطابع الاجتماعى للانتاج، بأن ينكر أنه يتصل بالانتاج الذى هو مسألة اقتصادية صرفة[1].

وهكذا يتضح الطابع البنائى لوظيفة الايديولوجيا ولطبيعة علم الاجتماع. فهو- اى هذا الطابع- نتيجة لأزمة الفكر الاقتصادى البورجوازى التى كشف عنها ماركس فى منتصف القرن التاسع عشر - وأصبح علماء الاقتصاد السياسى يدركون ان العلاقات الاقتصادية بين السلع. تعتمد على العلاقات الاجتماعية بين الطبقات فى عملية الانتاج. وقد طور ماركس هذه الافكار واوضح نتائجها الثورية. لكن الاقتصاديين تحولوا تدريجيا عن الاهتمام «بالجانب الاجتماعى» للاقتصاد، واعتبروه مجرد مقولة باقية تضاف الى علاقات السوق الاقتصادية البحتة[2]. كما أن ظهور علم الاجتماع ومعالجته لمسائل لم يعالجها علم الاقتصاد مثل العلاقات الاجتماعية بين الطبقات، يمثل شاهدا على تدهور الفكر الاجتماعى البورجوازى. ولكن معالجته لهذه المسائل لم تنصب على أساسها الواقعى فى اسلوب الانتاج الرأسمالى، وكانت تتسم بطابع محافظ. فرغم أن علم الاجتماع كان استجابة معادية «لثقافة المنفعة» ولمجتمع الطبقة الوسطى، فإنه كان استجابة داخل الرأسمالية، وجانبا من تطورها، أكثر من كونه معارضة لها. وهذا التمييز بين علم الاجتماع باعتباره استجابة داخل الرأسمالية او باعتباره استجابة معارضة لها، هو ما يتيح لنا

(1) Ibid., P. 37.
(2) Ibid., P. 37 - 38.

التمييز بين علم الاجتماع السائد وعلم الاجتماع المعارض، ويمثل مخرجا للأخير من مصيره الايديولوجي[1].

مفهوم علم الاجتماع عند السوفييت والبورجوازيين:

لقد وافق معظم علماء الاجتماع السوفييت يوماً ما على ان علم الاجتماع بالمعنى العام، هو علم يدرس اداء المجتمع لوظائفه وتطوره، وينطلق من قوانين ماركس الرئيسية متبنياً العملية السوسيوتاريخية، ويهتم بالظواهر الاجتماعية وتفاعلها. وهو علم يدرس قوانين نشأة التكوينات «الاجتماعية» والاقتصادية، وقواها الدافعة، وتطورها وتغيرها وتبدلها، ويهتم في نفس الوقت بالظواهر الاجتماعية ككل وتفاعلها داخل المجتمع. فهو يدرس البناء الاجتماعي للمجتمع باعتباره نسقا كاملا ومنظما من العلاقات الاجتماعية والنظم والجماعات الاجتماعية المترابطة جميعا. ونظرا لأن الفرد نتاة للمجتمع، لأنه تربى وتشكل داخله، فان المجتمع يعرف بأنه اوسع نسق مكون من اشخاص يتبادلون التفاعل[2].

أما علماء الاجتماع الامريكيون، فينظرون الى علم الاجتماع باعتباره علما للسلوك الاجتماعي. وهذا الفهم لموضوع علم الاجتماع، يكشف عن تطور الاخير في القرن العشرين[3]. فكثير من مراجع علم الاجتماع يشير الى «العلاقات المتبادلة بين الناس» بوصفها موضوعا لعلم الاجتماع[4].

أما روبرت نيسبت Robert Nisbet فيرى أن علم الاجتماع هو « دراسة

(1) Ibid., P. 38

(2) Elizabeth Ann Weinberg, The Development of Sociology in the Soviet Union, Routledge & Kegan Paul, London, 1974, P. 14 - 15.

(٣) عبد الباسط عبد المعطى، مطالعات نقدية، مرجع سابق، ص ١٤٣.

(٤) ج. اوسيبوف ، قضايا علم الاجتماع ، دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي، ترجمة د. سمير نعيم وآخرون، دار المعارف . بمصر، القاهرة، ١٩٧٠ ، ص ١٩٣.

لكيفية تلاحم الكائنات الانسانية معا فى علاقات اجتماعية (تجدهم فيها بالفعل).
وهكذا فالنزعة السوسيولوجية المحافظة، للعمل او النشاط السوسيولوجي، كما تبدو فى العلم الاكاديمى، لايمكن ان تكون اوضح من ذلك. فمن الواضح أن طابعها، طابع ايديولوجى[1].

فطابع المنظور المنهجى عند نيسبت، طابع محافظ بشكل واضح، لأنه يحاول صياغة النظرية، والمفهومات السوسيولوجية صياغة عامة. فالتجريد الذى يتمثل فى مفهوم «الرابطة الاجتماعية» باعتباره مفهوما ذا طابع عام صاغه نيسبت، ينطبق على كل صور التجمعات والجماعات والعلاقات الاجتماعية مما يؤدى الى اصطباغ التحليل الذى يستخدمه كمفهوم رئيسى بصبغة محافظة. فعندما تصاغ المفهومات صياغة عامة الى درجة لاتدل فيها بشكل محدد على نظم اجتماعية محددة، فستكون النتيجة عندئذ هى ان تكون صياغتنا للمشكلات الاجتماعية صياغة عامة، وتحديدا فضفاضا. ومن نتائج هذا التجريد انه يجعل اية مشكلة اجتماعية «مشكلة انسانية» لا مشكلة نابعة من تنظيم تاريخى معين، لأداة الانتاج والتوزيع فى المجتمع، ومن توزيع معين للثروة والعمل الاجتماعى. فإقامة التحليل على عوامل وعلاقات عامة تتخلل اى مجتمع انسانى، هو ابتعاد بالتحليل عن خصائص نظام اجتماعى معين ذى اشكال معينة من الامتياز والقهر، وله امكانات معينة للنمو والاصلاح. وهذا يؤدى الى التراجع نحو مفهوم الفرد المجرد، اى التراجع نحو نقطة الانطلاق المحافظة. فلا مفر أن موضوع علم الاجتماع هو الكائنات الانسانية، وكيفية تفاعلها ودوافع سلوكها. وهكذا يختزل علم الاجتماع (والاقتصاد والعلم السياسى) فى النهاية الى «علم النفس الفردى»[1].

إن التصور السوفيتى لعلم الاجتماع يرتبط ارتباطا عكسيا برأى السوفييت فى

(1) David Horowitz, Radical Sociology, Op. Cit., P.7.
(2) Ibid., P. 7 - 8.

علم الاجتماع البورجوازى. فمنذ العشرينيات كانت أية محاولة لبناء علم اجتماع «ماركسى» ، هى فى نفس الوقت محاولة للصراع مع الايديولوجيا البورجوازية التى تحاول بناء علم الاجتماع الماركسى فى حالة صراع ايديولوجى مع علم الاجتماع البورجوازى. وكان ميدان المعركة بينهما، معتركا لصراع ايديولوجى شديد. فهناك عداء بين علمى الاجتماع الماركسى والبورجوازى، لأن لكل منهما أسسا اجتماعية وسياسية ونظرية متعارضة. فتفسيرهما للتاريخ سواء كان تفسيرا ماديا او مثاليا، هو تفسير غير متوافق. كما يتبنى علم الاجتماع الماركسى البحث السوسيولوجى «العلمى» فى حيث أن علم الاجتماع البورجوازى يصطبغ بالامبيريقية[1] .

ويرى علم الاجتماع السوفيتى أن لعلم الاجتماع البورجوازى سمة طبقية. فمصالح البورجوازية هى الاساس الفعلى لمبادئ علم الاجتماع البورجوازى، حيث ان طبقة البورجوازية هى الطبقة الحاكمة. ومن ثم تحتاج الى علم الاجتماع للمعاونة فى حل مشكلات عديدة تواجهها. ويتولى علم الاجتماع هذه المهمة طالما أن البورجوازية تعاون علم الاجتماع عن طريق التمويل الفعلى للبحث السوسيولوجى. وهكذا، فقد عاون علم الاجتماع البورجوازى، باعتباره المنفذ للقوانين الاجتماعية المباشرة للطبقة الحاكمة، فى اجراء البحوث العديدة، مثل مشروع كاميلوت. وهذا هو ما أثار بطبيعة الحال مشكلة العلاقة بين عالم الاجتماع والعميل فى أذهان السوفييت[2] .

بل إن علم الاجتماع البورجوازى، قام بدور الناشر للايديولوجيا البورجوازية و«خادم الامبيريالية» حيث يقترح اساليب تعزيز النظام الرأسمالى وترشيد تنظيم العمل والانتاج وحفزهما[3] .

(1) Elizabeth Ann ... Op. Cit., P. 51.
(2) Ibid., P. 15.
(3) Ibid., P. 15.

إن الفارق بين منظور كل من علم الاجتماع الماركسى، وعلم الاجتماع البورجوازى يتضح من خلال تحليل كليهما للطبقة. فمفهوم الطبقة، عند فيبر مثلا، (حيث تتحدد الطبقة هنا باعتبار أنها امكان فرص الحياة المتماثلة) يقيم منظور التحليل على الفرد الذى يعمل فى المجتمع. أما المنظور الماركسى فيبدأ من المجتمع ذاته. فالعالم الاجتماعى الاقتصادى - اى المجتمع - يتحدد فى المجتمع الرأسمالى بنظام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج سواء كان المالك اشتراكيا او جمهوريا كاثوليكيا او ملحدا.

فالأمر الهام هو أن ملكية الطبقة المالكة لوسائل الانتاج، تجعلها قادرة على تحديد النموذج الاساسى لتوزيع الموارد والنمو الاقتصادى الاجتماعى. كما أن وجودها الاجتماعى - بوصفها طبقة - يعتمد على الحفاظ على هذه العلاقات التنظيمية. ومن ثم، قد تكون الافكار الليبرالية، هى السائدة من الناحية السياسية، لكن مضمونها يتغير اثناء استيعاب المجتمع لها، لكى تتكيف مع السيادة المستمرة لنظام العمل ومبدأ الملكية وتلائمهما. ولهذا ، فتلك الثورة فقط التى تغير علاقة القوة الاقتصادية الجوهرية هى التى تستطيع تغيير هذه العلاقات والظواهر الثانوية. ونظرا لأن هذا التصور، هو الثورة الاساسية، وهو التصور الموجه لأى علم اجتماع راديكالى، فان هذا العلم يهدد الوضع السوسيولوجى القائم الذى تسانده قوى الوضع القائم وتكافئه بسخاء[1].

كما يضطلع علم الاجتماع البورجوازى ايضا بمعالجة الامراض الفردية، وابطال الصراعات داخل المجتمع الرأسمالى، ولكنه يتجاهل تماما العملية الاجتماعية العامة التى تمثل هذه الامراض اعراضا خاصة لها فحسب. فالفرد يتعلم أن يكون عضوا مواليا فى المجتمع البورجوازى وان يلوم نفسه - لا المجتمع - على

(1) David Horowitz, Radical Sociology .. Op. Cit., P. 10 - 11 .

اية مشكلة وكل مشكلة[١]. ويشير بعض الباحثين الى ان علم الاجتماع البورجوازى يفتقر الى النظرية. فهو لا يملك نظرية عامة شاملة فى النمو الاجتماعى لأنه علم ينقسم الى علوم مختلفة تبعا لموضوع الدراسة فى كل علم منها. وهى علوم تهتم بالأبعاد المختلفة للحياة الاجتماعية، بعيدا عن التصور الكلى للبناء الاجتماعى. كما يشير السوفيت الى ان هذا العلم ينكر أهمية النظرية. ولكنهم يهتمون بأنه يحترف المثالية والميتافيريقا لا المادية والجدل، كما يصدق نظريات وفلسفات متباينة مثل الوضعية المحدثة والبراجماتية والنزعة الفردية والوجودية والمالثوسية المحدثة والكانتية المحدثة ... الخ[٢].

وترى اليزابيث آن Elizabeth Ann أنه رغم افتقار علم الاجتماع البورجوازى الى نظرية شاملة واحدة (كالمادية التاريخية)، فمن المعروف أنه يشمل نظريات سوسيولوجية أكثر تحديدا. ومنها ثلاث محل للنقد، أولها نظرية مراحل النمو لـ «والت روستو W. Rostow» وهى بديل للدراسة الماركسية للتكوينات الاجتماعية الاقتصادية. وقد هوجمت النظرية لأنها اتخذت عنوانا فرعيا وهو «بيان غير شيوعى». اما الثانية فتشير الى مفهوم «مجتمع صناعى واحد»، وهو مفهوم يتصل تماما بـ «نظرية التقارب». فمع أن ما سمى بالدولتين العظميين فى ذلك الوقت تفوقتا فى التصنيع، وسميت إحداهما رأسمالية والاخرى اشتراكية، وأن هذه النظرية نفت وجود اختلافات جذرية بينهما، فان التقارب بينهما لم يكن ملائماً او مرغوبا. والنظرية الثالثة ترتبط بمالينوفسكى وبارسونز، وهى النظرية البنائية الوظيفية. فرغم أن التحليل البنائى الوظيفى يكشف عن علاقات عديدة فى المجتمع، فان أبعاده وحدوده كانت واضحة للنقاد السوفييت. وتتضح هذه الابعاد فى اغفال الاساس السوسيوثقافى للبناء الاجتماعى الذى يشوهه مفهومان هما: بناء التكوينات الاجتماعية ووظائفها. كما ينصح باغفال المدخل التاريخى فى تحليل الظاهرات

(1) Elizabeth Ann ... Op. Cit., P. 15.
(2) Ibid., P. 15 - 16.

الاجتماعية ونزعة معاداة التاريخ المميزة للوظيفية. فعلم الاجتماع الماركسى ينطلق من الوحدة العضوية للمدخلين البنائى الوظيفى والتاريخى فى البحث السوسيولوجى[١].

فالتحليل الاجتماعى التقليدى الذى يتبناه علم الاجتماع البورجوازى يخلو من الاهتمام بالملامح المحددة للبناء الاجتماعى الرأسمالى، ونتائجها على الاولويات الاجتماعية، وصور القوة السياسية، والصراع الاجتماعى. ولهذا، يلزم لهذا التحليل أن يعتمد على علاقات طبقية مشروطة تاريخيا تهتم بالبناء المادى التحتى للنظام الاجتماعى[٢]. والاخيرة هى وجهة نظر ماركس. فبعد أن رفض ماركس منهج التأمل العقيم، اتجه الى مادية فيويرباخ، لكنه لم يقبل زعم الأخير بأن النشاط الانسانى هو جماع المدركات او التصورات الذرية. بل وصف ماركس الانسان بأنه نتاج لأسس اقتصادية واجتماعية ودنيوية (علمانية) لا نتاج للفكر النظرى البحت. فالتاريخ بالضرورة، هو صراع طبقى سببه المصالح المادية. فمادية فيويرباخ، «مجرد تصور» و «مجرد احساس». أما أعمال ماركس فهى ذات نزعة امبيريقية تاريخية[٣].

فمشكلة المدخل البنائى الوظيفى الى الظواهر الاجتماعية - كما يرى النقاد السوفييت - كانت مشكلة منهجية. فالبنائيون الوظيفيون، يتجاهلون منهج الماركسية. فما دام علم الاجتماع الماركسى يدرس كلا من أداء الوظيفية والتطور، فان منهج الوظيفية لا يمكن تطبيقه لأنه يناقش أداء الوظائف فحسب. وعلى العكس من هذا، تدرس الماركسية - فى علم الاجتماع - اى نسق اجتماعى باعتباره يتمتع بدرجة من الثبات رغم أنه يتطور ويتحول الى نسق آخر فى نفس الوقت[٤].

---

(1) Ibid., P. 16.

(2) David Horowitz.. Op. Cit., P. 11 - 12.

(٣) مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، جامعة الكويت، ١٩٨٠، مقال بالانجليزية لفؤاد بعلى و.ج. برايان برايس، ص ٣٤.

(4) Elizabeth Ann... Op. Cit., P. 16.

ويغفل علم الاجتماع البورجوازى المنطق الموضوعى للتطور الاجتماعى. وبذلك تظل الطبيعة الحقيقية للمجتمع الرأسمالى مختفية وراء واجهة من التفاعل النفسى بين الناس - اى وراء خضم من العلاقات والتصرفات والغايات الانسانية الفردية. ومن ثم يتحول علم الاجتماع الى نظرية سلوكية ليس فيها تمييز بين الظواهر الموضوعية وانعكاسها فى عقول الناس. فعن طريق المعادلة بين مفهوم «الموقف الاجتماعى» ومفهوم «الظواهر الاجتماعية السيكولوجية المثالية تماما»، يتم تحليل الظواهر دون الاهتمام باعتمادها على العوامل المادية التى تمثل شرطاً لها. وهكذا تكون النفس الانسانية هى الأساس الجوهرى للمجتمع ويكون هناك تجاهل لدور العامل الاقتصادى[١].

ورغم هذا النقد الصريح، فاننا نجد فى المؤلفات السوفيتية الحديثة، تقسيما لعلماء الاجتماع الغربيين الى فريق يجب على السوفييت التعاون معه، وفريق يستحيل التعاون معه. الأول يمثله رايت ميلز الذى انتقد غزو أمريكا لكوبا، والطبقة الحاكمة فى امريكا ، والثانى يمثله والت روستو. ومؤخرا يمثل علماء الاجتماع الراديكاليون مدخلا جديدا فى علم الاجتماع، نظرا لأنهم ينتقدون الاتجاهات المحافظة ويقومون باجراء الأبحاث النقدية non-conformist[٢].

وفى فترة «مابعد ستالين»، اصبحت البحوث السوفيتية تتم فى ضوء منهج مزدوج. فهى تعتمد على البحث العلمى الذى يستخدم نموذج المنهج التجريبى الغربى من ناحية، كما تقوم على الجهد المشترك لكل العلوم الاجتماعية كالتاريخ والآثار والاقتصاد فى ضوء الفلسفة الماركسية من ناحية أخرى . ولكنها تكتفى بأسلوب جمع البيانات والاحصاءات على الطريقة السائدة فى الغرب عندما تريد حل المشكلات المحدودة فى المجتمع[٣].

---
(1) Ibid., P.17.
(2) Ibid., p. 18.

(٣) المجلة الاجتماعية القومية، مرجع سابق ، ص ١٠ - ١١.

وتبدو سيطرة الايديولوجيا الماركسية على نشاط علماء الاجتماع السوفييت في ادراكهم ان المهمة الرئيسية التي تواجههم هي ان يدعموا بالعلم، الصور الواقعية للبناء الشيوعي، ويدرسوا قوانين التحول من الاشتراكية الى الشيوعية، واقامة علاقات اجتماعية شيوعية وثقافة شيوعية، واسلوب شيوعي للحياة. كما تنعكس هذه الايديولوجيا على فكرة قيام تكنولوجيا اجتماعية. وهنا تطرأ على الذهن عبارة ماركس التي تحض المفكرين على تغيير العالم، لا الاكتفاء بتفسيره فقط. وهي عبارة تدل على النزعة العملية للماركسية، وايمانها بقدرة النشاط الانساني على تغيير المجتمع، دون تخطي القوانين العامة للتطور الاجتماعي ذات الطابع الحتمي[1].

فالمفكرون السوفييت قبلوا النظام الاشتراكي، وأبدوا استعدادهم للعمل داخل النظام السياسي الشيوعي لملاحظة قواعده واحترام قواعده واحترام اوامره، كما تطلعوا ايضا الى تحسينه واصلاحه.

وقد اهتم الحزب الشيوعي اهتماما مطلقا بالنشر السريع للثقافة والعلم السوفيتي، وقدم لهما التمويل اللازم. الى جانب أن النسق السوفيتي كان يتيح فرصة التمثيل المباشر في الحزب الاعلى واجهزة الدولة، للمفكرين السوفييت، ويقدم لهم المكافآت وألقاب الشرف. فهناك، ساد قدر كبير من التفاعل بين الجهاز الحاكم وجهاز المفكرين[2].

وكان الآثار السلبية لهذه العلاقة، فرض الرقابة والقيود على المنشورات الاجنبية، وعلى السفر للخارج، والاختلاف على المدى الذي تتخذ اليه الحكومة او الحزب قرارات سياسية تتصل بحياة المفكر. كما سيطر الحزب على تعيين الاشخاص في المجال الأكاديمي والعلمي، وفرض مطالبه على معاهد العلم، مما

(١) نفسي المرجع ص ١١ – ١٢.

(2) L.G. Churchward, The Soviet Intelligentia: An Essay on the Soviet Intellectuals During 1900, Routledge & Kegan Paul London, 1973, P. 128 - 129.

نشر فيها سوء التنظيم والفوضى[1]. ورغم هذا، فان الشئ الجدير بالاشارة ، هو أن البحث العلمى الاجتماعى السوفيتى من وجهة نظر علماء الاجتماع الغربيين يعتبر منهجا دوجماطيقيا، غير علمى، اى يقوم على افكار قبلية مسبقة تؤدى الى تحريف الملاحظة التجريبية الخالصة[2].

لكن كارل مانهايم – على عكس الرأى السابق – يرى أن عالم الاجتماع الذى يحيا فى المجتمع الليبرالى يستطيع ان يحقق الموضوعية العلمية فى دراسته للمجتمع وذلك نظرا لما يتمتع به من مكانة متحررة من الطبقة. ففى هذا المجتمع الليبرالى الحديث «المفتوح»، تصبح طبقة المفكرين «حرة الانطلاق» لأنها لا ترتبط بطبقة معينة، ولاتمارس هجوما على النظام السائد، انطلاقا من «يوتوبيا» معينة او غير ذلك . فهى طبقة منفصلة عن عالم الصراع السياسى. بل ان مجتمع اليوم – فى رأى مانهايم – هو مجتمع استطاع ان يحل مشكلات الصراع الطبقى، حتى أن التغير من الآن فصاعدا، يمكن أن يحدث بشكل سلمى ومنظم تماما، طبقا للمعايير الموضوعية للتطور العلمى[3].

وقد وجدت هذه الفكرة التى ساقها مانهايم معارضة من جانب ديفيد آبتر David Apter وهو عالم اجتماع سياسى، أعادصياغة أفكار مانهايم السابقة مؤخرا. واعتبر آبتر أن العلم الاجتماعى هو علم وايديولوجيا مطلقة فى آن واحد وأنه يمثل حصانة ضد نزعة الشك. اما ممارسو العلم بكل فروعه وتخصصاته فى الدول المتقدمة اليوم، فقد اصبحوا يمثلون طبقة امتيازات Meritiocracy ، اى طبقة حاكمة جديدة مختلفة عن الطبقات القديمة، لأنها تعتمد على المعرفة لا

(1) Ibid., PP. 129 - 130.

(٢) المجلة الاجتماعية القومية، الايديولوجيا والبحث.. مرجع سابق، ص ١٠

(3) William T. Bluhm, ideologies and Attitudes .. Op. Cit., P.22.

المصلحة او القوة. ويشارك العلماء الاجتماعيون فى هذه المكانة الجديدة بفضل «مايعرفونه» كما يمنحون دورا رائدا فى الحياة السياسية. وعن طريق فهمهم الممتاز لسلوك بنى جنسهم ، يخلقون دورا جديدا وإيديولوجيا جديدة، ينتج عنهما تسلسل للقوة وتدرج للمكانة يعتمدان على المقدرة الفكرية[1].

وفى النهاية، تجدر الإشارة إلى أن الشعور السائد لدى السوفييت هو ان علم الاجتماع البورجوازى بطبيعته، ليس علم اجتماع ماركسى ، ولن يكون كذلك. ولهذا، فالخصائص التى ينتقدونه بسببها، لايتصف بها علم الاجتماع الماركسى. وانطلاقا من فكرة «الحرب الايديولوجية» بين العلمين، سلم بعض السوفييت بضرورة أن يفند علم الاجتماع السوفيتى، نظرية علماء الاجتماع البورجوازيين، وأبحاثهم، وذلك عن طريق الاحتكاك بها. ومن ثم تلاشت العزلة الفكرية عند السوفييت التى سادت فى عصر «ستالين» بوجه خاص، وبعده مباشرة، واتسعت آفاقهم السوسيولوجية وأصبحوا قادرين على تفادى مشكلات نظرية ومنهجية واجهها زملاؤهم فى الخارج وتغلبوا عليها.

وفى ضوء المناقشات التى دارت فى الاتحاد السوفييتى السابق حول تعريف علم الاجتماع «الماركسى» اعتبر علماء الاجتماع السوفييت أن علم الاجتماع الماركسى وعلم الاجتماع السوفييتى مترادفان، لأن السوفييت ينشغلون، على الاجماع، بعلم الاجتماع الماركسى فى الوقت الذى تنشغل الغالبية العظمى من علماء الاجتماع فى المجتمعات الرأسمالية، بما يصفه السوفييت بأنه علم اجتماع بورجوازى. وهكذا أصبح مصطلح «علم الاجتماع» باعتباره مصطلحا عاما، يتضمن نوعين مستقلين من علم الاجتماع[2].

---

(1) Ibid., P. 22.
(2) Elizabeth Ann.. Op. Cit., P. 18 - 19.

ثالثاً : الإيديولوجيا فى النظرية السوسيولوجية :

(١) الاتجاه الوظيفي:

لوكان الأساس الذى استند اليه علم الاجتماع الوضعى هو فلسفات الثورة الفرنسية، فان الأساس الذى استند اليه مفكرو العصر الكلاسيكى لعلم الاجتماع، كان هو الماركسية. فتشكيل هذا العلم، كان يتزايد عن قصد أو دون قصد، من خلال استجابته للتحدى الماركسى. لكن العلاقة بين الماركسية وعلم الاجتماع لم تكن واضحة بدرجة كافية، حيث كانت الماركسية مذهبا اقتصاديا لا «سوسيولوجيا». ولم يكن ماركس وحده هو ممثلها، بل مثلتها النزعة الاصلاحية الستالينية ايضا. ولهذا، فما فعله علم الاجتماع فى مواجهة هذه الماركسيات الميكانيكية ذات الحتمية الاقتصادية، هو أنه قدم نظرية عن المجتمع تؤكد على أهمية الجوانب الفكرية والخلقية. وتلك النظرية هى البنائية الوظيفية عند بارسونز التى جعلت من مشكلة «النظام» محورا لها. لكنها ليست مشلكة نظرية بل تدور حول مشكلة النظام فى المجتمع الرأسمالى فى الثلاثينيات، وهو مجتمع مر بأزمة الكساد العظيم. فعلم الاجتماع عند بارسونز كان استجابة من جانب المحافظين الاكاديميين الذين أكدوا أهمية التكامل الخلقى للمجتمع، فى مواجهة نظرية الدولة عند حركة التجاريين الجدد وعند الماركسية. فعدم قدرة هذه الايديولوجيا البارسونية على الاتصال بالماركسية جعلها تبتعد عن الاهتمام بالواقع(١). ويعزو البعض انتشار النظرية البارسونية الى الحاجة التنظيمية الملحة من جانب النسق الرأسمالى، الى تعريف محافظ ومشوه للواقع الاجتماعى، يهدف اساسا الى تبرير البناء الاجتماعى القائم واضفاء الشرعية عليه. وهذا ما يتمثل فى نظرية بارسونز. فالى جانب وظائفها الايديولوجية المحافظة، تمثل هذه النظريةمصدراً للمعرفة

---

(1) Robert Frederichs.. A Sociology of Sociology.. Op. Cit., p. 145.

التطبيقية، تستخدمه الحكومة والمؤسسات باعتبار أنها ميكانيزم لاضفاء الشرعية على بناء المصالح السائد[1].

وهذه النظرية، كما تبدو فى كتاب النسق الاجتماعى عند بارسونز، نظرية غير مفهومة وغامضة تماما. وفحواها أن هناك شيئا تتخيله هو «النسق الاجتماعى» وهو يتكون من افراد يتفاعلون معا ويشاركون فى مستويات قيمية، وأساليب عملية، وسلوك متبادل. وبعض تلك المستويات تسمى معايير . ولهذا فهناك «قواعد اجتماعية» أو «قواعد بنائية» هى التى تحقق التوازن الاجتماعى للنسق عن طريق : «التنشئة الاجتماعية» التى يتحول الانسان بمقتضاها الى شخص اجتماعى، و«الضبط الاجتماعى» وهو الطرائق التى ابتكرها الناس لكى يكونوا متفقين، او التى تجعلهم كذلك. وللحفاظ على التوازن الاجتماعى، ينبغى غرس الرغبة عند الناس فى آداء مطالب النسق وتوقعاته، وتبنى وسائل متفق عليها للقيام بذلك، اما تفسير انحراف الانسان عن مستويات الاتفاق السائد، وتفسير التغير الاجتماعى، فانما يتم بوساطة اجراء الدراسات الامبيريقية[2] . وقد نتج عن هذا أن أكثر الانتقادات شيوعا التى وجهت لنظرية النسق، هو القول بأنها تميل نحو فكرة الاستقرار والثبات فى النسق. وقد تمثل ميل بارسونز الى فكرة الثبات فى اختياره لمصطلح اساسى هو «النسق» معتبرا أنه يمثل محور الاهتمام المميز لعلم الاجتماع. وأهم خاصية لهذا النسق – فى رأيه – هى التساند المتبادل بين اجزائه، ذلك الذى يتمثل فى العلاقة بين مكونات النسق، وينظمها. كما أن ميل النسق للحفاظ على ذاته يسمى «توازنا» لكى يكون النسق نسقا دائما «يستأهل» الدراسة. وقد تعمد

(1) Albert Szymanski in: Colfax, Radical Soiology.. Op. Cit., P. 93 - 94.
(2) C. Wright Mills, The Sociological Imagination, Great Britain, Penguin Books, 1973, P. 33 - 41.

بارسونز اختيار كلمة «يستأهل» ليدلل على أن أفكاره ليست متحرره من القيمة[1].

ولم يكن هناك مكان فى البناء النظرى عند بارسونز، لقضية الصراع «بين» الانساق الاجتماعية، لأن كلمة «بين» تعنى وجود نسق هائل، تمثل الوحدتان المتصارعان منه أنساقا فرعية فيه. لكن نظريته تعالج نوعا من التغير، تعتبره مجرد تحول داخل نطاق التوازن السائد بالنسق. كما استبعد بارسونز مؤخرا ثنائية «الذات والمجتمع» من متغيرات النمط، لأنه يعتبر انه يجب ألا يتضمن النسق منظورين متناقضين طالما أنه يمثل وحدة وظيفية كبرى[2]. ورغم هذا، رفض جونار ميردال فكرة النسق المغلق عند بارسونز لأنها تهدف الى الحفاظ على الكل، وطالب عند دراسة المجالات التنظمية فى المجتمع، بتبنى وجهة نظر تنظيمية مختلفة تنطلق من وجهات نظر طبقية مختلفة ومواقف قيمية متباينة[3].

وهذا الاهتمام من جانب الوظيفية بالنظام الاجتماعى جعلها تنظر الى ذاتها باعتبارها تهتم بالحاجات المشتركة «لكل» مكونات المجتمع الحديث. لكن نفس هذا الاهتمام بالنظام والحفاظ على النسق، جعلها تؤكد بعض جوانب تدعيم النمط فى النسق دون جوانب اخرى. ولكنها تنكر اعترافها بوجود القيم داخلها لكى لا توصف بأنها نظرية «معيارية»[4].

ويرجع تفاؤل بارسونز – فى رأى ألفن جولدنر – الى البيئة التى عاش فيها، حيث كان ينتمى الى الطبقة الوسطى الناضجة القوية. ومن ثم كان يهتم بالنجاح الاقتصادى والاجتماعى للنسق السائد. فالوظيفية هى النزعة السوسيولوجية المحافظة فى المجتمع الصناعى، التى تسلم بالنظم الكبرى السائدة فيه، مثل نظام الملكية والنظام الطبقى. وهكذا لايقبل الوظيفيون الدعوة الى اعادة توزيع المزايا الاجتماعية.

(1) Robert Fredericks.. A Sociology .. Op. Cit., P. 146 - 146.
(2) Ibid., PP. 146 - 147.
(3) John Rex, Sociology and the Demystification of ... Op. Cit.p. 228.
(4) Hermann Strasser, The Normative Structure of ... Op. Cit., P. 168.

وفى البداية اهتم بارسونز بدور القيم باعتبارها قوى دافعية عند الانسان، وهو ما يمثل اهتماما بالطوعية. فالمثل الثقافية هى الباعث والمعزز للأهداف المعيارية. ولهذا فاستدماج القيم الخلقية هو الاساس فى تفاعل الانسان مع المجتمع، حيث ان الفعل الاجتماعى من جانب الانسان يهدف الى لتحقيق القيم الخلقية. ولكن هناك نتائج غير متوقعة وذات طابع مدمر على الفرد والنسق، تترتب على هذا الفعل(١).

ويقصد بارسونز بالنتائج غير المتوقعة، القيم الليبرالية او الراديكالية. وهكذا يرفض بارسونز كل محاولات التغير الاجتماعى التى تمارس الضغط على الوضع القائم. فنظرية الطوعية عند بارسونز تجيز تماما محاولات الفاعلين ذات الدافع الخلقى فى النسق، لكنها تقمع فى الوقت نفسه المحاولات ذات التأثير المدمر على هذا النسق. هنا يتغلب اهتمام بارسونز بالنظام على اهتمامه بالطوعية(٢). الى جانب أن اعتقاد بارسونز بمسلمة الطوعية التى يتسم بها سلوك الفاعل الاجتماعى يتناقض مع زعمه القائل بأن نظريته تتسم بطابع شمولى وعام(٣).

والمشكلة التى عانت منها النظرية الوظيفية، تتمثل فى أنها تحولت من نظرية تقليدية محافظة تماماً تهدف الى الاتفاق القيمى الذى يحقق الاستقرار الاجتماعى، الى نظرية ترى أن النظام السائد يعتمد على هذا الاتفاق، وأن الدولة بهيئاتها المختلفة، تستطيع ان تخلق هذا الاتفاق بشكل فعال. وهكذا تلاشت ايديولوجيا الطوعية التى تدور حول النظام الاجتماعى، وتحولت الى نوع من النزعة السوسيولوجية الكينزية Sociological Keynesianism. وبهذا اصبحت هى التبرير الأساسى لـ «نسق اجتماعى» شمولى يتمثل فى اجهزة دولة الرفاهية، التى تمثل الجماهير لعبة فى يديها.

---

(1) Ibid., P. 168 - 169.
(2) Ibid., P. 176.
(3) Hans M. Adriannstens, Talcott Parsons and The Conceptual Dilemma, Routledge & Kegan Paul, London, 1980, P. 165.

فاهتمام بارسونز بالمصالح الراسخة، جعله يهمل مسألة التغير وتطلعات الطبقات الاجتماعية المحرومة من الامتيازات. ولم يميز من الناحية التصورية فى معالجته لمسألة الانحراف بين السلوك المنحرف بمعنى الجريمة، والانحراف وعدم الامتثال، والمعارضة ، وسلوك المعارضة السياسية. واتهم ايديولوجيا المعارضة فى الغرب باليوتوبية والرومانسية والخيال، مما جعل استخدامها مؤديا الى نتائج مجتمعية غير مرغوبة[1]. وقد اعترف بارسونز نفسه فى كتاب «النسق الاجتماعى» أنه لايمكن اشتقاق نظرية جوهرية، عن التغير الاجتماعى من اطاره التصورى الآن أو فى المستقبل . وهذا مادعا النقاد الى الاستناد الى اعترافه للهجوم على نظرية النسق، مما جعله يهتم باحتواء نظريته أخيرا على فكرة التغير. كما أدى هذا ببعض علماء الاجتماع مثل، باربر و لويس وفالدنج، وايزنشتادت، وويلبرت مور، الى القيام بمحاولة راديكالية للتوفيق بين الوظيفية والتغير. وهى محاولة تشبه «الثورة المضادة» للنقد الذى وجه الى بارسونز والنظرية الوظيفية[2].

وفى معالجة بارسونز لأهداف القيم كان يهتم بأهداف النسق وقيمه، لا أهداف الفرد. وهكذا فان اغتراب الفرد ينتج عن كفاحه فى سبيل قيم ليست خاصة به[3]. الى جانب أن مفهوم الانسان فى النظرية الوظيفية يمثل نظرة اجتماعية مبالغ فيها Oversocialized الى الانسان[4]. ولهذا، تلعب عملية التربية بمختلف اساليبها دورا هاما فى التراث المحافظ، حيث أنها تمثل عاملا من عوامل التحضر والحفاظ على المجتمع. فهذه العملية تجعل الانسان يحيا حياة خلقية، وتؤازر حبه للنظام واحترامه للسلطة، كما تحدد له نصيبه من الحكمة التقليدية التى توارثها الانسان على مر الزمان. وحتى اذا كانت هناك مرحلة ما من مراحل تنشئة

(1) Anthony Oberschall, Social Conflict and Social, ... Op.Cit., P. 19-20.
(2) Robert Frederichs.. Op Cit., P. 27 - 29.
(3) Ibid., P. 170.
(4) Ibid., P. 26 - 27.

الافراد– وخاصة من يناط بهم قيادة المجتمع – يجب فيها أن توضع مسألة تنمية الذات والتعبير عنها فى المقام الأول، فان اصحاب الاتجاه المحافظ يرون أنه من الضرورى ان يتعلم الفرد – قبل هذه المرحلة – القيم السائدة فى المجتمع وأن يتكامل داخل هذا البناء المجتمعى[(١)].

وينبع أمن النسق الاجتماعى واستقراره من سيطرته على الفرد. لكن بارسونز لم يهتم باختلاف درجة التفاعل أو التساند مع اختلاف المواقف والافراد، ولم يدرك ان الاعتماد على النسق، يختلف تبعا لحاجات عناصره. ومعنى هذا أن مفهوم الاستقلال الوظيفى مكمل لمفهوم النسق. وهو مفهوم يتصل بمدى اعتماد الجزء على النسق الكلى. فبعض الاجزاء تتمتع باستقلال وظيفى يخلق التوتر فى النسق. ولهذا يحدث صراع بين قوى التكامل وقوى الاستقلال[(٢)].

أما محاولة روبرت ميرتون من اجل تفادى النقص فى نظرية النسق عند بارسونز، وهو نقص يتمثل فى عجزها عن معالجة التغير الاجتماعى الجوهرى، فانها محاولة تنصب على مسائل كعدم الامتثال والمعارضة وتغير القيم والمعايير وما إلى ذلك، فى ضوء فكرة التغير الاجتماعى لا فكرة الصراع[(٣)].

واذا كان استقرار النسق يعتمد على تبادل المنافع بين مكوناته، فان اختلاف القوة بين هذه المكونات – اى أعضاء النسق – يجعل الأقوى يحصل على الاشباع دون تبادل المنافع مع الآخرين . فحالة التمتع بالقوة والحرمان منها تؤدى الى تباين القيم الخلقية، ومن ثم هدم استقرار النسق[(٤)].

لكن رايت ميلز كان يرى ان صفوة القوة لاتحكم الناس انطلاقا من رضاهم،

---

(1) Victor E. Amend & Leo., T. Hendrick (eds.) Readings from Left to Right, New York. 1970. P. 164 - 165.
(2) Hermann Strasser . Op. Cit., P. 171 - 173.
(3) Anthory Oberschall, Social Conflict.. Op. Cit., P. 23.
(4) Hermann Strasser .. Op. Cit., P. 178 - 179.

فهى تملك وسائل تستطيع من خلالها السيطرة على رضا الناس، واستغلالهم. ولهذا ، فالقهر ليس هو الصورة الأخيرة للقوة كما يسلم الكثيرون[١].

الى جانب هذا، فان التغيرات التى تحدث فى بناء القوة فى المجتمع انما هى نتيجة للتغيرات التنظيمية فى الاهمية النسبية للنظم السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما يرى ميلز. كما أن صفوة القوة تمر بمراحل معينة فى طور تشكلها. وهى مراحل اوضحها ميلز واشار الى انها تنتهى بالمرحلة التى تمثل الصفوة الاقتصادية فيها الصفوة الحاكمة وتسخر كل شئ لأغراضها الخاصة. (وهذا ما حدث فى المجتمع الامريكى)[٢].

أما معالجة بارسونز لمشكلة الحراك الصاعد، فترى ان الاخير يتصل بالدوافع لا بالفرص الاقتصادية او الاجتماعية. فالأخيرة متاحة لمن لديه القدرة والدافع. ومن ثم يرجع الحرمان الى الافتقار الى الدافعية والكفاءة[٣].

ولكن تحول مجتمع اقتصاد السوق الى مجتمع دولة الرفاهية، التى ازداد فيها اهتمام الحكومة بالاقتصاد والتعليم وخدمات الرفاهية، ادى الى خلق ازمة امام النظرية الوظيفية التى تركز اهتمامها على اتجاهات الثبات فى التكنولوجيا والعلم، وتقسيم العمل، والأخلاق، لا على فكرة تدخل الدولة. فقد تزايد تعقد هذه المشكلات نظرا لحاجة دولة الرفاهية الى علم اجتماع تطبيقى يحل مشكلات المجتمع الصناعى[٤]. ومن ثم اصبح تمويل هذه الدولة للعلم وزيادة النفقات المخصصة له ضغوطا من جانبها لكى يجرى العلم الاجتماعى بحوثا ذات توجيهات سياسية. كما أن تفسير الوظيفية غير المقنع للتغير الاجتماعى، وعدم وفائها بعلم

---

(1) Mills, The Sociological Imagination .. Op. Cit.,P. 50 - 51.
(2) C. Wright Mills, The Power Elite,N.Y., Oxford University Press, 1956, P. 269 - 273.
(3) Strasser.. Op. Cit., P. 179.
(4) Bary Smart, Sociology, Phenomenology, and Maian Analysis, Op. Cit., P.10.

اجتماع ذى اتجاه سياسى اصلاحى يستوعب داخله أفكار التغير الاجتماعى، حتى وان كان تغيرا مخططا، جعلها تحاول تبنى بعض أفكار الماركسية وهو ما أطلق عليه جولدنر «التحول نحو الماركسية». حيث تبنى بارسونز افكاراً مثل مقاومة التغير، والتباين والتطور. وقد أسهم تفسر جولدنر لأسباب ازمة علم الاجتماع فى ظل دولة الرفاهية، فى فهم علاقة النظرية الاجتماعية بالمجتمع. لكنه أهمل اختلافين: الأول هو الاختلاف بين النظرية السوسيولوجية والبحث الامبيريقى، والثانى هو التمييز الجاد ايضاًبين سوسيولوجيا الوحدات الصغرى وسوسيولوجيا الوحدات الكبرى[1].

إن ازمة علم الاجتماع الحديث هى فى اساسها ازمة النظرية الوظيفية، وهى ازمة حدثت بالفعل وليست ازمة «مقبلة». فمنذ اواخر الخمسينات بدأت فى اوربا والولايات المتحدة افتراضات الاتفاق القيمى والتكامل الخلقى للبناء الاجتماعى تعانى من التصدع. واحتوى علم الاجتماع على العنصر الايديولوجى اكثر من العلوم الاخرى، كجزء من تقسيم العمل بين العلوم. وانجذبت اليه بسبب طبيعته وموضوعه، لا بنائه الايديولوجى الفوقى، عناصر اكاديمية ليبرالية، واصلاحية، وراديكالية. وازداد العداء بين علماء الاجتماع وانصار الايديولوجيا البنائية الوظيفية السائدة مع تفاقم ازمة المجتمع الغربى بعد الحرب. وظهرت تيارات نظرية سوسيولوجية جديدة تعبر عن الاستياء من جانب قطاع كبير من علماء الاجتماع، وهو استياء نابع من الانتماء الايديولوجى لعلم الاجتماع الى مختلف جوانب النظام القائم. لكن جولدنر لم يعالج هذه التيارات النظرية بصورة شاملة لأسباب عديدة منها الضعف النظرى والطابع الانتقائى الذى يميز جانبا كبيرا من علم الاجتماع الراديكالى. فليست لدى هذا العلم نظرية مضادة شاملة[2].

وهناك مفكرون سوسيولوجيون تحدوا البارسونية، بأن أشاروا الى وجود مصالح

---

(1) Ibid., P. 10 - 11 .
(2) Ibid., P. 11 - 12.

مادية متنوعة في المجتمع، والى وجود الصفوات الحاكمة، والى استمرار الصراع. لكن جولدنر، كان يتجاهل هذا الاتجاه لأنه لم يظهر كثيراً في النظرية السوسيولوجية العامة. وهذا اعتبار هام، لأن تلك الانتقادات كانت من الناحية النظرية تعديلا او اكمالا للنموذج السائد في علم الاجتماع. فنظرية الصراع باعتبارها اتجاها معارضا في العلم، تتمثل في حقائق تقول بوجود الصراع في المجتمع، وليست تفسيرا جاداً يمثل جانبا من نظرية بديلة. يضاف الى هذا أن معارضي الايديولوجيا السائدة، هم نتاج للمجتمع والبورجوازي، مثلهم في ذلك مثل أنصار الوضع السوسيولوجي المحافظ الذي يسود هناك[١].

لكن المحك الحقيقي هو موقف علماء الاجتماع من ماركس. ففي الوقت الذي يتجاهل بارسونز وأتباعه، كارل ماركس، او يدخلون في جدل عقيم، يضيف علماء الاجتماع الراديكاليون ماركس الى التراث الذي يشاركون فيه اصحاب النزعة المحافظة. فكتاباته المبكرة كانت دعما للفينومينولوجيا المعادية للتاريخ-A Historical . أما كتاباته الاخيرة فهي اساس نظرية الصراع . والحقيقة ان علم الاجتماع، قد انتزع بعض عناصر الفكر الماركسي من سياقها وأضفى عليها طابعاً سوسيولوجيا وهي عناصر تتضمن فهما نظرياً للرأسمالية، وقيام العمال بالثورة للاطاحة بها[٢].

وعلى أية حال، فان عدم استيعاب الماركسية، وأفكار ماركس، داخل علم الاجتماع، يعني أنهما يظلان قطبا من الفكر السوسيولوجي المتميز عن هذا العلم، رغم اسهامهما فيه. ولهذا فنظرة جولدنر الى الماركسية، باعتبارها «فترة» في علم الاجتماع، نظرة يجانبها الصواب حيث ذكر جولدنر فترات اخرى مثل علم الاجتماع الوضعي، وما قبل الماركسية، وعلم الاجتماع الكلاسيكي، والبنائية

(1) Ibid., P. 42 - 43.
(2) Ibid., P. 43.

الوظيفية البارسونية «بعد الماركسية». بل إن جولدنر وقع فى تناقض مع نفسه، عندما تحدث بعد ذلك عن «علم الاجتماع الأكاديمى» و «علم الاجتماع الماركسى» باعتبارهما طرفين متناقضين. فالماركسية ليست «مجرد» مرحلة ما فى علم الاجتماع طالما أنها تمتد إلى كل مراحله[1].

(٢) الاتجاه الماركسي:

يرى البعض أن الماركسية علم اجتماع، لأنها تحاول التعبير عن منطق ثورة المجتمع الرأسمالى وتطورها. فهى تتضمن علما للاجتماع لأنها تستلزم ممن يعتنقها فهم ديناميات الصراع الطبقى. ولكنها لا ترى ان منطق المجتمع منطق سوسيولوجى، بمعنى ان العلاقات الاجتماعية يمكن فصلها عن الاقتصاد، أى عن قوة الانتاج وعلاقاته. كما أنها لاتعتقد انه يمكن فهم العلاقات بطريقة سوسيولوجية، بمعنى دراستها مجردة عن السلوك وعن المشاركة فى التحول الثورى للمجتمع. ولهذا، فالاختلاف الحقيقى بين الاشتراكية العلمية عند ماركس، وفلسفات الوجوازية وعلومها، يتمثل تماما فى ان الاشتراكية العلمية هى التعبير النظرى عن عملية الثورة التى تنتهى مع الالغاء التام لهذه الفلسفات والعلوم البورجوازية، الى جانب انهاء العلاقات المادية التى تجد لنفسها تعبيرا ايديولوجياً فى هذه الفلسفات والعلوم[2].

والماركسية بطبيعة الحال، تمثل على الاجمال مدخلا ثوريا للتغير الاجتماعى والتقدم الانسانى[3]. ويعتبر علماء الاجتماع السوفييت ان الماركسية هى بداية علم الاجتماع الحديث. فهى التى ارتقت به – فى رأيهم – الى مرتبة العلم. فهو مدين لها باعتباره علما وضعيا قدر دينه لأوجست كونت على الأقل[4]. وقد

(1) Ibid., P. 43.
(2) Martin Shaw, The Coming Crisis of Radical Sociology, in : Robin Blackburn, Ideology in Social Science .. Op. Cit., P. 43-44.
(3) C. H. Anderson, Towards a New Sociology: A Critical View, The Dorsey Press, illinois, 1971, P.63.
(٤) المجلة لاجتماعية القومية.. مرجع سابق، ص ٩.

حاول ماركس أن يصوغ بالمادية التاريخية، نظرة فلسفية تستطيع التوفيق بين وجهتى نظر فلسفيتين متعارضتين حول طبيعة الواقع وهما: المثالية والمادية. فالاولى تفترض باختصار ان العالم يوجد فى عقول الناس ويمكن ان يتغير مع تغير الفكر، اما الثانيـة – اى المادية – فقد اتجهت نحو الجانب الآخر، وافترضت ان العالم «القائم هناك» اى عالم الاشياء المادية او الفيزيقية، يشكل تفكير الناس وأفكارهم. وقد انكر ماركس كلا المدخلين. فمن الواضح ان الافكار لا توجد فى فراغ، ولاتنتج من فراغ. ولكى يكون لهذه الافكار تأثير ما، فيجب ان تكون لها صلة بالسياق التاريخى الذى تتولد فيه. فللأفكار اهمية بالنسبة للحياة الاجتماعية والسلوك الاجتماعى. . لكن ليس «لأية» افكار تلك الاهمية، لأن التفكير وحده لايستطيع أن يزيل الواقع الاجتماعى والممارسات الاجتماعية السائدة . بل يجب أن يكون للأفكار تأثير كاف على الواقع الاجتماعى القائم فى «ذلك السياق التاريخى» ، لتلهم الكثير من الناس القدرة على ادراك مكانتهم وامكاناتهم لكى يستطيعوا القيام «بالسلوك» الملائم[1] . فعن طريق القيام بالسلوك فقط، تستطيع الافكار تغيير النظم الاجتماعية. وبهذه الكيفية، هاجم ماركس المثالية. اما بالنسبة للمادية فقد افترض ماركس ان العالم المادى ليس «هناك بعيدا»، وله صورة أبدية وثابتة فحسب، بل كان يرى انه سوف يتشكل دائما، ويعاد تشكيله من خلال الناس الذين يسلكون طبقا «لأفكارهم» وتصوراتهم ومن ثم يغيرونه. فنظرة ماركس باعتباره ماديا تاريخياً، هى أن أفكار الناس ووعيهم يشكلان العالم الاجتماعى والمادى لو سلك الناس طبقا لهذه الافكار وادركوا أن الملامح المادية لمجتمع معين فى فترة تاريخية معينة، تمارس وضع القيود على المدى الذى تشكل اليه هذه الافكارطبيعة المجتمع، حتى عندما يكون السلوك الاجتماعى سندا لها. وهذه افتراضات منهجية اكد عليها بشدة

(1) E. C. Cuff & G.C.F. Payne ... Perspectivies in Sociology, Op. Cit., P.57.

تحليل ماركس المبكر للمجتمع الرأسمالى[1].

ولم يكن ماركس عالم اجتماع متحررا من القيمة(*). فأعماله ، بوجه عام، تمثل ادانة قوية للعدالة المزعومة، كما أن مبادئه الخلقية، كانت هى المبادئ الباعثة للحضارة الغربية. فالمثل الماركسية كانت تتضمن التعاطف مع العدالة الانسانية، والايمان بالعقل الانسانى، وحرية الكلمة والصحافة، والديقراطية السياسية المتحررة من الصفوات الطاغية، والمساواة والتقدم، والتحذير من أخطار النزعة المادية وتحويل كل الاشياء اللامادية الى اشياء مادية Reification، والاستهلاك غير المقيد. فماركس لم يكن «ماديا» بحتا، بل كان يفكر، انطلاقا من الانسان لا الاستهلاك، كما نظر الى المجتمع الصناعى المتقدم ، باعتبار أنه مجتمع ينبغى ان يتحرر الانسان فيه من الضرورات الاقتصادية، ويتابع غايات انسانية تماما فى حياة الجماعة، وفى العمل الفنى والفكر وما الى ذلك.

ولهذا فقد اكد فروم Fromm زيف النظرة الشائعة الى ماركس باعتباره «ماديا» وذا نزعة مضادة لما هو روحى، وذا ميل تجاه فكرة الامتثال والتبعية. فقد كان ماركس يرى فى العلاقات الاقتصادية الرأسمالية عقبة أمام الانسان فى سبيل تحقيق ذاته باعتبارها الهدف الأسمى. فهذه العلاقات تقيد الحكم الديمقراطى ، والاستخدام الاجتماعى الامثل للموارد المادية والبشرية، الذى يسمح للانسان

---

(1) Ibid., P. 57.

(*) قدم لايمان تاور سارجنت معالجة لبعض الايديولوجيات السياسية المعاصرة فى كتاب اسماه «الايديولوجيات السياسية المعاصرة». وقد تضمن هذا الكتاب عرضا لأفكار ماركس – وأتباعه – تحت عنوان «الشيوعية» حيث عرض المؤلف لفكرة الاغتراب، وللانتقادات المبكرة التى وجهها ماركس للرأسمالية. كما تعرض للمادية الجدلية والمادية التاريخية وافكار الصراع الطبقى . انظر:
Lyman Tower Sargent, Contemporary Political Ideologies, The Dorsey press, Illinois, 1978, 4 th., Edition.

بالتحرر من مجال الضرورة الاقتصادية[١]. ففى رسالة كتبها انجلز الى جوزيف بلوش Joseph Bloch اشار الى انه انطلاقا من المفهوم المادى للتاريخ يكون انتاج الحياة المادية هو العامل الذى يحدد التاريخ تماما. ولم يقل ماركس وانجلز انه «العامل الوحيد». فمختلف الاشكال السياسية من الصراع الطبقى والتراث، وغير ذلك ، تمارس تأثيرا على مجرى الصراعات التاريخية، وان كان تأثيرا غير حاسم. فالدور الأكبر هنا يقع على الظروف الاقتصادية[٢].

ولقد كانت نظرة ماركس الى المجتمع الخير اساسا مثل نظرة الفوضويين والاشتراكيين اليوتوبيين، وليبراليى القرن الثامن عشر، ونظرة من نسميهم اليوم «الراديكاليين» . كما أن نفس القضية السابقة تتخلل كتاباته من البداية حتى النهاية. فقد ذكر فى «البيان الشيوعى» Communist Manifesto ان هذا المجتمع الخير يمثل رابطة يكون النمو الحر لكل فرد فيها هو الشرط لنمو الجميع، اى أنه «مجتمع يصبح النمو الكامل والحر لك فرد فيه نتيجة اساسية يلمسها اناس ارتبطوا معا عن حرية وارادة خالصة[٣].

أما فى نظرية التغير الاجتماعى عند ماركس، فان مفهوم الطبقة الاجتماعية يلعب دورا ها فى إحداث هذا التغير، حيث ان الطبقة الاجتماعية ميكانيزم حاسم فى تغيير الأنساق الاجتماعية. ورغم أنه قد ادرك أنه توجد فى كل مجتمع فئات وجماعات متعددة، إلا أنه افترض أنه من اجل اغراض التحليل وفهم كيفية تغير البناء الاجتماعى بشكل واضح تكون هناك جماعتان فقط لكل منهما أهمية فى هذا الصدد. احداهما، لديها اهتمام قوى بالحفاظ على النسق القائم، والاخرى لديها اهتمام شديد بتغييره. ويحدث التغير الاجتماعى من خلال الصراع السياسى

---

(1) Ibid., P. 64.
(2) Lewis S. Feuer, Marx & Engles... Op. Cit., P. 387 - 398.
(3) Dwight Mac Donald in : Frank Lindenfeld.. Op. Cit., P. 342.

والقانوني والاقتصادى، بل ويحتمل الصراع العسكرى بين هاتين الجماعيتن. وقد صاغ ماركس تحليله هذا مستعينا بمفهومات اخرى حددها بدقة مثل قوى الانتاج وعلاقات الانتاج[1].

وكان ماركس يرى أن الطبقة العاملة تستطيع تحطيم علاقات الملكية الرأسمالية المستغلة من خلال الوسائل البرلمانية، ان كانت متاحة، كما حدث فى انجلترا على سبيل المثال. ومن ثم فانه ينبغى للمفكرين ان يدركوا ان الرأسمالية ستنهار، قبل انتهاء السيطرة الرأسمالية ذاتها، حتى يستطيعوا ان يبرروا مناداتهم بالثورة عليها. فعندما ينهار النسق الرأسمالى، يكون جهاز الدولة وهو أداة تحكم بورجوازية، نسقا قامعا، يمارس القهر بصورة متزايدة. وهكذا يذبل متجها نحو ديكتاتورية البروليتاريا الانتقالية فيما بعد الثورة. واذا كانت الطبقة صاحبة السيطرة الاقتصادية تستخدم الدولة باعتبارها أداة لها دائما، فانه مع تلاشى الطبقات تفقد الدولة مبرر وجودها وتتلاشى من الوجود[2].

وفى مرحلة متقدمة من المجتمع الشيوعى، حيث تنتهى تبعية الافراد على اساس تقسيم العمل، وكذلك الفصل بين العمل الفكرى والعمل الفيزيقى، ويصبح العمل ضرورة للحياة لا أداة لها، وبعد أن تتزايد قوى الانتاج بالنمو التام للفرد، ويتوالى ظهور ثمار الثروة التعاونية، يستطيع المجتمع ان يترك خلفه الافق البورجوازى الضيق، ويسير قدماً الى الأمام. فمن كل حسب طاقته، ولكل حسب حاجته[3].

ولكن انجلزا أشار الى أن أحدا لم يفطن الى أن طريقة توزيع الانتاج فى مجتمع المستقبل تعتمد على كمية ما يمكن توزيعه التى تتغير بالتأكيد، بتغير الانتاج

(1) E.C. Cuff & Payne ... Op. Cit., P. 58.
(2) C.H. Anderson, Toward A New ... Op. Ci., P. 67.
(3) Lewis Feuer .. Op. Cit., P. 393.

والتنظيم الاجتماعى وتقدمهما. ولهذا، فان طريقة التوزيع ذاتها تتغير. ورغم هذا، فان الذين تناولوا فكرة «المجتمع الاشتراكى» لم يعتبروه مجتمعا يعانى من التغير والتقدم المستمر، بل جعلوا منه حالة ثابتة الى الأبد. ولهذا، تكون طريقة التوزيغ فيه ثابتة أيضا. ويترتب على هذا ، القول بأن أفضل ما يستطيع الباحث أن يفعله هو أن يجرب طريقة التوزيع المستخدمة فى البداية ويكتشفها، وأن يكتشف الاتجاه العام لها من أجل المزيد من التطور[١].

أما الطابع السياسى لمجتمع المستقبل الذى حدده ماركس فهو نبذ كل صور القهر، اى الغاء الدولة وأجهزتها. وقد اعتبر بعض النقاد أن ماركس نصير ايديولوجى للدولة، لأنهم كانوا نقادا يتميزون بتحيز طبقى واضح. والحقيقة ان نظرية الدولة هذه لاتبدو فى قيم ماركس ذاتها، بل تبدو فى منهجه «التاريخى» الذى استخدمه للتفكير فى هذه القيم ومعالجتها. فلقد انتقد نظرية الدولة من وجهة نظر الحرية الانسانية (ويتضح هذا من نقده لهيجل حتى جوته Goethe)[٢].

ورغم أن سبنسر فى معالجته للدولة قد بدأ بما هو فردى، وأن ماركس قد بدأ بما هو اجتماعى، باعتبارهما نقيضين ايديولوجيين، فانهما قد أرادا استبعاد الدولة لكى يتحرر الفرد، ويمارس العمل الحر. ولكن الفارق الحاسم بينهما يتمثل فى ان المجتمع اللاطبقى السبنسرى تسيطر عليه حكومات اصحاب رأس المال الخاص، بينما أكد ماركس على الحكم الذاتى الجمعى Collective Self-Control فى هذا المجتمع.

وهكذا فالمجتمع الاشتراكى مجتمع لاطبقى ويخلو كذلك من بيروقراطية الدولة القامعة[٣].

---

(1) Lewis Feuer.. Op. Cit., P. 393.
(2) Dwight Mac Donald ... Op. Cit., P. 343.
(3) C.H. Anderson ... Op. Cit., P.64.

ولقد توقع ماركس لهذه التجربة الاجتماعية الجديدة،في ذلك الوقت، أن تخلق اشكالا اجتماعية جديدة. وبناء على هذا ، فان القومية والعسكرية والعقائدية، والتفاوت الأسرى، والفروق الريفية الحضرية وبعض الظروف الاخرى التى تمثل نتاجا للرأسمالية، والتى يقدر لها ان تضمحل سوف تنتهى ايضا بانتهاء الرأسمالية. ولذلك فان الثورة الاشتراكية، كانت فى رأى ماركس جديرة باعادة بناء الثقافة والمجتمع على مستوى شامل. وليس لانسان بمفرده، أن يحدد المجتمع الجديد، ولا حتى ماركس نفسه. بل انه كان يجب على الناس ان يصنعوا تاريخهم. وعندما يتحررون من علاقات الملكية المستغلة، يمرون بتجارب اجتماعية حتى يصلوا الى الأشكال الاجتماعية التى تمنح الكرامة، وتعجل بتحقيق الذات[١].

وقد حذر ماركس من جعل المجتمع الجديد الذى تصوره وانقضى أمره فى الواقع تقريباً تجريدا يعلو على الفرد . فالاخير كائن اجتماعى لأن له وجود ذاتيا ملموسا يشعر به المجتمع. وهذا جانب وجودى من فكر ماركس لأنه يحافظ على «الذاتية» فى تلازم ضرورى مع «الموضوعية». فماركس باعتباره عالما للأخلاق ، جعل الفرد غاية والمجتمع وسيلة[٢] . وفى نظريته عن الاغتراب اشار ماركس الى ان الناس فى المجتمع الرأسمالى يشعرون بالاغتراب عن بعضهم البعض، وعن منتجاتهم المادية والفكرية وعن مجتمعهم. فالسبب الذى جعل ماركس يعتقد فى ذلك هو الكيفية التى يشكل النسق الاجتماعى بها، العلاقات الاجتماعية للانسان. فهو نسق يقوم على السماح بالملكية الخاصة لوسائل الانتاج. وفى هذا المجتمع، يجرد النسق القائم، اى انسان من آدميته، ويحط من قدره معتبرا إياه مجرد سلعة، وعملا

---

(1) Ibid., P. 67.
(2) Loyd D. Easton & Kurt H. Guddat, Writings of the Young Marx on Philosophy and Society, Anchor Books, New York, 1967. (Translated) P. 27.

يمكن شراؤه وبيعه بشكل موضوعي في سوق العمل. وهو نوع من الاغتراب يتخطى النظم الاقتصادية، الى درجة انه يشكل اتجاهات الانسان وسلوكه، ومن ثم يكون الاغتراب فى اقسى اشكاله، قائما فى المجتمع الرأسمالى[1].

فخلاصة القول هى أن السبب الذى جعل ماركس يسعى نحو انهاء اللامساواة فى المجتمع الرأسمالى، هو أن هذا المجتمع لايجعل الانسان يغترب عن الآخرين فحسب، بل ويؤدى به الى الاغتراب عن ذاته ايضا[2].

ويعنينا مما قاله ماركس افتراضان : احدهما يرى أن هناك تطورا تقدميا فى التاريخ من الأسوأ الى الافضل، والآخر هو وصف ماركس للكيفية التى تنهار بها الرأسمالية، وكيفية الاطاحة بها باعتبار أن هذا يمثل الخطوة الاخيرة فى هذا التطور. وهذا وصف نابع من افتراض ماركس القائل بأن الرأسمالية تحمل داخلها بذور فنائها[3].

وعندما تسلم الماركسية بالتغير الاجتماعى البنائى الثورى، الذى لا مفر منه، وعندما تتخذ موقفا نقديا متمردا، فانها تهدف الى هدم دعاوى شرعية ذلك النسق الموجود من القيم. وتكشف ان بعض مزاعمه الأساسية على الأقل ليس لها طابع انسانى كلى، بل تعبر عن حاجات وجماعات حاكمة مهيمنة ومصالحها. وبناءاً على هذا، فان الملكية الخاصة، والتنافس الاقتصادى، والعمل، والنظام والطاعة المدنية، والوحدة القومية، وحرية ابداء الرأى دون حرية المشاركةفى اتخاذ القرارات مثلا، ليست فى الواقع سوى قيم يعتنقها أناس معينون فى زمن معين وظروف تاريخية واجتماعية معينة. ومن ثم فالدفاع عنهما، صراحة أو ضمناً، دون أن تكون قيما صالحة، هو أمر يتنافى مع الموضوعية العلمية. فالعلم كل، لكن العلماء

(1) E.C. Cuff & Payne ... Op. Cit., P. 72.
(2) Donald A. Hansen, An Invitation ot Critical Sociology: Involvement, Criticism, Exploration, The Free Press, 1976, P. 79.
(3) Dwigh Mac Donald ... Op. Cit., p. 344.

ينتمون الى أمه معينة، والى جماعة اجتماعية بالذات، وينشأون فى مناخ اجتماعى محدد.

ولهذا، فأشق مسئولية يتحملها من يدربونهم هى أن يمدوا لهم يد العون لكى يتغلبوا على هذا الأفق الفكرى النقدى الضيق، وليدركوا أن العلم هو نتاج انسانى كلى [1].

خاتمة وتعقيب:

بعد عرض مختلف جوانب النقد الراديكالى للأسس الفكرية والنظرية التى يستند اليها علم الاجتماع الغربى المعاصر، يمكن التأكيد على بعض الحقائق المتصلة بطبيعة هذه الأسس الفكرية والنظرية. والحقيقة الاولى هى ان الفكر السوسيولوجى لا يستطيع ان يتحرر اطلاقا من الجانب الايديولوجى، حتى عندما يزعم أنه يقدم أكثر الحقائق السوسيولوجية اتساما بالموضوعية والحياد الخلقى.

فالإيديولوجيا تكون ماثل بصورة دائمة فى أية مرحلة من مراحل النشاط السوسيولوجى بجانبيه النظرى والتطبيقى. كما أنها عنصر اساسى فى نشأة الافكار النظرية وانتشارها بل وتقدمها.

واذا كانت هذه هى الحال، فلماذا يتهم علماء الاجتماع بعضهم بعضا بأنهم يعتنقون ايديولوجيا معينة عن المجتمع؟

يعتقد الباحث أن الكثير من علماء الاجتماع لا ينتقدون «الايديولوجيا فى حد ذاتها» ، بل يهاجمون «ايديولوجيا معينة حول مجتمع معين يصوغها علماء اجتماع ينتمون الى جماعة او مجتمع يقف موقف الند والخصم من جماعتهم هم أو مجتمعهم». ويترتب على هذا أن المشلكة الاساسية الناشئة عن اصطباغ الفكر السوسيولوجى بالايديولوجيا هى ان الاخيرة تميل فى كثير من الاحيان الى

(١) المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية .. أخلاقيات علم اجتماعى نقدى، مرجع سابق، ص٨٦.

الطابع المحافظ والى تأكيد مجتمع اللامساواة والتنافس وذلك من أجل الحفاظ على البناء الاجتماعى القائم بكل مكوناته. ومعنى هذا، ان الايديولوجيا بصورتها المعاصرة السائدة فى علم لاجتماع وفى المجتمع، انما تنحو الى التركيز على فكرة اساسية - كالاتفاق اوالصراع- وتحشد كل امكاناتها من اجل اثبات هذه الفكرة وترسيخها، بدلا من تناولها بمنظور نقدى يكشف عن مواطن القوة والضعف فيها.

ان الايديولوجيا الانسانية المتكاملة هى ذلك النسق من الافكار الذى يسعى الى إبراز مختلف امكانات التحرر والضبط عند الانسان فى المجتمع المعاصر، بصورة ملائمة تجعل الانسان قادرا على تحقيق ذاته، واتاحة الفرصة للآخرين لكى يحققوا ذواتهم. وهذا يعنى أن جوانب الاتفاق والصراع، التحرر والضبط، تكون متلازمة معا بقدر ما فى الحياة الاجتماعية المعاصرة شريطة أن يبرز بعضها على البعض الاخر فى وقت معين ومجتمع بذاته، من اجل تحقيق القيم الانسانية الابدية التى تجزأت تحت اسم العلم، والتقدم الصناعى. ومن اجل ان يتم هذا يجب ان يحتكم علماء الاجتماع فى مناداتهم بفكرة الاتفاق اوالصراع الى سند جماهيرى، لا الى افكار اكاديمية صفوية تعكس مصلحة طبقية بعينها.

ولكى يفهم علم الاجتماع الايديولوجيا، ينبغى أن ينظر اليها باعتبارها مكونا داخليا من مكوناته، لا باعتبارها شيئا خارجا عنه. ويعنى هذا، أن ينظر علماء الاجتماع الى افكارهم الايديولوجية بنفس الطريقة التى ينظرون بها الى الافكار الايديولوجية السائدة عند الآخرين. كما أنه يعنى من جانب آخر أن علماء الاجتماع هم بشر ينتمون الى جماعات ذات طبيعة معينة، تؤثر على نشاطهم العلمى السوسيولوجى. ومن ثم فيجب ان تنطلق دراسة الايديولوجيا فى علم الاجتماع من ضرورة الاهتمام بالتفاعل بين عالم الاجتماع والجماعة التى ينتمى اليها، دون ان نغفل ان مكانة هذه الجماعة فى المجتمع الاكبر عامل اساسى لفهم

هذا التفاعل بين عالم الاجتماع وجماعته الخاصة.

وأخيرا يجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن الاهتمام بدراسة الايديولوجيا يجب ألا ينفصل عن الاهتمام بتطور المناخ الفكرى والاجتماعى والمادى السائد فى المجتمع الانسانى بصفة عامة، أو مجتمع معين بصفة خاصة. ولهذا، يجب ان نربط بين الايديولوجيا والواقع الاجتماعى السائد شريطة أن يكون الهدف من تحقيق هذه الرابطة هو السعى نحو الفهم الصحيح للواقع الاجتماعى السائد من اجل صالح الانسان بوجه عام ، سواء ترتب على هذا الفهم المناداة بأفكار الاصلاح او الثورة، التحرر او الضبط. فالهدف الأخير من كل هذا هو تحقيق آدمية الانسان، والنظر اليه باعتبار انه الهدف الأسمى الذى تجتمع حوله وسائل متنوعة ومتعددة.

الفصل السادس

موقف النقد الراديكالى
من النزعة الإمبيريقية
فى علم الاجتماع

الفصل السادس

موقف النقد الراديكالى من النزعة الامبيريقية فى علم الاجتماع

أولا : مقدمة.

ثانيا : نشأة الامبيريقية.

ثالثا : الفكرة الوضعية من منظور نقدى.

رابعا: تقييم الاتجاه الامبيريقى فى علم الاجتماع.

خاتمة وتعقيب.

أولا- مقدمة:

تمثل الامبيريقية الاتجاه العلمي السائد بدرجة كبيرة الآن فى العلم الاجتماعي. ومن هنا كان لابد من معالجتها معالجة مفصلة من اجل تقييم دعاواها ونتائجها. فالفصل يتناول فكرة الحقيقة والقيمة فى العلم الاجتماعي ثم ينطلق بعد ذلك الى معالجة فكرة الوضعية باعتبارها تمثل لب فكرة الامبيريقية. فقد طالب علماء الاجتماع بتبنى فكرة الوضعية بل وشرعوا فى تطبيقها من أجل إضفاء طابع علمي على علم الاجتماع. ويتمثل التجسيد الواقعي لفكرة الوضعية فى قضية التجريب والتجربة العملية، حيث ان وسيلة علم الاجتماع باعتباره علما يكتشف الحقائق ويفسرها هي ممارسة الضبط الفني على الموضوعات التى يدرسها. وهذا يعنى ان علم الاجتماع علم امبيريقي. وانطلاقا مما سبق تناول هذا الفصل فكرة علم الاجتماع الامبيريقي بالتقييم من جوانب عديدة. فهو يقيم هذه الفكرة على مستويين: المستوى العلمي والمستوى التنظيمي او الاجتماعي. اى انه يهتم من جانب بتحديد كفاءة هذه الفكرة من الجانب العلمي ومدى تحققها بالفعل. ومن جانب آخر يوضح المثالب الاجتماعية والايديولوجية والسياسية التى تنطوى عليها فكرة علم الاجتماع الامبيريقي. وان كان لايفوته أن يجمع بين المستويين السابقين. وهذا أمر يتضح من ثنايا هذا العرض.

كما يتناول الفصل ايضا فكرة العقلانية بوجه عام والعقلانية التكنولوجية بوجه خاص، باعتبارهما فكرتين تمثلان لب الحضارة الحديثة وما انبثق عنهما من نتائج على الانسان والعلم والمجتمع، تمثلت احداها فى قضية الضبط الفنى التى ذكرناها قبل ذلك.

ثانيا - نشأة الامبيريقية:

فى الفترة الكلاسيكية من تطور النظريات الفلسفية للعلم، كان الهدف من

دراسة الطبيعة هو رد كل شئ متغير الى قانون طبيعي ابدى وثابت. فتفسير كل ظاهرة متغيرة بوساطة قانون أبدى ثابت كان هو المهمة الرئيسية للعلم، ومقياس مكانته العلمية. ولكن علماء الاجتماع ظلوا يشعرون بالقلق، فهم يزعمون انهم علماء، في وقت لايستطيعون فيه ان يحتذوا نموذج العلم وأن يسيروا على هديه[١].

وعلى أيه حال ، كان هناك اعتقاد سائد لدى معظم العلماء الاجتماعيين، مؤداه أنه قد حدثت ثورة مماثلة لثورة العلم الطبيعي فى مجال الدراسة العلمية للأفراد فى كل علاقاتهم الانسانية المعقدة. فالعلماء الاجتماعيون الامريكيون مثلا، يعتبرون العلوم «الاجتماعية» او السلوكية علوما طبيعية، ويستبعدون الجانب المنطقي– او الرشيد – والاجتماعى من قائمة العوامل التى تفسر سلوك الانسان. كما ظهرت ايضا لديهم رغبة متزايدة فى صياغة قوانين واضحة ودقيقة فى العلوم السلوكية، الى جانب التحقق الامبيريقى من هذه القوانين فى كل مرحلة[٢].

ففى أثناء هذا القرن، مر كل علم من العلوم الاجتماعية بمرحلة تدهور فى التفكير الفلسفى، واهتمام بالتفكير العلمى الامبيريقى، وأثر الروح الوضعى كثيرا على مفكرى الثقافة الانجلوساكسونية في ذلك الحين. وكان هذا الموقف يعنى اعتراف الوضعية بنموذجين من المعرفة المشروعة: العلوم الامبيريقية أو الطبيعية، والعلوم الصورية التي من بينها المنطق والرياضة. وأى علم لايمكن ادراجه ضمنها، أو لايحقق معاييرها الصارمة، هو علم محل شك. وهذه هى مهمة التحليل التى تتمثل فى توضيح الخصائص المميزة لهذه النماذج العلمية. ولكن هذا التحليل ذاته يمثل علما من الدرجة الثانية. فهو يعتمد على علوم من الدرجة الأولى، اى العلوم الامبيريقيةوالصورية[٣].

(1) Norbert Elias, What is Sociology, Hutchson of London, 1978, P. 113-114.

(2) Richard J., Bernstein, The Restructuring of ... Op. Cit., P. 6 - 7.

(3) Ibid., P. 4 - 5.

ورغم هذا، فان القيمة التى نجنيها من دراسة الفلسفة الاجتماعية والسياسية، تتمثل فى انها توسع نظرتنا، وتوحى بفروض امبيريقية تحتاج الى الاختبار، والتحقق من صحتها. ولكن هذه الانساق الفلسفية الكبرى تخلط الواقع بالقيمة، والحكم الوصفى بالحكم المعرفى. ولاتستطيع بذاتها أن تتحول الى صيغة نظرية شاملة ودقيقة، تتيح لنا الاختبار الامبيريقى للفروض القائمة[١]. فمن الضرورى ان نميز بين حكم الواقع وحكم القيمة كما اشارّ فيبر. فهناك مجالان مستقلان، مجال الحقائق، ومجال القيم، والاول هو موضوع العلم الفيزيقى أو الاجتماعى، لأن الحقائق فقط - لا القيم - هى ما يمكن التحقق منه بمناهج الملاحظة العلمية. كما أن صحة الاحكام القيمية او زيفها، لاعلاقة له بصحة أحكام الواقع أو زيفها[٢].

وينبغى ان تستبعد كل المفهومات القيمية، بدرجة ما، من ميدان العلم الاجتماعى. فاذا تناولنا مفهوم العدالة، اتضح لنا ان التساؤل عن شروط المجتمع العادل، تساؤل خارج عن نطاق العلم الاجتماعى. فهناك تصورات متعددة لمفهوم المجتمع العادل، مما يؤكد استحالة وجود ما يسمى بعلم اجتماع العدالة. يضاف الى هذا، أن البعض يلجأون غالبا، الى تجاهل الفارق بين مفهومات القيمة ومفهومات الواقع من اجل اضفاء طابع علمى على مفهوماتهم القيمية المفضلة[٣].

وينطبق الرأى السابق على مصطلحات اخرى تسود العلم الاجتماعى. فالنظرية الماركسية مثلا، تستخدم مصطلحات تخلط تماما بين معانى الواقع والقيمة. فهى

---

(1) Ibid., P.5.

(2) Michael Lessnoff, The Structure of Social Science, A Philosophical Introductiion, George Allen & Unwin Ltd., London, 1974, PP. 131 - 133.

(3) Ibid., P. 134.

ترى أن الرأسمالية مليئة بـ «تناقضات» تؤدى الى انهيارها الحتمى. وليس المقصود بالتناقضات هنا، التناقض المنطقى، بل الصراع بين الانتاج الاشتراكى المنقرض والملكية الرأسمالية، على حد قول إنجلز. فاستخدام مصطلح «التناقض» يجمع بين حكم قيمى وحكم واقعى[١].

والهدف من التمييز بين «القيم» و «الحقائق» هو الرغبة فى جعل علم الاجتماع علما متحررا من القيمة. فلو سلمنا بأن الحقيقة العلمية تعتمد على قيم نسبية بالضرورة ، فسوف تتسم هى ذاتها بخاصية النسبية، وهذا يجعلها مستحيلة الوجود. فالاصرار على علم متحرر من القيمة يمثل تكتيكا ملائما وضروريا، من اجل تفادى المذهب العدمى، الذى قد يظهر نتيجة لاختفاء الحقيقة العلمية المطلقة. ورغم ذلك، اصبحت العلاقة بين «القيم» و «الحقيقة العلمية» قضية أكثر تعقيدا من ذى قبل[٢].

وهناك فريق من علماء الاجتماع يسلم بأن هناك حالات عديدة تكون القيم المعايير فيها ذات صلة وثيقة بالبحث العلمى الاجتماعى. فمن الممكن دراسة القيم والمعايير بأسلوب علمى، و تحديد العوامل التى تساند بعض القيم، أو تهدم بعض المعايير. كما نستطيع دراسة الحالات التى يتأثر فيها اختيار مشكلات البحث الاجتماعى ببعض القيم، والتى تؤثر فيها القيم على تقييم الشواهد. وربما لايتقدم البحث العلمى الاجتماعى، دون الاستعانة بالاحكام القيمية «الوصفية» ، والحرص عند صياغته لها، وعدم مزجها بالأحكام التى تعبر ضمنا او صراحة عن الموافقة أو المعارضة. ولكن هذا القول لايقلل من ضرورة التمييز بشكل نهائى ودقيق بين الواقع والقيمة[٣].

---

(1) Ibid., P. 134 - 135.

(2) Jack D. Douglas, The Relevance of Sociology, Op. Cit., PP. 223-224.

(3) Bernstein... Op. Cit., P. 44.

وقد ساق ماكس فيبر Max Weber، حلا لمشكلة الحكم القيمى فى علم الاجتماع. فبعد أن يتبنى عالم الاجتماع المنهج العلمى، ويحدد مجال المشكلة قيد البحث، ينبغى أن يتبنى المفهومات والقيم السائدة فى السياق الاجتماعى والثقافى الذى يدرسه. وهذا يعنى ان يتبنى عالم الاجتماع منهج الفهم Verestehen وهو منهج اثر تأثيرا كبيرا على علم الاجتماع الأمريكى منذ عام ١٩٢٠[١].

ثالثا - فكرة الوضعية:

مما سبق نستطيع القول بأن غالبية العلماء الاجتماعيين تنظر الى تاريخ العلم الاجتماعى من خلال منظور وضعى. فمنهم من يرى ان انفصال العلم الطبيعى عن الفلسفة الطبيعية، يؤكد نظرية «الانقسام» او التخصص العلمى التى اعتنقوها. ومنهم من يتبنى «نظرية الاستمرار» بحيث يمثل ذلك المدخل العلمى الجديد - اى المدخل الوضعى - امتداداً للتراث العلمى الذى بدأ بأفلاطون وأرسطو[٢].

وقد تبنت العلوم الاجتماعية موقفين من الجانب المعيارى للفكر. أولهما يرى انه جدل عقيم، والآخر يرى أن التحليل الفلسفى يفسر فوائد الجانب المعيارى. ولهذا فمهمة الفيلسوف هى ان يفسر الجدل الخلقى، لا أن يصدر احكاما معيارية[٣]. وبالاضافة الى هذا، هناك مفكرون يرون أن وظيفة الاعمال الفلسفية، هى توضيح المفهومات الرئيسية المتصلة بفهم الواقع وتفسيرها، مثل مفهوم «الشئ» و «خصائص الشئ» و «أسبابه» وغير ذلك من مفهومات تتصل بهذا الفهم. ومن ثم، فان العديد من القضايا النظرية الهامة فى العلوم الاجتماعية- مثل مفهوم السلوك الاجتماعى - انما يتم حسمها بوساطة التحليل النظرى «القبلى» لابوساطة البحث الامبيريقى[٤].

---

(1) Robert Frederichs.. Op. Cit., P.80.
(2) Bernstein ... Op. Cit., P.5.
(3) Ibid., P. 5 - 6.
(4) Peter Winch, The Idea of a Social Science and Its Relation to Philosophy, Routledge & Kegan Paul, New York, 1976, P. 16 - 17.

ورغم هذا، لايستطيع الجدل الخلقى - او المعيارى بوجه عام - ان يحقق المحكات المميزة للغة العلم او الحوار العلمى. فهو جدل ذو بناء خاص، وأسس وقواعد معينة. ولذا، فقد انهار التراث الفلسفى السياسى والاجتماعى، لأنه لايستطيع ان يكون علما رشيدا، يستطيع التمييز بين الجانب الامبيريقى والجانب المعيارى[1].

وقد بلغ اقتناع بعض العلماء الاجتماعيين بفكرة الوضعية، الى درجة انهم رفضوا اعتقادا مؤداه ان هناك اختلافا فى تبنى هذه الفكرة عند دراسة المجتمع، وعند دراسة الطبيعة[2]. فالهدف الرئيسى من جعل المعرفة موضوعية، هو جعلها مثل الشئ، اى اكتشاف حقائق مستقلة عن الكائنات الانسانية من اجل صياغة تفسير يخلو من التحريف القيمى[3].

وبناء على هذا، لايهتم علم الاجتماع المتحرر من القيمة بالتفسيرات الشخصية والخلقية، وصياغة الايديولوجيات التى يعتنقها الناس، والتى تشبه فى صورتها على الاقل ما سبقها من ايديولوجيات لاهوتية. فيجب ألا يتعرض هذا العلم لـ «خير» السلوك الاجتماعى الانسانى او «شره» بل عليه اكتشاف الاطرادات الامبيريقية من اجل التنبؤ بالظواهر الامبيريقية الاخرى والسيطرة عليها. فالموضوعية تعنى الحياد الخلقى[4]. ولكن المناداة بالموضوعية كانت تمثل موقفا قيميا يناقض موقفا قيميا مغايرا. فقد كانت رد فعل يعادى يوتوبية «كومت» والاخلاق

---

(1) Bernstein.. Op. Cit., PP. 5 - 6 .

(2) Theodor, Adorno (et .al) The Positivist Dispute in German Sociology, Translated by Glyn Adey & David Frisby, Heinemann, London, 1976, P. 292 - 293.

(3) Jack, D. Douglas, The Relevance of Sociology ... Op. Cit., P. 210-211.

(4) Robert Frederichs... Op. Cit., P. 80 - 81.

البورجوازية التى ساندت علم الاجتماع الاصلاحى فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وربما كانت نقيضا للماركسية التى حددت هوية العلم الاجتماعى بالجتمية الاقتصادية أو بذلك التراث الدينى اللاهوتى الذى اصدر احكاما مسبقة على طبيعة الانسان الامبيريقى ومصيره[1].

وليس هناك استخدام مقبول بوجه عام لفكرة الوضعية. فالعلماء من مختلف الاتجاهات وفى مختلف العصور، كانوا يستخدمونها لتلائم مطالبهم النظرية وميولهم الفكرية او الايديولوجية. ولكنها تشير فى العلوم الاجتماعية الى استخدام مناهج العلم الطبيعى عند ممارسة هذه العلوم. فطالما أننا نحتذى الاجراءات المنهجية للعلم الطبيعى، فاننا ندرس القيم الانسانية باعتبارها ظواهر اجتماعية - بافتراض انها اشياء فحسب. ويكون هدف البحث العلمى الاجتماعى هو صياغة قوانين - أو نحوها- مثل قوانين الفيزياء. بالاضافة الى ان للعلم الاجتماعى طابعا تكنيكيا، يتيح له المعلومات النافعة فقط. فمعرفتنا العلمية الاجتماعية بالقيم، هى معرفة محايدة غير معيارية[2].

وهكذا فقد مال علماء الاجتماع بشدة نحو منطق علمى موحد، حيث شبهوا نموذج المعرفة الشاملة فى المجال الاجتماعى والسلوكى، باللغة والمفهومات الرئيسية السائدة فى المجالين الفيزيقى والبيولوجى[3].

ويتمثل الإنجاز «الايجابى» للعلوم الامبيريقية المعاصرة فى صورة قضايا تتصل بالاجراءات الامبيريقية. وهى قضايا يتم اختبارها بالاسلوب التجريبى للوصول الى

---

(1) Ibid., P. 81-82.

(2) The American Sociologist V. 13 No.1 February, Washington, Critical Theory and the Critique of Conservative Method, By John J. Sewart, P. 17 - 18.

(3) Frederichs .. Op. Cit., P. 179.

قوانين شاملة تفسر الظواهر المدروسة، وتتيح التنبؤ بمسارها . وهذا يتيح لنا، من جانب آخر القدرة على السيطرة الفنية على عمليات الطبيعة والمجتمع التى درسناها باعتبارها اشياء. اما «الانجاز النقدى» لها فيبدو فى توجيهها للسلوك الفكرى بأسلوب علمي. وهذا أمر يتضح فى نقد العلم الامبيريقى للايديولوجيا انطلاقا من الوضعية التى ترفض النزعة العقائدية المتعصبة[1] .

ولكن الحقيقة أن جانبا كبيرا من البحث الاجتماعى الذى يجرى فى علم الاجتماع، لايتصل كثيرا بالمشكلات الحقيقية السائدة فى المجتمع. كما أن القائمين بالبحث يختارون مشكلات لها حلول معروفة، لامشكلات جديدة. ويمكن القول ان اخفاق العلم الاجتماعى فى حل المشكلات الاجتماعية الكبرى مثل الفقر، والصراعات العنصرية والعنف ، انما يرجع الى بعض العوامل. فهو يعتمد بصورة مطلقة على فلسفة الرد Reductionist السائدة فى العلم الطبيعى. وهى فلسفة تحليلية ترد الكل الى الاجزاء الاصغر المكونة له. كما أن هناك تأكيدا على السببية فى تفسير أية مشكلة. وبمقتضى ذلك التأكيد، يقسم الباحثون المتغيرات الى ما يسمونه متغيرات مستقلة واخرى تابعة، وبذلك يخفقون فى ادراك ان معظم الانساق السائدة ذات طابع احتمالي لا حتمي. ومن ثم فلابد أن يدركوا أن مكونات النسق الكلية مترابطة، ولايمكن قياسها او تقييمها بعيدا عن النسق الكلى الذى يحتويها جميعا. فالكل أكبر من مجموع الأجزاء. كما يقع هؤلاء فى خطأ قائل بأن ممارسة العلم «متحررة من القيمة» كما يميل المتخصصون فى العلم الاجتماعى الى الكتابة للمجلات المتخصصة لكى يحافظوا على بقائهم، دون الاهتمام بحل مشكلات المجتمع[2] . أما النتائج التى يسوقونها من خلال

(1) Jurgen Habermas in: Critical Sociology - Op. Cit. P. 333 - 334.
(2) T. Hall Allen, Methods in Social Science Research: Policy Sciences and Future Research. Praeger Publishers, New York, 1972, P.6.

دراساتهم فتتسم بأنها مبعثرة ، ومبالغ فى تفسيرها تفسيرا اجتماعيا Oversocialized و تتركز اساسا على المنهج لا الموضوع Method - Gentered .

يضاف الى هذا، أن البحوث المجراة تفتقر الى نظرية توجهها نحو حل المشكلات. أما النتائج القائمة فى علوم اخرى، والمفهومات المتداولة فيها ، فلا تلقى اهتماما من جانب المهتمين بالبحث الاجتماعى[١] .

وهناك خلط واضح فى مفهوم بعض العلماء الاجتماعيين، لما يطلق عليه المنهجيةMethodology. فمنهم من يراها مرادفة لـ «المنهج» او «الاسلوب». واليوم يرى البعض انها مرادفة لدراسة الاجراءات. ولكن المعنى الاهم للمنهجية، هو الذى يتصل بدور النظرية فى محاولات البحث. فالمنهجية مثلها فى ذلك مثل النظرية، تقوم بتوجيه اجراء البحث. وطالما أن كل علم ينبثق من الفلسفة، فان للمنهجية اساساً فلسفيا ينصب على تكنيكات المعرفة وأساليبها. ولهذا يمكن استعمالها بمعنيين: المعنى التطبيقى الذى ينصب على اختيار ادوات وتكنيكات بحث معينة لجمع البيانات وتحليلها. اما المعنى النظرى، فيتصل بالمجال الفلسفى للبحث، الذى يعنى صياغة المشكلة المطروحة للبحث[٢] .

ومنهج البحث الاجتماعى، كما يستخدم الآن، ليس صالحا لتفسير الكيفية التى تعمل بها الأنساق الاجتماعية وذلك نظرا لسببين رئيسيين:

(١) ان البحث العلمى الاجتماعى يتبنى استخداما واحدا فقط للمنهجية يشير الى أنها تعنى الاختيار الصارم للمناهج والادوات، بينما يتجاهل دور المناهج فى توجيه البحث وصياغة المفهومات.

(٢) ان الانساق الاجتماعية تنتمى الى طائفة من الانساق تتصف بأنها أنساق

(1) Ibid., P. 6 - 7 .

(2) Ibid., P. 7.

للتفاعل ، متعددة المتغيرات، وغير أحادية الاتجاه ومعقدة. ولهذا يعجز المنهج السائد عن تفسير السلوك الدينامى للنسق الاجتماعى[١].

ومن الطبيعى أن المنهج اللازم لتحليل الأنساق الكلية يختلف عن منهج يلزم لتحليل الانساق الميكانيكية. فالنسق الكلى هو نسق لاتنفصل مكوناته، وليس هو مجموع الاجزاء المكونة، وبالتالى فلايمكن فهمه من خلال الاجزاء بل يفهم «فى كليته» ومن خلالها. واذا أردنا تغييره، يجب علينا أن ندرسه ككل لكى يحدث التغيير الجذرى المنشود[٢]. ولذا يمكن القول ان المنهجية الكلية أو الشاملة ، تنصب على منهج البحث لا أدواته وتكنيكاته بذاتها من حيث هى ادوات وتكنيكات. ولهذا فهى تهتم بالصياغة النظرية للمشكلة وتعريفها وخاصة اذا اتصلت بالانساق المتعددة الجوانب المتفاعلة التى تحتاج الى برنامج سياسى لتغييرها. فهى منهجية لاتسلم، كما يفعل العلم الاجتماعى التقليدى، بما يسمى «النسق المعطى» أو «الفرض المسلم به » قبل أن تبدأ فعلا بتحديد مكونات النسق او اجزائه المترابطة.

ولنا أن نتساءل عن الكيفية التى نجرى بها بحثا اجتماعيا ذا طابع نقدى. ويجب أن نضع فى الاعتبار أن هذا البحث يستطيع الاستفادة من تكنيكات عديدة قائمة فى المناهج الامبيريقية السائدة. ويمكن القول ان اجراء هذا البحث يستند الى بعض الأسس هى:

(١) مد مجال دراسة مشكلة معينة ليشمل تحليل النسق الفرعى الأشمل الذى يضمها. فلو أجرينا مسوحا يجب أن تتضمن عينات من جماعات الصفوة، وجماعات المصلحة ، لا الجماهير فقط.

---

(1) Ibid., P. 8 - 9.
(2) Ibid., P. 9 - 10.

(٢) دراسة حالات خاصة، تشير الى عدم انطباق «القانون الحديدى» الذى يمنع تغير النسق.

(٣) ربط مشكلات معينة بسمات النسق الاجتماعى القومى. فدراسة مشكلات معينة أو محاولات العلاج يمكن ان تكشف بعض العوامل الدائمة التى تمثل قيودا يفرضها النسق الاجتماعى، مثل المصالح الراسخة، والايديولوجيات الصارمة. . الخ. وهى عوامل تعوق التغير او محاولة الاصلاح(١).

ورغم ذلك لوحظ ان معظم العلماء الاجتماعيين، وكذلك بعض علماء السياسة فى امريكا بوجه خاص، لم يهتموا بالمناقشات التى دارت حول المكانة العلمية للعلم الاجتماعى السائد، معتقدين أنهم كسبوا هذه المعركة، وأن عليهم اجراء البحوث الامبيريقية وصياغة النظرية. كما يعتقد أحدهم - وهو ارنست ناجل Ernest Nagel - انه من الضرورى ان نميز بين «التجريب المضبوط» و «البحث المضبوط». فهناك علوم فيزيقية راسخة - كعلم الفلك مثلا - ليست علوما تجريبية بالمعنى الدقيق. كما أن هناك اجراءات لها نفس «الوظائف المنطقية الاساسية للتجربة فى البحث العلمى». ومن هذه الاجراءات، المقارنة والاصطناع التجريبى للتجربة. ومن ثم فاجراءات قيام البحث الاجتماعى المضبوط، اجراءات متاحة فى علم الاجتماع(٢).

وهناك قول مؤداه ان الظواهر الاجتماعية «مشروطة تاريخيا» او «ثقافيا» مما يخلق صعوبة عند صياغة المشكلات الاجتماعية، ومما يجعل القوانين التى تفسرها اقل شمولا. فاحدى نقاط الضعف الرئيسية فى كثير من القضايا النظرية فى علم الاجتماع أنها قضايا تقل قدرتها على التنبؤ الدقيق، كلما كانت الظاهرة التى تهتم

---

(1) Colfax & Roach, Radical Sociology ... Op. Cit., P. 462 - 465.

(2) Bernstein... Op. Cit., P. 32 - 34.

بها أكثر شمولا[١]. وهناك من يرد على هذا القول، بأن اكتشاف القوانين الحضارية، قضية امبيريقية محل البحث، ولايعنى تعقد الظواهر الاجتماعية، وصعوبة التنبؤ بها، استحالة التوصل الى هذه القوانين[٢].

اما اعتراض بعض العلماء الاجتماعيين القائل بأن «معرفة» الظواهر الاجتماعية، خلافاً للظواهر الفيزيقية، تمثل متغيرا اجتماعيا يؤدى الى التحريف فى البحث ، فهو اعتراض يمكن تفاديه – فى رأى ناجل Nagel – بتطوير اساليب البحث ذاتها من اجل تقليل التحريف الناشئ عن وعى المبحوثين. فموضوعية البحث الفيزيقى لاتعتمد فى ذاتها على نزاهة علمائه ، بل على طبيعة النشاط العلمى فى هذا المضمار. أى أنها تعتمد على توافر تراث أفضل ومستويات أفضل من الوضوح والنقد الفكرى[٣].

وأخيرا، لا يعنى التغير فى السلوك الانسانى الذى ينتج عن صياغة التنبؤات العلمية، ونشرها بين الناس، ان علماء الاجتماع عاجزون عن صياغة التنبؤات وعن ادراك تأثر هذه التنبؤات بوعى الناس بها[٤].

فلقد أسهم تشبه العلم الاجتماعى، بالعلم الطبيعى، فى حصول الأول على آهمية ومكانة متزايدة. ولكنه أدى بالعلماء الاجتماعيين الى تجاهل اختلاف طبيعة التنبؤ فى علمهم عنها فى العلم الطبيعى . فاكتشاف النتائج الامبيريقية فى العلوم الاجتماعية والسلوكية، لا يؤدى الى امكان تغيير نظام العناصر القائمة فحسب، بل انه يمثل ايضا عنصرا جديدا فى مجرى الأحداث الامبيريقية التى يتكون منها

---

(١) عاطف غيث، **الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر**، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٢، ص ١٥.

(2) Bernstein, Op. Cit., P. 34 - 35.

(3) Adorno et. al, ... Op. Cit., P. 293.

(4) Bernstein... Op. Cit., P. 35 - 36.

التفاعل الاجتماعى والسلوكى. وهذا أمر غير وارد فى العلوم الاخرى[1]. فمجرد «ادراك الاطرادات» الناتجة عن البرهان فى العلوم السلوكية، هو عامل معرفى يتفاعل مع عوامل معرفية اخرى تسهم فى تشكيل السياق الذى نتجت عنه الاطرادات فى الأصل.. فمعرفة عالم الاجتماع بالاطرادات عامل يتدخل فى مسيرة الاحداث الامبيريقة المتتابعة، مما يقلل من حدوث هذه الاطرادات بالصورة المنظمة التى يتصورها هو. فمنطق العلوم الاجتماعية والسلوكية منطق جدلى تفاعلى[2]. لكن بعض العلماء لايرى جديدا فى هذا. فقد اثبت ميرتون ان التوقعات المعرفية للانسان تغير سلوكه. وكان يرى ان التنبؤ فى المسائل الانسانية، يمثل عاملا «جديدا» يدخل فى الموقف المدروس. ولكنه يعتبر أن هذه حقيقة مألوفة لاتستأهل منا الاهتمام. فهو لم يدرك ان الظاهرة المدروسة تتصل بمنطق البحث الاجتماعى ذاته[3].

بل وصل الأمر ببعض العلماء الى القول بضرورة التمييز بين «سياق الاكتشاف» حيث يتعاطف الباحث مع المبحوثين من اجل اثارة الفروض فحسب و«سياق الاثبات» حيث انه فى السياق الاخير على وجه الخصوص تتأكد الحاجة الى أدلة موضوعية يتم تقييمها فى ضوء المبادئ المنطقية الشائعة فى كل الدراسات الدقيقة من اجل البرهان على الحالات السيكولوجية الذاتية التى نسبها الى المبحوثين[4]. كما انهم يرون أن هذه الطبيعة المتناقضة أو التفاعلية للبحث الاجتماعى تتلاشى عندما ندرك ان كل قوانين العلم قوانين شرطية احتمالية[5]. وزعم بعضهم الآخر ان هذه الطبيعة المتناقضة للبحث الاجتماعى، يمكن ارجاعها

---

(1) Frederichs .. Op. Cit., P. 179 - 180.
(2) Ibid., P. 80 - 81.
(3) Bernstein .. Op. Cit., P. 38.
(4) Ibid., P. 38 - 49.
(5) Frederichs, Op. Cit., P. 182- 183.

الى عملية الحصول على المعلومات او التغذية بالمعلومات. ومن ثم يمكن تفاديها بتصميم قبلى لبعض برامج الحاسبات الالكترونية. ولكن هذه البرمجة المسبقة ليست متاحة فيما يتصل بسلوك الانسان. فالمعرفة بطبيعة اى نظام سابق لاتنتج لنا عنصرا جديد ا فى الموقف فحسب، بل ان طبيعة هذا العنصر ذاتها تتغير عن طريق معرفة الناس به[١].

وقد أضاف سمبسون وينجر Simpson & Yinger الى ما سبق فكرة مؤداها أن فهم طبيعة الاحداث، متغير جديد يغير النتائج وأن «القوانين تظل صادقة» (بشرط) ان يتخلى العلماء الاجتماعيون عن التنبؤ، ويقتصرون على كشف قوانين الماضى. اما بارنجتون مور Barington Moore فقد اشار الى ان منطق العلوم الاجتماعية والسلوكية منطق هيجلى جدلى. فنمو المعرفة المتعلقة بالمجتمع الانسانى له نتائج عكسية تغير الموقف السائد[٢].

وهكذا فوعى العلماء الاجتماعيين بالاطرادات التى يكتشفونها فى بحوثهم، يمثل عاملا يحطم قيد الحتمية السببية الذى يأخذون به. ولكن هذا الموقف المتناقض لن يحدث فى نظرية الباحث أو فرضه ان لم يكن اى منهما انعكاسا للنظام الامبيريقى الفعلى، دون تزييف. فقد يكتشف علماء الاجتماع زيف تنبؤاتهم بعد فترة من الزمن ، حينما تدرك الكائنات الانسانية المبحوثة السلوك المتوقع منها وتتجه نحو مخالفته. فالإنسان الاجتماعى يتميز بـ «بعد التلقائية» وهذه قضية تؤكدها مؤلفات ماركس وتوينبى. فقد اتضح زيف الكثير من تحليلات ماركس لبورجوازية القرن التاسع عشر فى اوربا وامريكا، حيث استطاعت تلك البورجوازية ان تتطور فى مواجهة البروليتاريا. بل ان توينبى كان يعتقد أن تفسير ظهور الحضارات وانهيارها لايتمتع بالصدق الدائم. فالفكر الانسانى يتصف بالفناء الذاتى[٣] - Self Mortification.

(1) Ibid., P. 183.
(2) Ibid., P. 186.
(3) Ibid., P. 186-188.

رابعا - تقييم الاتجاه الامبيريقى فى علم الاجتماع:

ما هو الاتجاه الامبيريقى؟

أشار «كانت» فى وقت مبكر الى أن التجربة الطبيعية تمثل محكا لما يوجد بالفعل، لامحكا لما ينبغى ان يوجد[1]. ومن المعروف ان كل الشواهد الامبيريقية ترتبط بمنطق التجربة تماما، بينما أن منطق الاخيرة ينصب على قضية الضبط. فالمنطق الذى اصبح يمثل الوسيلة السائدة للبرهان، هو المنطق الذى سماه جون ستيورات ميل« منطق الاختلاف». وقد نادى ميل بخمس طرائق للبحث هى: «الاختلاف»و «الاتفاق» و «الاختلاف والاتفاق» و «التغير المصاحب»و «البواقى»[٢].

وهناك مرحلتان حاسمتان فى طريقة الاختلاف بوجه خاص. الاولى هى المعادلة بين الجماعيتين التجريبية والضابطة. وهى عملية تكون مستحيلة فى العلوم السلوكية والاجتماعية، حينما نريد بها المعادلة الفيريقية بين الجماعتين السابقتين. ولذا، يمكن اللجوء الى طريقة المقارنة الدقيقة اواستبعاد الاختلافات بوساطة الاختيار العشوائى للعينة، وهو اختيار يتم اما بصورة مادية فى الوقت الحاضر، او صورة رمزية من خلال الاختيار القبلى البعدى للبيانات الملائمة. وبعد عملية المشابهة هذه يحاول علماء الاجتماع ادخال الضبط الفيزيقى فى الموقف التجريبى[٣].

أما الطريقة التى يلجأ اليها العلم لاختبار أحكامه، فتتمثل فى الفصل الحاسم بين مكانة الشخص القائم بالاختبار والشئ الذى يجرى عليه الاختبار. ولكن فى العلوم الاجتماعية يجب ان يضمن الباحث ان مضمون فروضه لن يؤثر على

(1) Frederichs, Op. Cit., P. 79.

(2) Ibid., P. 168.

(3) Ibid., P. 169-170.

عملية الاختبار ونتائجها، اى على سلوك المبحوثين. ومن ثم، ينبغى له أن يجعل من موضوع دراسته – وهو الكائنات الانسانية الواعية الفاهمة والمدركة للمعانى – أشياء لاتملك هذه الخصائص. وعند تطبيق اجراءات الاختبار يجب أن يتفادى عالم الاجتماع التفاعل ذا المعنى مع من يدرسهم. فالبحث الجيد يخلو من الاسئلة الموحية، ومن محاولة اقناع المبحوثين، او تغيير آرائهم (الا اذا كان الميل الى الاستسلام للاقناع هو موضوع الدراسة)(١).

فعلماء الاجتماع يدركون ان هناك فجوة ملحوظة بين ثقافتى العلوم الفيزيقية والعلوم الاجتماعية، تؤدى الى بعض النتائج. فقد نبهت دراسة هاوثورن الكلاسيكية علماء الاجتماع، الى التأثير المحتمل «للملاحظة» وذلك عندما سجلت التأثير الواضح لوجود فريق من الملاحظين على الانتاجية الصناعية. ولهذا فعلاقة العامل لموضوع دراسته، تمثل بذاتها، نسقا من التفاعل الاجتماعى. فلابد للباحث ان يضم نفسه الى النسق الذى يقوم بتحليله على حد قول تولكوت بارسونز، رغم انه يرى امكان تقليل التناقض وذلك عن طريق «تحليل الدور»(٢).

ومن اجل ان نقلل التحريف الذى يحدث فى سلوك من نلاحظهم، يمارس الباحث دور الملاحظة المتخفية(٣). فهو يقوم بدراسته فى ظروف تكون الكائنات الانسانية فيها غير قادرة على الفهم واتخاذ القرار بأن تظل داخل اطار وجودها اليومى المألوف(٤).

وليست الملاحظة المتخفية غير خلقية فى حد ذاتها، لأن التبصر السوسيولوجى

---

(1) Zygmunt Bauman, Towards a Critical Sociology, An Essay on Commonsense and Emancipation, Routledge & Kegan Paul, London, 1976, P. 91 - 92.

(2) Frederichs, Op. Cit., P. 174.

(3) Ibid., p. 175.

(4) Bauman, Op. Cit., P. 92.

الناشئ عنها يستحق التخفى ثمنا له. وربما تكون هذه الملاحظة اقل بغضا من التحريف الناتج عن الملاحظة العلنية. ولكن القضية الخلقية الجوهرية، تتمثل فى مدى رغبة الانسان فى تحمل مسئولية التدخل فى العملية الاجتماعية، خفية او علانية[1]. وهذا يعنى فى نهاية الأمر أن مهمة العالم الاجتماعى هى وصف الظواهر الاجتماعية بقدر ما يستطيع من دقة، وصياغة تفسير ملائم لها. فمهمته ليست هى صياغة دعاوى وصفية حول ما ينبغى ان يكون، ولا أن يتبنى موقفا معيارياً. وهذه النقطة الاخيرة تبرز أمامنا الفارق بين النظرية الامبيريقية والنظرية المعيارية. ولكن اجماع العلماء الاجتماعيين على طبيعة الاولى اكثر من اجماعهم على طبيعة الثانية[2]. فالمكونات النهائية للنظرية الامبيريقية هى الحقائق اما المكونات النهائية للنظرية المعيارية، فهى الملزمات القيمية Value - imperatives اى ان الاولى مكونة من نسق من القانون أما الثانية فتجعل ما يسمى بالشروط أو الأسس الجوهرية بديلا عن الحقائق والقوانين[3].

واذا كان هناك من يميز بين النظرية الامبيريقية والنظرية المعيارية، فان هناك من يسود لديه الشك فى وجود النظرية المعيارية ذاتها[4]. ورغم هذا، فمشكلة النظرية المعيارية تتمثل فى احتوائها على قيم، قد لاتكون ملحوظة من اجل ان تماثل النظريةالامبيريقية[5].

وهكذا فالصورة الشائعة لعلم الاجتماع تنبع من الامبيريقية، فقد اعتمدت المحاولات المنبثقة عن الامبيريقية فى هذا العلم على فكرة مؤداها ان علم الاجتماع يشيد «الحقائق» لا «المعانى» وأن مهمته الرئيسية هى التمييز بين المعلومات الحقيقية والنماذج الاجرائية[6].

(1) Frederichs, Op.Cit., P. 176.
(2) Bernstein ... Op. Cit., P.44.
(3) John Horton.. Op. Ciyt., P. 43 - 35.
(4) Bernstein ... Op. Cit., P. 45.
(5) Horton .. Op. Cit., P. 35.
(6) Irving Louis Horowitz, The New Sociology, Oxford University Press, New York, 1970, Introduction, P. 3.

فمع ظهور فكرة التحرر من القيمة، وعلم الاجتماع الثقافى والصورى حديثاً، اصبح هناك اتجاه عام نحو اعطاء الاولوية لعلم الاجتماع الامبيريقى. وقد أسهم فى هذا الأمر فائدته العملية المباشرة التى تتمثل بوضوح فى علاقته بعلوم الادارة(١).

وقد حل مصطلح «العلوم السلوكية» محل مصطلح «العلوم الاجتماعية» وظهر جيل شاب من العلماء بعد الحرب العالمية الثانية، لديه المام تام بمناهج البحث الامبيريقى(٢).

ومنذ عام ١٩٣٠، وحينما أجرى التون مايو Elton Mayo تجاربه اتجه علم الاجتماع نحو الامبيريقية وجمع البيانات العملية، وارتبط بقوى البورجوازية. وبدأ يهتم بموضوعات متعددة بعيدة عن السياق المجتمعى الشامل. كما كانت اهتماماته المنهجية تفوق الاهتمام بالنظرية وذلك من اجل تحقيق التكيف الاجتماعى اواعادة تحقيقه من جديد(٣).

وفى الفترة من ١٩٤٠ الى ١٩٦٠، كان علم الاجتماع الامريكى بوجه خاص يهدف الى حشد علمائه من اجل تصوير المجتمع القائم لاتشكيل الخيال السوسيولوجى. ولهذا، كان هناك اهتمام بما هو سطحى وشخصى وتنظيمى، واهمال لدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى، وان استمرت دراستها اعتمادا على قوة عملائها وأنصارها من العلماء الاجتماعيين فحسب(٤).

وعند محاولة تتبع جذور الامبيريقية، من الشائع ان تبدأ هذه المحاولة من نيوتن وبنتام الى العلم الاجتماعى المعاصر، وقد لاتمتد الى علم الاجتماع فحسب، بل

---

(1) Theodor W. Adorno in : Critical Sociology, Op. cit., P. 240.
(2) Frederichs, Op.Cit., P. 77.
(3) J. David Coflax & Jack L. Roach, Radical Sociology, Op. Cit., P 61-65.
(4) Horowitz, The New Sociology.. Op. Cit., P. 3.

الى ماركس ولينين مباشرة[١]. ويفسر قيام الامبيريقية فى علم الاجتماع الامريكى عادة، بالتأكيد على المخاطر التى تنتج عن ممارسة علم الاجتماع بأسلوب آخر خلاف الامبيريقية. كما يؤكد الامبيريقيون، أن امبيريقيتهم، رد فعل معاد للنزعة التاريخية المبالغ فيها.

وهناك من يفسرون ظهورها، اعتمادا على فكرة تزايد العلمانية فى العلوم الاجتماعية بوجه عام. كما يرى آخرون ان الامبيريقية تتفق مع الاتجاه التحليلى المعاصر، وتفيد فى الحصول على نتائج واقعية مستقلة عن الاعتبا رات الايديولوجية او القيمية[٢].

فمع ظهور «العلم الاجتاعى» من الفلسفة الاجتماعية، اصبح التخصص وتطور الاساليب الكمية القابلة للاستخدام مصاحبات ضرورية لهذا التطور. ولكن الاكاديميين الذين عملوا بالهيئات الحكومية والبيروقراطية، كانوا يميلون الى اجراء بحوث كمية ضيقة النطاق، وتعليم الدارسين كيفية اتقان اساليب البحث ومنظوراته، وتكييف هذه المنظورات لتلك الاساليب. وكان هذا يعنى ان الكم والتخصص، باعتبارهما سمتين جوهريتين للعمل، اتخذنا طابعا مستقلا، هدد بشكل خطير المنظورات التاريخية وأهداف العلم الاجتماعى[٣].

ويهمنا معرفة سبب استمرار الامبيريقية السوسيولوجية، وصمودها أمام التحديات التى تواجهها. فحصول الدارس على الدرجة العلمية الأعلى يكون رهنا برضا الاستاذ عنه وهذا يمثل ضغطا على العلماء الشبان حيث لايستطيعون الحياد عن المنهج السائد . فنظام تعليم الخريجين، يشجع الامبيريقية باعتبارها شرطا

---

(1) Frederichs, A Sociology of.. Op. Cit., P. 262 - 263.

(2) Horowitz.. Op. Cit., P. 3

(3) Douglas E. Dowd in : Horowitz, The New Sociology.. Op. Cit., P. 546-61.

للحصول على الدرجة العلمية وموقفا نظريا بالمثل. ولهذا فعلى الدارسين ان يعملوا داخل بناء «الرأى العلمي» السائد. وبهذا يقنعون باختبار الشواهد بنظرة شكلية، وبالبحث الصارم الدقيق، وجمع معلومات كثيرة بصدد قضية معينة[1].

ويبدو لدى الباحث الذى يتخذ من الامبيريقية اسلوبا للبحث، تقدير واضح للواقعية، وللغة الواعية التى تدور فى نطاق مصطلحات محددة بوضوح كما أنه يجرى دراساته فى مجال من المشكلات التى تتوافر بصددها شواهد كافية، ويبتعد عن التجديد والابتكار[2]. يضاف الى هذا، أن سياسة العلم الاجتماعى، فى هذه الحالة تتجه بوضوح الى اعادة بناء مفهوم علم الاجتماع المشابه للعلم الطبيعى، هذا المفهوم الذى كان العلماء يعتنقونه فيما مضى[3].

ويقلل الامبيريقيون كثيرا من أهمية الاحكام «المسبقة»، فكل أحكام الواقع يجب ان تكون ذات اساس امبيريقى. اما الاحكام «المسبقة» فهى ذات طابع «لغوى» نظرى. وقد سلم احدهم – وهو ديفيد هيوم– بأنه مادام اى حكم يتصل بالسلوك المتماثل عند «بعض» الاشياء هو مسألة امبيريقية صرفة، تتغير فى أى وقت نتيجة للخبرة القادمة مستقبلا، فان هذا نفسه يصدق على الحكم المتصل بالسلوك المتماثل عند «كل» الاشياء. والدافع وراء هذا الفرض هو الرغبة الشديدة فى التسليم بأنه لا يمكن صياغة احكام «مسبقة» فيما يتصل بتجربة المستقبل انطلاقا من الاعتبارات المنطقية البحتة. ولكننا نستطيع ان نصوغ قانونا « مسبقا» يتعلق بامكان «وصف» ذلك الموقف فى ضوء مصطلحات مثل : خصائص الاشياء واسبابهاونتائجها[4].

---

(1) Ibid., p.3.

(2) Ibid., P.3.

(3) Ibid,. P.6.

(4) Peter Winch. Op. Cit., P. 15 - 17.

الاتهامات الموجهة الى الامبيريقية:

يرى ادورنو ان البحث الاجتماعى الامبيريقى، لايشبه البحث الطبيعى كما أن الآراء النظرية حول المجتمع لا تتأكد صحتها بالبيانات الامبيريقية المطابقة لها تماما. لأن النظرة الكلية الى المجتمع تتخطى شتات الحقائق الاجتماعية المبعثرة(١).

فالدوائر اليسارية انتقدت العلم الوضعى، بحجة انه يقوم بوظيفة تدعيم النسق، وينسى ان وظيفة العلم هى نقد الواقع الاجتماعى القائم، ونظرياته العلمية السائدة(٢). والدافع وراء رفض الوضعية فى العلم الاجتماعى هو ان قبول ما هو قائم باعتباره «واقعا»، يعوق ادراك ما هو ممكن، ويبرر ما هو كائن(٣).

ويمكن القول بأن موضوع الدراسة ذاته هو الذى يحدد أبعاد المنهج الامبيريقى الذى يدعى أنه منهج وضعى*. فقد ظهر هذا المنهج أساسا من اجل خدمة بحوث السوق، حيث يتناول موضوعات عديدة مثل الآراء، والاتجاهات وأذواق المستهلكين،وهى موضوعات لايمكن فصلها عن المعلومات غير العلمية التى تتصل بأهداف ادارية (٤)*.فموضوعية البحث الاجتماعى الامبيريقى هى موضوعية

---

(1) Adorno in : Critical Sociology Op. cit., P. 338.

(٢) المجلة الدولية للعلوم الاجتماعى، العدد ١٤، السنة الرابعة، يناير مارس، ١٩٧٤. عن مجلة اليونسكو مقال «اخلاقيات علم اجتماع نقدى»، ص٩٣.

(3) Dennis Wrong, Skeptical Sociology, Op. Cit., P.3.

(*) وردت معالجة نقدية للبحث الاجتماعى الامبيريقى، والتزاماته الخلقية والاجتماعية والسياسية والفكرية. انظر فى ذلك : الفصل الثالث والعشرين فى محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمى، دراسة فى طرائق البحث واساليبه. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، طبعة ثالثة، ١٩٨٣.

(4) Adorno, Critical Sociology.. Op. Cit., P. 240.

(*) لقد ذهب البعض الى حد القول ان المنهج الامبيريقى الذى يخدم مصالح السوق الرأسمالية يرتبط بعمليات السوق المتمثلة فى العرض والطلب، حتى ان هذا المنهج ومن تخصصوا فيه قد تحولوا جميعا الى سلعة اقتصادية تخضع للعرض والطلب بالقدر الذى تمليه قوانين العرض والطلب فى الأسواق الرأسمالية. انظر المرجع الاخير فى حاشية الصفحة.

المنهج لا الموضوع. فهو يهتم بصياغة قوانين عن دراسة الحالات الفردية ويتجاهل تحليل بناء النسق ذاته ومضموناته، وذلك للحفاظ على الاتجاهات السائدة(١).

أما هابرماس فيرى ان العلم الوضعي منذ القرن الثامن عشر يهتم بالضبط الفني في المجتمع الصناعي، سواء اتصل هذا الضبط بالطبيعة ام بالناس. وفي الوقت ذاته اغفل هذا العلم تحرير طاقات الانسان. فهو لم يتجه الى وعي الناس بل اتجه الى سلوكهم. وهذا أمر نابع من الاعتقاد السائد بأن الاهتمام بالمعرفة الفنية، هو الاهتمام العلمي المتحرر من القيمة(٢).

وهناك اتهام موجه للمنهج الامبيريقي، يرى انه منهج يقدس موضوع دراسته، ويقدس ذاته. فقضايا المنهج تطغى على قضايا المضمون. كما ان اجراء الدراسة يتم تكييفه *للحاجات الادارية او للاجراءات المنهجية* المتاحة بشكل تعسفي. يضاف الى ذلك ان نظرة المنهج الامبيريقي الى الافراد باعتبارهم «اشياء» أو «ذرات» يمثل تصنيفا تعسفيا لهم في شكل مقولات ادارية(٣).

والمنهج الشيئي السابق، هو منهج يناقض نفسه في بعض الحالات. فعندما يدرس التذوق الموسيقي مثلا، يحدد فئتين من الموسيقى هما «الكلاسيكية» و «الشعبية». وبذلك يكون قد اصدر حكما مسبقا على الظاهرة المدروسة وصنفها قبليا رغم أنه يدعي رفضه لاصدار احكام قبلية(٤).

ويجب ان يدرك؛ البحث الاجتماعي الامبيريقي انه ليس هناك تناقض مطلق بين التحليل الكمي والتحليل الكيفي للظاهرات التي يدرسها. فلكي نقيس الظاهرة قياسا كميا، نبدأ بتجاهل الفوارق الكيفية بين مختلف العناصر. وتحمل الظاهرة

---

(1) Ibid., P. 240 - 241.
(2) Habermas in Critical Sociology, Op. Cit., P. 331 - 335.
(3) Adorno, Op. Cit., P. 241 - 244.
(4) Ibid., P. 244.

المدروسة فى داخلها المحددات العامة التى تصلح لصياغة احكام عامة. ولكن فئات التعميم الكمى هى ذاتها فئات كيفية. ولهذا فالمنهج الذى يخفق فى تحقيق التوازن بين الجانبين ، ويرفض التحليل الكيفى للظاهرة الاجتماعية هو منهج يفسد موضوع دراسته(١).

يضاف الى هذا ، انه اذا كان التنبؤ والضبط أمرين مرغوبين فى المجال الايكولوجى والديموجرافى، فانهما ليسا كذلك فى مجال العلاقات الاجتماعية. فهما فى الحالة الاخيرة يتيحان للبعض السيطرة على غيرهم بوساطة المعلومات المتاحة لهم. ولكن من حسن حظ الضعفاء والأقل قوة من الناس أن المعلومات المتاحة لمن هم فى مواقع القوة ليست علمية، لأنها معلومات غير دقيقة وذاتية. ورغم ذلك، ليست المعلومات بحاجة الى أن تكون علمية، لتصلح فى ضبط الآخرين واستغلالهم(٢).

وفى علم الاجتماع، لانستطيع الانتقال من مستوى الحقائق الجزئية المتصلة بالاوضاع المجتمعية، الى مستوى الحقيقة العامة، وحتى لو كانت محددة تماما، مثلما اعتدنا أن نستدل على خصائص معدن الرصاص عموما، بملاحظة الخصائص العامة المميزة لقطعة واحدة منه. اى ان شمول القوانين الاجتماعية العلمية ليس شمولا نظريا تصوريا يمكن أن تتحد فيه الاجزاء المستقلة تماما. بل يتصل هذا الشمول بالضرورة بعلاقة العام بالخاص فى سياق تاريخى معين(٣). وهذا يدلل على اهمية بعد «التلقائية» الذى لانستطيع فهمه بوساطة قانون المتوسطات(٤).

فتطبيق قانون المتوسطات على الأفراد يعنى إلغاء الاختلافات الجوهرية بينهم.

---

(1) Ibid., PP. 245 - 246.

(2) C.H., Anderson, Towards A New Sociology.. Op. Cit., PP. 352-353.

(3) Adorno & Hans Albert, The Positivist Dispute .. Op. Cit., PP. 77 - 78.

(4) Adorno in : Connerton,Crtical Sociology .. Op. Cit., P. 247.

ولكن سلوك البشر ينتقل من خلال العقل ومن خلال العاطفة ايضا[١]. ولهذا، فان تبنى المدخل الوضعى، يجعل من الضرورى استبعاد مالايدخل فى نطاق العقلانية، مثل النزعة العاطفية، وابقاءه بعيدا باعتبار أنه شئ من قبيل الصفات القيميةالذاتية[٢].

ويجب ان ينظر البحث الاجتماعى الامبيريقى بعين النقد الى المدخل الذرى، الذى يرى أن الفرد ذرة اجتماعية، فهو مدخل يهبط بالفرد الى مكانة «الشئ» غير الواعى. فهذه النظرة النقدية ذاتها، تمثل نظرة نقدية الى المجتمع ايضا. وعلى القائمين بهذا البحث الامبيريقى ان يدركوا ان تشابه استجابات الافراد فى موقف ما- وهو التشابه الذى يصوغ البحث احكامه العامة انطلاقا منه - انما يرجع الى الضغوط الاجتماعية العامة لا الى تشابه الافراد ذاتهم. الى جانب انه من الضرورى ان تتفاعل معا مختلف الفروع الصغرى المتخصصة من علم الاجتماع تفاعلا يهدف الى النقد، لأن كل فرع منها يخدم بذاته احدى جماعات المصلحة التى تسيطر على المجتمع، وذلك نتيجة لطابعه الادارى. كما أنه يجب ان يعتمد البحث الاجتماعى على مواجهة النظرية، ومعرفة البناءات الاجتماعية الموضوعية حتى لايكون أداة طيعة هدفها تبرير ما هو قائم[٣].

ومن الممكن ان يهتم البحث الاجتماعى الامبيريقى بالبحث عن «جوهر الأشياء» ، وألا يهتم بالتساؤل عن كون العلاقات الأساسية علاقات «واقعية حقيقية» أو «تصورية نظرية» ، طالما أن الطبيعة التصورية للأشياء ناتجة عن «الأشياء ذاتها» لا عن التصور الماثل عند «الذات العارفة» او الباحث. ولهذا، فمعاداة الفكر العلمى للمثالية أو لما هو تصورى، يسهم فى انتشار فكرة ايديولوجية معنية، لأنه

(1) Ibid., PP. 247 - 248.
(2) Habermas in: Connerton, Critical Sociology .. Op. Cit., P 375.
(3) Adorno in: Connerton, Critical Sociology, Op. Cit., P. 248 - 249.

يزعم ان «المثالية» ليست من مجال العلم فى شىء باعتبارها لاتمثل «واقعا او حقيقة»[1].

وليس خافيا أن الامبيريقية تتفق مع نموذج مجتمعى او نموذج من الواقع، يوصف بأنه نموذج التنظيم الشامل لكل العناصر الموجودة فى الكل، وتهتم بـ «أداء النسق لوظائفه» لأنها تتبنى أنساقا فكرية قديمة. فهى ليست مجرد منهج سوسيولوجى، بل انها ايديولوجيا اجتماعية ايضا. وهى تحتو ى على توجيه ميوسيولوجى، يهتم بالتركيز المفرط على التجربة باعتبارها شيئاً مستقلا عن صياغة النظرية، ويهتم بالأساليب العلمية للبحث باعتبارها غاية لا وسيلة[2].

ولايستطيع البحث الاجتماعى الامبيريقى ان ينطبق على نطاق واسع، لأن ذلك يتعارض مع اهتمامه بضرورة الفروض العلمية. كما انه لايملك فى حد ذاته القدرة على التحليل الاجتماعى. فلو قدم مسح اجتماعى ما أدلة دامغة على أن العمال لايعتبرون أنفسهم بروليتاريا اوعمالا، فهذه لاتكفى دليلا على عدم وجود البروليتاريا. بل يجب الاحتكام الى شواهد موضوعية مثل مكانة العمال أو المبحوثين فى عملية الانتاج، وما يتمتعون به من قوة اجتماعية. أما اذا لم يدرك عامل ما بالفعل انه عامل، فسيؤثر هذا على صياغة «مفهوم» العامل، حتى عندما يكون المحك الموضوعى المتمثل فى انفصاله عن وسائل الانتاج قد ظل متحققا[3].

ويلاحظ ان البيانات الذاتية والموضوعية التى يحصل عليها البحث الاجتماعى الامبيريقى بيانات تنتقل من خلال مجتمع معين. ولهذا، فهى بيانات مشروطة، مما يوجب عليه ألا يخلط أسسه المعرفية –وهى الحقائق المعطاة التى يهتم بها منهجه– بالأساس الواقعى، اى بالحقائق باعتبارها «أشياء فى ذاتها وجوهرها».

(1) Ibid., PP. 294 - 251.

(2) Horowitz, The New Sociology, Op. Cit., P. 3 - 5 .

(3) Adorno, Op. Cit., P. 251-255.

وهذا يحتم الاهتمام بالمناهج غير المباشرة المتمثلة فى دراسات الدافعية، لكى يتخطى البحث الامبيريقى مجرد التسجيل البسيط والمعالجة البسيطة لمظهر الحقائق[١].

وهناك اهتمامان متناقضان، يخدمهما العلم الوضعى، وهما: الاهتمام بتحرير الانسان وطاقاته، والاهتمام بالضبط الفنى. وهذا العلم يصل الى قوانينه، عندما يدرس الناس وهم «مثل الأشياء»[٢].

ولكن الانسان يكره أن يكون مجرد وسيلة لأهداف شخص غيره، مهما كانت الفئة التى يصنف فيها. فعند ضبط تصرفات الانسان - بشكل ايجابى او سلبى - يقاوم الانسان هذه العملية، أو يرفض التعاون على الاقل. ولهذا اتفق علماء الاجتماع على طريقة الاستخدام اللاحق أو البعدى لرموز الانسان[٣].

ex post facto symbolic manipulation.

وهكذا فجانب كبير من البحث الاجتماعى، حتى الآن لايتعدى أن يكون مجرد تشبه بمنطق التجربة، او بعملية الاستخدام القبلى البعدى للرموز ex post facto symbolic manipulation. اى يعتمد على بيانات «تتصل» بالانسان لابيانات تحاول استخدام الانسان. وهذا يحقق نتائج التجريب ويعفينا من اجرائه على أقراننا من البشر. ولكن القول بأن الانسان لايمكن أن يكون لعبة طيعة فى يد الضوابط التى يتم تطبيقها فيزيقيا من اجل زيادة معرفتنا بالسلوك الاجتماعى - وهو قول ماثل فى القيم الثقافية لعلماء الاجتماع - يؤدى الى تعرض القيم والاهداف العلمية للخطر. فهو حكم قيمى ليس له شرعية امبيريقية ثابتة[٤].

(1) Ibid., P. 55 - 256.

(2) Bauman, Towards A Critical Sociology.. Op. Cit., P.93.

(3) Frederichs. Op. Cit., P. 170.

(4) Ibid., P. 171-172.

يضاف الى هذا، ان استخدام رموز الانسان بدلا من الانسان ذاته، قد يمثل تهديدا خطيرا وحقيقيا للمفهوم التقليدى «لانسانية الانسان» اكثر من أية اجراءات تم اتخاذها حتى الآن لـ «السيطرة» الفيزيقية على الانسان. فمع ازدياد تغلغل الرموز واللغة فى كل مجالات السلوك الاجتماعى، بمختلف صوره، تتزايد اهمية استخدام هذه الرموز باعتبارها بديلا عن الانسان، وهكذا. توجد اتجاهات تهدف الى استخدام الانسان باعتباره وسيلة، لا غاية فى ذاته. فعالم الاجتماع يكون منشغلا بمهمته فى احداث «التغير» أو «الضبط» عند معالجة أقرانه من البشر معالجة تجريبية. وهذا يتناقض مع النظر الى نفسه باعتبار أنه مجرد شخص ينقل «معطيات الواقع» الاجتماعى. وهذا دليل على عجزه عن التحرر من القيمة فى اشتغاله بالبحث الاجتماعى الامبيريقى، ولو من حيث المبدأ فحسب[١].

ولايفوتنا أن نذكر أن للبحث الاجتماعى تأثيرا على الاستقرار الاجتماعى. فالتغير الاجتماعى يرتبط مباشرة وبصورة فعلية بالتغير التكنولوجى اى ببحوث العلم الطبيعى. كما أننا على مشارف مرحلة يتغير فيها المجتمع بشدة نتيجة للتأثيرات العلمية والخلقية البعيدة المدى للبحث الاجتماعى العلمى. وهذه التأثيرات هى مجال الدراسة يهتم به علماء الاجتماع[٢].

واذا كان علماء الاجتماع عموما يذكرون مميزات الملاحظة بالمشاركة، تلك العملية التى تهدف الى الملاحظة الشاملة، دون المشاركة الى حد المشاركة بدون ملاحظة،فان هذا تكنيك مفيد فى أغراض محدودة تماما، مثل مواقف الحب والكراهية والصداقة.. الخ. فهذه مسائل تحتاج الى مشاركة غير متحفظة وشاملة[٣].

فالمناداة بأن يكون علماء الاجتماع ملاحظين مشاركين، هو مناداة بتبنى

---

(1) Ibid., p. 172 - 173.

(2) Lindenfeld, Radical Perspectives .. Op. Cit., P. 12.

(3) Ibid, P. 11.

منظور انسانى فى علم الاجتماع. فكلما انصهر الملاحظ فى الواقع،باعتبار أنه ملاحظ مشارك، قل تأثير التفاعل أو التناقض الناتج عن وجوده فى المجتمع الى الحد الأدنى.

وفيما يتصل بقضية الضبط فى المسائل الاجتماعية، هناك تساؤلات جوهرية تدور حول الشئ الذى نمارس عليه الضبط، والوسيلة الضابطة، والنتائج المترتبة على هذا الضبط . فالتفكير الذى ينطلق من الأسباب والنتائج – التى هى لغة العلم– لا فى ضوء القوة التى هى لغة السلوك – يعنى ان الانسان نتاج لعالمه وذاته وليس سببا لهما[1]. ولن يحدث ان يتحررالانسان ، الا عندما يكف عن النظر الى الظروف السائدة فى واقعه، باعتبار أنها ظروف حقيقية، وعندما ينظر اليها بأسلوب آخر غير اسلوب المنهج العلمى، واختبار الحقيقة. فالعلم الوضعى لم يتوصل الى المعرفة التحررية بعد. بل ان العلم الاجتماعى قد جعل الناس ذوات وأشياء فاعلة. ولكنه لم يخلق ظروف التحرر، وهى ظروف تعتمد على اعادة صياغة مفهوم اختبار الحقيقة فى العلوم[2].

ويرى بعض الامبيريقيين ان علم الاجتماع يشبه ممارسة التحليل النفسى، حيث يتقابل علماؤه مع رجال الأعمال لمناقشة مشكلاتهم ووضع الحلول لها. فهذا العلم ينطوى على قوانين ضيقة النطاق تنطبق على هذه الحلول. ونقطة الضعف فى هذه النظرة أن تلك القوانين لاتتمتع بالشمول الذى يتيح لها الانطباق على المستقبل، مثلما تنطبق على أحداث الماضى. الى جانب ان مشكلة المدخل الامبيريقى تتمثل فى ان اصحابه يقدمون الكثير للعاملين فى مجال السياسة العامة وهم فى نفس الوقت بعيدون عن مجال وضع قرارات السياسة العامة ومسئولياتها[3].

---

(1) Frederichs, A Sociology of.. Op. Cit., P. 176 - 177.

(2) Zygmaunt Bauman.. Towards A Critical Sociology. Op. Cit., P. 93.

(٣) انظر عاطف غيث، مرجع سابق، ص ٢٢١ – ٢٢٢.

وقد شعر علماء الاجتماع انه من الضرورى استبعاد مفهوم «الاصلاح الاجتماعى» وذلك بالاهتمام بالنتائج الواقعية النافعة، لا بالمنهج او بالدعوة الى عدم التحيز الخلقى ضد رجال الاعمال والصناعة. ولكن هذا لايعنى أنهم يمارسون علم الاجتماع ملتزمين بقيم العمل والتجارة أيضا. ورغم ذلك كانت أعمال مايو وشستر برنارد مثالا على العمل الفكرى الذى يسلم بالتقسيمات الاقتصادية والسياسية السائدة فى المجتمع والذى تشبع بقيم العمل تماما[(١)].

وقد ظهرت فكرة علم الاجتماع التطبيقى الذى يخدم المؤسسات التى يزداد تمويلها له. وتحول الاهتمام من البحث «النظرى» الى البحث «التطبيقى» او التنظيمى» . ولهذا فان مسائل مثل الجهة الممولة، وكمية التمويل، وأسبابه، هى خير ما يفسر الدافع المسيطر على علم الاجتماع الأمريكى بخاصة. فالكسب يأتى من تصميم المسوح وتحليل الاتصال، والنفوذ، والسلوك التنظيمى .. الخ[(٢)].

وقد عترف لازار سفلد ان البحث الامبيريقى السوسيولوجى فى العشرينيات والثلاثينيات، كان يعادى التغير الاجتماعى الراديكالى لأنه كان يدعو الى الحياد. فدور الباحث هو الاهتمام بما هو كائن. وهذا يعنى من الناحية الابستمولوجية الفصل بين الامبيريقى والوجودى، والعام والخاص، والوصفى والمعيارى. فعلماء الاجتماع يعتبرون علمهم مجرد اداة لذوى الحظ، الذين يتقنون مناهج البحث فيه. وهكذا فتحررهم من المسئولية الاجتماعية والخلقية لأعمالهم، تجعلهم يستطيعون تطبيق مهاراتهم المتخصصة بالكيفية التى تعزز الاهتمامات التى توكد عليها ثقافتهم الفرعية المتخصصة[(٣)].

فليست هناك اجابة نظرية مقنعة عن القضايا او التساؤلات الامبيريقية التى

(1) Horowitz, The New Sociology, Op. Cit. P. 5-6.
(2) Ibid., P.6.
(3) Frederichs.. Op. Cit., P. 78-79.

يتعذر طرحها فى صورة تساؤلات او مهام فنية. فالقضايا التطبيقية التى لايمكن حسمها بوساطة الاجراءات الفنية، والتى تحسم بالفهم الذاتى تكون خارجة عن اهتمام العلم الامبيريقى. ولكن هذا الرأى ذاته، يمثل تحيزا من جانب العلم الوضعى لقضية الترشيد المتزايد، أو العقلانية المتزايدة. فالعلم الوضعى يسلم بقيمة نظريات العلم الامبيريقى. وهذا تسليم ذو طابع معيارى لا افتراضى. فالعلم الوضعى– او ما يطلق عليه البعض نقد الايديولوجيا – يرى ان العقلانية خير وسيلة لتحقيق القيم. ومعنى هذا ان العلم الوضعى الذى ينادى بمفهوم العقلانية، ينادى بتنظيم تكنولوجى فنى شامل للمجتمع، وهو تنظيم تصبح التكنولوجيا فيه مستقلة، وتملى نسقا قيمياً خاصا بها على مجالات الواقع التى سيطرت هى عليها تحت شعار التحرر من القيمة (١). وليس هناك مبرر لأن يفترض العلم الوضعى ان هناك متصلا Continiuum من العقلانية يبدأ من القدرة على السيطرة الفنية على عمليات ذات طابع موضوعى، وينتهى بالسيطرة على عمليات التاريخ. والسبب فى انعدام «عقلانية التاريخ» اننا نصنعه رغما عنا، حتى الان.

ولذا، فترشيد التاريخ، لايزداد بزيادة قدرة الانسان على السيطرة بل بمزيد من السمو الفكرى، والوعى الانسانى(٢). وينبغى على علم الاجتماع الجديد الذى ننشده أن يهتم بقضية الاستخدامات التى تسخر فيها المادة السوسيولوجية، اذا كان علما لايخدم هدف البعض فى السيطرة على البعض الآخر. ومن ثم ينبغى عليه ان يعرف الجهة التى تمول أبحاثه. ويمكنه تفادى البحوث الممولة تفاديا تاما ان اقتضى الأمر. كما يجب أن يهتم عالم الاجتماع بمعرفة من يجرى عليهم دراسته معرفة ذات طابع نقدى، تنصب على النظم المجتمعية السائدة ذاتها. وعليه ايضا أن يعرف الجهة التى تستخدم مادة الدراسة، والأغراض التى تهدف اليها من وراء ذلك(٣).

(1) See, Habermas in: Critical Sociology , Op.Cit., P. 335 - 340.

(2) Ibid., P. 346.

(3) See, C.H. Anderson, Towards A New Sociology, .. Op. Cit., P. 353.

ولكن احد ى العقبات التى يواجهها الدارس، فى غالب الأمر، هى عدم معرفته بما ستكشف عنه الدراسة من نتائج ، والتنبؤ بمدى استخدامها فى تعزيز الوضع القائم. واذا اتضح له أنها لاتخدم الوضع القائم، فله أن ينشرها على كل الجماعات المهتمة، وأن يبذل الجهد من اجل متابعة استخدامها فى أغراض غير انسانية او ما يشبه ذلك. الى جانب أن ممارسة المسئولية الخلقية في علم الاجتماع، لاتعنى الاستغناء عن المفهومات السوسيولوجية. فهى مفهومات قد تستخدم فى اضفاء الشرعية على الوضع القائم، أو فى تحليل التغير وكيفية حدوثه[1]. ويسوقنا استخدام المفهومات الى مجال القيم. فالمفهومات هي تعريف للحياة الاجتماعية. ولكن بعضها أشد تأثيرا من غيره فى تشكيل اسلوب رؤية الناس لواقعهم. ولهذا فانه، بناء على هذا، يجب على الدارس ان يوضح افتراضاته وقيمه الخاصة المتصلة بعمله،، ليتيح للناس معرفة الخطوات والاساليب التى اتبعها للوصول الى نتائجه. وعليه أن يكشف بأسلوب واقعى أشكال القوة وصور الاستغلال وغيرها لكى يرفع مستوى الوعي ومستوى الاهتمام الاجتماعى العام. فلا فوارق بين دوره المهنى ودوره باعتباره مواطنا. فهو مهنى ومواطن يهتم بقضية الدقة والصدق، وبالقضايا المتصلة بالناس أيضا[2].

وقد تناول رايت ميلز جانبا هاما من النزعة الامبيريقية السائدة فى علم الاجتماع، وهى فكرة العلاقة بين «النظرية» و «الحقائق الامبيريقية». ففى الممارسة الامبيريقية يكون مفهوم النظرية هو المتغيرات المفيدة فى تفسير النتائج الاحصائية. اما البيانات الاحصائية التى يهتم الباحثون بجمعها فهى التى تتسم بالتعدد والتكرار والقابلية للقياس. وهذا التصور للمفهومين السابقين لايستند الى اساس فلسفى يحددهما بهذه الصورة الضيقة. فاذا أردنا مراجعة مفهوم معين، واعادة صياغته،

(1) Ibid., P. 353 - 355.
(2) Ibid., P. 335 - 336.

فيجب ان تتاح لنا بيانات تفصيلية. ولكن ليس ضروريا ان يمثل «جماع البيانات التفصيلية المفهوم الشامل ذاته».

ولايمكن لنا أن نتناول العلاقة بين النظرية والبحث، دون الاهتمام، بالمشكلات التى يفرزها النسق الاجتماعى. فمشكلات العلم الاجتماعى تفسر فى ضوء مفهومات ترتبط عادة بالبناءات الاجتماعية التاريخية. فما دمنا ننظر الى هذه المشكلات باعتبارها مشكلات حقيقية، فيبدو من السخف اجراء دراسات تفصيلية لمجالات ضيقة النطاق، قبل أن نعلم انها تتيح لنا التوصل الى نتائج مفيدة فى حل المشكلات البنائية او كشفها[1].

فالدراسات الامبيريقية تميل نحو «النزعة السيكولوجية» التى تفسر الطابع النظامى للمجتمع من خلال البيانات المستقاة من الأفراد، والتى تعبر عن استجاباتهم السيكولوجية تجاه الظروف التى يعيشونها فى المجتمع. فمشكلات البناء تحتاج الى نوع اشمل من الامبيريقية يأخذ فى اعتباره البناءات الاجتماعية والتاريخية المقارنة. ولكن العقيدة الابستمولوجية عند الامبيريقيين تجعلهم معادين للتاريخ والمقارنة، وبذلك لايستفيدون من فكرة رئيسية هى البناء الاجتماعى التاريخى فى تحديد مشكلات الدراسة او تفسير نتائجهم الضيقة النطاق[2].

وأخيرا فان الامبيريقيين لا يلخصون التراث النظرى للمشكلة التى يدرسونها الا بعد جمع البيانات وتدوينها، حيث يكون الهدف من مسح التراث هو «اضفاء معنى» على الدراسة الامبيريقية، لا اختبار الفروض والمفهومات بطريقة امبيريقية. اما المفهومات التى يستخدمها الامبيريقيون فى تفسير بياناتهم فهى تقع ضمن نوعين: احدهما مفهومات تشير الى عوامل تاريخية بنائية فوق المستوى الذى تتيحه اداة البحث سواء كانت المقابلة او الاستبيان اوغير ذلك، والثانى مفهومات تشير الى

(1) C. Wright Mills, The Sociological Imagination ... Op. Cit., P. 77.
(2) Ibid., P. 72 - 79.

عوامل سيكولوجية أعمق مما هو متاح للقائم بالمقابلة الذى يقضى فى جمع البيانات وقتا محدودا. ولهذا فان تطبيق البحث الاجتماعى يحتاج الى نزعة سلوكية اجتماعية، لكن الوضع المادى والادارى للبحث يعوق ذلك، اى يعوق جمع حقائق امبيريقية بهذه الكيفية فى زمن قليل للمقابلة ومن عينة صغيرة من الناس [١].

ويمكن القول فى نهاية الأمر، ان أعظم ما يرقى اليه البحث الامبيريقى هو استخدام الاحصاءات لتفسير القضايا العامة، واستخدام الاخيرة لتفسير الاحصاءات فى شكل حركة دائرية بسيطة وساذجة. وهكذا فالفكرة الرئيسية هنا هى ان اى بحث اجتماعى امبيريقى يتقدم بوساطة الافكار والمفهومات ويزدان بالحقائق الامبيريقية التجزيئية فحسب[٢].

مناقشة وتعقيب.:

تتمثل القضية الجوهرية فى هذا الفصل فيما يطلق عليه الطابع العلمى لعلم الاجتماع. حيث ينظر معظم علماء الاجتماع الى علمهم باعتباره علما طبيعيا. ولهذا،فهم يسلمون بالطابع الامبيريقى له، ويرفضون جانب القيمة. ولكن سواء أرادوا أم أبوا، لا يستطيع علم الاجتماع ان يتخلى عن القيمة، وان ادعى ممارسوه ذلك. كما أن رفض القيمة فى علم الاجتماع هو فى ذاته موقف قيمى لايستند الى محكات امبيريقية علمية تؤكد صحته وقوته من جانب، وتدلل على أن الامبيريقية هى افضل النزعات المنهجية، وان مناهج اخرى مثل منهج الفهم لاتتيح لنا معرفة صادقة بالحياة الاجتماعية من جانب اخر. يضاف الى هذا ان طبيعة علم الاجتماع تملى على ممارسيه ان يتبنوا دعاوى منهجية تستطيع ان تأخذ فى اعتبارها الجوانب الموضوعية والذاتية، الكلية والجزئية، العامة والخاصة، عند دراسة الظاهرة

(1) Ibid., P. 79.
(2) Ibid., P. 80 - 83.

الاجتماعية، شريطة ألا تنسى ان هذه الجوانب تكون مشروطة بسياق الاجتماعي تاريخي معين. وهكذا فتطبيق مناهج العلم الطبيعي على دراسة الانسان، هو اغفال للجانب التلقائي للظاهرة الاجتماعية، واغفال للجانب العاطفي في حياة الانسان.

ان علم الاجتماع يبلغ قمة العلم الانساني عندما يدرك أن الجانب الذاتي من الظاهرة الاجتماعية هو جانب موضوعي من نوع خاص يستأهل منه الاهتمام الذى يلقاه ما يسميه بشكل تقليدى الجانب الموضوعي استنادا الى انه خارج عن الانسان ومستقل عنه. ولكن الامر المؤسف انه حتى الآن ليس هناك محك علمي صادق وصحيح وامبيريقي يستطيع هذا العلم ان يميز به تمييزا دقيقا بين «الموضوعى» و «الذاتى» فى الظاهرة الاجتماعية.

ولهذا، يلزم أن تكون الامبيريقية وسيلة لتحقيق التحرر الانساني، وأن تكف عن كونها منهجا علميا ايديولوجياً فى آن واحد يهدف الى ابقاء السيطرة والقهر من جماعة معينة تجاه غيرها، تذرعا بزعم ايديولوجي زائف هو ترشيد الحياة الاجتماعيةوالتاريخ.

إن دعوى المنهج الامبيريقى فى علم الاجتماع، هى دعوى ذات طابع ايديولوجي وسياسى واضح، وليست شيئا من قبيل العلم الخالص، المجرد من القيمة المصلحة. وليس هذا هو محور الأهمية، بل ان ارتباط هذه الدعوى بايديولوجيا فكرية معينة، ودفاعها عن قوى سياسية بالذات، من اجل الحفاظ على الوضع الاجتماعي السائد، هو العامل الرئيسى فى هجوم الراديكاليين عليها. ويضاف الى هذا، ان الامبيريقية تكتفى بدراسة تلك الابعاد من الظاهرة الاجتماعية، التى تدل على التواتر والتكرار والارتباط. وهذا يعنى انها تتبنى دراسة الخصائص الدالة على «النظام والاستمرار والثبات». ولايقتصر الأمر على هذا الحد، بل ان الامبيريقيين يتناسون كثيرا – وينسون قليلا – ان النظام والاستمرار والثبات فى المجتمع

الحديث– بالذات – هى ظواهر نتجت الى حد كبير من الضغوط التى محت – فى رأى الباحث – «الفردية» و «الجمعية» وأوجدت بدلاً منها «طابعا صفويا» سيطر على كل مجالات الحياة فى المجتمع مهما كان المذهب السياسى الذى يجعلون منه شعارهم الايديولوجي.

وهناك قضية هامة لم يحسمها الامبيريقيون حتى الآن، وهى فكرة العلاقة بين النظرية والواقع او بين الجانب النظرى والجانب الامبيريقى. فهم يحددون العلاقة بين هذين الجانبين بصورة مختلفة تشير فى نهاية الأمر الى أن هناك تأثيرا متبادلا بينهما فحسب، عند محاولة الاشتغال بالفكر او بالسياسة الاجتماعية. ولكن هذا القول لايكفى لحسم القضية بل يجب ان تكون لدى الامبيريقيين القدرة على ان يحددوا تحديدا حقيقيا، الظروف التى يكون للأفكار النظرية أو للممارسة الامبيريقية فيها التأثير الأكبر فى صياغة نتائج البحث الاجتماعى، بطريقة تسهم فى «فهم الواقع الاجتماعى وتفسيره وتغييره» . فهذا الاجراء يمثل امرا جوهريا لتفادى ما يمكن ان نطلق عليه «الدوجماطيقية المنهجية والنظرية» الجامدة.

*　　*　　*

الفصل السابع

الاسهام النظرى والمنهجى لليسار الجديد:
نحو نموذج للنقد الراديكالى السوسيولوجى

الفصل السابع

الاسهام النظرى والمنهجى

لليسار الجديد:

نحو نموذج للنقد الراديكالى السوسيولوجى

أولاً : مقدمة.

ثانياً : ما هو اليسار الجديد.

ثالثاً : أسباب نشأته واهتماماته.

رابعاً : خصائص اليسار الجديد.

خامساً : فلاسفة يساريون.

سادساً : المواقف النظرية لليسار الجديد.

أ - نقد الماركسية والوظيفية.

ب- الاقتصاد السياسى عند اليسار الجديد.

جـ- النظرية النقدية للمجتمع.

خاتمـــة وتعقيب

الفصل السابع

الاسهام النظرى والمنهجى لليسار الجديد:

نحو نموذج للنقد الراديكالى السوسيولوجى

أولاً : مقدمة :

لقد مثلت حركة «اليسار الجديد»، أكثر الحركات السياسية والفكرية تجسيداً للتيار الراديكالى فى علم الاجتماع المعاصر. فهى حركة تبلورت فيها بشكل واضح المبادئ العلمية والانسانية التى انشغل بها الراديكاليون الأوائل. كما أنها مثلت النموذج السلوكى الفعلى أمام عالم الاجتماع الذى يهتم بتحقيق التكامل والارتباط بين نشاطه العلمى ودوره فى المجتمع.

وهذا الفصل هو محاولة للتعريف بحركة «اليسار الجديد»، من جوانب عديدة. فهو يبدأ بتحديد المفهوم ذاته، بحيث يتضح الاختلاف بينه وبين مفهومات أخرى، قد تختلط به. ثم يحدد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية التى أسهمت بقدر كبير فى ظهور اليسار الجديد أو الراديكالية المحدثة كما يطلق عليها بعض علماء الاجتماع. وهنا يتطرق الفصل لابراز قضية هامة، وهى أن «اليسار الجديد» كان رد فعل لظروف المجتمع الصناعى، الليبرالى والشمولى، بمعنى أنه كان رد فعل مناقض ومناهض لخصائص أهداف دولة الرفاهية فى المجتمعين الليبرالى والشمولى على السواء. وانطلاقا من هذا، يمكن القول أن الخصائص «اليسار الجديد» كانت انعكاسا سلبيا -إن صح هذا القول- للخصائص المميزة للمجتمع الذى وجد فيه.

وأخيراً، لم يكن هناك بد من التعرض للموقف النظرى عند اليسار الجديد باعتبار أن موقف اليسار الجديد من المجتمع الصناعى والتقدم التكنولوجى لم ينفصل

عن موقفه من التيارات النظرية التى دعمته أو حتى التى حاولت رفضه، أو تلك التيارات النظرية التى أرادت لنفسها أن تكون بديلا عن الفكر النظرى المحافظ أو التقليدى. وسوف يقتصر الاهتمام هنا على ابراز موقف اليسار الجديد من الماركسية والوظيفية والاقتصاد السياسى التقليدى، وموقفه البديل الذى تجسد فى النظرية النقدية للمجتمع.

وينتهى هذا الفصل بمحاولة لتقييم اليسار الجديد ومناقشة لاسهاماته النظرية والمنهجية.

ثانياً : ما هو اليسار الجديد(*)

يعتقد بعض علماء الاجتماع أن دعوة نورمان توماس Norman Thomas إلى الاشتراكية فى الثلاثينيات، والتى ضمنها فى كتابة المنشور عام ١٩٦١، كانت عاملا أسهم فى ظهور حركة «اليسار الجديد». لكن توماس كان يدعو إلى المعارضة لا الاشتراكية، ويرى أن تحقيقها يتم بإستخدام وسائل ليبرالية. وكانت نظرته الى الحياة الامريكية نظرة إلى حياة تخلو من المبادئ والمثل. ورغم هذا، عارض توماس «التمرد من أجل ذاته»، وانتقد المعارضة التى لا تتبنى بدائل معينة لما ترفضة فى مجال الاخلاق الفردية والجمعية، والعادات السياسية. كما أيد بشدة حركة الحقوق المدنية فى الستينيات، وأشار إلى أن اليسار الجديد كان نتاجا لها إلى حد كبير(١).

---

(1) William T. Bluhm, Ideologies and Attitudes, . Op.Cit., P. 167-168.

(*) عالج تشارلز بيرو فى كتاب له معالجة مستفيضة الانتقادات التى صاغها اليسار الجديد ضد المجتمع الامريكى وسياسته الداخلية والخارجية انطلاقا من فكرة بناء القوة التنظيمى فى هذا المجتمع. انظر فى ذلك :

- Charles Perrow, The Radical Attack on Business : A Critical Analysis. Harcourt Brace Jovanovich inc. New York, 1972.

فبعد حقبتين من الهدوء الداخلى غير المألوف، شهدت الولايات المتحدة فى الستينيات ثورة مفاجئة من جانب المعارضة الراديكالية سميت بـ «اليسار الجديد». لكن استخدام اسم مشترك للاشارة إلى «اليسار الجديد»، يدل على وجه من الوحدة ليست متوافرة فى اليسار الجديد فى حقيقة الأمر، فهو ليس تنظيماً واحداً، بل جماعات متنوعة بعضها محلى وبعضها قومى، بعضها مؤقت تماما، والآخر دائم. وأنصاره هم فى غالب الأمر شباب راديكالى جامعى، وغير جامعى، كان يهتم بأحداث تغيرات متنوعة فى النظام السياسى والاجتماعى من خلال السلوك المباشر[١].

فاليسار الجديد كانت حركة مكونة إلى حد كبير من شباب أراد إحداث تغيرات اساسية فى المجتمع برمته. ولكنه رأى أن سياسة الانتخاب هى إحدى وسائل هذا التغيير فقط. فهناك أسلوب السلوك المباشر الذى يصل فى غالب الأمر الى حد العصيان المدنى[٢].

ومع هذا، كان شباب اليسار الجديد، شباباً ديمقراطياً وتحررياً، ومعارضاً، ينادى بالاصلاح، ولكنه عانى كثيراً من القلق، إلى جانب أنه ليس معاديا للشيوعية[٣]. كما إختلف اليسار الجديد عن الليبرالين اليساريين الذين يعملون لاحداث بعض التغيرات داخل النسق القائم ذاته. فهذه الجماعات الليبرالية تعتبر أن إتباع السياسة الانتخابية فى ضوء القواعد المتفق عليها، كان الوسيلة الأولى لإحداث التغير، أما اليسار الجديد، فقد اهتم بالسلوك المباشر، والاحتجاج والمظاهرة والمقاطعة، كما تبنى فى أشد صورة تطرفا، وسيلة العنف الفيزيقى[٤].

---

(1) Ibid., P. 171.
(2) Frank Lindenfeld, Radical Perspectives., Op. Cit., P. 303.
(3) Ronald Aronson & John C. Cowley in : Arthur Lothstein All We Are Saying : The Philosophy Of The New Left., Caprican Book, New York, 1971, P. 27.
(4) Bluhm., Op. Cit., P. 172.

ولقد تلاشى «اليسار القديم» أثناء سنوات الحرب، وفى الخمسينيات، نظراً لضعفة وقلة عدده. إلى جانب أن اعتلاء ستالين للسلطة المطلقة فى روسيا، كان حدثاً خيب آمال مفكرى اليسار. وبظهور الحرب الباردة، ارتبط الكثيرون منهم بالكتلة الغربية، ومؤسساتها الكبرى. وفى ذلك العهد اتسم بعض الشباب منهم بالكتلة الغربية، ومؤسساتها الكبرى. وفى ذلك العهد اتسم بعض الشباب اما باللامبالاه أو بالمحافظة الشديدة. واهتم باعداد نفسه مهنياً وبـ «الترقى والنجاح». ومع ذلك ظهرت جماعة صغيرة منه، تعارض المجتمع الامريكى، وكان موقفها معاديا للسياسة. أما أسلوبها فهو رفض المجتمع الصناعي وعقلانيته، والمناداه بحياة المشاعية في الجنس وغيره[1].

وكانت فترة الستينيات هى الزمن الذى تكونت فيه نواة أفكار اليسار الجديد سواء في الولايات المتحدة، أو خارجها فقد ظهرت منشورات ومجلات راديكالية عديدة فى انجلترا والولايات المتحدة، تهتم بموضوعات مثل الاغتراب والنزعة الانسانية وغيرها. ثم جاء مفكرون مثل س. رايت ميلز C. Wright Mills الذى نشر كتابة «صفوة القوة». وقد مثلت كل هذه الأفكار تراثا يدور حول مذهب السلوك الثورى اليوتوبى Utopian Activism [2].

وهناك اتفاق على أن نقطة البداية الهامة فى نشأة اليسار الجديد(*) الامريكى كانت حركة الحقوق المدنية التى بدأت فى الستينيات، عندما انضم شباب مثاليون معارضون من الشمال الى أبناء الجنوب، لمعاونة الزنوج فى تحقيق اندماجهم فى

(1) Ibid., PP. 172 - 173.
(2) Ibid., P. 173.

(*) لمزيد من التفاصيل بشأن تطور التراث الراديكالى فى المجتمعات الغربية وفى روسيا انظر المرجع التالى:

- Richard Combin, The Radical Tradition : A Study in Modern Revolutionary Thought. (Trans. by, Rupert Swyer) Methuen & Co. Ltd., 1978.

المجتمع الكبير. وهكذا، ظهر الأسلوب السياسى لليسار الجديد وهو سياسة المواجهة السلمية الليبرالية المحافظة فى ذلك الحين، وهى سياسة اهتمت بحقوق معينة متفق عليها. وقد ظهرت لجنة يسارية زنجية تميزت بخصائص اليسار الجديد نظراً لما يلى :

١ - أنها كانت تنظيما مفتوحا ومرنا.

٢ - أنها كانت تفتقر الى جهاز بيروقراطى دائم ومنظم جيدا.

٣ - أنها كانت تؤكد على «ديمقراطية المشاركة» فى إتخاذ القرار.

٤ - أنها كانت ترفض إخضاع أعضائها لموقف ايديولوجى ثابت.

٥ - انها كانت تؤكد على الوسائل السلمية (وهو ما ميز اليسار الجديد حينئذ)[١].

ولقد رأى أعضاء حركة «اليسار الجديد» أن هناك تعارضا بين أسلوبين للعمل وهما : الاصلاح والثورة. ولهذا دارت المناقشات حول استخدام أحد الاسلوبين فى الوفاء بالمهمة الممثلة فى تغيير المجتمع[٢]. ولكن اللجنة اليسارية الزنجية، تخلت عن سياسة الاصلاح، وتبنت موقف اليسار الجديد، بأن تحركت خارج النسق وعملياته تماما، وذلك من أجل تحقيق أهدافها[٣].

فحتى وقت متأخر، كان هدف حركة الحقوق المدنية أساسا، هو أن يتكامل الزنوج الامريكيون مع مجتمعهم، وينضموا اليه، ويحصلوا على حقهم السياسى بالكامل. ولكن الإخفاق فى ذلك، كان هو النقيض لمثل الديمقراطية الاجتماعية التى اعتنقها المجتمع. فالتفرقة العنصرية فى الجنوب، أدت الى ظهور النقد من جانب الشباب المتعلم، حيث ازداد أمامهم التناقض بين الإيديولوجيا والواقع. فقد كان

(1) Ibid., P. 173 - 174.
(2) Frank Lindenfeld., Op. Cit., P. 303.
(3) Bluhm., Op. Cit., P. 174.

الزنوج يعانون ظروفا أكثر قسوة من ظروف اليسار الطلابى، حتى أصبحت العنصرية نظاما يسيطر على كل نظم المجتمع الامريكى وممارساته[١].

ولكن نظراً لضعف المكانة الاقتصادية للزنوج وعدم اتصالهم المباشر بعمليات الرأسمالية الامريكية، كان من الصعب على منظمى الطلاب، أن يحلوا مشكلات الزنوج أو يعرفوا أسلوب تغيير المجتمع ذاته. فلم يكن لدى الزنوج إهتمام باستغلال أصحاب العمل للطبقة العاملة، او قدرة على إيجاد بناء مجتمعى بديل. فعلى الرغم من وجود الرفض الراديكالى للمجتمع وللنسق القائم فإن عدم وجود تيار نظرى اشتراكى نشيط داخل الفكر الامريكى، ادى الى تبنى الراديكاليين لسياسة الإصلاح. وهذا ما جعل اهتمامهم وطاقاتهم تتجه جميعاً نحو نتائج النسق وآثاره، لا نحو النسق ذاته. وهذا الاتجاه، كان بمثابة عامل أدى إلى اليأس المتعاقب وإلى النزعةاليوتوبية[٢].

إن اهتمام اليسار الطلابى بحركة الزنوج لم يشجع الوعى الراديكالى الجديد، على التغلب على ميله الطبيعى نحو النزعة الإصلاحية، والقضاء على هذا الميل. فقد ظلت مسائل الاهتمام بالحكم المحلى والمباشر، ونوع الحياة، مسائل على مستوى الاختيار، والطوعية فحسب، ولا تمثل بديلا محدداً بوضوح للمجتمع القائم[٣]. وقد كانت حركة السلام هى المجال الثانى لاهتمام اليسار الجديد. وتمثلت بدايتها فى مسيرة السلام فى الستينيات فى مدينة سان فرانسيسكو. وكان الهدف منها هو مقاومة التسلح النووى بوساطة برامج مقررة داخل النسق القائم. أما البرامج الخارجة عن النسق فكان منها العصيان المدنى، والتظاهر وغير ذلك.

وبانتعاش «اليسار الجديد» فى الستينيات نتيجة لتورط الولايات المتحدة فى فيتنام كان مؤكداً أن ظاهرة اليسار الجديدة أصبحت واضحة تماما[٤].

(1) Arthur Lothstein., Op. Cit., PP. 36 - 37.
(2) Ibid., PP. 36 - 38.
(3) Ibid., P. 38.
(4) Bluhm., Op. Cit., P. 175.

أما التحول الاجتماعى، فكان الاهتمام الثالث الدافع لنشاط اليسار الجديد. وقد تمثل فى برنامج لتطوير أحياء الفقراء واليهود. ولكن نظراً لأن الطبقة العاملة الامريكية فى الستينيات لم تهتم كثيراً بدمج الزنوج والجماعات الاخرى المقهورة فى النسق القائم، بل كانت تهتم بالنظام الليبرالى بشدة، فإن الراديكاليين اتجهوا نحو الجامعات، باعتبارها بديلا من بدائل القوة والنفوذ لم يهتموا به من قبل. وقد دفعهم الى هذا، رغبتهم فى تغيير المجتمع القائم.

كما اتجهوا ايضا إلى إقامة تحالفات مع الفقراء ومع ليبراليى الاصلاح، واتضح أن الفقراء، ظلوا هم الجماعة الصالحة الوحيدة فى المجتمع. وهى جماعة ازدادت أحوالها سؤا من جراء برنامج الرفاهية البيروقراطية. ومن ثم، تبنى اليسار استراتيجية بديلة هى إقامة تنظيمات مضادة من أجل خلق ثقافة مضادة داخل النسق القائم، وخاصة عند الجماعات المسلحة داخل النسق. وهى استراتيجية تمثل حتى اليوم مدخلا أساسياً للتغير الاجتماعى عند اليسار(١).

وانطلاقا مما سبق نستطيع القول أن اثارة ايه تساؤلات بصدد اليسار الجديد هى اثارة لتساؤلات جوهرية تتصل بطبيعة المجتمع الامريكى المعاصر واتجاهاته. فالمسمات المميزة للمجتمع الامريكى، اتاحت قيام حركة مثل «اليسار الجديد» . كما أن طبيعة تطور اليسار الجديد، ومجراه، تتبع الى حد ما، الخطوط والملامح التى تحددها طبيعة المجتمع الامريكى(٢).

ثالثاً : أسباب نشأة اليسار الجديد :

تعتبر الرأسمالية الأمريكية واحدة من النظم الكبرى فى القرن العشرين. ومن أجل حماية البناء الاقتصادى الرأسمالى الأمريكى، يوجد نسق من الضوابط

(1) Ibid., PP. 175 - 176.
(2) Arthur Lothstein .. Op. Cit., P. 28.

والميكانيزمات والاجهزة التى تمتد داخل امريكا وخارجها، بل والى كواكب أخرى ايضا. وهذه الميكانيزمات تمتص المعارضة وتستغل الموارد، وتستولى عليها لصالح بقاء الرأسمالية الامريكية، وهذا ما نجحت فيه بالفعل.

فقد ارتفع مستوى المعيشة، وأصبحت الاتحادات العمالية الكبرى فى هذا النسق تساند بشدة الرأسمالية الأمريكية. كما تغلبت الأخيرة فى الخمسينيات والستينيات على ما أسماه الماركسيون «تناقضاتها الرئيسية» بصورة واضحة جعلت مناصريها ينادون بفكرة «نهاية الايديولوجيا» وجعلت خصومها يسمونها «المجتمع ذو البعدالواحد»[١].

فلقد اختفى الكساد العظيم بعد التعبئة التى حدثت فى الأربعينيات فى زمن الحرب. أما فى الخمسينيات، فقد أدى اقتصاد الحرب الدائم إلى تغيير جذرى فى الطاقة الانتاجية وارتفاع ملحوظ فى مستويات المعيشة. وبهذا، أصبحت كل نواحى المجتمع وقطاعاته معتمدة على الجانب الاقتصادى الذى سيطرت علية المؤسسات، فى مناخ اقتصادى معبأ من أجل الحرب. وكان المركب العسكرى الصناعى يدعم استقرار الاقتصاد الداخلى من ناحية، ويمثل أداة ضرورية فى أداء الرأسمالية الامريكية على المستوى العالمى، أو الحفاظ على اقتصاد السوق العالمى من ناحية أخرى[٢].

ومنذ الاربعينات، مدت المؤسسات الأمريكية أنشطتها التى أصبحت تشمل العالم كله. وبالنسبة للعالم الثالث، كان معنى هذا أن تسيطر أمريكا على الموارد النادرة وتتخذ لنفسها أسواقا تابعة فى المنطقة. فهناك بناء قوامه علاقات سيطرة اقتصادية، وتبعية اقتصادية، يعتمد على تقسيم تاريخى واهٍ للعمل[٣]. فلكى تحافظ

(1) Ibid., P. 175 - 176.
(2) Ibid., P. 29 - 30.
(3) Ibid., P. 230.

الولايات المتحدة على نظامها الاقتصادى الرأسمالى، كان أمامها اخياران : إما أن تتبنى أسلوب انتاج الدولة ككل، باعتبارة يحقق للسوق الداخلية القدرة على استيعاب الانتاج، وتحقيق الربح بدرجة تكفى للحفاظ على المستوى الناتج والعمالة. وهذا أسلوب اشتراكى، يغير كثيراً من الجوانب في النسق. أو أنه لابد من اتخاذ أسلوب بديل يتمثل فى الاهتمام بالسوق «الخارجية»[1]. فالولايات المتحدة تهتم بالحفاظ على الرخاء والنظم، وأسلوب الحياة الامريكية، وذلك بالحفاظ على سيطرتها على الاسواق الخارجية، بالتوسع عبر البحار. واستخدمت فى ذلك اسلوب الحرب الباردة «للحفاظ على حدودها». وهذا المفهوم له جوانب جغرافية وسياسية وايديولوجية، تعتمد على نسق اقتصادى دولى هو «المشروع الحر» الخاضع لسيطرة رأس المال الامريكى. ومن الواجب تغيير هذه النظرة التوسعية، من أجل اعادة توجيه الطاقات الأمريكية نحو برامج الاصلاح الاجتماعى الداخلى. فعندما ما تطور الحكومات الرأسمالية المذهب الاقتصادى الكينزى، وتقبله تستطيع أن ترفع مستوى الحاجةوالطلب بصورة فعالة. ويترتب على هذا، أنها تقلل من تبنيها لنظم اقتصادية وسياسية ذات اهداف توسعية[2].

وامتداد السوق عبر البحار، هو جانب واحد فقط من التوسع فيما بعد الثلاثينيات، رغم أهميته الكبرى للرأسمالية الامريكية. فيجب الاهتمام بامتداد السوق عبر «الزمان» وامتدادها من حيث «العمق» أيضاً. فقد تمكنت المؤسسات الامريكية من إيجاد سوق داخلية لها. وتدور الآن المنافسة بين المؤسسة والمستهلك عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرى التى تعتبر فى ذاتها جزءاً حيويا ومكملا لعالم المؤسسات الكبرى. ولهذا، فإن اقتصاد العبث Waste Economy يستمر

(1) David Horowitz : Imperialism and Revolution in : David Horowitz, Radical Sociology., Op. Cit., P. 280.
(2) Ibid., P. 289 - 290.

اعتمادا على استغلال العمال فى المؤسسات والمستهلكين فى السوق. وأثناء هذه العملية، يغزو هذا الاقتصاد كل مجال من مجالات الحياة الفردية. إلى جانب أنه يخلق بالاضافة الى الحاجات الفردية الاساسية، بناء من الحاجات الطارئة والممكنة والمصطنعة. ومن ثم يقل استقلال الفرد نتيجة لتأييدة للاقتصاد القائم دون وعى منه. فالأشكال النمطية المقننة من التسلية ونشاط الفراغ، والاستجمام، التى يفرضها النسق عليه، تعوق إمكان نمو الاهتمامات والحاجات والرغبات الفردية. فقد كان لزاما على النسق الاقتصادى أن يمتد بعمق داخل الفرد نفسه. فالحضارة الصناعية المتقدمة، تتسم بخاصية الضبط البيروقراطى العقلانى، حيث أن الفرد ينخرط فى أنشطة ميكانيكية تفرضها ضرورة اجتماعية. ولكنها تخلق له المعاناة. فمع تقدم المجتمع الصناعى، تفقد الحقوق والحريات التى كانت عوامل هامة فى نشأته مبررها ومعناها التقليدى. فحرية الفكر والاستقلال، وحق المعارضة السياسية تفقد وظيفتها النقدية الأساسية، فى مجتمع يتزايد إشباع الأفراد فيه لحاجاتهم من خلال أسلوبه التنظيمى القائم. فلابد من الامتثال من جانب الأفراد، وأن تتم كل سياسة بديلة «داخل» الوضع القائم ذاته. فقد يستطيع التقدم التكنولوجى والميكنة، تحرير طاقات الفرد إلى درجة غير معلومة، من ضرورات معينة، مثل ضرورة العمل. وهذا يتم من خلال وجود سيطرة مركزية على الأداة الارنتاجية، من أجل إشباع الحاجات الضرورية للانسان. وهكذا يميل المجتمع الصناعى نحو «الشمولية» التى تعنى وجود تنسيق اقتصادى تكنيكى يعمل على استغلال ذوى المصالح لحاجات الجماهير، وبذلك يمنع وجود معارضة فعالة ضد الكل[١].

وإلى جانب هذا التوسع، كان هناك تركيز متزايد للسلطة فى أيدى الاقوياء؛ فالمؤسسات الأمريكية العظمى يملكها قليلون. وهكذا تزداد سيطرة القمة على القاعدة، وتتلاشى المبادأة والمسئولية الفردية[٢].

---

(1) Lindenfeld., Op. Cit., P. 293 - 294.
(2) Lothstein., Op. Cit., P. 31.

ويمكن القول بناءاً على هذا، أن الشكل المعاصر من القوة السياسية اليوم يؤكد نفسة من خلال سيطرته على عمليات الآلة وعلى التنظيم الفنى للأداة الانتاجية. ورغم هذا، فعندما يكون مجال العمل ذا طابع آلى، فإنه يصبح أساساً «ممكناً» لحرية جديدة يحصل عليها الإنسان نتيجة لأنه هو نفسه الذى يختزن طاقة الآلة ويصرفها بنفسه[١].

ويمثل التحول نحو البيروقراطية، عنصراً مكملاً لظاهرة رأسمالية المؤسسات بعد الثلاثينات، وهي رأسمالية أصبحت الحكومة فيها «عاملا وسيطا»، في ذلك المركب من الاجهزة البيروقراطية المتشابكة. وأصبحت الشمولية هى ذروة التركيز المتزايد للسلطة، وقيام طبقات عليا ووسطى من أنصار الرأسمالية، والاتجاه نحو إلغاء المبادأة والمسئولية، وازدياد الارتباط الشديد بأسلوب الحياة الامريكية، نتيجة لصراع الرأسمالية مع الشيوعية، وتعصبها ضد الاخيرة[٢].

وقد ظهر فى أمريكا ما يسمى «بالمؤسسة الدولية»، وهى نوع من المؤسسات يقوم بعملية تصنيع المنتوجات ،وتسويقها فى مختلف دول العالم. وادت سيطرة هذه المؤسسات على الاقتصاد السياسى الامريكى الى تأييد الاخير لعملياتها ومشروعاتها فى الخارج. ولهذه المؤسسات الامريكية العملاقة دور راجح فى الاقتصاد والسياسة الامريكية الداخلية لأنها تمتلك اكثر من نصف صافى رأس المال الامريكى على الاطلاق[٣].

وقد ادت الحرب الباردة التي دارت بين امريكا وعدوها الشيوعى القديم، وهو الاتحاد السوفيتى آنذاك، إلى وجود وحدة ايديولوجية بسيطة على الأقل فى المجتمع الامريكى. كما ساعدت على رفض اى بديل للوضع القائم، والتأكيد على بقاء

(1) Lothstein., Op. Cit., P. 31.
(2) Lothstein., Op. Cit., P. 31 -32.
(3) David Horowitz., Op. Cit., P. 293 - 299.

المجتمع الامريكي.

فالشيوعية كانت هي الخطر الذى هدد وجود المجتمع الامريكي آنذاك، وعززه ايضاً. وقد عاون على وجود المجتمع الامريكي واستمراره، واجراءات دولة الرفاهية التي تتمثل في رعاية المسنين والضمان الاجتماعي وبرامج وقت الفراغ وغير ذلك، إلى جانب وجود بناء سياسي للضبط والتوازن، له طابع سياسي وحكومي وقانوني، يعمل في اطار السياسة المتكاملة. وكانت الاحزاب السياسية اداة اخرى ضرورية لانهاء عصر سياسة المعارضة، كما اصبحت الحكومة تسيطر على مسائل الانتخاب سيطرة بيروقراطية[١].

فرأسمالية المؤسسات في أساسها، مجتمع بلا معارضة على مستوى السياسى، وبلا بدائل على المستوى الفردى، فهي نسق يتزايد تغلغلة في جوانب الحياة الفردية والاجتماعية، ويجعل الفرد تابعاً ومتواحدا مع نسق خارجي معاد له. واثناء هذا الصراع مع الشيوعية، أصبح من الضرورى أن يخضع الجميع للمطالب البنائية للنسق الكلى[٢].

وفي دولة الرفاهية، تؤدى زيادة التطور الآلي، إلى مزيد من حاجة الناس الى خدمات الرفااهية. وهكذا، تضعف دولة الرفاهية رغبة الناس في تقرير مصيرهم. فهي «فلته تاريخية» بين رأسمالية المؤسسات والاشتراكية، العبودية والحرية، والشمولية والسعادة. ولكن ادانة الليبراليين والمحافظين بوجه خاص لـ «امكانات القهر» عند دولة الرفاهية، كانت نابعة من رغبتهم في الحفاظ على قوتهم السابقة على ظهور الرفاهية والخدمات الجديدة. ومع هذا، يمكن القول أن الحاجة الاجتماعية الى مضاعفة الربح الرأسمالى، عامل يحدد شمول الرفاهية الاجتماعية.

---

(1) Arthur Lothstein., Op. Cit., P. 32 - 33.
(2) Ibid., P. 33.

فعندما نتناول المجتمعات الصناعية بالنقد، يجب أن نتجاهل الشواهد القائمة، مثلما فعل ماركيوز. فعالم الحقائق عالم «ذو بعد واحد»، لأنه يهتم فقط بالظواهر الاجتماعية (كما تبدو) في الواقع[1].

لقد كان اليسار الجديد بحاجة الى حركة لايقاف نسق المؤسسات الليبرالية وتغييره، وايقاف المركب العسكرى الصناعى ودولة الرفاهية والحرب الرأسمالية الامبريالية، وتفاقم الفاشية. ولكن الاختيار الذى واجه اليسار الجديد سواء فى محاولة منع الحرب الباردة، أو تغيير النسق، تمثل فيما اذا كانت الحركة الراديكالية اليسارية سوف تنجح فى الضغط على بناء القوة الموجودة ليؤدى عمله بصورة أفضل، او أنها ستتولى ممارسة القوة بنفسها. ولكن الشئ المؤكد، هو أن المنتمين الى الطرفين كانوا يهتمون بتحليل «تناقضات الرأسمالية»[2].

فالرأسمالية الامريكية ليست نسقا دائماً أو ثابتاً، وهى لا تستطيع توفير عمل منتج ومجزٍ لجميع مواطنيها. بالاضافة الى أن تزايد الآلية – سواء فى مجال الانتاج أو فى المجال العسكرى – يقلل من جدوى النفقات المخصصة لتوفير فرص العمالة حتى فى المجال العسكرى ذاته. كما أن ملكية السوفييت آنئذٍ لأسلحة نووية، فرضت قيودا على امكان تقدم اقتصاد الحرب الدائمة.

وهكذا، فقد سادتة لدى اليساريين فكرة مؤداها أن الاقتصاد الرأسمالى لن يستمر، بل سيتحول الى الاشتراكية، وإلا انتهى الى الأبد فى رأيهم. يضاف الى هذا، أن انتشار الاشتراكية فى العالم المتخلف، قلل نجاح الفكرة القائلة بامكان تخفيف المشكلات الاقتصادية الداخلية من خلال الاستثمار الخارجى أو عبر البحار. فانتشار التخطيط الاقتصادى الاشتراكى فى العالم النامى المتخلف فى ذلك

(1) Robert Pinker, Social Theory and Social Policy., Op. Cit., P. 117.
(2) Staughton Lynd in : Frank Lindenfeld, Radical Perspectives on., Op. Cit., P. 314.

الوقت كان الحقيقة الرئيسية فى هذا القرن، التى يجب التسليم بها. فهو لم يكن نمرا من ورق، بل كان تهديداً حقيقياً ومتزايداً للرأسمالية الامريكية[1].

ويمكن القول فى نهاية الامر أن «اليسار الجديد» الامريكى، قد ظهر استجابة للسمات المميزة للرأسمالية المعاصرة، والتى تمثلت فى سعيها نحو امبراطورية خارجية، وخوض الحروب للدفاع عنها، ونبذها للزنوج، ونظمها ومؤسساتها الهائلة الممتدة، ذات الطابع اللاشخصى، وميلها الى وضع المزيد من جوانب حياة الفرد تحت سيطرة اجهزة بيروقراطية اكثر استقلالا وتخصصاً، وحاجتها الاقتصادية الى ألا ينتج الافراد السلع ويستهلكونها، بل الى أن يتبنوا أسلوباً للحياة يعتمد على حاجتها الى الربح. كما ظهر اليسار الجديد اخيراً نتيجة للتناقض المتزايد بين الايديولوجيا الديمقراطية والرأسمالية التى تمارس ضغوط السيطرة والشمولية. ورغم ذلك، فإن السمات المميزة لليسار الجديد، واهتمامه بالمشاعر، وبالناس، وتحمسه وتلقائيته (بوهيميته)، ومعاداته للفكر، وسياسته الثورية، ليست مجرد أنعكس آلى للظروف الاجتماعية برمتها. فما قبل اليسار الجديد كان يتمثل فى احدى حركات الخمسينيات، التى اتخذت صورة غير منظمة، وغير سياسية من المعارضة الاجتماعية، والتى رفض أعضاؤها الامتثال، وحياة الترف عند الطبقة الوسطى، وعاشوا حياة المنفى باختيارهم. وهذه جميعا سمات اساسية وبدائية للمعارضة ما تزال قائمة لدى اليسار الجديد حتى اليوم[2].

ولقد كذب البحث الاجتماعى نظرية «هوة الاجيال» التى حاولت تفسير ظاهرة اليسار الجديد. حيث اتضح أن بعض اليساريين الجدد، يتبعون قيم آبائهم سواء كانت ليبرالية أو ذات طابع انسانى. كما أن اليساريين الجدد، كانوا أفضل طلاب لأفضل جامعات ومعاهد. واوضحت دراسات أخرى أن البيئة الاجتماعية لليساريين

(1) Ibid., P. 314.
(2) Arthur Lothstein., Op. Cit., P. 32 - 33.

الجدد بيئة علمانية لا دينية، وإن كان البعض يأتى من البيئة الدينية، أما انتماؤهم السياسى، فكان انتماء الى الديمقراطية لا إلى المحافظين المعتدلين أو الجمهوريين. وتميل اسرهم الى القراءة عموما، والاعمال الفنية وتشجيع الاستقلال، والتعبير عن الذات، لا الاهتمام بالاخلاق التقليدية والتأكيد عليها، إلى جانب ميلها الى التسامح واهتمامها بالاصلاح الاجتماعى. إن هذه العوامل قد فسرت انجذاب البعض اساسا نحو اليسار الجديد، ولكنها لم تفد فى التنبؤ بسلوكهم لأن «الحركة» ذاتها كانت تنشئ اعضاءها من جديد وتصبغهم بالراديكالية(١).

وترجع قيم اليسار الجديد الى ثقافة القرن التاسع عشر، بمفكريه وفنانيه الذين رفضوا قيم الطبقة الوسطى فى ذلك الحين لكى يخلقوا لذاتهم هوية واضحة فى خضم المعايير الاقتصادية السائدة فى مجتمعهم. ويرجع السبب فى تحول مفكرى القرن التاسع عشر الى حركة سياسية، إلى النمو الحديث الهائل فى طبقات المتخصصين والمفكرين وتبنى قطاع كبير من الطبقة الوسطى فى أمريكا للقيم الانسانية، إلى جانب حركة الحقوق المدنية وحرب فيتنام وازمات الحضرية والعنصرية(٢).

وقد فسر السلوك المتطرف لدى اليسار الجديد، وتحوله الى حركة ثورية، تهدف الى تقويض البناء المجتمعى الليبرالى العتيق، بأنه كان هناك تنافر متزايد بين جانبين من الثقافة الليبرالية، فى فترة نمو ما بعد الصناعة. وأكثر هذه التناقضات حدة وظهوراً كان الصراع بين عقلانيتها الاقتصادية، وجوانبها الانسانية. ولكن نظراً لأن اليسار الجديد قد مثل «حرباً أهلية» داخل الثقافة الليبرالية الديمقراطية، فإنه لم يبد فى صورة ايديولوجيا، ولم يأخذ بهذه الفكرة (ما عدا الماركسين الليبراليين). فالايديولوجيا تعنى نظرة جديدة تماما الى العالم. ولكن اليسار الجديد، كان يقبل

---

(1) Bluhm., Op. Cit., P. 197 - 199.
(2) Ibid., P. 314.

بعض جوانب النظرة الليبرالية الحديثة الى العالم، ويرفض بعضها. وهذا موقف ينطبق على النزعة المحافظة واليمين الراديكالى فى أمريكا[١].

ولقد نبع المصدر الفكرى لاغتراب اليسار الجديد من التناقض بين النظرية والواقع، بشكل واضح. فاليسار تمرد ضد لغة الليبراليين وفكرهم. وهو ثورة ضد شرور العنصرية والفقر والحرب، ومركزية اتخاذ القرار، والاستغلال، والنظم البيروقراطية اللاشخصية، والنفاق الذى يفصل المثل عن السلوك فى كل مكان[٢].

فالليبرالية تخفى الحقائق التى تتوصل اليها، ولا تستخدمها فى ترشيد القرارات ودعمها، وفى التوعية السياسية، وتتجاهل الحقائق التى لا تروق لها. وحتى لو اعترف البعض بها، فإنهم لا يصوغونها فى نظرية عامة لأن الحقائق فى رأيهم مستقلة عن بعضها البعض. وهم بذلك «ذوو بعد واحد» .فهَدَفُهم هو عدم إتاحة فهم الحقائق البنائية. فهناك انفصال بين الفكر والواقع حتى لا تثور التساؤلات الجوهرية أو يحلل الناس معانى الحقائق[٣].

أما اعتناق مفكرى شمال الاطلنطى لفكرة «نهاية الايديولوجيا» فيعتمد على تحررهم من الانتماء للاشتراكية، التى يقصدون أنها انتهت بالنسبة لهم. فهناك الاقتصاد المختلط ودولة الرفاهية التى تصل بأمريكا الى مرحلة العدالة التامة الدائمة. ولكن هذا الاعتقاد، يقوم على نزعة اقليمية ضيقة لم تنظر الى مناطق العالم الاخرى، مثل امريكا اللاتينية، وآسيا، وافريقيا، وغيرها.

---

(1) Ibid., P. 314.
(2) Ibid., PP. 200 - 201.
(3) Mills From : The New Left Review in : Lindenfeld., Op. Cit., P. 305.

«فنهاية الايديولوجيا» هي شعار الرضا في الغرب، الذى ساد عند الشباب. وهي ايديولوجيا بذاتها لأنها تقول بنهاية الفكر السياسي ذاته باعتباره حقيقة عامة[1].

وفي الاتحاد السوفيتي المتقوض ايضا، كان من الممكن انتقاد الاوضاع بطبيعة الحال. ولكن لم يكن معنى هذا امكان نقد البناء، فكان الواجب ألا ينتقد أحد ما «النسق» أو يشك فيه، فهو نسق خال من التناقضات، أما نقد الشخصيات السياسية الحاكمة في المسرحيات والقصص، فهو من بقايا النظام القديم لا النظام الجديد. والتشابه بين ما حدث في الغرب وامريكا من جانب، والاتحاد السوفيتي السابق بنظامه الاشتراكي من جانب آخر، هو رفض الانتقادات الجذرية الموجهة الى النسق[2].

وهناك مجموعة من الانتقادات التى توجه الى فكرة «نهاية الايديولوجيا». فأي تفكير سياسي له مغزى عام هو تفكير ايديولوجي، يلقى النقد أو الاستحسان. ولهذا فنهاية الايديولوجيا انما تعني «انسحاب المفكر» من الاتصال بالسياسة» أو الرضا السياسي الهادف لتبرير الوضع الراهن. يضاف الى هذا، أن الاهتمام بـ «نظريات» المجتمع والتاريخ الذى تفتقر اليه الامبيريقية، يعني أن تستند نهاية الايديولوجيا الى الابحاث الامبيريقية التى تهتم بقضايا اجتماعية تافهة. وبهذا، يتنكر التحيز السياسي وراء قناع من الترفع الابستمولوجي. كما أن نهاية الايديولوجيا، تهتم بدمج عوامل التغير التاريخي، مثل الطبقة العاملة، في البناء النظامي السائد، وتعمل على الاصلاح التدريجي، ولا تبحث ابداً عن العوامل المؤدية الى التغير البنائي في المجتمع. وأخيراً ترى نهاية الايديولوجيا أن اعتناق المثل السياسية والانسانية، سلوك من قبيل الرمزية المجردة واليوتوبية فحسب[3].

(1) Ibid., P. 305 - 306.
(2) Ibid., P. 306.
(3) Ibid., P. 307 - 308.

اليسار الجديد الأكاديمي :

لقد كان الاهتمام الرابع والاخير لليسار الجديد هو فكر الجامعة الحديثة وبناؤها، حيث رفض اليسار الجديد مفهوم الجامعة باعتبارها «مصنعا للمعرفة» ذا طابع بيروقراطي غير شخصي. كما تحدى القيم الخلقية للعمل الفكري باسم الانسانية والحرية. ومع تصاعد حرب فيتنام في عام ١٩٦٥ ازداد ظهور اليسار الجديد شدة وسرعة بين طلاب الجامعات، ثم ظهرت حركة مقاومة التجنيد. وباختصار فمنذ عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٠ ازداد السلوك اليسارى المتطرف سواء ضد الاشخاص أو الملكيات(١) . فاليسار الجديد يهتم بالسلوك والثورة لا بالايديولوجيا (ما عدا بعض جماعاته) . وهو يتبنى موقفا طوعيا وعاطفيا. وموقفة الفكرى مزيج من تراث الفوضوية والاشتراكية، الدعوة الى السلام والوجودية والانسانية، والترانسندنتالية، والبوهيمية، ومبادئ حزب الشعب، والتصوف والقومية السوداء. ومع ذلك استخدم بعض اليساريين لغة الماركسية مثل الاستغلال والقهر، والصراع الطبقى، والامبريالية والاشتراكية. ولكن اليسار الجديد ليس فى «أساسه» حركة ماركسية، نظراً لأن الماركسية نسق فكرى فى محكم وراسخ وعقلانى الى حد كبير(٢) .

ولو أن هناك نموذجا ايديولوجياً، يمثل معيارا ملائما لتعريف نظرة اليسار الجديد، فسوف يكون الفوضوية الاوربية، أو الحركة النقابية الفوضوية، لا الماركسية. ولكن هناك من يشير إلى أن الراديكالية السائدة وقتئذٍ، اقرب فى اسلوبها وظروفها الى الراديكالية السوريلية Sorelian Radicalism فى أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٠) منها الى الماركسية فى الثلاثينيات من القرن العشرين. فطابعها هو تبنى النزعة الطوعية العاطفية، لا النزعة العقلانية المتزمتة.

(1) Bluhm., Op. Cit., P. 176 - 179.
(2) Ibid., P. 179 - 180.

كما أنها تبنت الشك والبحث بديلا عن الايمان المذهبى المتعصب .ولكن قيم اليسار الجديد وأفكارة ليست مجرد سلوك ثورى متطرف[1].

وقد اهتم علماء الاجتماع الراديكاليون الذين مارسوا نشاطا سياسيا خارج الجامعات بالتساؤل عن امكان الجمع بين كونهم راديكاليين من جانب، وعلماء اجتماع من جانب آخر.فقد أدركوا أنهم يرفضون بناءات يرتبط بها غيرهم من العلماء، ارتباطا مهنيا، يعوق مشاركتهم فى النشاط الراديكالى. ولكن هناك فريقا آخر من علماء الاجتماع الراديكاليين تولى مناصب اكاديمية، وقام بالتدريس والبحث الراديكالى، لأن الجامعة تتيح فرصة لتبنى الراديكالية أكثر من التنظيمات الاخرى فى المجتمع. ولكن هؤلاء فى النهاية هم اكاديميون يبررون سلوكهم بالاحتماء فى مهنة مرموقة ذات دخل مرتفع.

ولهذا، لم يمتثل «الراديكاليون الجدد» انفسهم لظروف الجو الاكاديمى البوجوازى، وضغوطه كما فعل اسلافهم. بل لتكن الجامعة والمجتمع المحلى على والسواء معتركا للنضال الراديكالى. وكان الافضل لهم أن يتركوا الجامعات وأن يبحثوا عن مؤسسات بديلة من أجل أن يتخلصوا من تناقضات الدور. والحقيقة أن هناك عدداً منهم تحول إلى ماركس وطنى House Marxist أو إلى عالم اجتماع نقدى، ومنهم من انسحب من العالم الاكاديمى، كما أن منهم من انسحب من السياسة الراديكالية. أما القلة فهى التى كانت تستطيع قبول التناقضات، والتوفيق بينها، وتحمل تكلفتها الاجتماعية والنفسية[2].

ومن المعروف أن الجامعة تقوم حتى الآن ببعض الوظائف الرئيسية. فهى تنقل المعرفة التى يمكن استخدامها استخداما فنيا. فهى تفى بحاجة المجتمع الصناعى الى

---

(1) Ibid., P. 179 - 180.
(2) J. David Colfax & Jack L. Roach, Radical Sociology., Op. Cit., P. 14.

اجيال جديدة مؤهلة، وتهتم ايضاً بالتجديد المتزايد للتعليم ذاته.

فالجامعة تزود خريجيها بأدنى حد من الاستعدادات في مجال القدرات التخصصية الاكاديمية والنظرية. كما تنقل التراث الثقافي للمجتمع وتفسره وتطوره. والوظيفة الثالثة تتمثل في أن الجامعة تشكل الوعي السياسي لطلابها حتى في ظل النظم التي تكون معادية للسياسة[١].

ويجب ألا تكتفي الجامعة تحت أية ظروف بالمهام الثلاث السابقة التي تتمثل في نهاية الأمر في انتاج المعرفة القابلة للاستخدام الفني وتوصيلها. فالمعرفة التي يتم تحصيلها في الواقع تؤثر في عملية الفهم الذاتي الذي يوجه سلوك الناس والطلاب. ومن ثم فالجامعة لا تستطيع الاقتصار في صلتها بالمجتمع، على التكنولوجيا، أي على أنساق السلوك العقلي الهادف، بل يجب أن تتصل بالواقع وأن تؤثر على سلوك الاتصال وبرامجه. فالجامعة في ذاتها تستطيع أن تؤثر على الفهم الذاتي، وعلى معايير الفاعلين الاجتماعيين بصورة غير مباشرة ودون قصد منها. فلو تكيفت الجامعة تماما مع مطالب المجتمع الصناعي، واستأصلت بقايا الحريات النافعة، حتى وإن كانت قديمة، فسوف تمارس تأثيراً ايديولوجيا، مثلما فعلت الجامعة التقليدية. وبذلك تدفع الثمن لعلاقتها غير الواعية بالواقع التي تتمثل في تأكيدها على معايير التخصص، وعلى التراث الثقافي السائد، وعلى أشكال الوعي السياسي التي تنبثق من النظم القائمة دون اختيار الناس لها[٢].

وإلى جانب هذا، انتقد الراديكاليون الجامعة لأسباب فكرية. وهي اسباب تبدو في تضييع جهود الجامعة باعتبارها تنظيماً شبه ديمقراطي يستطيع أن يكون سلاحا

---

(1) Jurgen Habermas, Toward A Rational Society, Student Protest : Science and Politics, Trans. by Jeremy J., Shapiro, Heinemann, London, 1972, P. 1 - 3.

(2) Ibid., P. 4.

ضد حكم اللامساواة والامتيازات الاجتماعية فى المجتمع الامريكى، وضد الجرائم المتزايدة التى تورطت فيها امبراطورية عبر البحار(١).

رابعاً : خصائص اليسار الجديد :

إن الهدف هنا هو تحديد بعض خصائص اليسار الجديد الرئيسية التى ظهرت بظهوره داخل المجتمع، ويمكن القول أن الدافع وراء المعارضة من جانب الطلاب والدارسين اليساريين كان الشعور بضرورة الجانب الخلقى فى المجتمع، والمسئولية الفردية، ذلك الشعور الذى نتج عن الاحباط التابع من عملية الاغتراب التى يسببها النسق(٢).

١- فالغالبية العظمى من اليساريين الجدد كانت من الطلاب البيض أساساً، المنتمين الى الطبقة الوسطى. ولكن القول بأنه ما تزال هناك حركة طلابية ليس صادقاً سواء بالنسبة لليسار الجديد الامريكى أو غير الامريكى.

٢- كان اليسار الجديد حركة سياسية راديكالية. ولم يقنع بأن يكون قوة من قوى المعارضة البرلمانية فحسب. وقد تحدى المصالح الراسخة والنظم القائمة وأساليب الحياة المميزة للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة بوجه خاص.

٣- ولم يكن اليسار الجديد ظاهرة سياسية قومية، أو ظاهرة سياسية عالمية تماما. فقد وجد فى كل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة وبعض الدول الخاضعة للرأسمالية الامريكية والمعادية للامبريالية والتسلط. كما وجد فى قليل من الدول التى كانت تتسم بزخارف النظام الاشتراكى والتى كانت تعرقل الثقافة البورجوازية فيها - المتمثلة فى تسلسل صنع القرار والمعرفة الهادفة للضبط - إقامة مجتمع اشتراكى متحرر تماما.

---

(1) David Horowitz, Radical Sociology., Op. Cit., P. 4.
(2) Aronson & Cowley in : Lothstein., Op. Cit., P. 38 - 39.

٤- وكان اليسار الجديد حركة معادية للسلطة التنظيمية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة. وقد اعتقد أن التسلط التنظيمى فى المجتمع الرأسمالى الحديث، أى سيطرة القمة على القاعدة، وبيروقراطية الاستغلال، وتسلسل اتخاذ القرار، خصائص ملازمة لهذا المجتمع ولا علاج لها «داخل» الاطار الاجتماعى الثقافى القائم[١]. كما أن سلوك الناس يكون فى العادة منطلقا من التبعية الاجتماعية والاقتصادية لأنه يتفق مع مكانتهم الاقتصادية المتمثلة فى تبعيتهم الاقتصادية للرأسمالية. ومن ثم طالب اليسار الجديد بمجتمعات لا مركزية السلطة، تنظم ذاتها بشكل فوضوى أو تلقائى، تحكمها القاعدة، وتخلو من العلاقات الطبقية.

فقد حاول الغاء النظم الاقتصادية القائمة، كالملكية الخاصة والعمل بالاجر وغير ذلك. ونادى ببناءات الاسرة الممتدة بديلا عن نظام الاسرة النووية الذى هو سبب استمرار الحياة فى المجتمع الرأسمالى الحديث. ومن الأمثلة على معاداة اليسار الجديد للسلطة موقفه من مفهوم «ديمقراطية المشاركة»[٢].

فالفكرة القائلة بأن القوة البيروقراطية والمركزية تمثل مصدرا للظلم لم تكن تعنى ان تتفادى الصور التنظيمية، فى رأى اليسار الجديد، المركزية والبيروقراطية فحسب، بل تضمنت بالمثل أن الهدف السياسى لليسار الجديد لم يكن تولى السلطة، بل تقويض سلطة الدولة وتوزيعها لكى تشمل المزيد من الناس عند اتخاذ القرارات التى تؤثر على حياتهم[٣].

فديمقراطية المشاركة باعتبارها «غاية اجتماعية يوتوبية» واستراتيجية واقعية لاعادة بناء مسارات القوة الموجودة، تعنى انه لابد أن يمارس الناس السيطرة

---

(1) Ibid., P. 12 - 13.
(2) Ibid., P. 14.
(3) George R. Vickers, The Formation Of The New Left. Lexington Books, Toronto, 1975, P. 14 - 15.

«الكاملة» على حياتهم، وأن يشاركوا كثيراً فى كل المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لصنع القرار. فهى استراتيجية للاصلاح الجذرى للصور القائمة من الديمقراطية البرلمانية والنيابية التى تسهم فى تبرير السيطرة الاقتصادية للطبقة الحاكمة، وتبقى على السياسة الطبقية انطلاقا من الأساس الطبقى لتوزيع السلطة[١].

فلقد كانت الدعوة إلى الحرية السياسية والاقتصادية هى الشعار الذى سارت فى ظله قوى اليسار لفترة طويلة من القرن التاسع عشر. ففى نصفه الأول طالبت قلة يسارية بالإطاحة بالنظام الاقتصادى الرأسمالى وتولى الدولة له. وفى نصفه الثانى طالبت بإزالة الحرية الاقتصادية عن طريق ثورة الطبقة العاملة مما يؤدى إلى ظهور نظام اقتصادى لم يتحدد شكله بعد، ولكنه ينهى استغلال الإنسان للإنسان. وبعد الحربين العالميتين تحقق إلى حد ما شعار اليسار القائل بإنهاء الفقر عن طريق إنهاء الحرية الاقتصادية. فالفقر لم يتلاش من أى مكان ولكن الحرية الاقتصادية تلقت ضربة قاتلة[٢].

وفى وقت متأخر، فإن عدداً ملحوظاً من اليساريين فى العالم الغربى أصبح يرفض شعار اليسار فى النصف الأول من هذا القرن، والذى كان ينادى بإنهاء الفقر والاستغلال عن طريق التوسع فى أنشطة الحكومة المركزية، باعتباره شعاراً غير ديمقراطى. ولكن هذا اختلاف على الوسائل لا الغايات. وهؤلاء هم من كان يشار إليهم بأنهم الراديكاليون المعادون للبيروقراطية واليسار المعادى للبيروقراطية أى الراديكاليون المعادون للدولة أو اليسار المعادى للدولة[٣].

---

(1) Lothstein., Op. Cit., P. 14 - 15.
(2) Daniel C. Kramer : Participatory Democracy : Developing Ideas and The Political Left. Schenkman Publishing Company, Cambridge, 1972, P. 5 - 7.
(3) Ibid., P. 15.

ولقد أكد هؤلاء الراديكاليون المعادون للبيروقراطية أن دولة الرفاهية المركزية أو اشتراكية الدولة فى ذلك الوقت نظم ثبت أنها معيبة. فلم تكن جميعها سوى أجهزة بيروقراطية مركزية غير ديمقراطية لأن المواطن العادى لم يكن له دور فى تحديد السياسات التى تتبعها رغم أنها قرارات تؤثر بشكل ملحوظ فى حياته. كما أن اجراءات مثل حرية الصحافة وحرية الكلمة إجراءات طيبة إلى حد ما، ولكنها لم تفلح فى تحويل صنع القرار السياسى من القلة إلى الكثرة. ولهذا أراد هؤلاء الراديكاليون المعادون للبيروقراطية أن يروا «ديمقراطية المشاركة» بديلاً عن دولة الرفاهية الاجتماعية المركزية(١).

وقد مثلت ديمقراطية المشاركة هجوماً على لب رأسمالية المؤسسات المتمثل فى «فكرة السيطرة». فالرأسمالية تستمر بانتزاع المزيد من جوانب حياة الفرد، والسيطرة عليها وإنكارها للسيادة الشعبية أساساً(٢).

وبالإضافة إلى هذا، لم يقتصر مفهوم السلوك السياسى عند اليسار الجديد على مجال معين من الحياة اليومية، بل امتد إلى كل مجالاتها، بدءاً من أكثرها بعداً عن السياسة إلى أكثرها اتصالاً بها.

ولكن لم تعن مناداة «اليسار الجديد» بحياة الفطرة والخبرة والمشاعر الخلقية، انكار العقل، بل كان واجباً التمييز بين انكار اليسار الجديد للعقلانية الإدارية فى السياسة وإدانته الصريحة للعقل. فاليسار الجديد لم يضع العاطفة فوق العقل، بل حاول إعادة تشكيل الأخير ليكون أكثر نشاطاً وفاعلية لأن الخبرة اليومية تزوده بطاقة متجددة. وأخيراً فإن كفاح اليسار الجديد ضد «الثقافة البورجوازية» كان جانباً من استراتيجية معاداة السلطة؛ فقد اهتم بقضايا تحرير النفس، والثقافة الثورية، اهتمامه بقضايا الوجود والرفاهية الاقتصادية والسياسية(٣).

(1) Ibid., PP. 15 - 16.
(2) Lothstein., Op. Cit., P. 14 - 15.
(3) Ibid., P. 15 - 17.

(٥) كما طالب اليسار الجديد بحركة منفصلة عن البناء، نظراً لأن هذا البناء لم يشبع الحاجات الإنسانية التى تمثل الجانب الرئيسى فى السياسة الراديكالية. ونادى بأن أن يقوم البناء على حاجات الإنسان[١].

(٦) كما كان اليسار الجديد حركة معادية للعنصرية ومعادية للامبريالية.

(٧) كما أن اليسار الجديد قد عادى الفكر السائد. فقد رفض النظام التعليمى الذى يبتر إمكان المعرفة الفردية، وملكة النقد، ورفض النزعة الفكرية المتعصبة التى تستتر وراء العلم خشية تعرضها للنقد. فهى نزعة لم تهتم بالقيم والتطلعات الإنسانية. فاليسار كان يرفض نزعة فكرية هى ذاتها نزعة معادية للفكر وللنظرية لأنها تبتر الملكة النقدية للفكر[٢].

(٨) اليسار الجديد كان يوتوبياً يوتوبى. فهو النقيض المعادى للواقع الاجتماعى الموجود. ولكن غاياته الاجتماعية لم تكن خيالية. ويوتوبية اليسار الجديد كانت تتبنى استراتيجية الاصلاح البنائى المعادى للرأسمالية. ولهذا، فهناك فارق بين هذا النوع من الاصلاح الذى هو إصلاح ثورى بحق، «والاصلاح فى حد ذاته» والذى يمثل تأييداً للوضع الراهن، ومن ثم يعتبر معاديا للثورة.

(٩) كما كان اليسار الجديد يعادى التعصب للرجل، ولهذا ظهرت حركات سياسية قوية لتحرير المرأة، مما أكد الطابع الديمقراطى للحركة الراديكالية ذاتها[٣].

خامساً: فلاسفة يساريون:

صاغ هيربرت ماركيوز فى كتابه «الإنسان ذو البعد الواحد» فلسفة اليسار الجديد. فهو يرى أن المجتمع الأمريكى دولة صناعية بيروقراطية تستغلها صفوة

(1) Ibid., P. 41.
(2) Ibid., P. 17 - 19.
(3) Ibid., P. 20 - 22.

صغيرة. وهو نسق يستغل القيم الإنسانية ولايتسم بها. كما أن تحقيق الرخاء فيه، خلق امتثالاً غير اجتماعي يناقض الحريات الحقيقية التي قام عليها في بادئ الأمر، والتي تخلق النزعة الفردية النقدية. أما الثقافة فقد تحولت في أمريكا إلى سلعة. كما عاب ماركيوز على المجتمع الأمريكي أيضا، افتقاره إلى معايير خلقية مستقلة عن الواقع إلى درجة يصعب معها التفريق بين المثالي والواقعي. كما انتقد مفهوم «الإجرائية» في فلسفة العلم، التي تحول معاني المصطلحات إلى وصف لعمليات وإجراءات امبيريقية. فقد أكد ماركيوز الافتقار إلى محكات للحكم والتقييم الخلقي في مجال التحليل السياسي، وذلك عندما تناول تعريف الديمقراطية عند بعض المؤلفين الذين استمدوه مما لاحظوا أنه يحدث في المجتمع، ويطلق عليه اسم «الديمقراطية». ولهذا اهتم ماركيوز بقضية الحاجة إلى مفهوم للحقيقة يتميز عن الواقع الامبيريقي الذي يبدو في «الفلسفة التحليلية» الغامضة، التي تحتاج ممن يؤيدها ألا يتمتع بملكة السمو الفكري والتأمل(١).

أما جيري روبن Jerey Rubin فقد هاجم العقلانية التكنولوجية عند «الليبرالية الحاكمة»، واشار الى أن اليساريين لا يهاجمون قضايا، بل يهاجمون حضارة الغرب ذاتها. كما أدان «روبن» انتشار العقلانية النظرية الفكرية السلبية، والمنفصلة عن السلوك، لأنها لا تهدف لاستيعاب معاني السلوك، بل تهدف لغرض فهمها فحسب. كما اعتبر أن العقلانية العلمية تهدم شخصية الانسان وحريته، لأنها تحول سلوكه الى مجموعة من الانعكاسات الشرطية(٢).

ويرى «روبن» أن حل مشكلة العقلانية المستغلة، هو الانخراط في سلوك معاد يهدف إلى تقويض النسق، بشرط أن يكون هذا السلوك غير عقلاني تماما، لأنه لا يكون موجها نحو هدف معين. ورغم أنه يرفض الايديولوجيا، ويعتبرها مرضا فإن

(1) Bluhm., P. 41.
(2) Ibid., P. 17 - 183 - 185.

احدى القيم التى اعتنقها روبن هى الحرية الفردية التى تتحدد بالتلقائية التى لا تعوقها الموانع والقيود. وهذا تأكيد منه على أهمية الفرد المشخص بلحمه ودمه، فى مواجهة فكرة الادوار والقوانين، تلك الفكرة المجردة فاهتمام روبن اهتمام وجودى[1].

ولكن روبن يعتنق قيماً خفية تتمثل فى حياة الخبرة، ويعيش حياة معينة دون التفكير فيها. فهو اسير التقاليد التى ادان ماركيوز بسببها ولكنها تقاليد غير تقليدية، بل هى تقاليد «عصر الطبيعة». ومع هذا، يرى روبن أن هناك وعيا جديداً نشأ بين الناس فهم عاشوا الشيوعية بدلا من الحديث عنها. ولهذا، فالثورة هى ثورة على القهر فى المجتمع الصناعى - الليبرالى والشيوعى - حيثما وجد، ومهما كان شعاره الايديولوجى[2].

سادساً : المواقف النظرية لليسار الجديد :

(أ) الماركسية والوظيفية :

لقد فضل الراديكاليون كتابات ماركس المبكرة، التى صاغ فيها مفهوم «الاغتراب» على كتاباته الاخيرة المعادية لليوتوبيا، وكانوا يخشون أن تخدع الرأسمالية الطبقة العاملة، ويبحثون عن تأييد الطبقات الاخرى وخاصة الفنانين. كما كانوا يهتمون بالتغير الاجتماعى، وتحقيق قيمهم الخاصة. وهم على عكس انصار الوظيفية - الذين يهتم اتجاههم النظرى بالاتفاق الخلقى - كانوا يهتمون بالنقد الجاد «وبالمجتمع المضاد» وبالاشباع المادى والعاطفى. ولهذا، فإن اليسار الجديد قد مارس ضغوطا على الوظيفية، رغم أنه لم يقدم نظريات خاصة به[3].

(1) Ibid., P. 185 - 188.
(2) Ibid., P. 189 - 190.
(3) Alvin W. Gouldner, The Coming Crisis., Op. Cit., P. 399 - 402.

وهناك من الراديكاليين من لم يتعلق بالماركسية. ومنهم من اتهمها بالخلو من الاحاسيس الراديكالية، وبأنها نظرية توازنية تماماً. وهم لا يقتنعون بالتقارب بين الماركسية والوظيفية الذى تهدف منه الاخيرة الى نفى النزعة المحافظة عن ذاتها. واعتقدوا أن النظريتين، متشابهتان، مما استوجب رفضهما معا. ونظراً لأن اليسار الجديد كان جزءاً من النسق الاجتماعى الذى صاغ النظرية، فلابد أن تتأثر الاعمال النظرية للعلماء بآراء تلاميذهم ومواقفهم. ومن ثم جاء التأكيد على أهمية الاتجاه الراديكالى المتزايد لدى الطلاب فى تقييم منظورات تطور النظرية الاجتماعية، وامكانات هذا التطور[1].

فالنظرية الاجتماعية تعتمد على بعض الافتراضات السائدة ومجموعة من المشاعر والخبرات التى تحدد للناس، الحقيقى والممكن فى عالمهم الاجتماعى، كما أنها تناقض افتراضات ومشاعر وخبرات اخرى. وينشأ هذا التناقض عندما تصاغ النظرية بشكل صورى بعيداً عن البناءات الاساسية الواقعية السائدة. كما ينشأ عندما تتغير تلك الاخيرة نتيجة للتغير المجتمعى الشامل، مما يجعل النظرية القائمة غير ملائمة أو زائفة. ويتمثل هذا الموقف فى اليسار الجديد الذى تبنى أساساً جديداً وخلق تنظيمات جديدة، وسياقات غير رسمية لممارسة حق التعبير عن مشاعره الجديدة[2].

فاليسار الجديد كان شبكة من مختلف ردود الافعال غير الواضحة تجاه موقف اجتماعى يتسم بتدهور مستمر للمفهومات التقليدية كالأخلاق والمنفعة صاحبه شعور متزايد بالزيف التنظيمى . ولكن اليسار الجديد ربما تأثر بثقافة المنفعة الجديدة التى وجد نفسه فيها، رغم تأثره بالماركسية، التى ترفض فكرة المنفعة. فالماركسية لا تشك فى المنفعة : أى منفعة الانسانية.فماركس كان يقصد بنقده للمنفعة

(1) Ibid., P. 402 - 404.
(2) Ibid., P. 404 - 405.

ومذهب الاخلاق، مجتمعا يدعى أنه ينتج ما هو نافع، ولكنه ينتج فى الحقيقة ما يدر الربح، كما أن التاريخ لايقوم بديلاً عن الأخلاق والمنفعة، لأن هناك من يرتكبون أفعالاً مشينة باسم التاريخ أو من أجل المنفعة الشخصية، أو الوطن أو الاشتراكية. ولهذا فالراديكاليون كانوا يصرون على اخلاق الغايات المطلقة[١].

إن اليسار الجديد – أو ما سمى الراديكالية المحدثة – التى ظهرت فى الستينيات، لم تهتم بالنجاح ووسائله، ومصادره، بل كانت رد فعل لانعدام معنى هذا النجاح التقليدى. فالناجحون لا يستحقون نجاحهم من الناحية «الخلقية» أو من وجهة نظر «نفعهم» للمجتمع. ولهذا، فإن اعضاءها يشملهم النسق ويملكون المزايا المادية فيه، ويريدون هم الخروج منه. فلقد كانت حركة تعتمد على واقع شخصى وبناء للمشاعر، تمثل القضايا الخلقية – لا القضايا المادية – محور الاهتمام فيه. واخيراً فإن علم اجتماع المستقبل عند الراديكالية المحدثة، كان مزيجا من الماركسية المحدثة ذات الحس الاقتصادى أو المسحة الاقتصادية وعلم الاجتماع النقدى ذى الحس الخلقى الذى انتقد النسق من الخارج. وعن طريق التغاضى عن التناقضات بين الاثنين،ربما أمكن تفادى مأزق الماركسية التى تحتوى على مشاعر خلقية ونفعية دون الاعتراف بأى منهما، ومآزق علم الاجتماع الاكاديمى الذى ينكر المسئوليات الخلقية والسياسية فى الوقت الذى يؤدى فيه الى هذه النتائج[٢].

(ب) الاقتصاد السياسى عند اليسار الجديد :

كان اليسار الجديد يرى أن النظريات الاقتصادية الاكاديمية حول توزيع الدخل تقوم على تحليل سطحى للانتاج – أى لنماذج العرض والطلب – رغم خضوعها للتعديل نتيجة لتأثير سوق العمل، و برامج احتكار السلع واعادة توزيع الحكومة للدخل. ومعنى هذا أن توزيع الدخل يجب أن يتحدد اساسا بوساطة مختلف

(1) Ibid., P. 405 - 407.
(2) Ibid., P. 407 - 410.

العناصر الجزئية لعوامل الانتاج، وملكية تلك العوامل، مثل العمل ورأس المال البشرى، ورأس المال الفيزيقى، والاصول النقدية فى المجتمع[١].

وقد اعتمد تفسير اليسار الجديد لتوزيع الدخل على الاجراءات التنظيمية وعلى افكار مثل «توزيع القوة» و «الصراع الطبقى»، وعلى شكل معين من نظرية قيمة العمل عند ماركس، بأعتبار أن العمل هو العنصر الوحيد للانتاج (الذى تنبثق كل العوامل منه) وأن الرأسماليين يحصلون عل جانب كبير من فائض القيمة. واعتبر اليسار أن النظرية التقليدية التى تفسر توزيع الدخل، نظرية استاتيكية. كما انتقد علماء الاقتصاد بأنهم يهتمون فى تحليلاتهم بكمية السلع والخدمات وتركيبها لا بمشكلة «نوع الحياة» المتمثلة فى ظروف العمل واسلوب اتخاذ القرار ونوعية البيئة العامة الطبيعية أو الصناعية. وطالب اليساريون بالحاجة إلى دراسة عمليات تاريخية كبرى، وعمليات تغيير الانساق الناتجة عن «تناقضاتها» الداخلية. فلقد نادوا بدراسة «الانساق الاقتصادية المقارنة»[٢].

يضاف الى هذا أن اليساريين كانوا يرون أن علماء الاقتصاد أهملوا مشكلة التفاعل بين الاقتصاد والعوامل السياسية. فقد تفادى هؤلاء «توزيع القوة» الاقتصادية ونتائجها على السياسة الداخلية والخارجية، وقالوا بفكرة «التوازن» وأخفوا الصراع – أى صراع القوة بين الافراد والجماعات والطبقات. الى جانب أن علماء الاقتصاد لم يدرسوا بصورة كافية انشطة الطبقات المنظمة وجماعات الضغط ذات القوة الاقتصادية والسياسية، واثر ميكانيزم الحفاظ على الذات على التشريع والادارة العامة، وهو ميكانيزم يمارس على حساب الجماعات المحرومة من الامتيازات[٣].

---

(1) Assan Linddback, The Political Economy of The New Left : An Outsider's Veiw, Harper & Row, New York, 1971, P. 10 - 11.
(2) Ibid., P. 11 - 16.
(3) Ibid., P. 16 - 17.

ولم يدرس علماء الاقتصاد الاساليب التى تتبعها الدول المتقدمة فى السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على الدول الاخرى. فقد اغفلوا كثيراً، مشكلة السيطرة الخارجية والامبريالية. فرغم أن هناك نظرية اقتصادية قديمة حول الامبريالية، قدمها ماركس وطورها غيره، وهى نظرية تعتبر أن الرأسمالية تبحث عن منفذ خارجى للحصول على الربح، وتفادى العطالة، فإن النظرية الجديدة فى ذلك الوقت، كانت ترى أن الجماهير التى تخضع للمركب العسكرى الصناعى، والبعيدة عنه، هى التى تعانى من استغلاله. ومن ثم يجب تبنى مدخل اكثر مرونة، بالفحص الواقعى للميكانيزمات، التى بوساطتها تحصل مختلف جماعات الضغط فى الداخل على الامتيازات من خلال التشريع الاقتصادى، والانواع الاخرى من التشريع، والوسائل التى تتم بها السيطرة الاجنبية، من خلال الاستثمارات والمعاونات الاجنبية و «السياسات التجارية والعسكرية وما شابهها»[1]. فاليسار الجديد، كان يطالب ببحث اقتصادى اكثر تشابكا وتنوعاً، وبثورة منهجية على أساليب علم الاقتصاد المتخصص، والتى من بينها استخدام الرياضة والقياس الاقتصادى، لأن اختيار موضوع الدراسة، يتم وفقاً لتوافر اساليب التحليل الممكنة. ومع هذا، فإن ارتفاع مستوى التجريد فى لغة علم الاقتصاد، يجعل من الصعب على الرجل العادى استيعابه، رغم أنه يعالج تلك المشكلات التى يهتم بها اليسار الجديد. كما نجح علماء اجتماعيون فى دمج العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى دراساتهم مثل سيمون كوزنتس Simon Kuznets وجونار ميردال Gunnar Myrdal وأصبحت النظرية الدينامية وتحليل الثبات وعمليات اللاتوزان، جانباً هاماً من البحث المعاصر. وهذا يعنى أن المجتمع المعاصر، يتمتع بقدرة ملحوظة على أن يحتوى على التغير الاجتماعى، من اجل ارضاء القوى المعارضة للنسق، وتوفيق الاطراف المتعارضة[2].

---

(1) Ibid., P. 17 - 21.
(2) Ibid., P. 21 - 24.

وقد ادعى كتاب اليسار الجديد، ان الاقتصاد التقليدى يتضمن اتجاهات متحررة أو محافظة، وان العلم الاجتماعى لابد أن يحتوى على قيم سياسية لأن الموضوعية مستحيلة فى هذا العلم. وهذا على العكس من قول ماركس أن الماركسية تفسر القوانين الموضوعية للرأسمالية . ولكن أسان ليند باك Assan Linddback يرى ان القول بضرورة احتواء العلوم الاجتماعية على قيم سياسية، لأنها ابحاث ذاتية، قول يعبر عن سوء فهم واضح. فهو قول يتجاهل الفارق الهام بين علم الاقتصاد الوضعى، وعلم الاقتصاد المعيارى. فادخال القيم الذاتية فى البحث ينقلنا من العلم الاول الى العلم الثانى، رغم ان الجانب الذاتى الوحيد فى الاقتصاد الوضعى هو مسألة اختيار الموضوع[1] . كما أن العلم الاجتماعى يتميز عن العلم الطبيعى بأن موضوع دراسته (الانسان والمجتمع) يختلف كثيرا فى المكان والزمان، مما يجعل المشكلات التى تواجه اجراء التجارب المضبوطة فيه، عائقا امام التمييز بين الفروض البديلة. وبذلك يوجد حيز للاعتقادات الذاتية، التى تعتمد على مصلحة او ايديولوجيا اقتصادية معينة. وهكذا تستمر النظريات التى تعتمد على مصلحة او ايديولوجيا اقتصادية معينة. كما تستمر النظريات التى تعتمدعلى عقائد او ايديولوجيات شخصية، او التى تعتمد على التفكير الواعى أحيانا، حتى لو كانت نظريات فلسفية تاريخية كبرى لاتخضع للاختبار الامبيريقى. ولكن التقدم الحديث فى الاختبار، واستخدام الحقائق التجريبية، يقلل مجال الذاتية ، ويزيد من امكان زوال النظريات الخاطئة، وان لم يؤثر كثيرا فى النظريات الفلسفية التاريخية الكبرى بعد[2] .

(جـ) النظرية النقدية للمجتمع:

لقد تطورت الماركسية الى نزعات ماركسية جديدة سميت بالماركسية المحدثة،

---

(1) Ibid., P. 24 - 26.

(2) Ibid., P. 26 - 27.

التى كانت اهم صورها واكثرها اصالة تلك الصورة التى جاءت فى اعمال مدرسة فرانكفورت لعلم الاجتماع النقدى، التى كانت غاياتها تتمثل فيما يلى:

(١) المحاولة الجادة التى قام بها اعضاء المدرسة من اجل ان يقدموا فكرا ماركسيا يتميز عن الحتمية الاقتصادية الميكانيكية من جانب، وعن النزعة التطورية عند «الماركسية الصورية» من جانب آخر.

(٢) تأكيد اعضاء المدرسة على اهمية النقد ذاته فى تطور المجتمع.

(٣) اهتمام مفكرى فرانكفورت بالشكل الفلسفى، لا الشكل «العلمى» والموضوعى تماما من الماركسية. وربما يرجع ذلك الى ادانتهم للفكرة القائلة بأن النموذج العلمى والعقلانى البحت هو خير نموذج يحتذيه المفكرون لكى يقدموا معرفة صادقة حول المجتمع، ويحققوا ما يصبو اليه المجتمع من غايات.

والهدف هنا هو تلخيص أو تحليل الفكرة الرئيسية فى المخطط النظرى للمدرسة وهو «صياغة النظرية النقدية» كما تتمثل فى اعمال ثلاثة أعضاء بارزين وهم ماكس هوركهايمر، وتيودور ادورنو، وهيربرت ماركيوز، ودراسة أبرز عملية كانت تهدف اساسا الى «اعادة صياغة» النظرية النقدية، وهى عملية اضطلع بها ج. هابرماس Jurgen Habermas [1]. وكان هدف المدرسة هو معرفة الحياة الاجتماعية وفهمها ككل بدءا من الاساس الاقتصادى، وانتهاء بالبناء الفوقى التنظيمى والفكرى. وكانت نقطة انطلاقها هى المادية التاريخية[2].

(1) John Sewart, Critical Theory and the Critique of Conservative Method in : The American Sociologist, V. 13 No. 1. February 1978, Washington, P. 15 - 16.

(2) Phil Slater, Origin and Significance of the Frankfurt School, A Marxist Perspective. Routledge Kegan Paul, London, 1977, P.1.

ولاترى النظرية النقدية ان فهمها لذاتها امر واضح، «وان اهتماماتها وتمييزاتها واضحة، بل هى تميز بين ما هى عليه، وما تأمل ان تكون عليه[1].

وهى تمثل نقدا للمجتمع، ونقدا لنظرية المعرفة التى تفهم المجتمع من خلالها وتعتبر بديلا للوضعية فى العلوم الاجتماعية، ونقدا للتنظيم السياسى وثقافة المجتمع الصناعى المتقدم[2]. وليس خافيا علينا أن أحد الفروض الرئيسية التى اعتمدت عليها الوضعية، ذلك الفرض القائل بأن الاجراءات المنهجية للعلم الطبيعى يمكن نقلها دون صعوبة الى علم الاجتما ع، وأن مشكلات الذاتية والارادة، والوعى، لاتمثل أية صعوبات خاصة[3].

ورغم ان الانتقادات التى وجهها فلاسفة مدرسة فرانكفورت للنزعة الوضعية متناثرة، ومتفرقة فى مؤلفات ومقالات كثيرة، الا أن الكتابات التى تناولت النظرية النقدية قد ضمت معظم هذه الانتقادات. وعلى الرغم من ان التعارض بين الوضعية و«النظرية النقدية» يمتد بجذوره التاريخية الى كل العلوم الاجتماعية والفلسفية، الا ان فلاسفة مدرسة فرانكفورت قد عبروا عن هذا التعارض بأساليب مختلفة. اذ نجد هابيرماس يكشف الدور التحررى الذى تلعبه «النظرية النقدية» فى مقابل الدور المحافظ الذى تلعبه الوضعية. أما ماركيوز فلقد عبر عن هذا التعارض من خلال تحليله النقدى للفكر الاجتماعى الممتد من هيجل الى كونت. وفى وقت سابق طرح هورك هايمر تفرقته الشهيرة بين «النظرية النقدية» و«النظرية التقليدية» فى ضوء التطور العلمى منذ ديكارت، ونقد ماركس الشهير للاقتصاد

(1) Margaret Poloma.. Op. Cit., P. 264.

(2) John Sewart.. Op. Cit., P. 16.

(3) R.E.Pahl, Sociology in : Paul Parker & Edwared Arnold (eds.,) The Social Science Today. London, 1975, PP. 28-29.

(٤) السيد الحسينى ، نحو نظرية اجتماعية نقدية، القاهرة ، ١٩٨٢، ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

السياسى. ويمكننا أن نضيف الى ذلك محاولة لوكاش دمج الفكر الوضعى والنظرية النقدية فى اطار فهم جديد للماركسية(٤).

وتهدف النظرية النقدية الى تفادى السيطرة التكنوقراطية والضبط، واعادة بناء الفكر. كما تمثل اعمال مدرسة فرانكفورت محاولة جادة من اجل التوجيه الشامل للفكر فيما يتصل باعادة تعريف الهدف من البحث الاجتماعى، والمجال الصحيح للمعرفة بالظواهر السياسية والاجتماعية، والأدوار التى يضطلع بها عالم النظرية الاجتماعية، وفهم العلاقة بين النظرية والواقع، والعلاقة بين الحقائق والقيم(١).

ولم يكن هورك هايمر يقصد بالنظرية النقدية، النقد المثالى للفكر الخالص، بل النقد الجدلى للاقتصاد السياسى. فهذه النظرية ترى ان الناس يخلقون الكل الثقافى، ومن ثم يخلقون الحقائق الفكرية(٢).

أما «النظرية التقليدية» فهى مفهوم النظرية الذى ساد باعتباره مثلا يحتذى فى العلوم الطبيعية. وهى تعنى صياغة نسق نظرى متسق وخال من التناقض، يؤدى الى صياغة الفروض والمعالجة الرياضية، وجمع البيانات (٣). والزعم الاساسى للنظرية التقليدية هو ان «كل العناصر المكونة، تكون مترابطة فى اطار مرجعى محكم، وتكون خالية من التناقض». وهذه محاولة لتحقيق الاتساق عن طريق العمل الفكرى، وتعكس اتجاها غير نقدى تجاه عملية فهم الواقع. فهذا المنظور يجعل من مفهوم النظرية مفهوماً منفصلا عن التاريخ(٤).

وقد كانت النظرية التقليدية فى عصر البورجوازية والتقدم التكنولوجى تهدف

(1) John. J. Sewart,.. Op. Cit., P.16.

(2) Phil Slater.. Op. Cit., P. 26.

(3) Richard Kilminister, Praxis and Method: A Sociological Dialogue with Luckacs, Gramsci and the Early Frankfurt School, Routledge & Kegan Paul, London, 1979, P. 185.

(4) Phil Slater.. Op. Cit., P. 27.

الى السيطرة على الطبيعة واستغلالها من اجل مختلف الاغراض. وكانت وظيفتها هى هدم الوضع القائم وتغيير اساليب الفكر القديمة. ولكنها انفصلت عن الواقع وصارت مقولة ايديولوجية مطلقة(١).

وقد أوضح هورك هايمر أن النظرية والبحث لهما محددات اجتماعية وتاريخية. فالعلم تموله الصناعة والحكومة. كما أن موضوعات المعرفة معطيات تاريخية. الى جانب ان الذات العارفة لها أبعادها التاريخية والاجتماعية(٢). وكان هورك هايمر يرى أن الفلسفة الاوربية قد انغمست تماما فى فكرة «التسليم بالواقع». وأدى هذا الى وجود تفسير «كانتى» للمجتمع باعتباره «نتاجا لاحساس سلبى، وفهم ايجابى». فعالم الاشياء يمكن الحكم عليه من خلال خبرة الناس المدركين له. فالجوهر الابستمولوجى للفكر البورجوازى هو الفصل بين الذات الفردية والموضوع(٣).

وحينما انتقل هورك هايمر بنقده من العلم التقليدى، الى المجتمع البورجوازى، افترض أن معالجة «موضوع» البحث باعتباره منفصلا عن «ذات» القائم بالبحث يتمثل فى نسق من العقلانية الفنية، التى تعرقل الممارسة السياسية الرشيدة بشدة. فنظرا لأن الوضعية تقصر مصطلح العلم ومقولاته على ما هو كائن (وهو الحقائق) فانها تنظر الى التاريخ باعتباره عملية «طبيعية» تحكمها قوانين طبيعية ، لا باعتباره عملية انسانية قابلة للتأثر بالنشاط الانسانى. كما تصبح المعرفة بالواقع الاجتماعى معلومات «محايدة» يمكن لها الاندماج فى البناء الاجتماعى القائم . فمن طريق فصل الحقيقة عن القيمة واخضاع الاخيرة لسطوة السياسة، يصبح العلم الوضعى غير قادر على تحدى النسق القائم. وبذلك يصير علماً محافظا. ويتحول الى نشاط بعيد تماما عن مجال السلوك العملى أو الخلقى، الا

(1) Kilminister.. Op. Cit., P. 185 - 186.
(2) Slater.. Op. Cit., P. 27.
(3) Ibid., P. 28.

فيما يتصل بشئ واحد وهو المحاولة التى يقوم بها لتقييم مدى التلاؤم بين الاهداف المرجوة والوسائل المتبناة. وهذا الموقف يجعل علماء الاجتماع مهندسين اجتماعيين فى النسق الصناعى، ويزودهم بمحكات فكرية وعملية تستمد شرعيتها فقط من خلال حفاظها على بناء القوة الاجتماعية السائد(١).

وتمثل النظرية التقليدية على هذا النحو «جانبا من نشاط اجتماعى عام» ونتاجا لجماعات معينة فى مجتمع معين. ويوجد بالاضافة الى الاتجاه التقليدى «نشاط انسانى يجعل من المجتمع ذاته موضوعا له». وهذا هو «الاتجاه النقدى» الذى يحاول التساؤل عن تلك القوى غير الرشيدة التى تسيطر على الافراد بشكل تعسفى، ولا تحاول فحسب تحقيق «اداء اى عنصر من عناصر البناء لوظائفه بصورة افضل». وهذا الاتجاه يميز النظرية النقدية(٢).

وتوصف النظرية بأنها «نقدية» بمعنيين : احدهما انها تعكس بصورة ملائمة المحددات التاريخية «للمعرفة» فى صورتها القائمة. فالمعرفة ذات طابع نسبى وان كان ذلك بالمعنى المادى التاريخى فقط. والآخر ان التناقضات والتحيز الذى يبدو فى مختلف مجالات البحث (وذلك عند اخضاعها للنقد الفلسفى meta-critique) تمثل فى رأى «النظرية النقدية للمجتمع» نتائج ضرورية لتقسيم العمل. فهى تتصل بوجه خاص بالصراعات الطبقية التى لم «تفسرها» النظرية، والتى تحولت الى وعى كامل بشكل مقصود. «فالنظرية النقدية للمجتمع «تصف القوى، والقوى المضادة، وتريد برفع درجة القوى المضادة الى مرتبة الوعى بالذات، أن تزداد حدة الصراع الاجتماعى. «فالنظرية التى تهدف الى تغيير المجتمع ككل، يكون من نتائجها المباشرة زيادة حدة الصراع الذى تهتم به». فالتصعيد التام لتناقضات العلم،

e(1) John J. Sewart, The American Sociologist, Op. Cit., P. 16-17.
(2) Kilminister.. Op. Cit., P. 187.

هو سلوك عملي للاصلاح الاجتماعي. ويترتب على ذلك ظهور نظرية نقدية حول الصراع الطبقي[١].

وهذه «النظرية النقدية» تستعيد الدافع النقدى الذى تحتاج اليه صياغة النظرية الاجتماعية والسياسية وتدافع عنه. فالمراحل المختلفة التى تتخذها صياغة نظرية عن الحياة الاجتماعية والسياسية، يعبر عن حركة جدلية. فهذه الصياغة تبدأ من صياغة نظرية امبيريقية، وتمر بمعرفة الواقع الاجتماعي والسياسي وتفسر، وتنتهى بالحاجة الى نوع من النقد الواقعي للحياة الاجتماعية والسياسية[٢].

إن النشاط الفكرى الذى يتخذ من المجتمع ذاته موضوعا له، يجب ألا يهدف الى استبعاد بعض مساوئ هذا المجتمع فقط. فهذه المساوئ هى نتاج للشكل الذى يتخذه البناء الاجتماعي ذاته. فمع ان هذا النشاط العلمى ذاته قد انبثق من بناء اجتماعي معين، فانه لايهدف الى تحسين أداء عناصر هذا البناء لوظائفها والقيام بها بصورة «أفضل» بل أنه يتشكك فى مقولات «الافضل والمفيد والمثمر.. الخ» لأنها تدعم النظام القائم، ولأنها مقولات غير علمية. كما أن عالم النظرية النقدية لايقنع باتخاذ موقف سلبى من الظروف الاجتماعية القائمة. فهو والقضية التى يهتم بها يرتبطان ارتباطا ديناماً ووثيقا بالطبقة المقهورة فى المجتمع، حتى لايكون وصفه للتناقض السائد فى المجتمع مجرد تعبير عن موقف تاريخى واقعى، بل من اجل ان يكون هذا الوصف قوة داخل هذا الموقف المعقد تبعث على تغييرة[٣].

ومن الممكن بناء عالم جديد عن طريق توجيه النقد الى العالم القديم، دون خوف من نتائج هذا النقد، أو من الصراع مع القوى الموجودة، شريطة أن يهدف

---

(1) Phil Slater.. Op. Cit., P. 27-28.

(2) Richard Bernstein.. Op. cit., P. 174.

(3) Ibid., P. 181.

النقد الى زيادة التحرر الانسانى. ويرجع الاعتقاد بأن لهذا النقد تأثيرا عمليا، وانه يكون «قوة مادية»، الى الرغبة فى ان يكون نقدا فعالا يؤدى الى ممارسة سياسية، تجعله قادرا على تحليل الظروف الانسانية للطبقة المقهورة، بشكل صحيح. وتلك الطبقة هى البروليتاريا التى تستطيع فقط ان تكون عاملا للتغير الراديكالى فى المجتمع. ومعنى هذا، ان النظرية النقدية تصبح قوة حقيقية تتمثل فى الوعى الذاتى عند الانسان بالثورة التاريخية الكبرى[١].

فالنظرية النقدية، لاترتبط بالناس الذين تهتم بهم من الخارج. وليست مجرد فروض واوصاف للواقع الاجتماعى القائم الذى تثبت صحته او زيفه، الحقائق القائمة. ولاتتظاهر بأنها محايدة ومنفصلة عن الواقع الذى يوجهها. فهى تهدف الى وصول الناس الى الوعى الذاتى الكامل بالتناقضات الماثلة فى وجودهم المادى، والتحليل المتعمق للأباطيل الايديولوجية، وصور الوعى الزائف التى تخفى معنى الظروف الاجتماعية القائمة. فالتمييز أو الفصل بين النظرية والممارسة – اى الواقع – الذى يقبله مؤيدو النظرية التقليدية ، هو فكر ايديولوجى لمجتمع تعمل «النظرية» فيه فحسب على تأييد الوضع الراهن[٢].

ورغم هذا يعتقد هوركهايمر أنه لو كانت النظرية النقدية مكونة أساسا من مفهومات نظرية تتصل بمشاعر طبقة واحدة فى مرحلة زمنية معينة، وأفكارها، فانها لن تكون مختلفة فى بنائها عن الفروع العلمية الاخرى المتخصصة فى دراسة المشاعر والافكار. فسوف تنصب على المضمونات النفسية المميزة لجماعات اجتماعية معينة، اى سوف تكون سيكولوجيا اجتماعية[٣].

---

(1) Ibid., P. 181.

(2) Ibid., P. 181-182.

(3) Max Horkheimer, Critical Theory, Op.Cit., 1972, P. 214.

ولكن علاقة الوجود بالوعى تختلف بين مختلف طبقات المجتمع. فلو أخذنا الافكار التى من خلالها تفسر البورجوازية نظامها - مثل حرية التبادل وحرية المنافسة.. الخ - فسوف يبدو لنا تناقضها الداخلى، وتعارضها مع النظام البورجوازى. فمجرد وصفنا لوعى البورجوازية بنفسها، لا يرقى الى مستوى الحقيقة او الواقع الذى يتصل بهذه الطبقة من الناس. وهنا تكون المهمة الحقيقية او الواقع الذى يتصل بهذه الطبقة من الناس. هنا تكون المهمة الحقيقية للباحث ان يسجل الحقائق ويصنفها مستعينا بأنسب الادوات التصورية. وسوف يكون هدفه الاخير هو التنبؤ بالظواهر الاجتماعية النفسية فى المستقبل. ولهذا، فالفكر وصياغته النظرية هما شئ، وموضوعها شئ آخر[١].

ولكن عندما يمثل عالم النظرية وموضوعه الخاص وحدة دينامية واحدة، حتى لايكون وصفه للتناقضات فى المجتمع مجرد تعبير عن موقف تاريخى واقعى، بل يكون قوة داخل الموقف تبعث على التغيير، ففى هذه الحالة فقط تظهر وظيفته الحقيقية. فالباحث لايمارس نقدا جريئاً ضد المدافعين الواعين عن الوضع القائم فقط، بل وضد الاتجاهات اليوتوبية التى تخلق الامتثال والاحباط ايضا[٢].

ولكن علاقة النظرية بالواقع، علاقة أكثر تعقيدا. فهى تتوقف على كون النظرية «تتصل فعلا» بالصراع» ام لا. وهذا يستلزم امرين : اولهما أن تعترف النظرية النقدية للمجتمع بالطبيعة الجدلية للصراعات الاساسية. وثانيهما ان تنتقل هذه النظرية الى المشاركين فى هذه الصراعات بشكل عملى. فمجرد ابرازها لحتمية التناقضات وتفسيرها ليس كافيا. فلابد أن تكون نظرية نقدية علمية وثورية

---

(1) Ibid., PP. 214 - 215.
(2) Ibid., PP. 215 - 216.

تهتم بالتنظيم السياسى والسلوك السياسى(1)*.

وقد حدد هورك هايمر للنظرية مهمة أكاديمية، هى التبؤ بالمستقبل الذى يصنعه الانسان، او الطبيعة المسيطرة بوجه خاص. وكان يرى ان تناقضات الرأسمالية تنتهى بالكفاح السياسى المنظم، واعادة البناء الاساسى لعملية الانتاج. واعتبر أن أحدى سمات «النظرية النقدية للمجتمع تمثل فى انفصالها الذكى والواعى عن البرجماتية، حيث ان علاقة الاخيرة بالواقع، علاقة تقليدية، الى حد أن هورك هايمر اعتبر أن البراجماتية تتمثل فى النظرية التقليدية ككل(2)**.

---

(1) Phil Slater.. Op. Cit., P.28.

(*) يجب أن تؤكد النظرية النقدية، خلافا للنظرية التقليدية، على الوحدة الحقيقية بين النظرية والممارسة الثورية، حيث يصبح الفهم النظرى للتناقضات المجتمعية الكامنة من جانب المقهورين، جانبا من سعيهم نحو تغيير المجتمع، فماركس مثلا سئم الحديث عما يبشر به النقد، وحول اهتمامه بصورة متزايدة الى التحليل الدقيق للرأسمالية، واحتقر ايمان الهيجليين الشبان بأن النقد الفكرى للمجتمع يؤدى آليا، وبقدر ما، الى التغير الجذرى فى الظروف المادية. ومع هذا لم يتراجع ماركس عن ايمانه بأن البروليتاريا ستكون عاملا للتغير الثورى. وخلاصة القول هى أن النقد عند ماركس، قد تحول الى نقد للاقتصاد السياسى.

(2) Ibid., P. 28-29.

(**) يمكن القول أن النقد الماركسى للمجتمع هو حجر الزاوية للنظرية النقدية. فالأخيرة تبدأ بوصف اقتصاد قائم على التبادل. كما أن اشارتها الى مراحل معينة للتطور - كما فعل ماركس وهيجل - هى موقف فلسفى لانجده فى علم الاقتصاد الحديث المتخصص. فهى نظرية «فلسفية» بمعنى انها تهدف الى «الغاء المجتمع الطبقى». وهذا هو المضمون المادى لفكرة العقل المثالية. ويمثل الانتقال من الفلسفة الى النظرية الاجتماعية حجر الزاوية الرئيسى فى نظرية مدرسة فرانكفورت التى اسمتها «نقد الايديولوجيا». فالفلسفة الجدلية الحديثة تعتمد على رأى مؤداه ان النمو الحر للأفراد يستند الى القوام المادى الملائم فى المجتمع. وعندما حللت مدرسة فرانكفورت اسس الظروف المعاصرة، تحولت الى نقد للاقتصاد. ولكن النظرية النقدية لاتهدم قيم المثالية الالمانية، بل تعمق الجوانب المادية لها وتضفى عليها طابعا راديكاليا. ولهذا، فان نقد الاقتصاد =/=

إن النظرية النقدية، أو ما تطلق عليه مدرسة فرانكفورت «نقد الايديولوجيا» بأوسع معانيها، تهاجم الفلسفة المثالية الألمانية ذاتها أيضا. فهي ترى ان الفارق بين «جوهر المجتمع» البورجوازى وواقعه الموضوعى، لايتضح الا من خلال نظرية «مادية» عن المجتمع. «فالنظرية المجردة للمجتمع» Theortical theory of Society، ليست هى الحل النهائى، بل هى «مقدمة للسلوك الصحيح». ومن ثم كان التحول من هيجل الى ماركس أمرا جوهريا فى تصور فرانكفورت للنظرية[1].

ولكن النظرية النقدية عند هوركهايمر تعانى من اوجه قصور عديدة، حيث استخدم فيها المقولات الماركسية دون تنقيح، رغم عدم صلاحيتها- فى نظر البعض- لفهم المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. كما كان يتشكك فى قدرة البروليتاريا على احداث ثورة حقيقية. ومع ذلك لم يحدد الطبقة الثورية أو اولئك الناس الذين تتجه النظرية النقدية اليهم. فقد طغى اهتمامه بنقد الايديولوجيا على اهتمامه بنقد الاقتصاد السياسى نقدا تاريخيا[2].

وقد ركز هوركهايمر على تغير العلاقة بين الذات والموضوع باعتباره هدفا تدور حوله النظرية النقدية والنظرية التقليدية. فعند التفكيرفى الانسان تنفصل الذات عن الموضوع. وهذا هو التفسير على النحو الذى يراه «رينيه ديكارت». لكن التفسير فى الفكر النقدى، لايدل على عملية منطقية فحسب، بل على عملية

=/=

السياسى، قد كشف، فى رأى المدرسة عن تحول المفهومات الاقتصادية السائدة الى نقائضها. فقد تحول مفهوم حرية التبادل الى زيادة الفوارق الاجتماعية، ومفهوم الاقتصاد الحر، الى الاحتكار، ومفهوم العمل المنتج، الى ظروف مكبلة للانتاج. واصبح عالم الانسان هو عالم الاغتراب، وعالم رأس المال. ومن ثم اصبح النقد المادى للفكر هو المطلب الثورى للمجتمع المعقول، اى المجتمع اللاطبقى.

(1) Phil Slater.. Op. Cit., P. 31.
(2) Bernstein.. Op. Cit., P. 182-183.

تاريخية وواقعية فى آن واحد. اى أنه فى اثناء التفسير يتغير البناء الاجتماعى بأكمله، وعلاقة عالم النظرية بالمجتمع، اى تتغير الذات ودور الفكر . وميز هورك هايمر بين الوعى البروليتارى الحقيقى، والوعى المزعوم أو الزائف مثما فعل لوكاش. وأكد ان تركيز النظرية النقدية فحسب على «مشاعر طبقة معينة وافكارها فى لحظة ما سوف يجعل منها سيكولوجيا اجتماعية – كما سبقت الاشارة – لاتقدم صورة صادقة للاتجاه الوجودى، وعوامل المكانة التاريخية للبروليتاريا، وتصبح عملا نظريا تقليديا تأمليا[1] .

ورغم ذلك، يرى هورك هايمر، ضرورة وجود النظرية التقليدية ايضا حتى فى العصور القادمة، لأنها تقوم بوظيفة التوجيه الفنى فى المجتمع. فهى تتيح للمجتمع السيطرة على الطبيعة فى المستقبل. ويمثل هذا القول حكما اكثر واقعية وحكمة، من جانب المنظور النقدى، على اهمية علم الاجتماع فى المجتمع الحاضر، والمجتمع المأمول فى المستقبل ، مما نجده غالبا عند بعض الماركسيين المعاصرين اليوتوبيين الاكثر تطرفا فى اوربا. فجانب كبير من النظرية الماركسية، يصور علم الاجتماع انطلاقا من اسس منهجية وسياسية مختلفة باعتباره علما ميتافيزيقيا محافظا، قدر له الفناء التاريخى فى ظل الاشتراكية. وهذه افكار رددها لوكاش حيث قال ان علم الاجتماع «عمل تأملى» يهتم بالوقائع، وينادى بانتصار البروليتاريا[2] .

وقد اشار هورك هايمر الى ان الطبيعة تفرض على الانسان ضرورة خلق النظم الاجتماعية لكى يشبع حاجاته. وهى نظم تؤدى الى آثار اغترابية يشعر بها الناس. ولهذا قدم نظرية نقدية تصلح تلك النظم التى تطورت دون وعى من الناس وتفسرها

---

(1) Kilminister.. Op. Cit., P. 184

(2) Ibid., P. 190.

لكى يفهموا «الوضع القائم» ويغيروه. وهو وضع يخلقونه ويعاودون خلقه دون قصد منهم[1].

فوجود التنظيم المجتمعى كضرورة عملية يعنى ضرورة وجود النظرية النقدية، كضرورة تصورية. فالتنظيم المجتمعى، يعنى اضفاء طابع مادى على المجتمع، من اجل تحديد الوجود الانسانى. ويدخل الناس فى صراع مع النظم التى خلقوها، لأنهم لايدركون الموضوعية الزائفة التى يصادفونها فى نظم صنعوها بأيديهم. ولهذا فالتغلب على هذا التناقض، يعنى أن نتأمل ذواتنا ونفهمها، اثناء الخلق العملى المستمر للوضع الاجتماعى الانسانى القائم وتخطيه، ولكنها لاتعنى امكان الوصول الى هذا بشكل نهائى[2].

فسوف تظل مملكة «الضرورة» قائمة فى المجتمع الانسانى، وهى مملكة ذات طبيعة غير مفهومة بعد. وهذا اعتراف بالطبيعة الفيزيقية للناس ويعنى التسليم بوجود الاغتراب في حياة الانسان من جانبين:

(١) وجود بعض عناصر الطبيعة التى مايزال الناس يشعرون انها خارجة عنهم، رغم شعورهم بأنهم جزء منها، شاعر بذاته.

(٢) وجود نظام تنظيمى تتوارثه الاجيال لاشباع حاجات الناس فى مواجهة الطبيعة.

ورغم ذلك ، لايعنى هذا ان يتحول مفهوم الانسان الى مرادف للانسان الآلى الذى لاوعى له، والذى قدر له ان يعيش فى عالم محدود بلاهدف. فهذه نظرة تغفل ان انتشار الاغتراب او تلاشيه امر لايمكن ان يكون مطلقا. فهو عملية توجد

---

(1) Ibid., P. 190 - 191.
(2) Ibid., P. 191 - 192.

بقدر ما يتغلب الناس على اغتراب ذواتهم على مختلف المستويات داخل الكل الاجتماعى[١].

فهورك هايمر يحاول ابراز الاهمية المنطقية والتاريخية والسوسيولوجية للنظرية الاجتماعية، الناقدة للواقع الاجتماعى المادى القائم، والتى تعجل بفنائه. ويرى ان هذه النظرية لاتبدأ باصدار حكم قيمى حول المجتمع الافضل، بل تعتمد على تراكم الحقائق والمعرفة حول المجتمع. وهى حقائق جمعتها النظرية التقليدية. وهذا الموقف من جانب هورك هايمر، هو رد على دعاوى سوسيولوجيا المعرفة عند مانهايم، التى تعتمد على مفهوم صورى للفكر. وهو يرى ان سوسيولوجيا المعرفة مجال شامل للعمل النظرى. ولكنها غير تأملية، ولاتهتم بتغيير موضوعاتها، واخفاء ظاهرة التناقض بين اهداف الفرد واهداف البناءات الاجتماعية. فهى نقيض للنظرية النقدية[٢].

وقد اهتم تيودور أدورنو بنقد النظرية من جانب متميز وخاص. فهو يرى ان مدخلها فى حل المشكلات القائمة فى المجتمع يجعلها عرضة للنقد.فتحديد أنصار النظرية الوضعية أو التقليدية للحلول المقترحة لمشكلة معينة انطلاقاً من الشواهد «القائمة» يعنى شيئا واحدا. فهو يعنى التسليم بالواقع الاجتماعى القائم. ونتيجة ذلك حتماً، هى وضع المجتمع فوق مستوى الشك والتساؤل، والتسليم بجوهر فكره السائد[٣].

واذا انتقلنا الى النظرية النقدية عند ماركيوز نجد أنه قد اتهم هورك هايمر بأنه قد توخى الطابع الميتافيزيقى فى نظريته النقدية فى اواخر أيامه. وقد تمثل التناقض

---

(1) Ibid., P. 192

(2) Ibid., PP. 192 - 193.

(3) Ibid., P. 193.

النظرى عند هورك هايمر - كما يرى ماركيوز - فى احتواء نظريته على قيم الليبرالية، وخلوها من النزعة المادية الثورية، التى تتفق مع الحركة الطلابية المعادية للسلطة حينئذ[1]. كما اتهم ماركيوز تراث المدرسة بأنه «سيكولوجى» الى حد كبير ويفتقر الى البعد الاقتصادى والسياسى بدرجة واضحة.

وتدل الاسهامات الشخصية لماركيوز، على تأكيده، لفكرة ماركس القائلة بأن الحرية تتمثل داخل عملية الانتاج، لابعيدا عنها. فالحرية تعنى تنظيم العمل الاجتماعى، وتتنبأ باختفاء ملامح بناء السلطة، مثل الاستغلال والسيطرة السياسية، على «الادارة» فى النسق الصناعى الرأسمالى. كما اتهم التايلورية بأنها اوتوقراطية محضة. واعتبر ان دكتاتورية البروليتاريا المزعومة فى روسيا هى نتيجة لتقسيم العمل، ودليل على سيطرة البيروقراطية السياسية والعسكرية والاقتصادية. وبذلك تضامن ماركيوز مع الممارسة النقدية التى ظهرت فى الستينيات. وكان يعتقد ان التحول الراديكالى للنسق الاجتماعى، مايزال يعتمد فى النسق الرأسمالى المتقدم، على الطبقة العاملة[2]. كما دافع ماركيوز عن اضفاء الطابع السياسى على الجامعة، من جانب الراديكاليين المنشقين لأن ذلك تعبير شرعى عن دينامية التعليم الداخلية، اى ترجمة المعرفة الى واقع والقيم الانسانية الى ظروف انسانية للوجود[3].

ولم يسلم ماركيوز بمفهوم القادة السياسيين، عند لينين، والقائل بأن هؤلاء القادة هم الموجه للبروليتاريا. فيجب ان يكون هناك اعتراف بالفعل الجماهيرى التلقائى، وبالوعى الطبقى، والا تحولت البروليتاريا من فاعل الى شئ فى العملية الثورية. فالعمال والمفكرون والطلاب، جماعات لكل منها منظور خاص تبدأ به حركتها. ولكن على الجماعتين الاخيرتين امداد العمال بالمادة الاساسية اللازمة

(1) Phil Slater.. Op. Cit., P. 89.
(2) Ibid., P. 98 - 90.
(3) Ibid., P. 90.

لنضالهم. ومع هذا هناك فرصة لالتقاء «وعى» المفكرين بالقوة الانسانية التى تعانى من الاستغلال[1].

وفى الثلاثينيات، نادى ماركيوز بوجود ثنائية، هى «النظرية النقدية» من جهة و«الوضعية» من جهة أخرى. واعتقد فى وجود تناقض حاد بين الطرفين. واهتم باتجاهاتهما المنهجية، وخاصة فيما يتصل بمفهوم «الجوهر». وقد رفض خلط المظهر بالحقيقة فى كتابات الوضعيين، لأن هذا يمثل تضحية بالفكر النقدى ذاته. فكل الحقائق تصبح متساوية. وهذا اعتراف بانعدام التناقض بين الحقائق، وما ينبغى أن يكون، وهو التناقض الذى يؤدى الى ممارسة الفكر النقدى[2]. فمن المعروف ان الاتجاهات النقدية ترفض الوضعية تماما. والسبب وراء هذا الرفض - فى رأى ماركيوز - هو ان انصار الفلسفة الوضعية يؤكدون على اتجاه فلسفى وضعى محافظ يرى ان الحقائق السائدة حول شيء ما كافية بذاتها، وينكر تجاوز هذه الحقائق، ويرضى بالأوضاع السائدة. ومعنى هذا أنه يكون من الطبيعى ان قول هيجل بأن الحقائق فى ذاتها لاسلطة لها قول مهد الطريق لما يعتبره ماركيوز فلسفة نقدية سالبة[3].

ويصر ماركيوز على أن البحث السوسيولوجى برمته، يقوم بوظيفة التبرير، لأنه يجعل الحقائق، الفيصل النهائى الذى يستند إليه فى احكامه. وهذه الحقائق تنبثق من بناء اجتماعى معين. ولهذا، فالاستناد اليها يمثل اعترافا بشرعية هذا البناء الاجتماعى القائم. فعالم الحقائق الذى نقصده هنا تسيطر عليه قوى الاقلية التى تهتم بالحفاظ على ذاتها وتتجاهل انه من الممكن ان يوجد واقع مغاير للواقع

---

(1) Ibid., P. 90.

(2) Kilminister.. Op. Cit., P. 188.

(٣) على ليلة، **النظرية الاجتماعية المعاصرة**، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع دار المعارف، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٩٨١، ص ٦٦١ - ٦٦٢.

الاجتماعى السائد بالفعل. وفى مقابل هذه الوضعية التى تسلم بواقع اللامساواة يطرح ماركيوز نظرية نقدية تهتم بالمفهوم الماركسى لجوهر الانسان باعتبار أن هذا الجوهر يعنى انه يقع على عاتق الانسان «رسالة التنظيم الرشيد للمجتمع الذى يتحقق من خلال نوع من الممارسة يغير صورته الحالية»[١].

كما رأى ماركيوز أن البناء الاجتماعى يتمتع بطاقات، وامكانات كامنة، لم يتحقق الكثير منها. وهذا يدل على التفاوت التاريخى بين الامكانات الفعلية، وتحقيق رغبات الانسان. كما رفض مناداة الفلسفة الاوربية بالتركيز على الذات باعتباره منطلقا لها، والاهتمام بالاجماع الجماهيرى الزائف، على الايديولوجيا القومية، لأنه اجماع يتصور ان الفرد يقف فى مواجهة مجتمع خارج عنه. وهذه نظرة سطحية، فالمجتمع ماثل دخل الفرد بالفعل[٢].

وأخيرا، تتمثل مهمة النظرية النقدية (وهى مرادف للنظرية المعيارية فى رأيه) فى اكتشاف البدائل التاريخية للمجتمع القائم، الذى تسود فيه قوى واتجاهات فاسدة، واطلاق سراح «امكانات» الحرية والتطور الانسانى، التى يكبلها وضع اجتماعى معين ويستنكرها. ولهذا، يجب ان يرفض عالم الاجتماع قبول « عالم الحقائق المعطى باعتبار أنه السياق المطلق للحقيقة»[٣].

وقد وجه بول ماتيك Paul Mattick بعض الانتقادات الى النظرية النقدية عند ماركيوز، يمكن ايجازها فى بعض النقاط . فهو يرى ان ماركيوز لم يقدم تحليلا مفصلا للاقتصاد العالمى، ولم يرسم فى عمله النظرى الراديكالى استراتيجية ثورية «محددة» لأن نظريته كانت استجابة مضادة لواقع جديد ناشئ فى مراحله

---

(1) Kilminister.. Op. cit., P. 188.
(2) Ibid., P. 188.
(3) Robert Pinker, Social Theory and Social Policy, ... Op.Cit., 1973, P. 117.

الأولى. ومثلت أعمال ماركيوز منذ الستينيات، محاولة لبعث الطابع الراديكالى واضفائه على الهدف الثورى للنظرية النقدية للمجتمع، وربط الاخيرة، بشكل نقدى، بحركة الواقع الاجتماعى(١).

اعادة صياغة النظرية النقدية للمجتمع:

حاول جيورجين هابرماس، ان يعيد صياغة النظرية النقدية للمجتمع. وكان يرى أن تفسير مشكلات السلوك الانسانى بارجاعها الى مشكلات الاستخدام الفنى التطبيقى لنتائج العلم التحليلى الامبيريقى، اتجاه يعنى طمس الوعى السياسى عند الناس، وفقدان هؤلاء الناس لأدوارهم السياسية. وبذلك تصبح التكنولوجيا ايديولوجيا تتغلغل فى كل مجالات الحياة، وتقوم بوظيفة التبرير لما هو قائم(٢).

وقد انتقد هابرماس ماركس بأنه لم يفكر فى طبيعة النقد ذاته باعتباره يختلف عن الفلسفة الخالصة، وعن العلم الوضعى، ولم يهتم بقيام فلسفة للتاريخ لها غايات سياسية، ولم يهتم بقضية «علم الانسان» المتميز عن العلم الطبيعى الذرائعى، بل ومال دائما الى ادراجه ضمن العلم الأخير(٣).

وقد ميز هابرماس بين ثلاثة من الاهتمامات الموجهة للمعرفة الانسانية. فالاهتمام المعرفى الفنى تتبناه العلوم الامبيريقية التحليلية، والاهتمام التطبيقى تتبناه العلوم التاريخية التأويلية. اما الاهتمام بالتحرر فيهتم به العلم النقدى. ورغم ذلك يجب ان نعرف كيفية الترابط بين هذه الاهتمامات جميعا. وقد انتقد هابرماس الاهتمام التحررى عند هيجل وفى التراث المثالى، لأن هذا الاهتمام التحررى

(1) Phil Slater, Op. Cit., P. 91 - 92.
(2) Bernstein.. op. cit., P.188.
(3) Ibid., P. 188-189.

لايتحقق بالفعل عن طريق «الروح المطلق» بل يتحقق من خلال الحياة الاجتماعية والسياسية الواقعية للبشر[1].

فلكى نصوغ نظرية نقدية لها هدف عملى يجب الا نكتفى بتأمل الذات، او نقد الايديولوجيا والمجتمع، او الاكتفاء بالوعى والتغير الذى تحققه النظرية النقدية فى الفاعلين السياسيين. بل يجب ان يحدث صراع واقعى، وأن تتحقق الظروف المادية لذلك الصراع بشكل موضوعى[2].

وقد اتهم هابرماس مدرسة فرانكفورت بأنها «تأملية» ووصف ماركيوز بأنه «يوتوبى رومانتيكى»، يدعو الى علم وتكنولوجيا جديدين، من اجل تحديد العلاقة بين الطبيعة والانسان. كما دافع هابرماس عن مفهوم العلم باعتباره تراكما نافعا، وإن رفض السيطرة الفنية التى تتم من خلال العقلانية التكنولوجية[3].

النظرية النقدية والتغير الاجتماعى:

ليس للعلاقة بين الفكر وتحرير الانسان نتائج مباشرة على فهم عالم النظرية النقدية للأسباب التى تؤدى الى وجود العلاقات الاجتماعية الجائرة فحسب، بل لها نتائج تتصل بعملية التغير الاجتماعى ايضا. فيجب ان تحدد النظرية النقدية «الوسائل الفعلية» التى تؤدى بأنصارها الى تحقيق مجتمع عادل[4].

ولكن هوركهايمر، شعر بضرورة وجود فاصل بين البروليتاريا وعلماء الايديولوجيا العلمية، رغم ادراكه للدور التاريخى للبروليتاريا. أما أدورنو، فكان يعتقد أن دور النظرية النقدية يتمثل فى الابقاء على مفهومات مثالية، مثل مفهوم العدالة،

---

(1) Ibid., P. 192-198.
(2) Ibid., P. 225.
(3) John Sewart.. op. Cit., P. 19-20.
(4) Ibid., P. 20.

والحرية، لكى توضح اخفاق الواقع الاجتماعى فى تحقيقها. وهذا «نقد خالص» ليست له نتائج عملية مباشرة. كما نبذ ماركيوز الدعوة الى وحدة النظرية والواقع، وكان يتطلع الى ماوراء البروليتاريا، بحثاً عن عامل جديد للتغير. ووقع مثل ادورنو فى شرك التجريد الفارغ(١).

لكن هابرماس، اشار الى ان اهتمام النظرية النقدية بالتحرر يزود كل اعضاء المجتمع (لا البروليتاريا فحسب) بمعرفة الظروف الاجتماعية الجائرة، التى تقيد السلوك العقلانى المستقبل . وكان يرى ان التحليل النفسى الفرويدى، عمل علاجى تحررى، لأن المحلل يتعمق فيما وراء التفسيرات التجريبية التى يقدمها المريض. وفى المجال السياسى والاجتماعى، يربط هذا التحليل التفسيرات السببية، بالتفسيرات الذاتية. فمن خلال الحوار الصريح فى موقف مثالى بين المشاركين، تتحدد العوامل التى ترتبط المعرفة بالسلوك، فى ضوئها. وهذه نظرية نقدية ذات جانب عملى(٢).

ولكن هابرماس لم يحدد لنا النتائج التى قد تترتب على عدم معرفتنا بالظروف المادية للصراع فقد تجاهل مشكلة القوة ومشكلة الدافعية الانسانية ودينامياتها الواقعية، ولم يحدد وسيلة القضاء على الظروف الاجتماعية الجائرة،. وبهذا يكون قد اغفل جانبا هاماً من اهتمامات التراث الراديكالى .

يضاف الى هذا أننا لانفهم الاساس الذى يقوم عليه نقد المجتمع، هل هو «فهم الحقائق» أو أنه نقد «ترانسندنتالى الطابع» ؟ وهذا يدعونا الى ضرورة تخطى الفجوة بين هذين الجانبين. وقد حدث هذا الاهتمام الفعل لكنه كان اهتماما

(1) Ibid., P. 20.
(2) Ibid., P. 20.

نظريا مجردا، نتيجة لوجود قوى اجتماعية فى المجتمع، تقمع المعارضة السياسية الراديكالية المحتملة الحدوث[1].

ورغم هذا كله، اثارت النظرية النقدية تساؤلات هامة بصدد طبيعة البحث الاجتماعى، واهدافه، والعلاقة بين البحث العلمى الاجتماعى، والحياة الاجتماعية. كما اهتمت بهدف المعرفة الاجتماعية والنظرية الاجتماعية. وتلك هى قيمتها الحقيقية لعلم الاجتماع[2].

وقد اشار دينيس روغ Dennis Wrong الى ضرورة الا تقتصر النظرية النقدية فى تحليلها على الرأسمالية الحديثة فى الغرب، او تحليل العالم الثالث، الذى اصبح فى نظر البعض ضحية للامبريالية الامريكية. بل نادى بالاهتمام بالثلث الشيوعى- آنئذ- من العالم لأن واقعه لم يكن هو الواقع الوحيد الممكن الذى استند الى الماركسية، والذى لايمكن ان يوجد له بديل اخر.

كما يتعاطف روغ كثيرا مع النزعة اليوتوبية باعتبارها معياراً ينتمى الى فلسفة السياسة والتاريخ، وتتبناه النظرية النقدية. فهذا المعيار مصدر للفكر النقدى الذى يواجه قوى الواقع السائدة، باعتبارها نماذج تحدد السلوك فى المجتمع. ولكن يجب ألا تتحول الخيالات اليوتوبية الى مجرد اهداف يوتوبية، تعتنقها حركات ثورية تتبنى التدمير باعتبار انه دافع خلاق فى رأيها[3].

سابعاً تقييم اليسار الجديد:

إن اليسار يعنى النقد البنائى للمجتمع، وتحويل نظريات المجتمع ذات الاهتمام السياسى الى برامج ومطالب معينة. وتستند هذه الانتقادات والمطالب والنظريات الى

(1) Ibid., P. 20 - 21.

(2) Ibid., P. 21.

(3) Dennis H. Wrong, Skeptical Sociology.. Op. Cit., P. 5 - 6.

التوجيه الخلقي الذى تتلقاه وتستوحيه من جانب المثل الانسانية والعلمانية فى حضارة الغرب، الى جانب مثل العقل والحرية والعدالة. فان تكون يساريا يعنى ربط النقد الثقافى بالنقد السياسى، وربط كليهما بالحاجات اوالبرامج، داخل «كل» دولة في العالم. فليس هناك تناول للقضايا العامة من جانب المفكرين، رغم ان هذه القضايا توجد بالفعل فى صورة مشكلات ومتاعب يعانى منها الافراد. ويتبنى اليسارى النشيط اسلوب «التحليل الايديولوجى» عندما يتناول هذه القضايا بالمناقشة. ولكن هذا الاسلوب لايعنى تبنى ايديولوجيا دوجماطيقية، او افكار مجردة جذابة، وذلك حتى لايتهم احدهم اليساريين بأنهم «متعجلون» ولهم نظريات «طموحة» ليس لها أساس راسخ[1].

ان اليسار الجديد يعترف بأن وجهات نظره تعتمد على أساس خلقي. ويقصد بفكرته القائلة بأن «الصراع لانهاية له» ان شكل هذا الصراع وبؤرته وموضوعه تتغير جميعا. ومع هذا، هناك اتهام موجه لليسار يصفه بأنه «يوتوبى» فى انتقاداته ومخططاته، وانه يؤسس آماله فى «سياسة يسارية» جديدة اعتماد على «العقل فقط» أو بشكل اكثر واقعية على طبقة المفكرين بأوسع معانيها[2].

ولكن اليوتوبيا مصدر قوة لليسار الجديد. فهى تعنى اى نقد يتسامى على بيئة مكونة من شتات من الافراد. كما ان سياسة اليسار تعنى الحاجة الى تحليل بناء النظم والأسس السياسية - لاتغيير تفاصيلها - وبذلك تكون انتقادات اليسار ذات طابع بنائى ويوتوبى[3].

ويواجه اليساريون قضية الفكر السياسى، والعمل السياسى، وهى قضايا هامة فى عصرنا لأنها تتصل بمشكلة العامل التاريخى للتغير، والوسائل الاجتماعية

(1) Frank Lindenfeld, Radical Perspecives.. Op. Cit., P. 308-309.
(2) Ibid., P. 309.
(3) Ibid., P. 309 - 310.

والتنظيمية للتغير البنائي. فقد كان هذا العامل التاريخي للتغير عند الليبراليين في المجتمعات الرأسمالية يتمثل في الروابط الطوعية التي تأتي الى مجال السياسة في نسق برلماني او تشريعي. اما عند الاشتراكيين عموما، فهذا العامل هو الطبقة العاملة. وحديثا هو طبقة الفلاحين والاحزاب والاتحادات العمالية او ممثلو مصالح العمال. ولكن فاعلية هذا العامل التاريخي للتغير في الدول الرأسمالية، أقل منها عند اليساريين. ولكن هذا لايعني الانسحاب من الموقف، او اغفال اثر هذه العوامل التاريخية للتغير البنائي، ولايعني ايضا انها غير موجودة. فقد انتشرت الان عند دوائر صغيرة من الناس بصورة لم يسبق لها مثيل.

ورغم هذا يرى رايت ميلز أنه ليس هناك مبرر لتمسك اليسار الجديد في الشعوب الغربية المتقدمة بالطبقة العاملة باعتبارها العامل التاريخي – أو اكثر العوامل التاريخية أهمية – في احداث التغير. فهناك شواهد دامغة تفند هذا الاعتقاد[1].

وهناك حاجة الى دراسة دقيقة ومفصلة للظروف الاجتماعية والتاريخية التي تحاول الطبقة العاملة في ظلها ان تصبح «طبقة في ذاتها»، وقوة سياسية حاسمة. فهذه الظروف قائمة ومستمرة، ولكنها تختلف بالطبع، طبقا للبناء الاجتماعي القومي، والفترة التي تحدد نموه الاقتصادي والسياسي. ولكن ميلز لم يكمال دراسته المقارنة للطبقة العاملة، وان كان قد درس طبقة المفكرين باعتبارها عاملاً ممكناً ومباشراً، وراديكالياً في إحداث التغير. فمشكلة طبقة المفكرين مشكلة معقدة، اجريت بصددها ابحاث قليلة. ولكن عند القيام بهذه المهمة يجب ألا نخلط بين مشكلات مفكرى غرب اوربا، وشمال امريكا، بمشكلات مفكرى الكتلة السوفيتية المنهارة، او بمشكات مفكرى العالم الثالث. ففي كل هذه العناصر الثلاثة الكبرى للبناء الاجتماعي العالمي السابق، يكون طابع طبقة المفكرين ودورها

(1) Ibid., P. 310 - 311.

متميزا ومحددا بشكل تاريخي معين. وبالدراسات المقارنة نأمل فهم كل منها(١).

فطبقة المفكرين الشبان – وخاصة الطلاب – كانت آخذه في الظهور، كما كانت تتسم بالنفور من كل ما هو قديم، وتبنى الوسائل الراديكالية في العالم كله. ولذا وجبت دراستها باعتبارها العامل الحقيقي والحي للتغير التاريخي.

وقد تميز فكر هذه الطبقة بأن جانبا كبيرا منه سلوك سلمي، مباشر ومستمر، في كل مكان. ولكن لم يكن هناك من يعاون الشباب على التعبير عن ثورته الخلقية، بمزيد من الوضوح، ويصوغ معه الايديولوجيات والنظريات الجديدة التي تنصب على التغيرات البنائية، في المجتمعات الانسانية المعاصرة(٢).

ولكن هناك من كان يرى ان عدم قدرة الحركة اليسارية على صياغة نظرية راديكالية جديدة غير الليبرالية جعلتها عاجزة. وهذا يعني عدم قدرة امريكا على انجاب علماء يطورون اسهامات ماركس، أو مدرسة للتحليل الاجتماعي، تماثل الجماعة الماركسية المعاصرة في فرانكفورت. كما يعني انه بانتهاء الصراع الدولي فقد اليسار الجديد مبررات وجوده. فقد اخفق اليسار في صياغة اطار من المعايير يشجع العمال على فهم مجتمعهم، ويتيح لهم قاعدة جماهيرية دائمة(٣).

بالاضافة الى ذلك، هناك اسباب اخرى ادت الى اخفاق اليسار. فعند احتكاك اليسار بالسياسة الامريكية، اتضح ان النسق السياسي يتسم بمرونة هائلة تمثلت في استيعابه للجماعات المتمردة عليه، حيث اتبع سياسة الاتحادات العمالية والاحزاب الديمقراطية، للحفاظ على مثل المنشقين، من جانب، ومبادئه السياسية والثقافية من جانب آخر. كما أن لامبالاة الطبقة العاملة باليسار الجديد، أو كراهيتها له، أو

(1) Ibid., P. 311 - 312.

(2) Ibid., P. 212 - 213.

(3) Milton Cantor: The Divided Left: An American Radicalism 1900 - 1975. Hill & Wung, New York, 1978, P. 219.

للراديكالية عموما، مثلت عاملا آخر في اخفاقه. فقد اهتم مسؤلو الاتحادات العمالية في امريكا، بأن تؤدى الرأسمالية وظائفها بكفاءة وقالوا بالتوافق والتشابه بين مصالح العمال والرأسماليين ، وعادوا الشيوعية، ونادوا بالرفاهية الاجتماعية والممارسات الديمقراطية. ولكن التمرد لم يتوقف في الستينيات، واشتدت مقاومة العمال للادارة، ولكنها اتخذت صورا غير مباشرة. ورغم هذا لم يكن طابع العمل طابعا اشتراكيا حتى من الناحية الصورية نتيجة لاختفاء الشعور بالتوحد الطبقي عند عمال صناعات كثيرة. كما كان البناء الرئيسى القائم يحتوى الصراعات الطبقية التى تحدث، ويوفق اهداف الطبقات الثائرة طبقا للظروف القائمة(١). ومع الستينيات، حدثت تغيرات في البناء المهنى للرأسمالية الامريكية - كظهور طبقة الخاصة وعمال الخدمات وطبقة وسطى تتقاضى المرتبات دون أن تكون مالكة - وهى تغيرات كانت تعكس نمو التنظيم الاقتصادى الرأسمالي، لاانهياره. ولهذا، ظلت ايديولوجيا الطبقة الوسطى هى الايديولوجيا السائدة والثابتة نسبيا رغم تعديلها. وبذلك ازدادت قدرة الرأسمالية الصناعية، على الحفاظ على نفسها، وانعزل الراديكاليون عن القوى العاملة، اكثر من اى وقت مضى فى تاريخ امريكا. ورغم ذلك لم تختف نتائج الحركة اليسارية تماما. بل كانت هناك محاولات من جانب اليسار الجديد، الذى تفادى النظرية، من اجل احياء الماركسية على نطاق ضيق، ولكن باعتبارها نشاطا أكاديميا مشروعا(٢).

ولقد انشغل الراديكاليون بقضايا طرحتها الظروف التاريخية الواقعية، التى اوجدتها طبيعة الماركسية. فقد انشغلوا بحقائق الحراك المهنى المزعوم، والمرونة الاسطورية المزعومة المنسوبة الى البناء الطبقي، وباختفاء تراث الاقطاع وثقافته، ومرونة العملية السياسية، وقدرة النسق المزدوج على ارضاء الراديكاليين واستيعاب

(1) Ibid., P. 219-222.
(2) Ibid., P. 22 - 223.

قضاياهم، وبالاعتقاد السائد بوجود أخلاق المساواة والديمقراطية وهو اعتقاد كان يمثل قيداً آخر على تقدم الحركة الاشتراكية فى امريكا[1].

فقد مثلت هذه العوامل فى رأى جرامشى «اضفاء للطابع الامريكى» Americanization باعتباره البديل الايديولوجي المتميز عن الاشتراكية فى ذلك الوقت. اما لاسلت Laslett فقد توصل – اتفاقا مع جرامشى وتعديلا لرأيه – الى أن مثل الحضارة البورجوازية – كالفردية والملكية الخاصة والاقتصاد الحر وغير ذلك – سادت كل أنحاء المجتمع، وصبغته بطابعها. واضاف ماركيوز الى هذا ان وسائل الاعلام ، وتزايد انشطة الفراغ، والثراء النسبى، ظواهر اخرى ادت الى رضا الجماهير «التلقائى» بالرأسمالية – الى جانب ان الحربين العالميتين، ومكاسب الامبريالية، كانت عوامل افادت القطاعات المتميزة من القوى العاملة[2].

فقد كان هناك مزيج من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والايديولوجية، شكل مجتمعا غير ثورى، وعاق وجود تراث اشتراكى قوى فى الولايات المتحدة. وهناك مبررات كثيرة للاعتقاد بأن هذه العوامل مثلت دائما – – مشكلة حرجة امام الاشتراكيين فى امريكا، وامام وجود حركة راديكالية فعالة[3].

ولهذا ، فما اخفق فيه اليسار الجديد لكى يستمر فى عملية تحديد ذاته، هو التمتع بنوع ما من الوعى الاشتراكى القادر على التحدى المباشر للتفوق الفكرى والخلقى القائم، من جانب الليبرالية. ولم يستطيع ان يفتت الاجماع او الاتفاق الايديولوجى الحاضر، وذلك من اجل ألا يقوم بحركة تنظيم وحشد لمن نبذهم

(1) Ibid., P. 226.
(2) Ibid., P. 226 - 227.
(3) Ibid., P. 227.

المجتمع، او من يرفضون النسق فحسب، بل اذا أراد حشد من اعتنقوا الايديولوجيا السائدة حينئذٍ. فالفجوة القائمة بين الايديولوجيا والواقع، تحتاج الى التعبير عنها فى نظرية ورؤية بديلة، ترفض محاولة الاكتفاء بالأوضاع الاجتماعية القائمة. ولهذا، لم يكن كافياً أن يوجد فى الولايات المتحدة اساس عملى فقط للحركة الاشتراكية المنشودة في ذلك الوقت، بل لزم ان يوجد لها أساس فكرى ايضا فالمفهوم الرئيسى لليسار الجديد، كان هو السيطرة الشعبية اى « ديمقراطية المشاركة» ولكن تطور الحركة الاشتراكية،تحدد بظروف مثل الانتشار العالمى للرأسمالية الامريكية، وظهور التمرد الزنجى الغائب عن اعين الراديكاليين الجدد وقتئذٍ. ويمكن القول أن اساس العمل من اجل ايجاد حركة اشتراكية،كان قائماً فى الولايات المتحدة. فميل النسق الى كبت الافراد، ميل فطرى كامن فيه. و«اليسار الجديد» كان حركة حقيقية لاعرضية. وكان نتاجاً، استمر فى افراز الحاجة الى الاطاحة به من جانب ضحاياه(١).

وأخيراً، فان مختلف الأشكال المستقبلية التى راود البعض أمل فى أن تتخذها سياسة اليسار الجديدة، لم يكن من السهل تحديدها مسبقا لأنها اعتمدت على امكانات التعبير الملائم عن الذات التى أُتاحها الواقع الاجتماعى المتطور، والذى كان واقعا احتمالياً أساسا، لم يسهل التنبؤ به مسبقا(٢).

وهناك من رأوا ان عدم تحديد سياسة اليسار الجديد، كان مخيباً للامال. ولكن المهتمين بالعملية والتغير يفهمون هذه المشكلة جيدا. فالثورة يقوم بها فحسب رجال ونساء رافضون لليقين، ويتمتعون بروح التجريب، وبنظرة فلسفية خيالية. اى يقوم بها رجال ونساء يعيشون الثورة فى حياتهم اليومية، ويعيدون تحديد ادوارهم

---

(1) Ronald Aronson & J. Cowley in: Arthur Lothstein.. Op. Cit., P. 44.
(2) Ibid., P. 22.

بشكل مستمر، باعتبارهم فاعلين سياسيين، في سياق تجربة اجتماعية مستمرة.

وهؤلاء كان من اللازم أن تسيطر عليهم،عاطفة بناء ما سمى حينئذ المجتمع الاشتراكي الحي. فلا يقوم بالثورة رجال ونساء منعزلون عن مجال العملية والابداع، بسبب التغطرس الايديولوجي، او الاساليب الرفيعة للحياة عند الطبقة البورجوازية[١].

ورغم اعتراف اليساريين الجدد بأن هناك عوامل اجتماعية واقتصادية تعوق الاصلاح عن حل المشكلات فقد رأوا أنه لابد أن يصاحب التحرر على هذه الجبهات تحرر على مستوى الاشخاص. فاخفاق الثورات السابقة، كان مرجعه انفصال التحرر على المستوى الاجتماعي ، عن التحرر على مستوى الفرد والجماعات الفعلية، التي يكون مرتبطاً بها بشكل مباشر. فلو تحدثنا عن الثورة فلا معنى لما نقول، ان لم نؤكد شكلا معينا من التلاحم والواقع الخارجي.

ومع هذا، فان لم يحرر الفرد نفسه بجهده الذاتي فلن يحرره الآخرون، فالفرد لايذوب في الجمع بل ينمو من خلاله[٢].

* * *

---

(1) Ibid., P. 22 23.

(2) Daphn Stathan, Radicals in Social Work. .... Op.Cit., P. 18-19.

خاتمة وتعقيب:

اتضح من العرض السابق لحركة اليسار الجديد بعض القضايا الرئيسية التى لابد من التنويه بها هنا. فقد شهد اليسار الجديد اكثر عهوده تنظيما وتبلورا فى الستينيات، حيث اتخذت الحركة اليسارية طابعا منظما والتفت حول نسق فكرى متكامل الى حد كبير بالمقارنة الى اليسار القديم. وكانت العوامل الداعية الى ظهور هذه الحركة عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وفكرية، سادت فى الدول التى شهدت ظهورها، وفى دول العالم على العموم. ولكن أبرز العوامل التى أثرت فى نشأة اليسار الجديد هى تلك التى سادت فى الولايات المتحدة خلال حقبة الستينيات، والصراع بينها وبين ما سمى فى ذلك الوقت الاتحاد السوفيتى. فقد اتضح للشباب الامريكى اليسارى - بوجه خاص - ان هناك تعارضا شديدا بين المثل الانسانية والواقع الاجتماعى السائد.

أما محاولة اليسار الجديد لتحديد الطبقة الاجتماعية التى تمثل عاملا للتغير التاريخى، فقد تراوح بين اهتمامه بالزنوج تارة وبالطبقة العاملة تارة أخرى وبطبقة المفكرين تارة ثالثة. وكان السبب فى هذا التردد من جانب اليسار الجديد، شعوره بأن «النسق القائم» يحاول بصفة دائمة ان يستقطب «عامل التغير التاريخى» الذى قد يسهم بدور ما فى احداث التغير. يضاف الى هذا ان بعض عوامل التغير التاريخى هذه - مثل الزنوج - لم تكن على قدر من التنظيم والوعى او حتى الاهتمام بحركة اليسار الجديد، يمكنها من الاسهام فى القيام بالدور المنوط بها. ويحق ان نذكر ايضا ان الافتقار الى الوسيلة الاقتصادية والسياسية كان عاملا أسهم فى الحد الى درجة كبيرة من فاعلية بعض هذه الطبقات فى احداث التغير المنشود. ومن المعلوم ان الرغبة فى تغيير «بناء القوة الشامل» فى المجتمع كان هدفا رئيسيا لليسار الجديد. وليس المقصود هنا بناء القوة السياسية فحسب، بل القوة بمختلف

صورها ومجالاتها. فكان اليسار الجديد يرى ان القوة المعاصرة اتخذت صورا عديدة، فكرية وسياسية واقتصادية وبيروقراطية أو تنظيمية ، خلقت حالة من الاغتراب عند من تمارس عليهم. كما أن الكيفية التى توزع بها هذه القوة، والتفاوت الشديد بين طبقات المجتمع فى التمتع بها، كان عاملا اخر فى حالة الاغتراب ومظهرا من مظاهرها.

وبناءاً على ما سبق جاء الموقف النظرى لليسار الجديد من بعض الاتجاهات النظرية موقفا يهدف الى استخلاص امكانات التحرر منها واستبعاد امكانات اخرى تؤدى الى الحد من حرية الانسان فى السيطرة على مصيره. ففى تناوله للماركسية، أراد اليسار الجديد احياء الطابع اليوتوبى لها، وان كان بعض مفكريه يرى انها نظرية محافظة ونسقية وخاصة الكتابات الاخيرة لماركس. كما رفض اليسار الجديد الوظيفية تماما باعتبارها تعبيرا فكريا عن المجتمع الرأسمالى. وقد اهتم اليسار الجديد بأن يتضمن التحليل الاقتصادى للرأسمالية أفكاراً تحررية مثل فكرة «الصراع» و «توزيع القوة» و «البحث الاقتصادى المتعدد المداخل» او الذى يتناول البناء الاجتماعى بأكمله. وهى الافكار التى ينأى عن تناولها الفكر السوسيولوجى البورجوازى بوجه عام والاقتصاد الكلاسيكى بوجه خاص.

لكن البديل النظرى والمنهجى وحتى العملى عند اليسار الجديد انبثق من تلك الافكار التى ساقها علماء مدرسة فرانكفورت لعلم الاجتماع النقدى. فقد رفض هؤلاء ما يطلق عليه «الوضعية» أو «النظرية التقليدية» التى قامت اساسا على غرار نموذج النظرية السائدة فى العلم الطبيعى، بهدف تفسير الواقع الاجتماعى السائد وتغييره، ولكنها مالبثت ان تحولت الى ايديولوجيا محافظة. كما رفضوا الفكرة المنهجية القائلة بضرورة الفصل بين الذات والموضوع، حيث أنها فكرة منبثقة من مبدأ العقلانية الفكرية والفنية الجامدة التى سيطرت على كل نواحى الحياة فى المجتمع البورجوازى. ومن ثم نادى علماء مدرسة فرانكفورت بما يسمى «النظرية

النقدية» التى تستند أساساً إلى المادية التاريخية والتى ترى أن نظرية علم الاجتماع ومنهجه ونتائجه يجب أن تختلف تماما عما هو سائد فى العلم الطبيعى. والسبب وراء هذا ان الحياة الاجتماعية ذاتها ذات طابع انسانى خاص يستلزم منا مراجعة افكارنا النظرية والمنهجية، حتى نستطيع «فهم» هذه الحياة الاجتماعية «وتغييرها» لا الاكتفاء بتفسيرها بعد التسليم بشرعيتها. والحقيقة ان علماء النظرية النقدية بوجه عام يسلمون بأن للبحث الاجتماعى طبيعة معينة وفلسفة خاصة، كما أن هناك علاقة معقدة بين علم الاجتماع والواقع الاجتماعى، وهى علاقة تتفاوت درجة ونوعا وهدفا، بين أنصار الفكر الوضعى او اصحاب النظرية التقليدية، وأنصار الفكر النقدى، او اصحاب «النظرية النقدية للمجتمع». كما يؤكد علماء النظرية النقدية حقيقة هامة وهى عدم ضرورة التسليم بالفكر السائد، حتى لو كان ماركسيا، تسليما مطلقا. فصدق المعرفة هو صدق نسبى، نابع من واقع اجتماعى معين ذى طابع خاص. وكان ابرز ماتميزت به مدرسة فرانكفورت هو تأكيدها على الدور الايجابى والنقدى الذى يجب ان يقوم به علم الاجتماع فى هذا العصر. فهى تسلم بأنه من الممكن ان ينطلق الفكر النقدى من بعض المسلمات الفكرية المسبقة التى نرى الواقع الاجتماعى من خلالها، بشرط ان تتصل هذه المسلمات «بواقع البناء الاجتماعى» كله، وان يكون اصحاب هذا الفكر مدركين ان هناك علاقة متبادلة بين نسقهم الفكرى والواقع الاجتماعى. فهذا هو ما يثرى علم الاجتماع ويضفى عليه طابعا سياسيا، ويجعل منه عاملا فى تغيير المجتمع الانسانى. واذا كانت هناك كلمة اخيرة بصدد تقييم اليسار الجديد وفكره النظرى المتمثل فى النظرية النقدية فإنما يمكن القول ان هذه الحركة السياسية والفكرية فى علم الاجتماع قد جاءت تعبيرا مناقضا لحضارة عقلانية وعلمانية فى كل ابعادها. ولهذا فقد جاءت الافكار النظرية المناهضة لهذه الحضارة افكارا علمانية ويوتوبية مطلقة وان كانت تحمل طابعا انسانيا وهذا ما سيتضح بالتفصيل فى النتائج العامة التى تم التوصل اليها من معالجة الاتجاه النقدى الراديكالى فى النظرية السوسيولوجية.

الفصل الثامن

النتائج العامة

الفصل الثامن

النتائج العامة

أولا : علم الاجتماع المعاصر . نظرياً وتطبيقياً

ثانيا : خصائص المجتمع المتقدم والنامى : مقارنة

ثالثا : العلاقة بين علم الاجتماع والمجتمع.

رابعا : دعاوى النقد الراديكالى وحالة المجتمع النامى.

أ - قضية تغيير المجتمع

ب - الاشتغال بعلم الاجتماع.

الفصل الثامن

النتائج العامة

تمثل الفصول السابقة عرضا منظما للتراث المتعلق بالتيار النقدى الراديكالى فى علم االاجتماع المعاصر، ويحين الوقت الآن لاستخلاص مجموعة من النتائج التى أسفر عنها التناول السابق لهذا التراث.

ويمكن تقسيم هذه النتائج الى أربع فئات: الاولى تتصل بعلم الاجتماع المعاصر، موضوعا ونظرية ومنهجا، والثانية تتصل بخصائص المجتمع الذى يوجد فيه العلم، والثالثة تدور حول العلاقة بين علم الاجتماع المعاصر والمجتمع الذى يوجد فيه. أما الرابعة فتدور حول ملاءمة القضايا التى نادى بها الراديكاليون، وصلتها بالواقع الاجتماعى فى المجتمع النامى.

أولا : علم الاجتماع المعاصر : نظرياً وتطبيقياً.

١ - إن أول ما ينبغى الالتفات اليه هو أن طبيعة موضوع علم الاجتماع تؤدى الى غموض المفهومات السائدة فيه. فعالم الاجتماع يدرس ظاهرة هو جزء منها وتتسم مكونات الظاهرة الاجتماعية بالتعقيد والتنوع الشديد، وباختلاف الاهمية النسبية لأى من هذه المكونات تبعا لاختلاف الزمان والمكان. ومما يدعم هذا التنوع والتعقيد والاختلاف ان عنصر الارادة الواعية أو التى تعبر عن «الامتثال للضغوط» فحسب - يعنى ان الظاهرة الاجتماعية لا تتخذ صورة جامدة، يسيطر عليها طابع عقلانى أو عاطفى فحسب فى كل مرة تحدث فيها. وهذا ما يخلق أمامنا صعوبة كبرى فى التنبؤ بمسارها وتكوينها وتطورها.

ومن الضرورى ايضا، عند النظر الى الظاهرة الاجتماعية، ان نضع فى اعتبارنا

فكرتين اساسيتين : العمومية والتفرد. وتعنى الفكرة الأولى أن للظاهرة الاجتماعية عموما بعض الخصائص والسمات المشتركة أو العامة التى تتوافر الى حد كبير فى ظاهرة اجتماعية بالذات. ولكن هذا لايعنى تجاهل خاصية التفرد المميزة للظاهرة الاجتماعية. فهى وان كانت تتسم بخصائص عامة، إلا أن تميزها وتفردها ينبع من علاقتها بـ «كل» أو «سياق اجتماعى اشمل» يضفى عليها طابعا مميزا و «معنى» محددا. وأخيرا فلكى تدرس الظاهرة الاجتماعية، يجب أن يتضمن تعريفنا لمجالها أبعادا كثيرة نستطيع تصنيفها طبقا لموضوع اهتمامنا، مثل الابعاد الداخلية والخارجية، الفردية والجمعية، المجتمعية والتاريخية، المادية واللامادية، الآلية والارادية. . الخ، وبعد هذا ، تكون المهمة الاساسية هى تحديد الطبيعة التى تنتمى اليها أبعاد ظاهرة اجتماعية بالذات والاهمية النسبية لكل منها فى موقف محدد.

٢ - وفيما يتصل بالجانب النظرى فى علم الاجتماع، يمكن القول ان اقصى مراحل النضج النظرى فى هذا العلم، يمكن ان نطلق عليها اسم «القضايا النظرية» أو «الموجهات النظرية». فهو علم لايستطيع ان يزعم عن ثقة انه استطاع التوصل الى نظرية سوسيولوجية تتسم بخصائص النظرية العلمية، وباحتوائها على جانب آخر يتخطى العلم وهو «القيم الانسانية العليا» مثل الحرية والمساواة والعدالة. ويعتقد الباحث انه لم يأت ذلك الوقت الذى صاغ فيه عالم الاجتماع نظرية تجمع بين العنصرين السابقين. فلو تحولت الظاهرة الاجتماعية ، بشكل مصطنع، الى ظاهرة رشيدة تماما، نتيجة للتقنين المادى للحياة الاجتماعية، أو للضغوط السياسية الصفوية أو الايديولوجية والاعلامية، او حتى نتيجة للممارسات العلمية، فلن نستطيع أن نصفها بأنها ظاهرة اجتماعية. فهنا ينتفى منها عنصر القيمة والمعنى. والحقيقة انها لن تتحول الى الرشد التام مهما كانت الضغوط القائمة. بل ولن نكون زاعمين انه كلما

ازدادت هذه الضغوط - أو بعضها - اتجهت الظاهرة الاجتماعية- حتى فى الخفاء - الى مزيد من الارادة والقيمة والرغبة فى التحرر من الضغط الواقع. فجوهر الظاهرة الاجتماعية، التى هى موضوع دراسة علم الاجتماع، والبؤرة التى تنصب عليها محاولة صياغة النظرية دون نجاح ، هو احتواؤها أساساً على القيمة والمعنى وان اقترنا بالعقلانية.

فهل نستطيع بعد ذلك ان نزعم وجود نظرية سوسيولوجية على غرار نظريات العلم الطبيعى؟ الحقيقة انه لو وجدت هذه النظرية، فاما أن تكون نظرية علمية بعيدة عن موضوع دراستها، اى تكون نظرية صورية تسير على هدى النموذج العلمى البحت، او تكون الظاهرة الاجتماعية، قد اصبحت «ظاهرة طبيعية» فى صورتها وجوهرها. وهذا مالن يكون أبدا ، مهما بلغت درجة الرشد والترشيد فى الحياة الاجتماعية للانسان.

وإذا فحصنا القضايا النظرية الواردة فى علم الاجتماع حتى الآن، يمكن القول ان اصحابها لم يستطيعوا ان بفصلوا ما اكتسبوه من أفكار مسبقة ومعتقدات، عما يريدون التوصل اليه من معرفة علمية بالحياة الاجتماعية، او حتى عما توصلوا اليه بالفعل. تلك هى الحال رغم أن بعضهم اتجه الى مناهج بديلة للمنهج التجريبى مثل المنهج الفينومينولوجى أو حتى منهج الفهم - ان صح هذا التعبير.

٣ - لوسلمنا بأن جوهر الظاهرة الاجتماعية اساساً. ، هو القيم والمعانى الانسانية العليا، وغم تشخصها فى بعض الصور المادية، نستطيع القول ان كل ما جاء من نظريات، أو قضايا نظرية - بمعنى أصح - لم يكن ينصب على هذه الجوانب الاساسية المطلقة من الظاهرة الاجتماعية . فهذه القيم الانسانية العليا تحتاج الى معالجة علمية تستند اساسا الى فهم تاريخى واجتماعى وفلسفى

شامل للتجربة الانسانية. وهذا مالم يتوافر في الأفكار النظرية التى وردت لمعالجة الجانب القيمى من الظاهرة الاجتماعية. فكل ما يطلق عليه «جانب قيمى انسانى» فى هذه الافكار النظرية، لايعدو كونه «فكرة ايديولوجية صفوية» يسلم بها عالم الاجتماع مسبقاً، ويحاول الدفاع عنها، حاشداً كل ادلته النظرية والامبيريقية وأدواته المنهجية. فهى «افكار نظرية ذات طابع قيمى» وليست «معالجة للقيم الانسانية العليا واللاتاريخية» مثل العدالة والحرية والمساواة.

٤ - وبناء على هذا، فان جانبا كبيرا مما يطلق عليه «النظرية السوسيولوجية» ليس الا مجموعة من القضايا النظرية المجردة، التى تحتوى اساسا على بعض التصورات المسبقة والعامة حول المجتمع، وهى تصورات تصف المجتمع قبل ان تدرسه بالفعل. فالوظيفية مثلا تستند الى فكرة النظام والاستقرار والتوازن وتغفل جوانب التغيير والقوة وغير ذلك. اما الماركسية فترى ان تاريخ المجتمع الانسانى هو تاريخ الصراع، وتغفل جوانب اخرى لاتتفق مع فكرتها الرئيسية. ولكن هذه النظريات لاتتأسس فقط لمجرد اعتقاد اصحابها فى فكرة مسبقة، بل نتيجة لمراحل تاريخية، أو ضغوط خارجية وداخلية يمر بها المجتمع، أو لظروف اجتماعية متنوعة يحياها عالم الاجتماع ذاته، مثل مكانته بالنسبة لمختلف الشرائح الاجتماعية.

إن هذين التيارين النظريين لم يتمكنا من تحقيق التوازن الايجابى بين المجال الفردى والمجال الجمعى، بين الحرية والضبط، بين الفكر والواقع، وبين جوانب أخرى عديدة من الحياة الاجتماعية. ولهذا فهما لم يبلغا بعد حتى مجرد مرحلة «الوصف الدقيق» للمجتمع الذى انبثقا منه، فكيف نعتمدهما اساسا فى تفسير الواقع الاجتماعى فى مجتمع له بناء اجتماعى مختلف عن

البناء الاجتماعى الذى ظهرت فيه النظريتان السابقتان، مثل مجتمعنا على سبيل المثال؟

ولاتحتوى أية نظرية من النظريتين المذكورتين على «قضايا علمية» بالمعنى الدقيق للكلمة، ولاتحتوى على «القيم الانسانية العليا» التى تمثل جانبا رئيسيا من النضال الانسانى عبر العصور. فهى - فى رأى الباحث - لاتنتمى الى المعرفة الاجتماعية أو المعرفة العلمية الدقيقة . كما أن أية نظرية منهما - وان قصد منها اصحابها الحفاظ على وضع قائم أو هدمه - لم تستطع ان تخفى النقيض الفكرى الواقعى للدعاوى التى ساقتها. فالوظيفية لم تستطع اخفاء التناقص داخل المجتمع، والماركسية لم تستطع اخفاء ميل النسق الاجتماعى الى تجديد نفسه، والى تعديل بنائه حتى يستمر فى الوجود.

٥ - أدى احتذاء كثير من علماء الاجتماع لنموذج العلم الطبيعى، الى سيادة النزعة المنهجية المسماه بـ «الامبيريقية» فى علم الاجتماع. وهذه النزعة المنهجية، إنما تستند الى بعض المسلمات الايديولوجية والعلمية التى تدعم الاتجاه المحافظ فى علم الاجتماع، وتشوه حقيقة الواقع الاجتماعى، باعتباره واقعا مدروسا ومعاشا من جانب علماء الاجتماع. فالامبيريقية تعتبر هذا الواقع، ظاهرة طبيعية تصلح للدراسة العلمية، اى انها تعتبره «شيئا». وهى تستخدم منطق الاستقراء والاستنتاج فى التوصل الى الأحكام النظرية العامة، وتكتفى بدراسة الظاهرة الاجتماعية من «الخارج» وفى حد ذاتها ، بعيدا عن البناء الاجتماعى الاشمل الذى يضمها. وهى تعتنق التعريف المحافظ او الذى تقدمه «الصفوة المسيطرة» للواقع الاجتماعى، حيث ان الصفوة هى التى تقدم للامبيريقيين مختلف انواع الدعم المادى والفنى والبيروقراطى - ان صح هذا التعبير.

ونظراً لأن الامبيريقية هى نتاج لفكر اجتماعى يعتبر الواقع القائم محور الاهتمام والدراسة والتفسير، فانما تنسحب عليها الاتهامات التى وجهت الى التيارين النظريين الكبيرين فى علم الاجتماع. «فالامبيريقية التجزيئية»، نزعة تفتت الظاهرة الاجتماعية، وتفصلها عن البناء الاجتماعى الكلى، وتجردها من البعد التاريخى، وتضفى طابعا شيئيا وكميا على جوانبها الكيفية، وتعفى الدارسين من الاهتمام بـ «معنى» ما يدرسونه.

٦ - وتتفق الامبيريقية اساسا مع نوع معين من البناء الاجتماعى وصل الى مرحلة الضبط والعقلانية فى مختلف مجالات الحياة، تجعل الافراد الذين يعيشون فى ظله - سواء كانوا من عامة الناس او المتخصصين - يعتقدون انه من الممكن السيطرة على مسار الحياة الاجتماعية بوجه عام - والآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير المرغوبة بوجه خاص - من خلال تبنى نزعة منهجية ثبتت فائدتها فى وصف الظواهر الفيزيقية و ما شابهها، فضلا عن تشخيصها وتفسيرها ومحاولة السيطرة عليها. ورغم هذا فان علماء الاجتماع فى دول العالم النامى قد نقلوا الامبيريقية الى دراساتهم السوسيولوجية، وتجاهلوا ان النباء الاجتماعى الذى نشأت فيه الامبيريقية السوسيولوجية، يختلف اختلافا كبيرا عن البناء الاجتماعى الذى يعيشون فى ظله، اختلافا فكريا وتاريخيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. ويكفى القول انه مما يحد من انتشار العقلانية فى دول العالم النامى، وهى نزعة فكرية تمثل الامبيريقية نتاجا لها، وجود تراث اجتماعى وفكرى وتاريخى وسياسى، يؤكد على قيم ثقافية تخفف من وطأة العقلانية الجامدة، وآثارها السلبية على حياة الانسان فى المجتمع. وليس معنى ما سبق ان الامبيريقية قد أفلحت تماما فى فهم مشكلات الواقع الاجتماعى الغربى واحتوائها، بل انها مثلت نزعة منهجية أحادية الجانب ودوجماطيقية

المحتوى، عجزت عن فهم بناء اجتماعى متقدم يتسم ايضا بأنه بناء عقلانى تكنولوجى، احادى الجانب.

إن ما يتلاءم مع واقع مجتمعات العالم النامى «بالذات» ،بل ومجتمعات العالم المتقدم، هو ذلك الفكر المنهجى الذى يجعل هدفه الاساسى على الاقل فى المرحلة الراهنة من تطور علم الاجتماع هو «الوصف الدقيق والشامل» للواقع الاجتماعى، انطلاقا من منظور متعدد الأبعاد، يستوعب الجوانب المختلفة لهذا الواقع، عقلانية أو غير عقلانية، مادية أو غير مادية. وما الى ذلك من جوانب. وتأتى بعد مرحلة الوصف السابقة مراحل اخرى فى فهم الظاهرة الاجتماعية، شريطة ان تأخذ فى اعتبارها الوسيلة الملائمة «للطابع الانسانى» لهذه الظاهرة و«للهدف الانسانى» الذى تتم الدراسة من اجله. فيجب ألا يتطلع الفكر المنهجى الى تبنى النزعة التجريبية قبل ان ينجز مرحلة «الوصف الدقيق» للبناء الاجتماعى، بشرط أن يكون وصفا نقديا» يتضمن امكانات التغيير الجذرى والشامل للواقع السائد، مما يغنى عن الانغماس فى تحديد علاقات سببية جزئية بين بعض المتغيرات. فالأخيرة تمثل أعراضا سطحية لجوهر أساسى قائم هو البناء الاجتماعى الضارب بجذوره فى التاريخ.

٧ - ويعتقد المرء ان هناك نوعا من الخلط والازدواج فى تحديد علماء الاجتماع للامبيريقية. فمنهم من يرى انها نزعة مثيودولوجية - لامجرد منهج- يمكن دراسة الواقع من خلالها. ومنهم من يرى أنها أحد المناهج المستخدمة فى دراسة هذا الواقع، ولهذا فهناك مناهج اخرى بجانبها مثل المنهج التاريخى، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفى. وبناءاً على هذا يعتقد المؤلف انه من الضرورى أن يحدد علماء الاجتماع بالضبط ما الذى تدرسه الامبيريقية، هل هو «الوقائع» الحاضرة أو الاحداث الماضية؟ ام أنها تدرس «الاوصاف الكيفية» لهذه الوقائع

والاحداث؟ فلو كانت تدرس «الوقائع» الحاضرة وحدها استنادا الى فكرة القابلية للقياس والتجريب والمقارنة، فانها تتجاهل ان الوقائع الماضية يمكن ان تتمتع بهذه القابلية ايضا،واذا مادرست الاحداث الحاضرة والماضية، بهدف الوصف اوالمقارنة او حتى التجريب، فلا تكون هناك حاجة عندئذ الى القول بوجود مناهج اخرى بجانبها مثل المنهج التاريخى او الوصفى او المقارن. بل نستطيع القول ان هناك نزعة منهجية واحدة هى «الامبيريقية» التى تتفاوت فى درجة شمولها المنهجى للواقع المدروس. ويتمثل المستوى الاول من الشمول المنهجى فى البدء بوصف الوقائع القابلة للقياس – او مقارنتها او اجراء التجارب، فى الحاضر او الماضى – باعتبارها حقائق جزئية مستقلة عن البناء الاجتماعى الاشمل الذى يضمها. اما المستوى الثانى، فيبدو فى القيام بعملية الوصف وأو المقارنة أو اجراء التجارب، مع اخذ البناء الاجتماعى فى الاعتبار عند القيام بأية محاولة من هذه المحاولات. لذا تتحول تلك المناهج المعروفة بالمنهج التاريخى، والمنهج الوصفى، والمنهج المقارن الى مجرد منظورات متعددة تستخدمها نزعة منهجية واحدة انطلاقا من بعض المعايير العلمية والايديولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة السائدة بين رابطة العلماء، أو فى المجتمع ككل.

ومن النتائج المترتبة على تحديد الافكار المنهجية السائدة فى علم الاجتماع ووضوحها ، اختفاء الثنائيات الغامضة، مثل تلك الثنائية القائلة بوجود منهج كمى وآخر كيفى على سبيل المثال. فالكم والكيف «جانبان» مترابطان من الظاهرة الاجتماعية ، وان اكد كثير من علماء الاجتماع انفصالهما على مستوى التفكير النظرى. ومعنى هذا انه ينبغى ألا نخلط المسائل التى تتصل

بالظاهرة الاجتماعية، بتلك التى تتصل بالاجراءات المنهجية المستخدمة فى دراستها. وهذا يؤدى فى نهاية الأمر الى توسيع مفهوم الامبيريقية بحيث تدرس الجانبين الكمي والكيفى من الظاهرة الاجتماعية باستخدام طرائق واساليب منهجية تتلاءم مع كل منهما، استمراراً ودينامية، ارتباطا واقعيا، وانفصالا تحليليا.

٨- ويترتب على ما سبق ان علماء الاجتماع يستطيعون التأكد من وجود نموذج منهجي واحد يسود فى العلم الطبيعى، وفى علم الاجتماع على السواء. ولكن الفارق فى تطبيق هذا النموذج فى علم الاجتماع يتمثل فى ضرورة دعمه بالعديد من المنظورات التاريخية او المقارنة اوغيرها التى تثريه، ومراعاة الجانب العام والجانب الفريد من الظاهرة المدروسة. فهى تدرس «باعتبارها كلا فى حد ذاتها» و«باعتبارها جزءا من كل بنائى شامل » فى ان واحد. ويراعى أيضا ان تستخدم الامبيريقية، والمنظورات المنهجية المعاونة لها، بطريقة تهدف اساسا الى دراسة المجتمع من اجل زيادة «الوعى الحقيقى» بين الجماهير بواقعهم الاجتماعى، لازيادة «معرفتهم العلمية » فحسب. ويبقى بعد ذلك ان تختار هذه الجماهير ما تراه من تغير اوضبط ، استنادا الى ارادتها الذاتية، لا الى أفكار علماء الاجتماع او تصورات الصفوة السياسية.

٩ - ويستطيع علماء الاجتماع التوصل الى نزعة منهجية ملائمة لتفسير الواقع الاجتماعى وتغييره، بالاهتمام الحقيقى بالنتائج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة على تبنى فكرة منهجية او اجراء منهجي معين. فعند ما يريدون نقل هذه الفكرة او هذا الاجراء من العلم الطبيعى الى مجال تخصصهم، يجب ان يدركوا تماما أن الأمر ليس تطبيقا او احتذاء آليا لهذه الفكرة المنهجية، او لذلك الاجراء المنهجى ، بل ان هناك بعض المتضمنات

الفكرية والعلمية التى تترتب على ذلك. وهنا يبرز أمامهم محكان لتقيم المنهج الذى يتبعونه فى دراستهم ، **الأول** : هو مطابقته للمنهج السائد فى العلم الطبيعى بكل أبعاده واجراءاته وأسسه. وهو منهج علّى أوسببى، يمثل ثمرة من ثمار العقلانية وعاملا من عوامل انتشارها فى وقت واحد. **والثانى**: هو مدى قدرة هذا المنهج على ايجاد نتائج عملية، اجتماعية وسياسية واقتصادية، تدعم الوضع الاجتماعى السائد او تزعزعه، بغض النظر عن احتذاء هذا المنهج للطابع العقلانى او لفكرة العلية.

والحقيقة أن كثيرا من علماء الاجتماع يهتمون بالمحك الاول عند تقييم المنهج الذى يستخدمونه. اما البعض الآخر - وخاصة فى دول العالم النامى - فلا يكلفون انفسهم عناء تحديد المحكات التى يستندون اليها فى اختيار نزعتهم المنهجية. وربما يرجع ذلك الى اكتفائهم بتطبيق الاساليب المنهجية السائدة فى علم الاجتماع، على دراسة مجتمعاتهم دون تمحيص أو نقد. وربما يعود ذلك الى خشيتهم من الخوض فى مسائل ايديولوجية وسياسية عندما يتعرضون لتناول هذا الجانب . كما انه فى بعض الاحيان يكون هؤلاء مقتنعين بالنتائج الجزئية لأبحاثهم المجراة بشكل تقليدى، ويتطلعون فقط الى أن يضع المسئولون عن السياسة الاجتماعية هذه النتائج المبعثرة موضع الاعتبار عند رسم برامجهم. فهم لايستطيعون بعد ان يتناولوا القضايا المنهجية تناولا نقديا قد يصل الى حد المطالبة بضرورة فهم البناء الاجتماعى ككل وتشخيصه ونقده، بدلا من تناول أشتاته الظاهرية والجزئية والمبعثرة انطلاقا من دعوى منهجية ايديولوجية، تهدف الى تزييف الحقيقة الاجتماعية امام من يعيشونها ، ومن يدرسونها، ومن يقرأون عنها. يضاف الى هذا، ان هناك عوامل اكثر الحاحا وأهمية من اعتناق منهج معين يرونها سببا اساسيا فى خلق بعض النتائج الاجتماعية والسياسية والفكرية. وهذه العوامل تتمثل فى «المناخ الاجتماعى الشامل» الذى يعيشون

فيه ويدرسونه ويصوغون «مايستطيعون» من افكار سوسيولوجية حوله. فلو وصل هذا المناخ الاجتماعى الشامل الى درجة معقولة من الحرية السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية، فانهم قد يأملون بعد ذلك فى تحقيق بعض النتائج العملية والفكرية ، عندما يتناولون «بعض القضايا الجزئية الى تتصل بالعلم»، منهجية كانت أو نظرية. «فايمان القائمين بالتطبيق» بالانسان فى المجتمع، وبحرياته الانسانية، سواء كان مفكرا او مواطنا عاديا، يؤدى الى انتشار مناخ اجتماعى انسانى منفتح فكريا وسياسيا، انفتاحا نابعا من تراثه الفكرى والخلقى.، وهذا المناخ هو الذى يسمح بالوضوح الفكرى، وبسط القضايا المجتمعية والفكرية أمام كل الشرائح الاجتماعية، من المتخصصين وغير المتخصصين، بطريقة تسمح بحرية فكرية يضبطها انتماء قومى نابع فى اساسه من «داخل المشتغلين بالحوار ومن هذه الحرية السائدة ذاتها». فكلما كان «المناخ العام للتنشئة» فى المجتمع يؤمن بحرية الانسان ووعيه، ازدادت الحرية التزاما بقضايا المجتمع، واصبح الوعى، وعياً تاريخياً مجتمعيا اصيلا. فلابد للفكر السوسيولوجى القومى الحر من بعض الضمانات التى تتمثل اساسا فى ضرورة ايمان «القائمين بالتطبيق» بحرية الانسان ووعيه وكرامته الانسانية. فكل هذا يسمح بوجود الفكر الابتكارى الذى ينتمى الى كل بنى الانسان فى المجتمع.

١٠ - وهناك نقطة أخرى جديرة بالاهتمام هنا. فعلم الاجتماع فى دول العالم النامى لم يصل بعد الى تلك الدرجة من النضج النظرى والمنهجى التى تتيح له ان يكون عاملا ذا اهمية فى صنع السياسة الاجتماعية. الى جانب ان الاخيرة لم تصل فى هذه الدول الى تلك الدرجة من التعقيد والتخصص وتقسيم العمل التى تجعلها بحاجة الى علماء الاجتماع - بين من تحتاج اليهم - فى صنع القرار. فما زالت دول العالم النامى فى طور «اشباع

الحاجات الاساسية للبقاء التى تمثل مرحلة أولى نحو مراحل الوصول الى دولة الرفاهية المتقدمة. وهكذا فبقدر ما استطاعت حضارة العلم والتكنولوجيا، او حضارة العقلانية ان تخلق «دولة الرفاهية» فى مجتمعات الغرب، اخفقت هذه الحضارة فى حل المشكلات الاجتماعية والانسانية لهذه الدولة. ومن ثم تحاول «دولة الرفاهية» الاستعانة بعلماء الاجتماع- وهم بشر فى المحل الاول - ليحلوا مشكلاتها الاجتماعية داخل اطار الدولة ذاتها، باعتار أنهم «متخصصون اكاديميون فى النظرية والمنهج». وخلاصة القول انه لو كان علماء الاجتماع فى دول الغرب يتعيشون من ممارسة علم الاجتماع فى مجتمعات تريد حل مشكلاتها الاجتماعية، فان علماء الاجتماع فى دول العالم النامى يتعيشون من ممارسة علم الاجتماع باعتبار أنه «فى غالب الأمر» تخصص أكاديمى جديد، يخلق أجيالا من الدراسين الذين لايعملون فى مهن تتصل من قريب أو بعيد بصنع السياسة الاجتماعية. وعلى أية حال فلا يكفى ان يهتم علماء الاجتماع وحدهم بالسياسة الاجتماعية، بل يجب أن تضطلع جماهير العالم النامى بدورها العريض والشامل فى هذا الشأن ، على أن يكون ذلك الاهتمام نابعا من شعور ذاتى بالانتماء لقضاء الوجود الاجتماعى ومشكلاته الظاهرة للعيان.

١١ - ويترتب على هذا، انه ليس غريبا أن ترتبط الامبيريقية أو غيرها بقضايا السياسة الاجتماعية. ولكن يجب ألا ترتبط بمصالح الاجهزة الحاكمة، أو بالاهتمامات الاكاديمية للمتخصصين فقط. ومعنى هذا أن المضمون السياسى للمنهج أمر ضرورى يعطيه قدرا ملائما من التأثير والفاعلية على المستوى الفكرى والمستوى الواقعى. وهنا لابد أن يحدد عالم الاجتماع الهدف الذى ينشده من وراء الاهتمام بالسياسة، والشرائح الاجتماعية التى يتولى التعبير عن قضاياها، وأن يتصور النتائج العملية والفكرية المترتبة على

المزج بين المنهج العلمى والسياسة، سواء اتصلت هذه النتائج بالجماهير او بالصفوة الحاكمة. ويمكن القول بان اقتصار علماء الاجتماع فى دول العالم النامى بوجه خاص على ممارسة الامبيريقية باعتبارها نزعة منهجية تخلو من المضمون العملى الموجه نحو مصالح الجماهير، سوف يؤدى الى نتائج سلبية بالنسبة للعلم والمجتمع على السواء. فلن يأخذ هؤلاء فى اعتبارهم مسألة التفرد التاريخى والطبيعة الخاصة المميزة للحياة الاجتماعية فى دول العالم النامى، وهذا ما يحرم الامبيريقية السوسيولوجية من تطوير مسلماتها وأسسها، وتعديلها بصورة تتيح لها نظرة أكثر «صدقا وفاعلية».

ولا يفوتنا أن نؤكد أن أية ممارسة علمية، منهجية كانت أو نظرية، يجب ان ترتبط بواقع المجتمع النامى، لأننا لسنا بحاجة الى الخوض فى مناقشات أكاديمية عقيمة تمثل نوعا من «الترف العلمى» الذى لايتلاءم مع ظروف هذا المجتمع.

ثانيا خصائص المجتمع المتقدم والنامى : مقارنة.

١ -من الضرورى أن نقدم تصنيفا بسيطا للمجتمعات المعاصرة قبل أن نعالج الخصائص التى يتمز بها المجتمع المعاصر الذى يشهد مرحلة معينة من تطور علم الاجتماع. فمن المعروف ان هناك ما يسمى بالمجتمعات المتقدمة الرأسمالية وذات التوجه الاقتصادى المختلط ودول العالم النامى. وهذا التصنيف قائم على بعض الاعتبارات التى تبدو معقدة اذا نظرنا اليها من جانب، وأقل تعقيدا اذا نظرنا اليها من جانب آخر. ولكن يجب ألا نعتقد ان لكل فئة من المجتمعات التى يشملها هذا التصنيف خصائص صارمة لاتوجد فى فئة غيرها. وينبغى ألا نطلق على مجتمع معين، أو أحد أنساقه الفرعية، أنه مجتمع ذو

توجه مختلط او رأسمالي أو غير ذلك لمجرد أن هناك تشابها بين خصائصه، وخصائص اى نوع من هذه المجتمعات. فهذا التصنيف يمثل نموذجا مثاليا قد لايتحق بالضرورة فى كل الحالات التى نريد تطبيقه فيها على طائفة معينة من المجتمعات. فقد تتمتع بعض مجتمنعات العالم النامى مثلا ببعض الخصائص البنائية التى قد تجدها فى المجتمع الرأسمالى او ما أطلق عليه قبل ذلك المجتمع الاشتراكى. ولكن ليس صحيحا أو ضروريا ان نصفها بالانتماء الى معسكر معين. وهذا هو ما نطلق عليه صفة «الخصوصية التاريخية».

٢ - نستنتج مما سبق ان هناك اختلافا بين الخصائص البنائية العامة المميزة لكل فئة من فئات التصنيف السابق،. ويلزم لنا أن نحدد هذه الخصائص البنائية العامة، باعتبار أن هذا يمثل مرحلة ضرورية للانتقال بعد ذلك الى كشف العلاقة بين هذه الخصائص، وظهور علم الاجتماع وتطوره على نحو معين فى هذه المجتمعات. وسوف نعالج باختصار الخصائص المشتركة المميزة للكتلتين الرأسمالية القائمة والاشتراكية المنقضية، تلك التى اتصلت بوجه خاص بمسيرة علم الاجتماع هناك.

٣ - أدت الثورات العلمية والصناعية والسياسية الى تغيرات هائلة فى المجتمعات الرأسمالية، والاشتراكية الاخذة الآن فى التحول نحو الرأسمالية بوجه خاص. وكان من أبرز هذه التغيرات التحول الشديد عن التراث الدينى والخلقى الذى ساد طويلا، الى تراث علمانى عقلانى يقدس الواقع السائد، ويرفض أفكار اللاهوت. واصبحت هذه المجتمعات ترى فى العلم او التكنولوجيا او الواقع المادى، البديل المشخص للتراث الدينى والخلقى القديم الذى لم يستطع ان يحقق لها - فى رأى صفوتها وشعوبها - ماتنشده من تقدم. وبمرور الوقت، حققت هذه المجتمعات درجة ملحوظة من الرشد والترشيد فى مختلف

المجالات، الى أن اصبح فيها كل من العلم والتكنولوجيا والتقدم المادى، سيدا يتحكم فى مصير الشعوب فى هذه المجتمعات فى الداخل والخارج.

وكان ضروريا ان يترتب على نمو العلم والتكنولوجيا فى مجالات كثيرة، بعض مشكلات الوجود الاجتماعى الكبرى، مثل الفقر والمرض والجهل والتفكك الاجتماعى الشامل. وهى مشكلات عانت منها الغالبية المقهورة من شعوب هذه المجتمعات.

كل هذا كان مناخا عاما أدى إلى استحداث هذه المجتمعات لنوع جديد من التكنولوجيا هو «التكنولوجيا الاجتماعية» التى سميت بـ «علم الاجتماع» .ولاشك أن الهدف من وراء هذا كان الرغبة فى السيطرة على المشكلات الاجتماعية الناجمة عن حضارة العلم والتكنولوجيا من خلال علم الاجتماع من اجل الحفاظ على منجزاتها. فقد نتج عن الثورات العلمية والصناعية والسياسية بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعقائدية فى البناء الاجتماعى فى تلك المجتمعات ، شكلت الحياة الاجتماعية فيها بطريقة معينة.وهنا جاء علم الاجتماع فى هذه المجتمعات استجابة صادقة لهذه الطبيعة البنائية المحددة فى كل منها ، وتعبيرا عن الرغبة فى ابراز الشرعية والملاءمة عليها.

٤ - أدى التطور العلمى والتكنولوجى، الى تحول العلاقات الاجتماعية بين الناس فى مختلف جوانب الحياة، بل الى تحول البناء الاجتماعى بأكمله فى المجتمعات السابقة الى درجة عظيمة من التخصص والانقسامية والفردية والتنظيمية والبيروقراطية الرسمية. وانطلاقا من هذا، تأثر نمو علم الاجتماع بهذه التحولات العديدة، الى حد أنه أصبح ذا طابع تخصصى وتنظيمى فى معالجته للواقع الاجتماعى، وانقسامى فى تناوله للكل الاجتماعى. وهذا

القول يصدق على علم الاجتماع البورجوازى، وعلم الاجتماع الماركسى على السواء. فلايستطيع اى منهما ان يدعى لنفسه الشمول النظرى والمنهجي مهما قدم ممارسوه من حجج وبراهين مؤيدة لهذا الادعاء.

٥ - ورغم ادعاء كل معسكر من المعسكرين لايديولوجيا معينة، فان واقع كل منهما يشير مع بعض الاختلافات الى أن النظام السياسى هناك هو نظام القلة الحاكمة التى تتمتع بقدر كبير من السيطرة والقوة، رغم أن هناك جماعات مصلحة، ذات طابع سياسى او اقتصادى او عسكرى او فكرى تتنازع فيما بينها - فى السر أو العلن - على مقاليد الحكم والسياسة. ومعنى هذا انه اذا كانت الايديولوجية السياسية مؤشرا على الاختلاف بين الكتلتين الكبريين، فان تولى القلة المستبدة لمقاليد الحكم يشير الى عكس ذلك تماما. وطالما أن «واقع» الحياة الاجتماعية فى هذه المجتمعات يتشكل من خلال سيطرة الصفوة السياسية، والاقتصادية والعسكرية فى بعض الأحيان - فلا عجب ان تكون التكنولوجيا الاجتماعية المسماه بـ «علم الاجتماع» تعبيرا عن افكار الأقوياء.

٦ - ولقد كان هناك وجه أساسى للشبه بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى المنهار وهذا هو ما أطلق عليه «سياسة التوسع الاستعمارى» . فكل منهما كان يحاول السيطرة على مناطق العالم الاقل تقدما من اجل اغراض سياسية واقتصادية اساسا. وهذا ما خلق بينهما صراعا شديدا على المصالح. فلقد وصلت التطورات الاقتصادية والسياسية والعسكرية فى المعسكرين - وخاصة فى دولتين هما، امريكا والاتحاد السوفيتى السابق حدا جعل من الضرورى لكل منهما لكى يستمر فى الحفاظ على ذاته فى الداخل والخارج، ان يمارس سياسة التوسع او الغزو الاستعمارى بأساليب تكنولوجية وفكرية

وسياسية متعددة. ولكن قبل ان يشرع كل منهما - فى ذلك الوقت، وإن لم تزل أمريكا تفعل هذا الآن بأساليب جديدة - فى عملية التوسع الخارجى، كان ضروريا له ان ينتهى من عملية التوسع او التغلغل داخل نفوس شعوبه، بحيث تصل الى حد الاقتناع التام بالوضع الاجتماعى السائد، باستخدام وسائل القهر والاقناع فى آن واحد. فالدولة الرأسمالية والدولة الاشتراكية البائدة تندرجان تحت فئة «دولة خدمات الرفاهية» او «دولة شمولية» موجهة اساسا الى تحقيق فكرة «الشمولية» على المستوى الاقتصادى والاجتماعى والسياسى والفكرى فى الداخل والخارج. فلقد كان هذا هو الهدف الأساسى الواضح رغم اختلاف مدلول «الشمول» فى كل منهما، وما يزال كذلك بالنسبة للدول الرأسمالية.

٧ - وقد تعرضت بعض الجماعات التقليدية - مثل الأسرة - لحدوث تغير كبير فى وظائفها وأدوارها فى هذه المجتمعات. وتولت جماعات بديلة ذات طابع رسمى تنظيمى بعض هذه المسئوليات. بل أنه فى بعض دول المجتمع الاشتراكى المنهار بالذات كانت الأسرة تقوم فقط بانجاب الأبناء وتقديمهم الى المجتمع الشمولى الذى يتولى تنشئتهم من مختلف النواحى الفيزيقية والاجتماعية والنفسية والفكرية، بطريقة تتفق مع طابع الشمولية، الى حد تلاشى فيه التأثير الفعلى للأسرة فى تنشئة أبنائها. فكل ما تقوم به من وظائف ليس الا نتيجة آلية للأصداء البنائية التى أفرزها بناء ذلك المجتمع حينئذٍ.

أما فى المجتمع الرأسمالى فقد تضاءلت وظائف الجماعات التقليدية، وخاصة الاسرة، وازداد نطاق الحرية الفردية، واصبحت تسود جماعات بديلة ينضم اليها الفرد لتحقيق حاجاته الاجتماعية والنفسية بصورة تتفق مع فرديته. وبهذا تغيرت الوظائف التقليدية للأسرة بالصورة التى أرادها «المجتمع الشمولى» هناك، والتى ميزته عن المجتمع الشمولى المسمى آنئذٍ بالاشتراكى ، وان كانت

النتيجة الأساسية واحدة فى الحالتين. فقد جعلت الدولة الشمولية من نفسها الجهاز السياسى المسيطر على مصير الأفراد، وان اختلفت الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق هذه السيطرة. وصاحب هذا كله ، ظهور بعض الفروع المتخصصة من علم الاجتماع، تهدف اساسا الى محاولة يائسة لتشخيص المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التقلص الشديد لدور الأسرة فى «الدولة الشمولية». فقد استدعت الدولة الاخيرة «علماء الاجتماع المحترفين والمتخصصين» - وهم مثل بقية البشر من حيث كونهم بشرا - لكى يدعموا بدراساتهم الوضع الاجتماعى السائد، ويعاونوها فى البقاء ونسيت فى ذروة تحمسها للتخصص السوسيولوجى ان هؤلاء العلماء أنفسهم، هم نتاج لحضارة العقلانية الأحادية ذاتها ولآثارها الاغترابية على الانسان فى المجتمع. ولكن الفارق بينهم وبين بقية البشر انهم يغالطون انفسهم وقراءهم، ويسلمون بشرعية الوضع الاجتماعى السائد وصحته. فالحل الجذرى عندهم هو «الحل الاصلاحى الذى يقدمه عالم الاجتماع». والحقيقة ان الحل يأتى «بممارسة شاملة» تتناول البناء الاجتماعى كله، ثم يأتى بعد ذلك دور عالم الاجتماع فى المعاونة على نجاح هذه «الممارسة الشاملة».

٨ - أما خصائص مجتمعات العالم النامى على العموم فهى مختلفة عن خصائص المجتمعات السابقة بنوعيها. فما تزال المجتمعات الاولى متمسكة بتراثها الدينى والخلقى والفكرى بدرجة اوضح كثيرا مما هو سائد فى المجتمعات الرأسمالية وتلك التى اعتنقت الماركسية لزمن ما. ومع هذا فان هناك بعض الجوانب الدالة على انتشار حضارة العقلانية هناك وحدوث بعض التغيرات بدرجة أو بأخرى فى البناء الاجتماعى فيها.

٩ - والحقيقة الجديرة بالاشارة، ان التغيرات او التصدعات التى تحدث فى هذه المجتمعات النامية، هى نتيجة لعاملين رئيسيين: الاول هو عدم قدرة «القائمين

بالتطبيق» على تحقيق الملاءمة بين التراث الدينى والخلقى والفكرى، وطبيعة المرحلة التاريخية التى تمر بها هذه المجتمعات والعالم ككل، بطريقة تجمع بين الأصالة والتجديد. والثانى هو المحاولات القوية التى تبذلها المجتمعات الرأسمالية التى بذلتها المجتمعات والاشتراكية المنهارة لاضفاء طابعها الخاص بدرجة أو بأخرى على المجتمعات النامية اجل اغراضها الخاصة. وفى غياب الطابع البنائى المتميز فى هذه المجتمعات تحاول المجتمعات الرأسمالية والمتقدمة عموماً ان تصدر اليها بعض خصائصها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولكن درجة تقبل البناء الاجتماعى النامى لهذه الخصائص تختلف تبعا لمدى وضوح هويته البنائية الاصيلة والمجددة، واساليب المجتمع المتقدم فى التأثير عليه من بعض الجوانب.

١٠ -ولكن من البديهى ان هناك اختلافا فى شدة المشكلات الاجتماعية التى يعانى منها المجتمع النامى وطبيعتها، وفى استجابته لها. وهذا يرجع بالطبع الى العاملين السابقين اللذين أوردناهما فى نقطة سابقة. وعموما فان السمة العامة لمجتمعات العالم الثالث انها تجمع من الناحية التنظيمية والتكنولوجية والفكرية بين خاصيتى الرشد والتقليدية بصورة اوضح كثيرا مما هو سائد فى المجتمعات الاخرى، كما أن العلاقات الاجتماعية فيها ما تزال تميل الى «الطابع الجمعى» بصورة اوضح، وتنخفض فيها سمات الانقسامية والتخصص، والاعتماد على المؤسسات الرسمية فى انجاز كل الخدمات والسلع بصورة تحقق تلاؤما تاما بين الوسائل والاهداف على أساس رشيد.

١١ - وما تزال الأسرة فى هذه المجتمعات النامية تلعب دوراً هاماً مع الجماعات الاخرى فى المجتمع، فى القيام بدور كبير فى عملية التنشئة الاجتماعية من جوانب مختلفة. وهناك تقل درجة الفردية كثيرا، عنها فى المجتمعات

الاخرى. ومعنى هذا فى نهاية الامر، أن هناك تعاونا بين الأسرة والدولة بأجهزتها فى ممارسة وظائف التنشئة الاجتماعية. ورغم هذا ، فان للدولة - ومؤسساتها - تأثيرا يكاد يكون كليا فى تحديد الخطوط الرئيسية لهذه العملية فى المجتمع النامى. وان كان هذا لاينفى شدة الانتماء الى الأسرة، بصوره المتعددة هناك، بل لانكون مبالغين اذا قلنا ان هذا الانتماء الواضح للأسرة كان عاملا رئيسيا وهاما فى الحفاظ على الجوانب الاساسية للهوية البنائية فى هذه المجتمعات، رغم أخذها بعملية التجديد والتحديث. بل كان هذا الانتماء فى بعض المجتمعات النامية ضمانا اساسيا فى وجه بعض الاهتزازات التى تعرضت لها جماعات واجهزة رسمية وكادت تطيح بالفكر وبالسلوك الأصيل عند النشء فيها.

١٢ - وتمثل عملية النمو والتنمية اكثر العمليات الحاحا فى مجتمعات العالم الثالث. وهى عملية معقدة لابد أن تنطلق - لكى تحقق أهدافها - من تراث اجتماعى واقتصادى وسياسى وفكرى يتميز بالأصالة وان كان يأخذ بالتجديد فى ذات الوقت. ومن نتائج هذه العملية، حدوث بعض التغيرات، التى تتفاوت فى شدتها واستمرارها فى البناء الاجتماعى هناك. فليس خافيا ان المجتمعات المتقدمة تحاول غزو الدول النامية عن طريق بعض الاستراتيجيات او الاساليب التنموية التى تهدف فى نهاية الأمر الى جعل الاخيرة تابعة لمصير الدول المتقدمة. من ذلك مثلا انها تحاول ادخال بعض اساليب التنمية التى تغير فى البناء الاقتصادى للمجتمعات النامية بصورة تجعلها دولا مستهلكة وسلبية اكثر منها دولا منتجة تمارس دورا ايجابيا فى الاستفادة من عملية التقدم الشاملة. ومن ناحية اخرى - وكما أشرنا قبل ذلك - تحاول الدول المتقدمة أيضا ان تنشر بعض العناصر السلوكية والقيمية بين أبناء الدول المتخلفة مثل النزعة الفردية المفرطة، والعقلانية الجامدة

واللاانسانية، والابتعاد عن الجانب الروحي في الحياة، وتصور الحياة المثالية على اسس مادية بحتة، بحجة ان هذه جميعا تمثل أسسا ضرورية لعملية التنمية في المجتمعات المتخلفة. والحقيقة ان هذه الأسس المزعومة ذاتها كانت محلا للهجوم عليها من أبناء الدول المتقدمة، لأنها مثلت في رأيهم أسسا زائفة وجامدة وتحقق اهدافا معينة في مقابل تكلفة اجتماعية ونفسية هائلة، وتخلق حالة من الاغتراب والتمزق في المجتمع المتقدم. ولكن اذا لاحظنا بوادر لانتشار هذه الخصائص في المجتمعات المتخلفة، فيجب ان نرجعها في المحل الاول الى عجز «القائمين بالتطبيق» في هذه المجتمعات عن تطوير التراث الاجتماعي الشامل لمجتمعاتهم، بصورة تبقى على أصالته وتحقق له القدرة على التجديد ومسايرة العصر.

ثالثا العلاقة بين علم الاجتماع والمجتمع:

يمكن أن نصور هذه العلاقة في النقاط الآتية:

١ - يجب التسليم بأننا، حتى الآن، نستطيع القول ان جانبا كبيراً من العلم الاجتماعي كان «انعكاسا تصويريا» لهذه الوقع الاجتماعي السائد، وان امتزج ببعض المحاولات الفكرية الهادفة الى اصلاحه. ومن ثم فقد كانت التيارات الفكرية الداعية الى احداث تغيير اساسي في المجتمع قليلة جدا بتلك التي تصوره وتدعمه.

٢ - وبعبارة اكثر واقعية وتشخيصا، فان العلم الاجتماعي، في جانب كبير منه، كان انعكاسا لكل ما يحتويه المجتمع من جماعات وعلاقات اجتماعية ونظم، سواء كان مجتمعا رأسماليا أو غير ذلك، حديثا او معاصرا. ونظرا لأن الخاصية الغالبة على حياة اى مجتمع هى «النظام» فقد كان ضروريا ان تأتى معالجة العلم الاجتماعي لقضايا المجتمع الانساني من منطلق رئيسي هو دعم هذا

النظام بأساليب مختلفة: الأول هو اضفاء طابع من الشرعية على النظام القائم والتسليم به، والثانى هو محاولة التعرف على جوانب النظام الاجتماعى السائد، لامن أجل نقدها وهدمها وتغييرها، بل من اجل دعمها بتصورات او افكار اصلاحية تهدف في نهاية الأمر الى تعزيز الواقع السائد. أما الأسلوب الثالث، وهو التغيير الكلى للنظام السائد بنظام آخر اكثر ملائمة لحياة الانسان، فلم يلق الانتشار فى العلم الاجتماعى، اللهم الا بعض المحاولات الفكرية المتطرفة مثل محاولة كارل ماركس وأتباعه.

٣ – وبناء على ماسبق يمكن القول بكثير من اليقين ان المجتمع الانسانى يمثل حتى الآن العامل الرئيسى الذى يتشكل العلم الاجتماعى من خلاله، ولم يأت بعد ذلك العصر الذى تنعكس فيه العلاقة ويتحمل علم الاجتماع مهمة تشكيل الحياة الاجتماعية فى المجتمع.

صحيح أن علماء الاجتماع فى بعض دول العالم المتقدم، بوجه خاص، يسهمون بصورة غير مباشرة فى صنع السياسة الاجتماعية، ولكن اسهامهم يتخذ طابعا جزئيا وضئيلا جدا، ويخدم أغراض «الصفوة» هناك ، ويساير «التطورات التلقائية الواقعية فى المجتمع» ، التى يحددها «القائمون بالتطبيق» . وهى تطورات تستند اساسا الى مقتضيات واقع هذه المجتمعات، فى الداخل والخارج، لا الى توصيات علم الاجتماع وتوجيهاته. ويجب ألا يفهم من هذا أننا نتهم علم الاجتماع بالتقصير، بل المقصود هنا أننا نأمل منه ان يقوم بأكثر مما يستطيع أن يفى به فى مجتمع يحتاج هو ذاته الى مراجعة أو تغيير بنائى يصحح المفهومات الخاطئة السائدة فى الحياة الاجتماعية.

يضاف الى هذا ان محور النقد والاهتمام فى هذه القضية، ليس علاقة علم الاجتماع بالمجتمع فى حد ذاتها، بل مضمون هذه العلاقة، او الآثار المترتبة

عليها بالنسبة لكليهما. ولقد أدرك بعض ممن يعيشون فى المجتمع المتقدم، ان الأزمة الحقيقية هى «أزمة المجتمع» ذاته لا أزمة العلم الاجتماعى. فقد تخلى هذا المجتمع المتقدم عن الاسس الانسانية والفكرية التى نادى بها مفكروه الاجتماعيون الأوائل قبل عصر النهضة وأثناءها، وهى افكار ومبادئ استندت فى الاصل الى حدما الى التراث الفكرى والدينى والخلقى الذى ساد قبل ذلك.

٤ - ترتب على الطابع الانقسامى بين الفكر و النزعة الانسانية فى حضارة الغرب، اتسامها بطابع احادى، يعنى التضحية بالغايات الانسانية فى سبيل الوسائل المؤدية اليها. وكان من نتائج ذلك ان جاء علم الاجتماع، علما تجزيئيا، أحادى البعد مما يدلل على الارتباط الوثيق بين المجتمع والعلم الاجتماعى. ومثالا على هذا، أن الفكر النقدى الراديكالى فى علم الاجتماع، والذى كان موضوعا للمعالجة فى الفصول السابقة، كا ن يتردد فى مختلف فتراته التطورية بين المناداة بمبادئ او أسس فكرية وانسانية متعددة ومتباينة كالدعوة الى النزعة الانسانية فى العلم الاجتماعى واعلاء شأن الجانب العاطفى فى الحياة الاجتماعية، او الدعوة الى العقل والعقلانية فى أحيان أخرى. وقد انعكس هذا كله على تحديد القضايا النظرية والدعاوى المنهجية للفكر النقدى الراديكالى فى علم الاجتماع فى مختلف المجتمعات والأزمان التى ظهر فيها. ولكن النقد الاساسى الذى يوجه لذلك الفكر ايضا انه فكر أحادى البعد، ومتطرف، وهو يصلح فقط لمعالجة الطابع الأحادى للحضارة المتقدمة «فى الحال التى هى عليها لا المثال الذى ينبغى أن تكون عليه».

٥ - وأخيرا فان هناك ما نقوله عن علاقة العلم الاجتماعى بواقع المجتمع النامى. وأول ما نعتقده ان علم الاجتماع فى دول العالم النامى ، هو أحد فروع

المعرفة الانسانية التى دخلت الى هذه الدول، وأصبحت تدرس فى مؤسساتها التعليمية. وقد كان لطبيعة البناء الاجتماعى المتميزة فى هذه الدول، الأثر الكبير على تطور علم الاجتماع هناك. فقد تبنت هذه الدول علم الاجتماع على المستوى الاكاديمى والرسمى، ولكننا لانستطيع القول بأنه اصبح اسلوبا تكنولوجيا يسهم فى «ادارة العملية الاجتماعية» فيها، كما أنه لم يكن نتاجا فكريا للتطورات المجتمعية هناك، بقدر ما كان نوعا من الاستعارة الفكرية لنوع معين من المعرفة الاجتماعية.

٦ - ولنا أن نتوقع بعد ذلك ان الدور الحقيقى الذى يسهم به علم الاجتماع فى هذه الدول ، على المستوى الفكرى والعملى ، ضئيل جدا او جزئى الى حد كبير اذا ماقورن بضآلته وجزئيته فى الدول التى افرزته. وكان البديل الرئيسى لاسهام علم الاجتماع فى الدول المتخلفة منذ ظهوره وحتى أحدث تطوراته المنهجية والنظرية، هو حفاظ هذه الدول المتخلفة على خصائصهاالبنائية الجوهرية الايجابية رغم تعرضها لبعض التغيرات العنيفة الناتجة عن عوامل داخلية وخارجية. فقد قلل هذا العامل من انتشار خصائص الحضارة المتقدمة وطغيانها على الخصائص البنائية الجوهرية للمجتمع النامى.

٧ - ونستطيع القول انه لم يحدث حتى الآن أن اسهمت دراسة الواقع الاجتماعى المتخلف فى تطوير النظرية السوسيولوجية والمنهج العلمى الذى يتبناه معظم علماء الاجتماع الغربيين. ويرجع هذا الأمر الى عوامل متعددة : الاول هو استخدام النظرية والمنهج استخداما اكاديميا بدافع التقليد والوقوف على الانجاز الفكرى للغرب، بغض النظر عن الفائدة التطبيقية الناتجة. أما العامل الثانى، فهو عدم ملاءمة الافكار النظرية والمنهجية السائدة لفهم واستيعاب واقع المجتمع النامى المتميز تاريخيا وحضاريا. ويتمثل العامل الثالث فى الطابع الاحادى لهذه

الأفكار ، وهو طابع تبدو أحاديثه «بصورة واضحة جدا» عند تناوله لقضايا واقع اجتماعى فريد يتميز «بالطابع الجمعى والتكاملى» الذى لاتصلح له أفكار نظرية ومنهجية ذات طابع جزئى وتخصصى متعسف. فمع أن هذا الواقع الاجتماعى يمر بتغيرات تلقائية ومفروضة - من الداخل او من الخارج - الا أن هناك نوعا من التوازن الاجتماعى التلقائى النسبى، بين مختلف جوانبه الفردية، والجمعية، المادية واللامادية، الفكرية والانسانية، وهو توازن عام يتعرض لبعض الاهتزازات الناجمة عن «سوء توزيع مصادر القوة» فى هذا المجتمع. ،ومن ثم فكل ما يحتاج اليه المجتمع هو «تحديد هويته البنائية الفكرية والانسانية» بحيث تستطيع الحفاظ على مقوماتها الرئيسية ، ومجاراة التقدم الحضارى بصورة تتفق مع تراثه الطويل. وهنا ينبغى أن يكون علم الاجتماع اسلوبا واحدا من سياسة اجتماعية قومية صحيحة تستند فى المحل الاول الى تجسيد القيم الانسانية العليا فى الواقع الاجتماعى السائد. وهذا يقتضى فى نهاية الأمر ان تكون «المعرفة الاجتماعية» فى المجتمع النامى نابعة من الفهم الصحيح لواقع هذا المجتمع وتراثه الدينى والخلقى والفكرى الأصيل، وبعلاقته بمجتمعات العالم المتقدم.

٨ - ان قضية العلاقة بين العلم الاجتماعى والمجتمع قضية متشعبة ومعقدة تستأهل دراسات طويلة ومستمرة ومتنوعة. ومن ثم فلم نقصد بهذه التعميمات التى سقناها بصدد هذه القضية، او القضيتين الاخريين السابقتين عليها، ان نقدم قوانين اجتماعية تصدق على كل مجتمع انسانى او كل المجتمعات الانسانية فى كل عهد . بل المقصود منها الاجتهاد فى صياغة القضايا العامة او الشاملة

التى تحتاج دون شك الى مزيد من البحث والتمحيص بغية التعرف على مدى اقترابها من واقع المجتمع النامى وانطباقها على واقعه الفكرى والعملى.

رابعا دعاوى النقد الراديكالى وحالة المجتمع النامى:

سنحاول فى هذا المقام توضيح العلاقة بين دعاوى النقد الراديكالى فى علم الاجتماع وواقع المجتمع النامى بالتطبيق على مجتمعنا. ويمكن تلخيص هذه العلاقة فى القضايا الآتية:

أ - قضية تغيير المجتمع:

١ - لاشك أنه يجب الاستفادة من تجربة المجتمعات الاخرى التى تتلخص فى أن تغيير المجتمع هو الخطوة الأولى والاساسية لتغيير علم الاجتماع السائد فيه. والحقيقة ان قضية التغير المقصود للمجتمع، قضية مصيرية تعارضت حولها الآراء وتعددت. ويلخص الراديكاليون هذه القضية فيما يطلقون عليه «التغيير الاساسى للمجتمع» الذى يعنى تغيير البناء الاجتماعى بأكمله. ولكننا لسنا بحاجة الى تبنى بعض المفهومات التى قد لاتكون واضحة امامنا او لاتتلاءم مع واقع مجتمعنا. فالتغيير البنائى فى رأى الراديكاليين هو ما يبدأ بتغيير الأساس الاقتصادى له باعتباره السند الذى يستند اليه البناء الفكرى بأمله. ودون الدخول فى تفاصيل كثيرة فان ما يحتاج اليه مجتمعنا هو التغيير الشامل للبناء الاقتصادى استنادا الى فكرة العدالة المستمدة من تراثنا الدينى والخلقى والتاريخى، حتى لانتهم بأننا ننشر افكارا اجتماعية غير اصيلة او ايديولوجية. وهنا ينبغى لنا أولا أن نعيد توزيع القوة الاقتصادية بطريقة تجعل الانسان العادى قادرا على إشباع حاجاته الأساسية والإفصاح عن فكره والاسهام الفعلى فى صنع القرار. وفى نفس الوقت ينبغى أن يستند هذا التوزيع للقوة الاقتصادية الى مبدأ اساسى هو جعل الانسان الذى يملكها فى اى مكان انسانا منتجا قبل أن

يكون مستهلكا. فمن الضرورى ان تكيف الموارد الاقتصادية - وخاصة اذا كان معظمها مركزا فى ايدى القلة - لحاجات الانسان العادى، لا أن تخضع الحاجات الفطرية للانسان لمقتضيات الاوضاع الاقتصادية السائدة بحجة تحقيق التوازن بين الموارد والسكان. كما يجب أن تتم علمية التنمية بالنسبة للموارد التقليدية للثروة مثلما تتم بالنسبة للصناعة وغيرها، وان يتم هذا كله فى مناخ اجتماعى يخلو من العداء الاجتماعى بين شرائح المجتمع.

٢ - ان للنسق الفكرى فى مجتمعنا طابعه القومى والتاريخى الاصيل، وان كان يمر ببعض التغيرات العامة، فهو نسق ثابت وراسخ، لايؤثر فيه، الا بشكل ظاهرى طفيف، تردد الحياة الاقتصادية فى المجتمع بين تيار اقتصادى، وتيار اقتصادى آخر. وهذا يعنى بأنه ليس ضروريا ان يتأثر النسق الفكرى بالتغير فى النسق الاقتصادى تغيرا ملحوظا. كما يجب ان نميز بين «الفكر الخاص» المعبر عن الصفوة «والفكر الجماهيرى» الذى يعبر عن مواطنى المجتمع ككل. فليس التغير فى الأول، مؤشرا على التغير فى الثانى، وان كانت بينهما علاقة ارتباطية فى الثبات والتغير. ويمكن القول ان السماح للمشروعات الخاصة بالنمو فى بعض الاحيان، أو للمشروعات العامة بالنصيب الأوفر فى تسيير الحياة الاقتصادية على حساب المشروعات الخاصة هو - فى رأى الباحث - نوع من سوء التطبيق لفكرة العدالة، لانوع من الانتماء الى مذهب اقتصادى معين أو آخر.

٣ - ومع هذا فان طابع الفكر الاجتماعى الذى يدرس فى مؤسسات العلم، ينتمى الى ايديولوجيات غريبة عنا، ويعالج كثيرا من القضايا التى لاتتصل فى مضمونها، وان اتصلت فى صورتها ، بقضايانا المجتمعية الفكرية. أما الفن بمختلف صورة فقد اتخذ طابعا يميل الى التقليد وتحقيق الربح دون الاهتمام

بالقضايا الجوهرية للواقع الاجتماعى. وهذا فلانزال بحاجة الى دراسات أكثر وأعمق للتغيرات التى اصابت النسق الفكرى بمختلف جوانبه.

٤ - ويمكن القول بوجه عام أنه نتيجة لسوء التخطيط القائم فى النظام الاقتصادى،ظهرت بعض المشكلات الاقتصادية التى يعانى منها كثير من الشرائح الاجتماعية. ومن هذه المشكلات انخفاض مستوى الدخل القومى والفردى بوجه عام، وانخفاض الانتاجية، وسوء توزيع الموارد الاقتصادية وظهور طبقة صغيرة جدا ممن يحتكرون انتاج بعض السلع والخدمات، دون ان تتمتع بوعى سياسى واجتماعى قومى، اللهم الا استغلال قدراتها الاقتصادية فى الحصول على الربح. كما أن هناك نوعا من انعدام التوازن بين ما يحققه العمل الفيزيقى والعمل الذهنى من دخل، وما يترتب على ذلك من اهتزاز الجوانب الاخرى المتصلة بالمكانة الاجتماعية التى تحققها بعض الأعمال. يضاف الى هذا أن هناك تفاوتا كبيرا حتى بين من يعملون داخل اى نوع من نوعى العمل السابقين من حيث العائد المادى واللامادى .كما تنتشر فى مجتمعنا ايضا النزعة الاستهلاكية، واستثمار رأس المال الوطنى والاجنبى فى مشروعات لانتاج السلع الاستهلاكية التى تدر الربح على اصحابها. والحقيقة العامة أن تكلفة الانتاج فى قطاع معين تكلفة عالية اذا ما قورنت بتكلفته فى مجتمعات متقدمة. ويكفى ان نعرف ان من يعملون بقطاع الخدمات يزيدون كثيرا عمن يعملون بقطاع الانتاج،.

٥ - كما تخلق سياسة التعليم حالة من التناقض الشديد بين الوعى الاجتماعى وظروف الوجود الاجتماعى عند مختلف الشرائح الاجتماعية. وتبدو هذه المشكلة بوضوح عند من يتلقون تعليما جامعيا أكاديميا ونظريا لايترتب عليه وضوح المستقبل المهنى للخريج، ويبتعد بمقرراته عن قضايا الواقع الاجتماعى

التطبيقي. كما أن قطاع الخدمات بصورته الحالية هو وسيلة لاتسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأعضاء المجتمع ، كما أنه «بعد نموذجي» من أبعاد الوضع الاقتصادى المشار اليه.

٦ - وقد أدت المشكلات الاقتصادية الى نتائج اجتماعية ونفسية كثيرة بالنسبة لمختلف قطاعات السكان وخاصة الشباب. فهو يعاني من مشكلة التفاوت الشديد بين ما يريده وما يجده . فهو غير قادر على اختيار مستقبلة الاكاديمي والمهني والزواجي بشكل يقيني. كما أنه في مأزق الاختيار بين مقتضيات الواقع الاجتماعي الشامل السائدة او المثال الاجتماعي المأمول. كما لايستطيع أن يمزج في الوقت نفسه بين الجانبين بشكل معقول، لأنه لايملك مختلف الامكانات اللازمة لتحقيق عملية المزج بشكل ملائم.

٧ - وهناك الكثير من النتائج المترتبة على حال الاقتصاد والفكر في المجتمع. الا أنها تختلف عن النتائج التي ترتبت عليهما في المجتمعات المتقدمة. ففي مجتمعنا كانت هذه النتائج، ناجمة عن الحاجة الاقتصادية لأعضاء المجتمع وعن اخفاق «القائمين بالتطبيق» في تحقيق التلاؤم بين التراث الاجتماعي الشامل بمختلف جوانبه المادية والفكرية، ومقتضيات التطور الحضاري الحديث. ولكنها لم تكن نتيجة لسيطرة نزعة اقتصادية طاغية على حياة المجتمع، ولتخليه عن تراثه الفكري والاجتماعي القومي.

٨ - ولسنا بحاجة الى ان نكون معادين للتنظيمات كما هي الحال عند اليسار الجديد. فلم تصل هذه التنظيمات البيروقراطية في مجتمعنا بعد الى تلك الدرجة من الرشد والعقلانية التي تؤدي فيها الى نتائج اغترابية على المشاركين فيها بالدرجة التي تحدث في التنظيمات الغربية. وقد لايكون مبالغة القول بأن هذه التنظيمات تحتوي في داخلها على قدر من اللاعقلانية رغم استنادها من

الناحية الرسمية الى اسس التنظيم البيروقراطى. ورغم هذا، يشعر كثير من أعضاء المجتمع بالسلبية تجاهها، لأنهم يعتبرونها ممثلة لسياسة عليا مرسومة مسبقا اكثر من كونها تعبيرا عن حاجاتهم. وهذا ما يتمثل فى استجابتهم تجاه الأحزاب السياسية أو الاتحادات العمالية والمهنية، خصوصا وأن غالبية هذه التنظيمات قد انشئت بطريقة مقصودة لاتلقائية. فهى تمثل «قناة مشروعة» فى نظر «البعض» للتعبير عن المصلحة أو الرأى.

٩ - واذا تطرقنا الى فكرة المركزية، او مركزية القرار، فاننا على المستوى الرسمى ننادى باللامركزية. ولكن هذا لايتم على المستوى العملى. فالقائمون بتطبيق اللامركزية ملتزمون مسبقا بمركزية القرارات العليا المتصلة بمعظم قضايا المجتمع المحلى وأعضائه وان كان لهم ممارسة اللامركزية فى التنفيذ بشرط أن يتم ذلك بما يتفق مع صالح القرارات السابقة. وهذا أمر يبدو سائدا فى المجالات الاقتصادية والسياسية وحتى الفكرية. ولهذا فان «ديمقراطية المشاركة» بمعناها الشامل لابد أن تأتى مرتبطة فى «مداها ومجالها» بهذه الظروف العامة. ولنا ان نتوقع أنها ديمقراطية محدودة بدرجة كبيرة فى مداها ومجالها.

ب - الاشتغال بعلم الاجتماع:

١ - ان ما يقال هنا يتلخص فى أن هذه القضية ليست ملحة فى مجتمعنا بالقدر التى هى عليه فى المجتمعات المتقدمة. والسبب فى هذا أن علم الاجتماع فى مجتمعنا لم يصل بعد الى درجة يستطيع معها تشكيل الواقع الاجتماعى. كما أن هذا العلم هو اتجاهات نظرية ومنهجية أتت الينا من مجتمعات أخرى. ومن ثم، فعلم الاجتماع بهذا المعنى لا يقوم بوظيفة اضفاء الشرعية على الوضع الاجتماعى السائد، بل لا نخطىء اذا أكدنا أنه لايخدم، على الاقل فى

المرحلة الراهنة، فى تغيير الوضع الراهن. كما أن جانبا كبيرا من البحوث الامبيريقية التى تجرى فيه، تتم بغرض تعليم الدارسين اتقان عملية التطبيق، او تصوير جانب معين من الواقع الاجتماعى بصورة جزئية ، دون التزام بابراز اوجه التناقض الحقيقية هناك.

ونحن نحتاج الى تغيير العقلية الدوجماطيقية والجزئية عند بعض الدارسين الذين يتبنون بعض الاتجاهات النظرية الغربية عنا، مثل الماركسية او الوظيفية، والتى لاتسهم فى خدمة قضايا مجتمعنا بما يتفق مع هويته البنائية التاريخية. والحقيقة انهم يفعلون ذلك من اجل ألا يوصفوا بالخواء الفكرى والانسانى.

اننا نملك «فقط» واقعا اجتماعيا يحتاج منا الى استيعاب تراثنا الاجتماعى بجانبيه الفكرى والخلقى والانسانى حتى ان نحدد مكانتنا التاريخية بالمقارنة بالمجتمع الانسانى وما ينبغى ان تكون عليه هذه المكانة فى الوقت الحاضر. ولن يتأتى ذلك الا اذا قابلنا بين الواقع الاجتماعى السائد، وواقع اجتماعى مأمول، صيغ من خلال الفكر استنادا الى الاسس الجوهرية الدائمة المنبثقة من تراثنا.

٢ - ومن اجل ان نحتفظ لفكرنا الاجتماعى المنتظر بهويته الواضحة يجب ألا نفسر واقعنا الاجتماعى من منطلق الافكار الايديولوجية السائدة فى علم الاجتماع، مثل الماركسية او الوظيفية أو الامبيريقية وما شابهها، بل ان التفسير الصحيح لهذا الواقع انما يتم باتخاذ «منظور انسانى علمى شامل» لاينتمى الى اى منها بشكل دوجماطيقى متعصب . وهذا يعنى التمييز بين الاتجاهات النظرية التى تتبنى فكرة ايديولوجية جزئية دوجماطيقية تهدف لمصلحة فئة معينة بالذات، و«الاتجاهات الفكرية الانسانية» التى تتخذ لنفسها من القيم العليا، مثل المساواة، والعدالة والحرية، هدفا تحققه لصالح «الانسان العادى» فى كل مكان .

ولهذا فلا يصح أن نفسر زيادة الوعى بين طبقات الشعب والتعبير عنه بالممارسة الفعلية باعتبار أن هذا «صراع طبقى» مثلما تؤكد الماركسية. ولايصح ان نفسر اية ظواهر اخرى من الواقع الاجتماعى فى ضوء هذه الافكار السوسيولوجية الايديولوجية التى اثبتت اخفاقها فى استيعاب الحقيقة الاجتماعية. والحقيقة أن لدينا رصيدا فكريا اصيلا نستطيع من خلاله فهم قضايا الانسان والمجتمع. فهو تراث يحدد بشكل واضح ودقيق وانسانى النطاق الفردى والنطاق الجمعى، المادى واللامادى ، العقلانى والعاطفى، الحرية والضبط وغير ذلك من قضايا الطبيعة الانسانية والوجود الانسانى التى قدم لها الفكر الاجتماعى فى الدول المتقدمة حلولا متناقضة ومتعارضة لم تستطع رسم علاقة ايجابية بين هذه الأبعاد المتعددة للواقع الاجتماعى، تجمع بين أصالة النزعة الانسانية، وابتكار الفكر البشرى.

قائمة المراجع

قائمـة المراجـع

أولا – المراجع العربية:

١ – الكتـــب.

٢ – الدوريات.

ثانيا – المراجع الاجنبية.

أولا - المراجع العربية:

١ - الكتب.

١ - السيد الحسيني: **نحو نظرية اجتماعية نقدية**، القاهرة، ١٩٨٢.

٢ - ادورارد كاردبللي: **في النقد الاجتماعي**، ترجمة احمد فؤاد بلبع، اصدار دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

٣ - بوتومور: **علم الاجتماع والنقد الاجتماعي**، ترجمة وتعليق الدكتور محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، طبعة أولى، ١٩٨١.

٤ - بوتومور، **تمهيد في علم الاجتماع** ترجمة وتعليق د. محمد الجوهري وآخرون دار الكتب الجامعية الاسكندرية ١٩٧٢.

٥ - ج. اوسيوف: **قضايا علم الاجتماع، دراسة سوفيتية نقدية لعلم الاجتماع الرأسمالي**، ترجمة سمير نعيم وآخرون، دار المعارف بمصر، القاهرة، ١٩٧٠.

٦ - عبد الباسط عبد المعطى: **مطالعات نقدية فى الاتجاه السوفيتيت فى علم الاجتماع**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧.

٧ - عبد الباسط عبد المعطى، **البحث الاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وابعاده** دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ١٩٨٧.

٨ - على ليلة: **النظرية الاجتماعية المعاصرة**، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع، دار المعارف القاهرة، ١٩٨١ (طبعة أولى).

٩ - غريب سيد أحمد وآخرون: **المدخل فى علم الاجتماع المعاصر**، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٤.

١٠ - محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة لكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٩.

١١ - محمد على محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمى، دراسة فى طرائق البحث واساليبه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، طبعة ثالثة، ١٩٨٣.

١٢ - محمود عودة: علم الاجتماع بين الراديكالية والرومانسية، طبعة أولى، القاهرة، ١٩٧٦.

٢ - الدوريات :

١ - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ٢٤، السنة الرابعة، اصدار مجلة اليونسكو، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة.

٢ - مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الاول، الكويت، ١٩٨٠.

ثانيا - المراجع الاجنبية:

- Adorno, Teodor W. (et. al) ***The Positivist Dispute in German Sociology***, Trans, by Glyn Adey and David Frisby, Heinemann, London, 1976.

- ___________, ***The Authoritarian Personality***, 1950.

- Allen, T. Hall, ***Methods in Social Research: Policy Sciences and Future Research***. Praeger Publishers New York, 1978.

- Amend, Victor E. & Leo T. Hendrick (eds.) ***Readings from left to Right***, New York 1970.

- Adriaanstens, Hans, M., ***Talcott Parsons and the Conceptual Dilemma***, Routledge & Kegan Paul. London, 1980.

- Anderson, C.H. ***Towards a New Sociology***, A Critical View. The Dorsey Press, Illinois, 1971.

- Bauman, Zygmunt, ***Towards A Critical Sociology : An Essay on Commonsense and Emanicpation***, Routledge & Kegan Paul, London, 1970.

- Berger, Peter, ***Invitation to Sociology: A Humanistic Perspective***, Penguin Books, Britain, 1975.

- Bernstein, Richard J. ***The Restructuring of Social and***

Political Theory, Basil Blackwell, London, 1976.

- Blackburn, R.,***Ideology in Social Science, Readings in Critical Social Theory***, William Collins Sons & Co. Ltd., Glasgow, 1978.

- Bluhm, W.T., ***Ideologies and Attitudes***, Prentice Hall Inc., Englewood Cliffs, New Jersey, 1974.

- Bottomore, T.B., ***Critics of Society: Radical Thought in North America***, George Allen& Unwin Ltd. London, 1977.

- Brym, Robert J., ***Intellectuals and Politics***, Allen & Unwin, London, 1980.

- Cantor, Milton, ***The Divided Left: American Radicalism, 1900-1975***. Hill & Wung, New York, 1978.

- Carlton, Eric, ***Ideology and Social Order***, Routledge & Kegan Paul (London 1977).

- Churchward. L.G., ***The Soviet Intellegentia, An Essay on the Soviet Structure and Roles of the Soviet Intellectuals During 1960^s^. Routledge &*** Kegan Paul, London, 1973.

- Colfax, J. David & Jack L. Roach., ***Radical Sociology.,*** Basic Books Publishers, New York, 1971.

- Connerton, Paul, Critical Sociology, Hazell & Viney London 1976.

- Coulson, Margaret A. & Carol Riddell, ***Approaching Sociology, 2nd Edition***, Routledge & Kegan Paul, London, 1980.

- Cuff, E. C. & G.C. F. Payne, ***Perspectives in Sociology*** George Allen & Unwin, London, 979.

- Douglas, Jack D., ***The Relevance of Sociology***, Appleton Century Crafts, New York, 1970.

- Drucker, H.M., ***The Political Uses of Ideology***, Macmillan, London, 1974.

- Easton, Loyd D. & Kurt H. Guddat (Trans.) ***Writings of the Young Marx on Philosophy and Society*** Anchor Books, New York, 1967.

- Elias, Norbert, ***What is Sociology***, Hutchson of London, London, 1978.

- Feuer, lewis, ***Marx & Engles, Basic Writings on Politics and Philosophy***. Anchor Books, Garden City New York. 1959.

- Fletcher, Colin, ***Beneath the Surface : An Account of the Three Systems of Sociological Research***.

Routledge & Kegan Paul. London, 1974.

- Frederichs, Robert W., *A Sociology of Sociology*, Free Press, New york, 1972.

- Goodwin, Leonard, *Can Social Science Help Resolve National Problems*, The Free Press, New York, 1975.

- Gouldner, Alvin, W., *The Coming Crisis of Western Sociology*, Heinemann, London, 1970.

- __________, *The Future of Intellegentia and The Rise of the New Class : Critical Social Studies.* Macmillan Press, New york, 1974.

- Habermass, Jurgen: *Towards A Rational Society: Student Protest. Science and Politics*, Trans. By Jeremy J. Shapiro, Heinemann, London, 1972.

- Hansen, Donald A., *An Invitation to Critical Sociology: Involovemetn, Criticism, Exploration,* The Free Press, London, 1976.

- Horkheimer,, Max, *Critical Theory, Selected Essays*, A Continuum Book, The Seabury press, New York, 1972.

- Horowitz, David, ***Radical Sociology***, Confield, New York, 1971.

- Horowitz, Irving L., ***Radicalism and the Revolt Against Reason***, Southern Illinois University Press, London, 1968.

- Horowitz, Irving L. , ***The New Sociology***, Oxford University press, New york, 1970.

- Kilminister, R., ***Praxis and method: A Sociological Dialogue with Luckacs, Gramsci and the Early Frankfurt School***. Routledge & Kegan Paul, London, 1979.

- kramer, Daniel C., ***Participatory Democracy: Developing Ideas of the Political Left***. Schenkman Publishing Company, Cambridge, 1972.

- Iakatos, Irme & Alan Musgrave, ***Criticism and the Growth of knowledge***. Cambridge, 1979.

- Lessnoff, Michael, ***The Structure of Social Science: A Philosophical Intrduction,*** George Allen& Unwin, London, 1974.

- Levin, JAck & James L. Spates, ***Starting Sociology 2nd Ed.,*** Harper & Row Publishers, New York, 1979.

- Lichtheim, George, ***Marxism***, Routledge & Kegan Paul. London, 1967.

- Lindback, Assan, ***The Political Economy of the New Left: An outsider's view***. harper & Row. New York, 1971.

- Lindenfeld, Frank, ***Radical Perspectives on Soial Problems***. Macmillan, California, 1970.

- Lothstein, Arthur, ***All we are Saying : The Philosophy of the New Left***. Caprican Book, New York, 1971.

- Mc laughlin, Barry, ***Studies in Social Movements***, Free Press, New York, 1969.

- Menzies, Ken, ***Sociologcal Theory in Use,*** Routledge & Kegan Paul London 1982.

- Mills, C. Wright, ***The Power Elite***, Oxford university press, New York, 1950.

- Mills, C. Wright, ***The Marxists*** Penguin Middlesex 1982.

- __________, ***The Sociological Imagination,*** Great Britain, Penguin Books, 1973.

- Motwani, Kewal, ***Sociology of knowledge***, The Book Centre, Bombay, 1976.

- Muller, Herbert J., ***Science and Criticism: The Humanistic Tradition in Contemporary Thought***, New Haven, London, 1949.

- Murry, James, ***A New English Dictionary on Historical Principles*** Vol. VIII Oxford Clarendon Press 1914.

- Oberschall, Anthony, ***Social Conflict and Social Movements,*** Prentice Hall New Jersey, 1973.

- Parker, Paul & Edward Arnold (eds.) ***The Social Science Today***, London, 1975.

- Perrow, Charles, ***The Radical Attack on Business: A Critical Analysis***, Harcourt Brace Jovanovich Inc. New York, 1972.

- Pinker, Robert, ***Social Theory and Social Policy***, Heinemann, London, 1973.

- Poloma, Margaret M., ***Contemporary Sociological Theory***, Macmillan, New York, 1979.

- Rex, John, ***Sociology and the Demystification of Modern World***. Routledge & Kegan Paul, London, 1974.

- Ritzer, George, ***issues and Controversies: An Introduction to Sociology (2nd Edition)*** Allyn & Bacon New York, 1980.

- Runciman, W. G.: ***A Critique of Max Weber's Philosophy of Social Science.*** Cambridge University Press. Cambridge, 1972.

- Sargent, Lyman Tower, ***Contemporary Political Ideologies*** The Dorsey Press, Illinois, 1978, (4th ed.).

- Slater, Phil, ***Origin and Significance of the Early Frankfurt School: A Marxist Perspective***, Routledge & Kegan Paul, London, 1977.

- Smart, Barry, ***Sociology, Phenomenology and the Marxian Analysis***, Routledge & Kegan Paul, London, 1977.

- Stathan, Daphne, ***Radicals in Social Work***, Routledge & Kegan Paul, London, 1978.

- Strasser, Herman, ***The Normative Structure of Sociology***. Routledge & Kegan Paul, London, 1978.

- Turner, Jonathan H., ***The Structure of Sociological Theory*** (revised edition) The Dorsey Press, Homewood Illinois, 1978.

- Vickers, George : ***The Formation of the New Left***. Lexington Books, Toronto, 1975.

- Weinberg, Elizabeth Ann, ***The Development of Sociology in***

the Soveit Union. Routledge & Kegan Paul, London, 1974.

- Winch, Peter, ***The Idea of Social Science and Its Relevance to Philosophy***, Routledge & Kegan Paul, New York, 1970.

- Wrong, Dennis H., ***Skeptical Sociology***, Cambridge, Unversity Press, New York, 1976.

- Zeitlin, Irving M., ***Ideology and The Development of Sociological Theory***, Prentice Hall, New Delhi, 1969.

- ***Encyclopedia Britanica*** Vol. 12, William Benton, Chicago. 1964.

- ***International Encyclopedia of the Social Sciences,*** Macmillan, New York, Vol. 13.

- ***The Americam Sociologist*** Vol. 13, No. 1; February, Washington, 1978.

رقـــم الايـــــداع
٩٤/٨٥٠١
I.S.B.N
977 - 5360 - 06 - 4


